

فى الهندسة الوراثية

صناعة الحياة

من يتحكم فى البيوتكنولوجيا ؟

تأليف

إدوارد يوكسين

ترجمة

د . أحمد مستجير

الأستاذ بكلية الزراعة
جامعة القاهرة



مكتبة غريب

صناعة الحياة

من يتحكم في البيوتكنولوجيا ؟

صناعة الحياة من يتحكم فى البيوتكنولوجيا ؟

تأليف

إدوارد يوكسين

ترجمة

د . أحمد مستجير

الأستاذ بكلية الزراعة

جامعة القاهرة

عضو اتحاد الكتاب

١٩٨٥

مكتبة غريب

٣١ شارع كامل ممدوح (بنها)

تليفون ٩٠٢١٠٧

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب :

The gene business

by

Edward Yoxen

الذي نشرته Pan Books Ltd سنة ١٩٨٣

تحت الرقم الدولي ٠٣٣٠٢٨١١٢٧

© Edward Yoxen 1983

حقوق الترجمة الى العربية محفوظة

للدكتور أحمد مستجير

بموجب عقد مع صاحب الحق

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفهرس	٧
مقدمة المترجم	٩
مقدمة محرر السلسلة	١١
١ - صناعة إسمها الحياة	١٥
٢ - كيف اكتسبت الحياة معنى جديدا	٣٢
٣ - المشهد من الخلية	٧٧
٤ - الترويج لمستقبل طبي :	
مستحضرات لأمراض مريضة	١١٣
٥ - اختصار الوقت في عالم النبات	١٤٧
٦ - الطريق إلى المستقبل :	
الكيمياء والطاقة	١٨٨
٧ - من هنا إلى أين	٢١٥
معجم بترجمة المصطلحات الانجليزية	٢٥١
الرموز المستخدمة	٢٥٧

مقدمة المترجم

يقولون إن أجمل الشعر ما يصيبك عند قراءته بالدهشة !
ولقد ملأتني الدهشة عندما قرأت هذا الكتاب لأول مرة . . .
إن أجمل العلم - كأجل الشعر - يصيبك بالدهشة !
تعلّمنا أن الذرة لا تنقسم . . .
ولدهشة العالم ، انشطرت الذرة . . بعد أن عبث العلماء - في الخفاء -
بتركيبها الرهيف .

انشطرت الذرة ذات يوم حزين ، سيظل في ذاكرة البشرية تأملا حزيناً ،
بعد هذا الدمار الهائل الحزين الذي حل بهيروشيا . .
وتعلّمنا أن الجين - وحدة الوراثة - لا ينقسم . .
وها هو ذا ينشطر ويَنبُت ، كما يعلمنا هذا الكتاب .
فإذا يا ترى - بعد الدهشة - ستكون النتيجة ؟

لقد أصبحت الأبحاث عن التركيب الرهيف للجين تجري خلف الأبواب
المغلقة . . وغدت إمكانات التطعيم الجيني بين الكائنات الحية جميعاً أخطر من
أن تمضى هكذا دون تفحص . . .

هل سنترك العلماء وحدهم ليصنعوا « القبلة الجينية » ، ربما لتكتوى
البشرية بتأثيرها غير المحسوبة ؟

هل سيظل استفهامنا هو :

« ماذا قد يحدث ؟ ماذا قد يحدث ؟ »

ثم . .

« لا نسأل أبداً ، لا نسأل . . .

ماذا قد نفعل ؟ »

كما يقول صلاح عبد الصبور ؟

أم أن علينا جميعاً واجباً هو أن نشترك معهم في كل خطوة ، لنقدر قبل الخطو
موضع أقدامنا ؟ . . حتى لا ننام ونصحو ذات صباح لنجد « رعوس الناس على

جثث الحيوانات ، ورموس الحيوانات على جثث الناس ، كما يقول نفس الشاعر .

وكيف نشترك معهم ؟

إن أول الطريق هو المعرفة . . .

أن نعرف ما يصنعون . . . لنجادهم فيما سيصنعون .

لهذا كُتِبَ هذا الكتاب - بسيطا كي يقرأه كل شخص - ولهذا ترجمته ،
ففيه ما يكفيننا جميعا ، كي نعرف ، لنناقش .

فلنندعش . . . ولنترك الدهشة بعد ذلك للشعراء ولكتاب الخيال
العلمي ، ففيها لا شك زاد هائل لهم .

ولنرجع نحن ، نحاول أن نستلج هذا العلم ليعمل في خدمتنا . . . أن
ندفعه إلى الطريق الذي نختاره نحن لا الذي يُعمل علينا . . .

ففى جعبة البيوتكنولوجيا - بلا شك - إذا سِيرت إلى طريق الخير ، الحل
لمشاكل الجوع ، والمرض ، والتخلف .

أحمد مستجير

مقدمة

بقلم روبرت م . يونج - محرر السلسلة

إن الكتاب الذى بين يديك هو جزء من مشروع أكبر ، غرضه تنمية وعى الناس ومناقشتهم ومشاركتهم فى مواجهة الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا والطب فى حياتنا ، فالبيوتكنولوجيا (التكنولوجيا الحيوية) - مثلها مثل الإلكترونيات الدقيقة والتطورات الحديثة فى الطب ، كلها تتغير بسرعة كبيرة بطرق تؤثر فى خبرتنا وفى تركيب مجتمعتنا ، ولها نفس اتساع وعمق الثورة الصناعية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . من أين أتت هذه التطورات ؟ من يضع الأولويات ؟ إذا ما اعتقدنا أنه من الواجب أن يكون للناس صوت فى القرارات التى تؤثر تأثيرا مباشرا فى حياتهم ، فعلينا أن نسأل : كيف يمكن أن يكون لنا صوت فى وضع جدول الأعمال فى هذه الحقول من التخصصات الدقيقة .

منذ عشر سنوات لا أكثر لم تكن البيولوجيا الجزيئية تبشر كثيرا بميلاد ثورة بيوتكنولوجية ، كانت فرغا مؤثرا من فروع علوم الحياة ، فرعا أخذ نصيبا أكبر من حجمه من جوائز نوبل ، ولم يكن يبدو فيمن يهارسونه أنهم سيتحولون إلى عتاة من رجال الأعمال ! ونستطيع أن نقول نفس الشيء عن فيزيكا المواد الجامدة ، هذا التخصص الدقيق الذى بزغت عنه الإلكترونيات الدقيقة . لقد غدا من الممكن أن تتحول الحداثة ، عن طريق هاتين المجموعتين من التطور ، من العلم البحت إلى العلم التطبيقي ، كما ابتدأ الناس فى تقدير أهميتهما ، لقد أصبحوا الآن عارفين بتلك التطورات النشطة فى : الاختصاص خارج الجسم الحى ، وزراعة الأعضاء ، وجراحات استبدال الأعضاء ، حيث تبدو القضية الاجتماعية لوضع الأولويات الطبية أكثر وضوحا . لقد أصبحت هذه المواضيع بالفعل جزءا من الجدل العام .

إن لإدوارد يوكسين وضعه الممتاز الذى يؤهله للكتابة عن مواضيع البيوتكنولوجيا هذه ، لقد درس الهندسة قبل أن يتحول إلى قضايا الدراسات الاجتماعية للعلم ، وكتب رسالة عن أثر البيولوجيا الجزيئية فى الفترة السابقة مباشرة لبداية استخدام الفعل للبيوتكنولوجيا ، ونقطة تميزه هذه إذن تسمح له أن يلقي ضوءا واضحا على القضايا الاجتماعية والسياسية التى تطرحها التطورات : من البرج العاجى المهيب للبيولوجيا الجزيئية إلى المغامرة الرفيعة للهندسة الوراثية ، كما أنه قد انشغل أيضا فى مجهودات مختلفة لازكاء مشاركة أوسع للجماهير فى صنع

القرارات العلمية والتكنولوجية ، وكان عضوا نشطا في الجمعية البريطانية للمسئولية الاجتماعية في العلم ، وفي جمعية تكنولوجيا العلم والمجتمع وجماعة الاستراتيجيات البديلة في العلم والتكنولوجيا ، وهو في نفس الوقت يحاضر بالدراسات الحرة في العلم بجامعة مانشستر .

إن ما يميز هذا الكتاب عن كل ما قرأته في هذا الموضوع هو أنه يناقش في كل مرحلة المكاسب والخسائر الاجتماعية ، وآثار القيم الاقتصادية على القيم الأكاديمية ، ثم التوتر ما بين ضرورة أن تُردّ المنتجات عائدا اقتصاديا من ناحية وبين تحديد الخدمة العامة والمصلحة الشائعة من الناحية الأخرى ، وكانت النتيجة هي أفضل ما عرفت من دراسات مفصلة عن القضايا الاجتماعية التي تطرحها التطورات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والطب .

إن الطريق خلال هذا الكتاب طريق مستقيم ، فالمقدمة توضح مدى أهمية المجال الواسع من التطورات التي تقع تحت مصطلح « البيوتكنولوجيا » ، بعدها ينتقل المؤلف إلى تاريخ علم البيولوجيا الجزيئية الذي أدى إلى الثورة المعاصرة للأفكار والتكنيك والاستثمارات ، مؤكدا على القضايا التي بزغت بالفعل بالنسبة للصحة والسلامة ومشاركة الجمهور ، أما الفصل الثالث فهو فصل صعب ، يُطرح فيه علم البيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية ، وقد بذل الكاتب مجهودا كبيرا لجعل هذا الفصل مبسطا كيما يستوعبه القارئ العادي ، ولكني ربما نصحت بالمرور عليه سريعا في أول الأمر أو تخطيه حتى يُقرأ بقية الكتاب ، وعندئذ أعتقد أنه من الممكن أن يفهمه أي قارئ غير مدرب علميا ، ولو أن ذلك لن يكون سهلا . أما الفصول الثلاثة التالية ، فإنها تضم دراسات لحالات واقعية ، وفيها يتفحص إدوارد يوكسين بعناية كيف تقوم البيوتكنولوجيا الآن بتحويل الطب والزراعة والصناعات الغذائية ، وإنتاج الطاقة والكيماويات ، نغنى أنه يوضح التغيرات داخل الصناعات التي تنتج الكثير جدا من المنتجات التي تؤثر بشكل مباشر في حياتنا :

وفي رأيي أن ما يتميز به الكاتب بشكل خاص هو أنه قد بسط الأمر لغير المتخصصين حتى لا يهابوا التفكير في مواضيع غامضة مثل الأجسام المضادة النقية وتثبيت النيتروجين والتطعيم الجيني . وهو يوضح بالأمثلة أن الأمور التقنية من البساطة بحيث يمكن أن تصبح القضايا التي تثيرها مجالا يشترك فيه الجميع ، ولو أمكن أن تعرض الكتابات الأخرى عن التطورات الحديثة في العلم والتكنولوجيا بنفس هذه الطريقة لأصبح من غير المستبعد أن تخرج للنور سياسة الخبراء ، من دهاليز الحلقات العلمية الضيقة للتخصصات الدقيقة ، ومن مراكز البحوث

والمجالس العلمية لشركات التكنولوجيا المتقدمة للكمبيوتر والعقابر .

إن معرفتنا بصواب التجاسر على التفكير في سياسة الخبراء تُعتبر حاجزا كبيرا ، وهناك حاجز آخر لا يقل عنه رهبة هو حاجتنا إلى سياسة أخرى إذا كان لنا أن نتفحص ونناقش هذه القضايا قبل أن يفلت الزمام من أيدينا ، أعني قبل أن تساندها الاستثمارات الاقتصادية والصناعية فيصبح منع انتشارها رهينا باعتراض شعبي هائل . ولعل في منشآت الطاقة النووية وصواريخ كروز المثال المناسب ، فمن الممكن حقاً أن نوقف العمل فيها ، ولكن ، لو أن مرحلة البحث كانت مفتوحة أمام التقصى العام والمناقشة ، لغدا الأمر أبسط بكثير . هناك مرشح أكثر قبولاً لنجاح التدخل العلني المبكر ، هو منسق الكلمات ذو وحدة العرض المرئية ، الذى يغير الآن العمل في المكاتب ، ففى أى مجتمع توضع فيه أولويات البحث والتطوير تحت الرقابة الديمقراطية سنجد أن عملية إبداع التكنولوجيا المكتنية الجديدة تتضمن بالضرورة المناقشات مع العاملين ، وربما كان من بين نتائج هذا : قدر أقل من المراقبة والضبط والتحكم ، وقدر أقل من البطالة التكنولوجية .

يتم الفصل الأخير من هذا الكتاب بالمنافذ - التى يُعتقد بوجودها إدوارد يوكسين - لدور شعبي أكبر ، ولو كنت مكانه لكنت أكثر تفاؤلاً ، ولكنه اختار أن يكون حذرا جدا بالنسبة لما يمكن أن يحدث فى المدى القريب ، غير أن الأهم هو أنه بين أن وضع سياسة جديدة لدور العلم فى المجتمع هو أمر معقول وهام ، ثم إنه قد خطا خطوة وثيقة فى سبيل وضع هذه السياسة ، وما تزال أمامنا خطوات أكثر وأكثر .

لقد احتاج العلم بضعة قرون حتى يطور لغته المعقدة ، والحق أنها ليست لغة واحدة ، لقد طور العلماء الكثير من المعاجم التقنية المتباينة حتى ليصعب التواصل بين تحت النظم ، ولا نقول بين العلوم المختلفة ، والمناقشة العامة تتطلب ألا تؤخذ هذه الرموز كمقدمات ، إن الجدل يمكن أن يقوم فقط إذا ظهرت طرق جديدة للحديث عن العلم ، يبتكرها بعض من صمموا على اختراق الحواجز التى تجعل الأمر يبدو كما لو كان من الممكن عزل العلم عن السياسة . والحقيقة أن السياسة توجد على جانبي أى مانع للاتصال ، وأنا جميعا نعتبر أشخاصا عاديين نحترم كل شيء إلا ذلك الركن الصغير الذى نتخصص فيه ، إننى أشجعك أيتها القارئ أن تشترك فى مهمة خلق ثقافة عامة تهتم بالنظر فى الأولويات الاجتماعية وأمور الخبرة ، وأيا كانت طريقة تناولك لهذا الكتاب - لمجرد الاطلاع أو للتدريس - فلك أن تشعر بحريتك فى أن تتدخل فى مته باسم التواصل .

إن المشروع الأكبر الذى يضم هذا الكتاب مشروع ذو نواحي متعددة ،

لقد أنشأ التلفزيون المركزي المستقل وحدة « نعلم في المجتمع » للارتقاء بالوعي العام ، ولخلق الجدل ، ولتشجيع التدخل في تقرير الأهداف في كل مجالات الخبرة العالية ، وهذا الكتاب « صناعة الحياة » هو واحد من سلسلة كتب وحلقات تلفزيونية تسمى « البوتقة : العلم في المجتمع » (برنامج شهري بالقناة الرابعة) صُممت لكي تتمكن من نقد سلطة الخبراء - السلطة من خلال العلم - في حياتنا ، والكتب المرافقة لهذا الكتاب هي : « العلم أم المجتمع ؟ : سياسة عمل العلماء » ، تأليف مايك هيلز . « خارج نطاق تحكمنا : ماذا فعلت التكنولوجيا بالنسبة للحمل ؟ » تأليف جل راكوسين ونك دافيدسون . « في مواجهة الرعب النووي » تأليف جويل كوفيل . ومازال هناك عدد آخر من الكتب والأفلام المصاحبة سيل هذه ، وهذه السلسلة من الأفلام التلفزيونية والكتب ترتبط ببرنامج مبادرات تعليم الكبار ، وبالفصول الخارجية والاجتماعات العامة ، وهو برنامج نأمل أن يدفع هذه الأمور بطرق حاسمة .

إن الهدف العام هو إعادة تقييم العلاقة بين العلم والمجتمع ، والعاملون بهذا المشروع يعتقدون أن الأمر في حاجة إلى عقد جديد بين الخبراء وبقية المجتمع ، وقد شرعوا في خلق الجدل حول بنود هذا العقد ، ما هي وكيف يجب أن تكون ، فإذا أردت أن تتصل بمجموعة الاتصال ، أو أن تقيم دراسات أو أن تحصل على معلومات إضافية عن قضايا معينة فاكتب إلى :

Science or Society ?

P.O.Box 280, London N 7 9RX

ونحن نرحب كثيرا بأية اقتراحات لتطوير عمل الوحدة ، أو اقتراحات بطرق أخرى لوضع الخبرة داخل العملية الديمقراطية .

١ صناعة إسمها الحياة

لم أتصور يوما أنني سأشهد - في حياتي - ثورة ، ولكنى أعتقد أننا نعيش الآن إحدى الثورات . لم يحتل أحد قصر ونتربالاس ، ولم يقتحم أحد الباستيل ، ولم تتقوض مملكة ، فالنظم السياسية في هذا العالم تظل - بالأسف - دون تغيير ، ولكن هناك على الجبهة الصناعية والعلمية تغيرات هامة تستجمع قواها ، هناك هجوم تكنولوجى يُعد له ، سيُبدل مجتمعات العالم المتحضر والعالم النامى ، مادته هى هندسة عمليات الحياة للأغراض التجارية : البيوتكنولوجيا .

مازالت الثورة فى أيامها الأولى ، مازال أماننا الكثير الذى يجب أن نحارب لنحفظه ، مازال علينا أن نسبر الأغوار الأعمق للاقتصاد ، مازال علينا أن نستكشف المجهول الحضارى ، ولكن هذه الثورة ستحدث ، وهى - على عكس بعض التحولات الاجتماعية التى ذكرناها لتونا - التى تُغتصب فيها السلطة من الأيدي المرتعشة للطبقة الحاكمة - هى ثورة ، تخطط لها من داخل قاعات اللجان والوزارات ، إنها ثورة يقوم بها ويستفيد منها رأس مال الشركات ، إنها إعادة بناء صناعات وشركات وجامعات ومعامل لتدعيم النمط الحالى للانتاج . إن صناعة هذه الثورة تعنى إدارة وإجراء بحوث الهندسة الوراثية .

تتحد البيوتكنولوجيا من سلف قديم ، إنها فى قدم أول مشروب مخمر وأول كوب من الزبادى وأول قطعة جبن ، فمنذ آلاف السنين استخدم أناس من مختلف الحضارات هذه العمليات البيولوجية ، فى شكل منظم ، لصناعة الأغذية ، والصبغات ، والأدوية ، والوقود ، والمواد اللاصقة والورق والمخصبات . بل إن الكثير من هذه العمليات يقع فى موقع القلب من بعض الصناعات التقليدية مثل صناعة البيرة أو منتجات الألبان .

ابتدأت حركة التكنولوجيا العالية والبحوث المعملية المتقدمة فى غزو نسيج الحرف التقليدية والروتين المنزلى والخبرات الصناعية الراسخة ، ولم يعد الأمر مجرد رفع إنتاج الكائنات الدقيقة التقليدية مثل الفطر والخمائر إلى مستويات عالية جدا ، فقد أصبحنا الآن « نفصل » كائنات جديدة تقوم بمهام متباينة لم تحظر على بال ، فمن الممكن أن تقوم البكتيريا الآن بصناعة البروتين الأدمى ، وأن تفرز البلاستيك ، وأن تنتج مضادات التجمد ، وأن تهضم نشارة الخشب وتحولها إلى

بروتين يؤكل ، وأن تعيش على نفايات البترول ، وأن تحلل مبيدات الأعشاب مثل ٢ و ٤ و ٥ - ت ، وأن تستخلص المعادن من الرُكاز أو أن تجمعها من مياه البحار ، وأن تحلل النفايات الأدمية إلى غذاء ، فإذا أضفت إلى كل هذا ما يمكن للخمائر أن تصنع (وهي تستطيع أساسا أن تصنع الكحول من مواد مختلفة غير معقولة) وما يستطيع العفن أن يصنع (وهو أكثر بكثير من مجرد تغريق جبن ستلتون بعروق زرقاء) وما تستطيع زراعة الخلايا النباتية والحيوانية والبشرية أن تصنع ، فسيكون بين يديك نتاج ثورة ! .

منذ سبعة أعوام أو ثمانية لا أكثر ، تحولت البيوتكنولوجيا من مجرد موضوع بحثي محبوه يقوم به العلماء بالجامعات لتكون أساس حركة صناعية جديدة ، لتكون موجة من الاستثمار والتجديد والانتاج ، وغدا الكثير مما كان يُعتبر من خمس سنين خيالا علميا ، واقعا فعليا ، ولم يكن هذا مجرد تغيير في التكنولوجيا ، لقد كان طريقة جديدة للرؤية ، لقد أصبح من الممكن الآن أن نفكر في أن نفصل - حسب الطلب - كائنات حية لتقوم بمهام صناعية محددة ، إننا نستطيع أن نتخطى حدود أنواع الكائنات الحية عن طريق تبادل الجينات بين الكائنات بعضها وبعض ، وتجميع وظائفها وتعشيق قدراتها ووصل مجاميع خصائصها ، ويمكننا الآن أن ننظر إلى عالم الحياة كما لو كان صندوق ليجو عضويا كبيرا ، يغرى بإجراء التوافقات والتهجينات وإعادة التركيب باستمرار . إن الحياة تشكل يدويا .

أما المشاركون ، ومعظمهم من العلماء ورجال الأعمال التنفيذيين ، فإنهم يرون فيما يحدث شيئا مثيرا ، غير متوقع ، طريفا ، بارعا ، مربحا . ولم يحدث حتى الآن إلا القليل جدا من الخسائر : حوادث إفلاس فردية صغيرة ، قضية أو قضيتان سويتا خارج المحاكم ، بعض الخشونة بسبب الممارسة الحادة وانتحال الحقوق ، ولكن لا شيء فاجعا ، فمعظم من يهمهم الأمر أناس محنكون ، والبعض منهم قد كَوّن ثروات معقولة في أسواق المال ، ومازال ينتظر الكثير .

ولكن الموجة الأولى من التفاؤل التكنولوجي قد مضت فعلا ، لقد تمت الجولة الأولى من الاستثمار ، وأنشئت سلسلة كاملة من الشركات الصغيرة ، غير أن الكثير منها يجد الآن صعوبة بالغة في الاستمرار ، فالنجاح في هذه المهنة لا يكفي مجرد أفكار ذكية عما يجب أن نصنعه بالجينات ، إنه يحتاج أيضا استمرار التدفق المالى لحين ظهور المنتجات في السوق . وهناك الآن في الدوائر الأكاديمية والاقتصادية فترة توقف للتأمل ، يفكر فيها الكثيرون فيما إذا كان الأمر يستحق فعلا استثمار الوقت والمجهود والمال والمركز ، في مشاريع كانت تلبو - منذ عام واحد فقط - مغرية . وأنا أريد بهذا الكتاب أن أستغل - لأقصى حد - الفرص التي

أتاحها هذا التغير في المزاج ، وأن أثر التساؤل عن العلاقات بين طواعية الطبيعة للمعالجة ، ومعالجة المجتمع لها .

الثدى المهمل

لنأخذ على سبيل المثال لبن المرأة - ربما استطعت أن تتذكر مشهداً من فيلم « الأحد ، ذلك الأحد الدامي » ، لا أقصد المشهد الغرامىثير بين بيترفينش وموراى هيد ، ولكنى أقصد ذلك المشهد الذى تظهر فيه جلندا جاكسون كجليسة أطفال عائلة متحررة - مع موراى هيد - فى عطلة نهاية الأسبوع ، وهى تسحب من الثلاجة زجاجة بها سائل أبيض ، وقبل أن تصب الزجاجة فوق الكورن فليكس المعد للإفطار يقول أحد الأطفال « إن هذا لبن والدتى » فتعيد جلندا لبن الثدى إلى الثلاجة . إننا نتوقع فى السنين القادمة أن نجد فوق الرفوف فى الأسواق لبناً آدمياً ، لبناً لم نحصل عليه من السيدات ، وإنما من البكتيريا .

إن لبن ثدى المرأة مزيج غاية فى الرفاهة من الدهون والبروتينات والبيبتيدات (البروتينات الصغيرة) والأجسام المضادة ، ولكل نوع من الحيوانات خلطته المميزة الخاصة ، ولكل من مكونات اللبن وظيفته ، البعض للتغذية ، والبعض لإكساب المناعة ضد الأمراض ، والبعض الآخر لمساعدة عملية الهضم عند الطفل ، ولكن الوظيفة التى تقوم بها بعض هذه المكونات مازالت حتى يومنا هذا مجرد تخمينات ، ومن المستبعد أن يتمكن أحد من الوصول إلى بديل يقترب من اللبن الأدمى (ليس فقط لأن تركيب اللبن يتغير أثناء الرضاعة) ، غير أن مصنعى بدائل اللبن الأدمى يحاولون بلا شك .

تمكن العلماء الآن من إنتاج بعض مكونات اللبن داخل البكتيريا عن طريق الهندسة الوراثية ، والفكرة - جزئياً - هى دراسة العوامل التى تتحكم فى تخليق مكونات اللبن . تساءلوا : كيف تسيطر الهرمونات المرتبطة بعملية الحلب على إنتاج اللبن ؟ ولكن مثل هذا النوع من العمل يهم أيضاً الشركات - مثل شركة نسله ، التى تقوم بإنتاج بدائل الألبان ، وقد ثبت أن هذه البدائل تثير الجدل عند تسويقها فى دول العالم الثالث ، ولنا أن نتصور أنه من الممكن أن نستغل هذه المعرفة فى تصميم نوع جديد من اللبن المجفف - ربما كان أكثر إغراءً - ، أما ماذا يعنى هذا اللبن الجديد - إذا حدث وأمكن إنتاجه - بالنسبة لتغذية الأطفال الرضع ، فإن علينا أن ننظر لنرى ، إذ ربما كان هو « الأعظم » من بين كل المنتجات منذ ظهور شرائح الحنيز الأبيض .

إن هذا مجرد مثال واحد لقدرة البيوتكنولوجيا على أن تأخذ مادة جسمية ،

كمكونات الدم أو العرق أو الدموع ، وأن تصنعها وبكميات هائلة داخل بكتيريا أعيدت برمجتها ، ومن الممكن أن نأخذ لبن الانسان الاصطناعي كمثال تستطيع فيه البيوتكنولوجيا أن تغير مجموعة كاملة من العلاقات الرمزية والحضارية بين الناس وبين أجسامهم . إن أفكارنا عن الأجسام والأعضاء والغدد والأنسجة قد أصبحت غير ذات موضوع ، وهي تمضى في سبيلها إلى الزوال ، ذلك لأن البكتيريا التي أعيدت برمجتها للعمل كمصانع كيميائية منتجة ، بطريقة أبعد من خيالنا ، تستطيع أن تؤدي عملها جميعا بشكل أفضل . أما كيف يحدث ذلك ، فستحدث عنه فيما بعد . لقد أمكن حتى الآن أن نجعل الكائنات الدقيقة تعمل بهذه الطريقة لتصنع بضع عشرات قليلة فقط من الكيماويات ، أما من ناحية المبدأ ، فإنه من الممكن أن « ننمى » للتسويق ، وبكميات هائلة ، أي جزء يصنعه أي كائن حي خلوي ، سواء أكان هذا الكائن حوتا أو نبات بيريثيوم أو إنسانا . إن مدى الممكن مذهل حقا .

من يحتاج النباتات ؟

لسبب أو لآخر لم أفكر في هذا الموضوع إلا مؤخرا بينما كنت أقرأ مجلة تصدرها القابلات التقليديات ، إذ وجدت مقالة قصيرة تؤكد على أهمية أوراق نبات الفريز بالنسبة للنساء الحوامل ، فأوراق هذا النبات تحتوى على مادة تسمى فراجين ، تعمل كمقو للعضلات ولاسيما عضلات قاع الحوض . والفروض أنها من الأعشاب التي يُشرب منقوعها المغلى ، وأنها كانت منتشرة يوما ، قبل أن تفقدها الذاكرة الحضارية للنساء اللاتي تعودن الولادة في المستشفيات .

فجأة خطر ببالي أن مادة مثل الفراجين هذه تمثل المواد الواضحة المرشحة للتصنيع البيوتكنولوجي ، إن مادة الفراجين ، الآن ، تركز في أوراق الفريز أثناء نموها ، وبناء جزيئات هذه المادة في خلايا الأوراق هو إحدى العمليات التي تجعل الشجيرة شجيرة فريز ، أما من ناحية المبدأ ، فليس هناك ما يمنع من عزل الجهاز المسئول عن هذه العملية ونقله إلى البكتيريا ، وبهذه الوسيلة تصبح البكتيريا - وقد أعيدت برمجتها - قادرة على أن تبدأ في صناعة الفراجين . لقد أصبح الآن في الإمكان تفكيك بعض النباتات إلى خلايا منفردة ، نشطة في حالتها المنفردة هذه ، نقصد بعد أن تفرّق إلى وحدات فردية بدلا من وجودها معا في صورة نبات كامل . وبالرغم من أن هذا مثال افتراضي ، فإن النقطة الأساسية هي أنك تستطيع أن تصنع الفراجين في كائن آخر غير شجيرة الفريز .

من الجائز ألا يكون من السهل الآن إنتاج الفراجين في غير أوراق الفريز ، أو أن تكون كفاءة إنتاجه بهذه الطريقة ليست عالية جدا ، ومن الجائز ألا نجد

المال اللازم لتطوير هذه العملية ، ولكن ، أيا كانت القضايا العملية والاقتصادية .
والمزايا الطبية لصناعة الفراجين بغير نبات ، فإن الخسارة الرمزية ستكون
حقيقية ، ذلك أن الشاي العشبي - الجرعة رخيصة الثمن من هذا الدواء التقليدي
الموروث - سيحول إلى مجرد حبة أخرى يصفها الطبيب .

قد تكون هناك مشاكل بالنسبة للأدوية التقليدية ، فقد يتباين حجم
الجرعة منها ، وقد تشوبها الشوائب ، وقد يكون هناك من الظروف الطبية ما يمنع
تعاطياها ، ولكننا نتحدث الآن عن تحويل مادة من مجال الثقة والعون المشترك ، إلى
عالم الأدوية الحديثة الغريب عنا . إنها - كياويا - نفس الشيء حقا ، ولكن
مغزى تناول سيتحول تماما .

تمدنا البيوتكنولوجيا إذن بهذا النوع من القوة ، تمكننا من أن ننقب خلال
المملكة النباتية وراء المواد النافعة لتصنعها داخل قوارير فطريات أو أحواض
ميكروبات . ربما كان مثال الفراجين مثالا ساذجا ، لأن أهميته الاقتصادية
هامشية للغاية ، فليس هناك من يكون ثروة من أوراق الفريز المجففة ، ولكن
اقتصاديات الكينين أو الطباق أو الهروين شيء آخر .

إن هذه التكنولوجيا الحديثة تشكل كارثة بالنسبة للمزارع الهندي الذي يبيع
قلف نبات السنكونا لتحويله إلى كينين ، أما بالنسبة للطباق ، فلقد صنعت
بالفعل سحائر من خلايا نباتية استزرعت في خابية . واقتصاديات تنمية التبغ دون
نبات ليست منافسة ، ولكن ربما أمكن بمرور الوقت تحرير كل هذه الأراضي التي
تشغلها شركات الطباق العملاقة لتستخدم في أغراض أخرى ، ونستطيع أيضا أن
نتج الأفيون من زراعة الخلايا النباتية ، بل لقد نال بعض منتجى هذا القطاع
سمعة سيئة بسبب هذا . فهل هناك مشروع أكثر ربحا من استغلال أحدث أفرع
التكنولوجيا في إخفاء المصنع تحت ستار استخلاص زيت الزيتون ؟ .

إذا كان من الممكن أن نتج كل هذا دون متاعب الحرث والبذر والرّي
والتسميد والحصاد وتصدير المنتج (وهناك من البحوث ما يشير إلى أن هذا
ممكن) ، فلماذا إذن نضيق وقتنا مع النبات ؟ .

شرائح لحم من نشارة الخشب

هناك مشاكل تنشأ عن الكثير من العمليات الصناعية التي تشكل الحضارة
الصناعية المدنية ، فصناعة الورق والغزل والغابات ، وصناعة السكر من قصب
السكر ، وصناعة الحلوى ، وتربية الخنازير ، وغيرها مما لا يعد ولا يحصى من
الصناعات ، كلها تخلف نفايات يصل حجمها أحيانا إلى مستوى عملاق . تحرق

هذا النفايات أحيانا ، وتُضخ أحيانا إلى نظام الصرف ، وأحيانا أخرى تُترك على الأرض ، وقد يُعاد استخدامها .

وتحت أيدينا الآن إمكانية تحويل بعض النفايات التي يفرزها مجتمعنا التكنولوجي إلى غذاء ، وتلخص اللعبة في استخدام هذه الفضلات في تغذية البكتيريا التي تستطيع أن تحللها وتحولها إلى بروتين ، وعندئذ يمكن أن تحفف البكتيريا المحملة بالبروتين أو تطحن أو تشكل في هيئة حبوب أو تضرب لتتخذ أشكالا شهية ، ويمكنك تناول المادة الناتجة إن كنت ممن يحبونها ، لا شك أنك تستطيع أن تضيف إليها بعض التوابل ثم تحشوها بالسجق ، ولن تجد من يحس بالفرق . لقد طور بروفيسور مو- يونج ، الأستاذ بجامعة ووترلو بكندا - طريقة يمكن بها تحويل مخلفات الغابات ، والقلف ، ونشارة الخشب وشظايا الخشب والأشجار الصغيرة التي لا تستخدم في أعمال النجارة ، إلى غذاء غنى بالبروتين .

ويبدو أن السؤال الكبير هو عما إذا كان الأمر يستحق كل هذا العناء . والشركات التجارية للأخشاب على وجه العموم لا يهتمها - في كثير أو قليل - هذا الدمار الذي تخلفه وراءها ، فهي تحت الغابات بالجرارات والحاصدات ، وتستخرج منها الأخشاب التي تتاجر فيها ، لتخلف آلاف الأفدنة من الأنقاض خلط ملط وبيئة انتهكت حرمتها ، أما التفكير في توقف عملية النهب حتى تقوم بترتيب ما تخلفه فإنه لا يعنى بالنسبة لها سوى النحت في هوامش الربح ، وعلى هذا فلا بد من تغيير اقتصاديات إعادة دورة الاستخدام إذا كان لبروتين مو- يونج أن يصل إلى الهامبورجر . ولكن التوقعات تبدو طيبة ، فقد باع حقوق الاختراع وابتدأت بعض الحكومات في تصعيد العملية إلى المستويات الاقتصادية .

إن ما يعنيه هذا هو أنه إما أن يعزز الدافع لتصنيع الفضلات بهذه الوسيلة ، مثلا عن طريق الارتفاع الهائل في ثمن اللحم ، أو بتحديد الحكومة للطريقة التي يجب أن تقطع بها الغابات بحيث يصبح ثمن مخالفتها كبيرا . ويرى مو- يونج أننا قد وصلنا تقريبا إلى هذه النقطة ، وبالرغم من أن مديري شركات الأخشاب عادة ما يكونون متخلفين ، ممن يؤمنون إيماننا مشوشا بالاستثمار الحر ، إلا أن بعض الحكومات تستطيع بلا شك أن تلوى أذرعهم : إن الأمل في إنتاج الغذاء من المخلفات يعيد تأكيد ألا مبرر هناك لتحطيم الغابات .

وليست هذه هي المصدر الوحيد من النفايات الذي يمكننا استغلاله ، فالنفايات الأدمية تحتوى على ٤٠٪ من البروتين الذي يمكن استخدامه ، وبالرغم من ذلك فإننا نرميها . وهناك من يرى أن أى إجراء آخر غير طرح هذه المواد في البحر بعد أن تحلل البكتيريا مكوناتها الكريهة الرائحة والبضارة ، هو إجراء مفر .

والحقيقة أن مثل هذا الاختيار هو اختيار ترف أو تسامح ، إذ هل تستطيع الدول النامية أن تستمر في إهدار هذا المصدر ، لأن لدينا نحن من الثروة ما يمكننا من إنتاج البروتينات بطرق مختلفة كلها ذات كفاءة منخفضة لحد كبير ؟ .

تتوفر في الدول النامية مواد أخرى تشكل جزءا من تراث الاستعمار ، إذ تتخلف عن زراعة وتصنيع قصب السكر ، والبن ، والبنور الزيتية ، نفايات تسبب مشاكل هائلة في الوقت الحالي ، فتضيف إهانة البيئة إلى جراح الاستغلال الاقتصادي المستمر ، ومن الممكن أن تصبح هذه المواد مصدرا للثروة ، نعى أنه من الممكن استخدامها في تنمية غذاء من الميكروبات ، حتى ولو كان الربح الاقتصادي المباشر سيعود لأصحاب مزارع القصب والبن والبنور الزيتية .

هناك في وقتنا الحالي أغذية بكتيرية وفطرية جديدة تنمى على مواد لا عضوية ليست من النفايات . فلدى شركة آى . سى . أى طريقة تربى فيها بكتيريا خاصة على غذاء من النشادر والهواء ونوع من الكحوليات يصنع من غاز بحر الشمال ، ثم تحول المزارع البكتيرية إلى طعام يسمى بروطين يستخدم في تغذية الخنازير والماشية والدواجن كبديل لمسحوق الصويا ، ويفكر علماء هذه الشركة في الحصول على براءة لهذه العملية حتى تتمكن مصانع الأغذية الصغيرة في بريطانيا من تصنيع المخلفات المحلية . ومن الممكن أيضا أن تصدّر هذه التكنولوجيا للدول التي لديها الغاز الطبيعي كالمكسيك ودول الخليج العربية . ولدى شركة رانك هوفز ماكدا وجال فطر خاص بها يمكن للإنسان أن يأكله ، ولقد أكله بالفعل بعض المتطوعين في مقصّفات الشركة ويقولون إن له طعم عش الغراب .

تتطور البيوتكنولوجيا الآن نحو تحويل أنواع المخلفات والنفايات والفضلات والقاذورات والبقايا والمنتجات الثانوية إلى مواد غذاء أساسية ، يمكن أن يكون لها مستقبل عظيم إذا ما مزجت بمكسبات النكهة والملدنات ومكسبات القوام والمواد الحافظة والصبغات . من الممكن أن تقدم لنا البيوتكنولوجيا وجبة أسياك مصنعة خلف مصنع للورق ، أو شطيرة لحم من مزرعة لقصب السكر ، فإذا ما ظهر أن جسم البكتيريا غنى ببعض الأحماض الأمينية السامة التي لا تصلح للاستهلاك الأدمى المباشر (كما هو الحال بالنسبة لبروطين شركة آى . سى . أى) فمن الممكن دائما أن تقدم كملائق للحيوانات التي تحولها بالتالى إلى لحوم - أفضل صور البروتين الحيوانى للإنسان الغرب . دعهم إذن يأكلون فطائر بكتيرية ، فربما أصبح العالم بذلك أنظف .

تحريك الجينات

كان معظم ما ذكرت من الأمثلة حتى الآن يتعلق بعملية التخليق الاصطناعي لمواد بيولوجية ، وهي عملية نُشِطت وأعيد تنسيقها أو حتى ابتكرت خصيصا عن طريق تحريك الجينات . إن في إمكاننا أن نجد في الطبيعة ميكروبات تستطيع أن تحلل بقع البترول المسكوب ، وميكروبات تعيش في الحامض المغلي ، وأخرى تجمع اليورانيوم أو الكاديوم أو النحاس داخل أنسجتها الخلوية ، وغيرها تحلل مبيدات الأعشاب . إن مدى المهارات البكتيرية الموجودة بالفعل مذهل حقا .

ولكن جوهر البيوتكنولوجيا هو محاولة تحسين هذه القدرات عن طريق تجميع الخصائص من أنواع عديدة ، كثيرا ما تكون جد مختلفة . لقد عثرت شركة آي . سي . آي على الكائن الدقيق الذي ينتج البروتين في أرض ملعب ، ورأت أن تضيف إلى مادته الوراثية عن طريق زراعة جينات جديدة بها ، وتتضمن هذه الخدعة تحريك الجينات ، وذلك بأخذ بعض الصفات التي طورت من زمان بعيد في تاريخ أحد الكائنات الحية ثم زرعها في كائن آخر ليؤجّه إلى تخصص جديد . وصناعة لبن الانسان في الميكروبات هي نتيجة لتوليفة جذرية أبعد بكثير ، فليس للبكتيريا غدد لبنية ولا هي تفرز بروتينات اللبن ، ولكن في إمكان العلماء أن يدفعوا البكتيريا لصناعة هذه البروتينات عن طريق إضافة التعليمات الوراثية اللازمة من خلايا الانسان .

أما أمثلتنا عن استخدام بيوتكنولوجيا الخلايا النباتية لإنتاج مواد كالكينين فقد تبدو وكأنها لا تتوافق مع هذا النموذج ، لأن مزارع خلايا السنكونا تستطيع إنتاج الكينين دون أية إضافات وراثية من خارجها ، فإذا ما أعطيت البيئة الملائمة فإنها ستقوم بمهمتها دون الحاجة لأن تكون جزءاً من نبات كامل ، غير أننا نستطيع أن نضيف جينات جديدة للخلايا النباتية في حالة التشتت هذه ، كما نستطيع أيضا - بدلا من ذلك - أن نصهرها مع خلايا من أنواع أخرى ، وسينمو الهجين الناشئ عن هذا حقا في شكل نبات كامل ، ومثل هذا التكتيك يسمح لك بإنتاج البطاطم (بطاطس - طماطم) ، بل وهناك بالفعل هجين بين خلايا النبات وخلايا الإنسان ، وهو ليس زهرة أقمحوان حية تسير وتتكلم ، إنه نبات ، ويزيد على كونه نباتا أنه يصنع عددا من بروتينات الانسان ، والغرض من إنتاجه هو رفع قيمته الغذائية .

والقدرة على قص الجينات ولصقها بهذه الطريقة ، والقيام بهذه القفزات الهائلة عبر الملايين من سنى التطور والتباين - لكى نستطيع أن نفصل حسب

الطلب شكلا من أشكال الحياة - هذه القدرة حديثة جدا . لقد فرض مربو النبات والحيوان إرادتهم على الطبيعة على مدى بضعة آلاف من السنين ليخلقوا ما نعرفه اليوم من ماشية ودواجن ويطاطس وقمح وأذرة وأعشاب وخوخ ، أما هذه التالفات الجينية الأساسية الجديدة فعمرها لا يزيد على عشر سنوات ، بل إن عمر الكثير منها أقل من ذلك . وتعتمد البيوتكنولوجيا التي نعرفها اليوم على القدرة على عزل جزيئات الجينات ، ثم نقلها من خلية لأخرى ، ثم جعلها تتوافق داخل الجهاز الخلوى فى المكان الملائم لها تماما حتى يتمكن الجهاز من العمل لإنتاج جزيء جديد تماما . والقدرة على إجراء هذه العمليات هو نوع من المهارة ، له ثمن مرتفع فى أسواق العمل البيولوجى .

ولن نجد مجالا تتضح فيه قوة هذه المهارة أفضل من هذا التقدم السريع الذى يحدث فى الهندسة الوراثية للإنسان ، فمئذ خمس سنوات كان من المألوف أن يحمل البيولوجيون فكرة التعامل مع جينات الإنسان على أنها مجرد تفكير جامع غير مسئول ليس له ما يعضده ، فى أشياء ربما تحدث فى المستقبل البعيد ، ولكن ، لقد تمت بالفعل سنة ١٩٨٠ محاولة مثيرة للجدل غير ناجحة لاستخدام التطعيم الجينى لإصلاح عيب وراثى فى شخصين ، ومن الجائز جدا - قبل أن يطبع هذا الكتاب - أن تجرى محاولات أخرى ، فهناك مجهود كبير يبذل لتحسين التكنيك ، وقد نجح الباحثون بجامعة أوهايو ومعمل جاكسون فى مين سنة ١٩٨١ فى دمج جينات الجلوتين من الأرانب (وهى جينات تتحكم فى إنتاج أحد مكونات كريات الدم فى الأرانب) فى بويضات مخصصة لفئران ، بحيث أمكن اكتشاف وجود جلوتين دم الأرانب فى دم بعض الفئران الناتجة ، كما وجد أن جين الأرانب قد انتقل إلى بعض الأفراد من الجيل التالى .

ربما بدا هذا شيئا مثيرا للضجر ، ولكن الواقع أنه من المذهل فنيا أن نتجح فى تحريك جين من نوع معين من الحيوانات إلى نوع آخر ، ثم نجد أنه ينتقل إلى الجيل التالى ، فأيا كان غرض الباحثين ، فإن هذا هو النوع من المهارات اللازمة لإجراء الهندسة الوراثية فى الانسان ، أو- بالتالى- فى الأبقار والخنازير والدجاج والخيول والغنم والأرانب ، فإذا ما لاحظنا أن التجارة الدولية فى الأجنة المجمدة للأبقار المنسبة ، التى يعاد غرسها فى أرحام أبقار أخرى ، تبلغ قيمتها الآن ملايين الدولارات ، فمن المرجح إذن أن تبدأ الهندسة الوراثية للحيوانات فى الإنتاج قبل عملية إصلاح العيوب الوراثية فى الانسان .

يقدم علم الوراثة لنا الآن الفرصة لتحكم هائل فى الطبيعة ، كان علينا حتى وقت قريب أن نقنع بالعمليات البطيئة المجهدة لتربية النبات والحيوان ، وكلما طال مدى الجيل ازداد الوقت اللازم لظهور سلالات جديدة ، ولم يكن

التفكير بالطبع يتعدى العمل على تراكيب الأفراد من داخل النوع نفسه أو أبعد منه قليلا ، أما الآن فإن باستطاعتنا أن نأخذ جين إنسان ونضعه في بكتيريا ، وأن نخلط جينات الأرناب بجينات الفئران دون أن تحدث فوضى . إنها للدرجة مذهلة من البراعة ، إنه لشكل من السيطرة وهيب فو تضمينات خطيرة .

إن قضية تحريك الجينات من كائن لآخر تجرى داخل هذا الكتاب ، وأنا أسهب وأكرر فيها محاولاً أن أوجد التحليل ، وأن أستببط الملامح المشتركة فيما قد يبدو كمجالات من التجريب منفصلة ، وأن أبرز التغير - في علاقتنا مع الطبيعة - الذى تتضمنه البيوتكنولوجيا ، وإذا ما عرفت الممكن ، فستجد أن البيوتكنولوجيا هى تحول كامل ، هى تغير فى الإحساس يهزك ، حتى ولو أنكر ذلك بعض من يشتغلون بها .

الثورة التكنولوجية والقلقلة الاجتماعية

أمل أن تعطى هذه الأمثلة فكرة عن المدى والسرعة وقوة التحول فى بحوث البيوتكنولوجيا ، ولست أول من يتناول هذه الثورة بتوضيح حجم وجوهر ما يحدث فقد وصفها تقرير حكومى بريطانى حديث كما يلى :

لقد أصبحت المعالجة الوراثية البدوية مسألة عملية وشائعة جدا . . . إن هذا التقدم فى الرؤية يضيف على البيوتكنولوجيا أهمية توازى أهمية الفيزياء النووية والإلكترونيات والإلكترونيات الدقيقة (مؤخرا) . لقد قيل « إن البيولوجيا ستطلق صناعة تميز القرن الواحد والعشرين كما ميزت الصناعات القائمة على الفيزياء والكيمياء القرن العشرين » .

وحتى إذا ما سمحنا ببعض المبالغات وبيع بعض الإنشاء الخطابى فى التحمس لترويج هذه الصناعات ، فالواضح أن هناك تطورات أساسية تجرى الآن فى الصناعة . فما الذى علينا أن نعدده نفايات ؟ ما الذى علينا أن نعتبره طعاما ؟ ما هو تعريف النوع فى الكائنات الحية ؟ كيف يحدث التكاثر ؟ هل من الممكن الحصول على براءة امتياز كائنات حية وحيازتها ؟ كل هذه القضايا يعاد الآن تقييمها عند تمويل البيوتكنولوجيا .

ولكن ، إذا ما كانت مجموعة التكنولوجيات الناشئة ستولد تحولا فى الإنتاج يعادل ظهور الإنتاج المكثف فى القرن التاسع عشر مثلا ، فعلينا أن نتوقع قلقلة اجتماعية هائلة ؛ تغيرات فى استخدام الأرض ، وفى موازين التجارة الدولية ، وفى الاحتكارات التكنولوجية والتعبية ، وفى قيمة المواد الخام . لقد جلب الإنتاج

المكثف معه تغيرات في تركيب الطبقات ، وبطالة العمال المهرة ، وتزايد سرعة العمل ، وتبدل القيادة في موقع الإنتاج ، وتغيرات أساسية في نظم ونمط الاستهلاك ، لقد جلب معه الحسائر ، وكذا الأرباح للعمال والمستهلكين ، وسأحاول خلال هذا الكتاب أن أوضح ما يمكن أن تكون عليه الأرباح والحسائر عند تبنى البيوتكنولوجيا في قطاعات صناعية مختلفة .

ليس هناك تنبؤات سهلة أو واضحة ، فإذا ما أعطيتك الانطباع أحيانا بالتناقض ، فإن هذا إنما يرجع إلى أنه من الصعب أن تسوق اعتبارات متناقضة لتصل منها إلى استنباط محدد . وعلى أى حال ، فإننى لا أحاول أن أرسم طريقا لهذا المنتج أو ذاك ، كما أئننى بكل تأكيد لا أحاول أن أدين البيوتكنولوجيا جملة ، ولكننى أريد أن أعرض القضايا ، وأنقب تحت ما يصل إلى أسماعنا من ضجة إعلامية ، وأن أشير إلى الخيارات المضمرة التى اتخذت بالفعل ، وأن أبرز التضمينات الاجتماعية للبيوتكنولوجيا للمناقشة الواسعة . إن مدى ما يجرى الآن في مجالات الابتكار هو من الضخامة بحيث يتطلب التفحص الدقيق لكل هذا الجنس من التكنولوجيا المسمى « البيوتكنولوجيا » ، أعنى هذه « العائلة » من الطرق الحديثة لصناعة الأشياء . إنها تحتاج إلى المراجعة الاجتماعية قبل التنفيذ ، إلى « تقييم تكنولوجى » يتم وفق فروض اقتصادية وسياسية معينة ، وتقييم شعبى للحسائر والأرباح المحتملة ، نقاش مطلع له من القوة ما يرغم على تبديل الاستراتيجية إذا ما ارتأى ذلك . والثورات على أى حال تغير من اتجاهها أحيانا ، وهى تكبو وتتعرثر ، وهى قد تختطف ، كما قد تفضل طريقها بشكل مزعج ، وهى أحيانا قد توجه إلى قنوات أكثر تحمرا .

« جدول الأعمال » البيوتكنولوجى

ليس هناك شىء مؤكد في مرحلتنا الراهنة هذه ، ورغم وضوح الملامح العامة للتغير ، ولقد وجدت من المفيد أن نفكر في البيوتكنولوجيا في شكل جدول أعمال ، وألحق أن هذه الفكرة قد ساعدت في تنظيم هذا الكتاب ، وسأتحرك من الأشياء التى تتم الآن إلى تلك التى تتوقع حدوثها في المستقبل .

ابتدأت صناعة الدواء بالفعل في تسويق منتجات الهندسة الوراثية ، لقد ثبت أن الأدوية « العلاجية » التكنولوجية المعاصرة ، تمثل مجالا عظيم الربح لشركات الأدوية ، والكثير من هذه الشركات قد وصل إلى ثرائه الحالى في فترة ما بعد الحرب ، ومشكلة هذه الشركات الآن هى إيجاد منتجات جديدة يمكن أن تباع بكميات كبيرة ، وهامش ربح كبير ، حتى تسترد التكاليف الهائلة للتطوير والترويج .

وأحد التدابير الممكنة يكون باختيار بعض المواد الطبية التي تستخلص من الأعضاء البشرية أو الحيوانية بتكاليف عالية ، كالإنسولين المستخدم في علاج مرض السكر أو الإنترفيرون المستخدم في بحوث السرطان ، ثم إنتاجها بشكل أرخص داخل البكتيريا . كما يمكن أيضا استخدام الهندسة الوراثية في زيادة محصول المضادات الحيوية من الفطر الذى يتجها ، ونستطيع كذلك أن نستعرض العقاقير العشبية التقليدية بحثا عن منتجات طبيعية جديدة لم تستغل بعد ، وهناك أيضا إمكانية التركيز على المستحضرات البيطرية التى تستهلك بكميات هائلة ومستمرة ، لأن « المرضى » عادة ما يذبحون ، والحق أن أول مستحضر يسوق كان لقاحا يفترض أنه يمنع إسهال الخنازير .

اللمبة على العموم هى أن نحتضن الطلب على العقاقير الجديدة ، وأن نركز على المنتجات عالية الثمن حيث نستطيع تضيق مجال المنافسة ، حتى يمكن أن نستر تدكاليف التطوير الباهظة ، والهندسة الوراثية هى مفتاح الاستثمار في هذا النوع من الأعمال ، وقد أدركت شركات الأدوية هذا في أوائل السبعينات ، أى قبل أن يتمكن العلماء - بسنين - من معرفة ما يمكنهم عمله لشركات الأدوية الضخمة ، إن قصر النظر يعتبر عيبا خطيرا بالنسبة للشركات متعددة الجنسية ، ولقد بدأت نتائج هذا التخطيط المبكر في الظهور في الأسواق الآن ، مؤكدة أن الصحة يمكن أن تباع كسلعة .

ولقد ابتدأت التطورات الحديثة بالصناعات الزراعية في الظهور أيضا ، ولقد ذكرت بالفعل بروطين الكائنات الدقيقة الذى تنتجه شركتا آى . سى . آى ورائك هوفس ماكودجال ، كما أن شركة هوكست الألمانية للكيماويات قد دخلت هى الأخرى في هذا المضمار ، كما دخلته أيضا شركة البترول البريطانية (ب ب) ، وإن كانت قد أبعدت عنه ، وهذه جميعا مشاريع رائدة تخدم إنتاج اللحوم - تلك الأغذية عالية القيمة عظيمة الأهمية ذات العائد المرتفع - أو تحاول إنتاج البديل لها . وهناك تطورات أخرى أقل وضوحا في هذا المجال وهى إنتاج محليات جديدة ، مثل شراب الأذرة ذى المحتوى العالى من الفركتوز ، ولهذا المنتج أهميته الهائلة في الولايات المتحدة حتى لقد قيل إنه السبيل لمحاربة كوبا عن طريق خفضي الطلب العالمى على السكر ، وتشمل هذه المنتجات أيضا الأسبريم ، وهو مادة محلية جديدة أنتجتها شركة ج . د . سيرل . ولشركة نيت ولايل أيضا مشروعها الخاص الذى تنتج فيه - في البكتيريا - محليا يسمى تالين . وفي كل هذا سنلحظ الاتجاه لاستغلال رأس المال في المشاريع الكيماوية بدلا من استغلاله في الأرض والعمل الزراعى .

أما في الزراعة ، حيث ترتبط التطورات بوضوح بما يحدث في الصناعات

الغذائية (كما سيحدثك أى مزارع بسلة في مقاطعة إيست أنجليا) فإن التغيرات الأساسية تقع أبعد قليلا في المستقبل ، فمعظم المجهود يبذل في إنتاج نباتات محاصيل من أجل الزراعة المميّنة ذات التكنولوجيا العالية والطاقة المكثفة ، ويعتمد إنتاج الهجن الجديدة - مثل التريتيكل ، وهو هجين بين القمح والجويدار ، على العلم الرفيع ، وتربى الآن أنواع من الأقحاح يمكن أن تنمو في التربة المالحة ، وهناك هدف بعيد لإنتاج محاصيل حبوب يمكنها أن تثبت نيتروجين الجو ، وبذا نتخلص من الحاجة للأسمدة الاصطناعية المكلفة ، وفي مواجهة هذا ، تقوم شركات الكيماويات التي تصنع هذه الأسمدة بتطوير منتجات بكتيرية تقوم بنفس هذا العمل ، أو بالتخطيط لبيع بذور هذه النباتات العجيبة الجديدة عند ظهورها . والحقيقة أنه من الممكن أن تستخدم الهندسة الوراثية أيضا في رفع إنتاج اللحم واللبن من الماشية ، ولأن الأبقار - حتى الممتاز منها - تروث ، فمن المحتمل أن يصبح إنتاج الميثان في المزرعة من روث البهائم أكثر شيوعا ، وأن توجد أنواع جديدة من الميكروبات تنتج الغاز .

وفي الصناعات الكيماوية ، يمكننا أن نلاحظ بوضوح ملامح أزمة ، تتعلق بالتكاليف المرتبطة بصناعة البترول وتدهور التجارة الدولية ، وستضع أهمية البيوتكنولوجيا - على المدى البعيد - بالنسبة للشركات التي لن تندثر ، وهذا هو أحد الأسباب التي دعت شركات الكيماويات بالذات إلى الاستثمار بشكل مكثف في البحوث الجامعية بغرض الحصول على عائد خلال بضعة سنين .

يتعلق الكثير من التعاقدات التي تبرم مع الأقسام الجامعية بالمنتجات الطبية ، وهذه تمثل سبيلا ممكنا للتنوع ، وهناك خيار آخر مفتوح أمام هذه المشاريع على المدى البعيد ، وهو استخدام إحدى مواد البدء ، كمادة أولية تحتوي على الكربون والهيدروجين في تراكيب بسيطة ، وتحويلها إلى شيء جديد ، ولقد كانت هذه هي استراتيجية شركة آي . سي . آي في إنتاج البروتين ، ويمكن أيضا محاولة إنتاج بدائل لبعض المنتجات الحالية كالأسمدة والمنسوجات ، ولدى شركة آي . سي . آي بكتيريا معينة تنتج وبوفرة نوعا من الكيماويات يمكن غزله إلى ألياف ، وهم يفكرون حاليا في محاولة استخدامه كخيوط للجراحة ، وإذا ما ركزوا العمل فربما تمكنوا بعد فترة من تحويله إلى قميص معقول يلبس . أما الشيء الأكثر أصالة فهو محاولة خلق مواد أولية رخيصة ، تطوّر إلى عائلات من الكيماويات كاملة تحمل محل البترول الذي أصبح عزيزا وأعلى سعرا ، أما في الوقت الحالي ، فليس هناك ما يبدو واعدا بالنسبة لأي من الصناعات التي تنشأ على جزيئات هيدروكربونية رخيصة وبسيطة تحول بالتدريج إلى الآلاف من المنتجات الكيماوية المعقدة .

تخطيط مستقبل جديد في الطبيعة

هناك قدر هائل من الأموال يراهن على نتائج البحوث الجارية الآن ، وهذا يعنى أن المستثمرين لايد أن يكونوا قد عقدوا النية تماما على ألا ينحرف مسار خططهم في إنتاج المستحضرات الطبية الجديدة ، والنباتات الجديدة للزراعة ، والمصادر الجديدة لدفع صناعة الكيماويات .

ولكن ، ليس هناك ما لا يمكن تجنبه ، ووجهة النظر التي يعتنقها الكثيرون هي أن التغير التكنولوجي سيظل مندفعاً بلا رحمة إلا إذا تدخل محطمو الآلات (اللادائت) ليعطلوا مسيرته ، غير أنني أعتقد أنه من الضروري أن نحلم بالتكنولوجيات والأنساق والمنتجات الجديدة ، وأن نناقشها ، وأن نحركها ، وأن نأملها ، وأن نروضها ، وأن نتداول في أمرها حتى تظهر إلى الوجود . إنها تبزغ من خلال حلقات لا تنتهى من التخمين والتجريب والموالة والتقييم والتشجيع ، إنها تنبثق عن تتابعات من أنشطة تتعرض فيها صيغتها بل وحتى وجودها للخطر في مراحل كثيرة ، وليس هناك طريقة أبدية لإنتاج الابتكارات للسوق ، إنها تعرف فقط عندما تظهر وتبقى .

فإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة ، فإن مدى الثورة التكنولوجية وسرعتها وأثرها الاجتماعي لا بد أن تُعرض جميعا للتداول ، فلا بد أن يكون هناك مسالك بديلة يمكن من خلالها استغلال الامكانيات العلمية الحالية ، داخل أطر أخرى . ولا يمكن أن تحقق هذه البدائل حتى يتمكن العدد الكافي من الناس من تفهم قيمتها والمشاركة من أجلها . لقد وُضع هذا الكتاب لخدمة هذه الفكرة ، ليكسر البيانات المُعمية التي تُروّج لكل شيء على أنه التقدم ، وليساعدنا على تصور مستقبل بديل .

وهناك أيضا مدرسة فكرية تقول إن البيوتكنولوجيا ليست شيئا جديدا ، ولا داعي إذن لكل هذا الحماس ، وهم يقولون إنها لا تشكل تغيرا كبيرا في الانتاج الصناعى ، ولا هي قفزة هائلة إلى نمط جديد من الصناعة ، إنها في قديم التخمير الكحولى أو صناعة الجبن أو الخبز أو عمل السباخ البلدى ، إنها مجموعة من الحرف ، قدسناها بالعرف ، اتسعت في القرون الأخيرة لتصبح مجموعة من الصناعات . والبيوتكنولوجيا ، من هذه الوجة ، تتأصل في المهارات المنزلية والذاكرة الشعبية ، وهي مألوفة كأساس لصناعات راسخة ، ويأرسها بالفعل هيئة من التكنولوجيا والعلماء التطبيقيين الموثوق بهم ، المدرسين ، الطيبين ، الواقعيين ، الذين يتجنبون حاجات المعيشة ولوازمها لمستهلكين قانعين . إن حقيقة أن الخلل أُنتج ويُنتج من قرون بعيدة لكفيلة بأن تساعدنا على النوم قريرى

الأعين في أسرتنا ، أما الحديث المثير عن الهندسة الوراثية والنسخ الخضرى ، وتسجيل براءات اختراع الكائنات الحية ، والأويثة السرطانية والتدخل في عملية التطور فليست سوى زبد أثاره القادمون الجدد : مجموعة من الوراثيين لديهم أفكار متطرفة عن أهميتهم بالنسبة للصناعة ، ورجال صحافة يريكون جمهورا طيب النية . وطبيعى ألا يعبأ بالزبد أى بيوتكنولوجى كفى .

ولكن هناك شيئا في وجهة النظر هذه . إن التخمر فن قديم تطور منذ زمن طويل إلى مستوى الصناعة ، وقد نحى المتخصصون التقليديون جانبا ، ليغتصب مكانهم علماء من مجالات علمية أكاديمية عالية ، علماء قد لا تكون مهاراتهم من العمق والقوة بحيث تسمح لهم بعلاج حاجات الانتاج الصناعى ، أما ما يميز البيوتكنولوجيا المعاصرة هذا التميز الواضح فهو المدى المنتظر للتغير ، هذا الاتساع الشامل للتحويل نحو العمليات البيولوجية ، والاعتداد الكامل تقريبا ، على الوراثة التطبيقية في خلق التطورات الجديدة .

إن القدرة على تحريك الجينات بين الكائنات الحية . وعلى إعادة برمجة الكائن الحى بتعليمات وراثية مأخوذة من كائن آخر ، هى موضوع محورى لما يحدث الآن من تجميع للقوى الصناعية ، وسنعود لهذه الفكرة مرات ومرات خلال هذا الكتاب : فكرة أن النقل الموجّه للبيانات الوراثية إلى كائن مُضيف ، سواء أكان هذا الكائن بكتيريا أو خميرة أو نباتاً أو حيواناً ثديياً ، هو الذى يثُور الانتاج الصناعى ، وأن التحويل لن يتم في الصناعة وحدها ، وإنما ستحدث أيضا ثورة ثقافية ، وتحويل في التقاليد والاتجاهات . إن إعادة تشكيل القاعدة الصناعية ، تلك العملية التى تحفزها البيوتكنولوجيا ، ستغير حتى معنى كلمة « الحياة » . إن الوراثة الجزيئية تعيد الآن صياغة حدود وفروع وأصول وأماذ وإمكانات الحالة الحية . إن البيوتكنولوجيا هى تغير أساسى - نحو المقياس الصناعى - لنظرة جديدة ، تعتبر الطبيعة فيها مادة تخضع للبرمجة .

يشكل كل عصر نمطه الخاص للعالم الحى ، يبينه من النظريات والتصورات الاجتماعية والسياسية في زمنه ، التى تبرز أو تؤكد نواحي معينة لتفهمها ، وفي القرن الثامن عشر ، عصر تقسيم النبات والحيوان ، كان التأكيد على التناسق والترتيب الجهازى ، كانت الطبيعة كتالوج أنماط عضوية ، كل له مكانه في سلسلة الوجود التى تصل بين المادة غير الحية وبين الله . وكانت مهمة العالم وهو يتصدى لهذا النظام المهيّب هى أن يصنف عناصره ، وأن يتفحص العلاقات التى تربط بينها ، وأن يكشف عن العمل المتناسق بين البعض منها ، ثم تحولت الصورة في القرن التاسع عشر بفكرة التطور الديناميكى التطورى ،

الذى يتركز على المنافسة والصراع ، وأصبحت « الطبيعة المخضبة الناب والمخلب » هى صورة العصر الجديد من التصنيع السريع والممارسات الصناعية العدوانية ، والصراعات المتعاطمة بين رأس المال والعمل ، وغدت الكائنات الحية تعالّج فى ضوء جديد ، لم تعد فيه نواتج تصميم مسبق ، وإنما نواتج آلاف الصراعات مع أنواع أخرى ، يتغلب فيها الأكثر ملاءمة على منافسيه فى نهاية الأمر .

أما الصورة السائدة للطبيعة فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وقد قُـمَ لونها بسبب أفكار علم الوراثة ، فقد بانث أقل وقارا من صورتها فى القرن الثامن عشر ، وأقل تأكيدا على الصراع والتنافس مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر ، لقد أصبحت الطبيعة نظام نظم ، فالكائنات الحية تؤدى وظائفها ، وتتناسل وتتطور كنظم تحكمها جيناتها و « يديرها » البرنامج الموجود فيها تحتويه من دن ا ، إن الحياة هى معالجة البيانات . إن نفس الأفكار المستقاة من علم الكمبيوتر والشفرة وهندسة البرامج والتحكم تتوافق مع نظام التحذير المبكر للصواريخ عابرة القارات ، ومع نماذج النشاط فى كتيب النمل ، ومع استخدام آلات الضغط الرقوى ، ومع التحكم فى ضغط الدم ، ومع الطريقة التى تصنع بها الخلايا جزيئات البروتين .

إننا الآن فى مرحلة تحول فيها من اعتبار الكائنات الحية مجرد نظم مبرمجة إلى النشاط لإعادة برمجتها ، إذ يستطيع العلماء الآن التدخل فى الطبيعة يصنعون منها حسب الطلب ، تماما كما يقرر مصمم الرقائق الدقيقة ما يريد إنتاجه من قطعة من السليكون ، وكما يختار مهندس الكمبيوتر مجموعة من النماذج يبنى منها نظاماً لإعداد البيانات ، والتشبيه ليس بسيطا ، فبتقدم التصنيع فى الميكروبيولوجيا ، لتحوّل إلى البيوتكنولوجيا ، سيحتل هذا النوع من النشاط التركيبى مركز الصدارة فى علوم الحياة ، هذا النشاط الذى أظهر بالفعل قدرته المائلة فى مجال الإلكترونيا الدقيقة والكمبيوتر والانسان الآلى وهندسة النظم . وكما نعرف فى مجال ماديّات التكنولوجيا ، ستدهشنا أيضا الاحتمالات الممكنة إذا ابتدأنا فى عمل توافيق النماذج والوظائف .

وعلى هذا فإن صورة الطبيعة بالنسبة لنا تقترب الآن بالتدريج نحو تأكيد التدخل البشرى من خلال عملية تصميم . ورويدا رويدا سيمكننا أن نصنع - حسب مواصفات مسبقة - الجينات ، والكائنات ، والمسالك البيوكيماوية ، والمفاعلات الحيوية ، والعمليات الحيوية . لقد غدا جوهر الحياة الآن هو طواعيتها لأن ترُكَّب .

إننا نعيش الآن مرحلة رائعة محورية في تاريخ التكنولوجيا والانتاج وعلوم الحياة ، تُفتح فيها منافذ لقوى هائلة للتدخل في علم الحياة ، وعلينا ألا نكون حساسين فلا يخيفنا ولا يثربنا ما يحدث ، فثورات العلوم لا تحدث كثيرا ، وحتى عندما تحدث فمن النادر أن تهز الوجدان العام ، أو أن تعطى ربحا تكنولوجيا مباشرا ، أو أن تسبب موجات رائدة من الجدل القانوني والسياسي والأخلاقي والاقتصادي .

ولقد حدثت كل هذه الأشياء مجتمعة مع البيوتكنولوجيا ، وليس الأمر مجرد تحولات رئيسية في الفكر ستجد طريقها يوما لتكتب في كتب المراجع ، وإنما هناك أمل عظيم في تحول صناعي هائل ، وهناك قضايا قانونية وتاريخية مختلفة قد نبأت موقعا رئيسيا ، وهناك ضرورة أن تناقش وأن تحل بعض المواضيع السياسية المعقدة التي تتعلق بمسؤولية العلماء نحو المجتمع .

وقبل أن نصل إلى ما يحدث الآن في المجالات المختلفة من البيوتكنولوجيا ، فأننى أود أولا أن أقترح طريقة للتفكير فيما يحدث الآن ، ثم أعطى مقدمة سريعة عن بعض الآراء عن البيولوجيا للتعريف بالمعجم التقني للكتاب . وستشغل هذه القضايا الفصلين التاليين .

٢ كيف اكتسبت الحياة معنى جديدا

يبتدىء الفنانون أحيانا بتلوين المناطق الأساسية في اللوحة لمجرد معرفة درجة التوافق بينها في الشكل النهائي للصورة ، وسأقوم هنا بشيء شبيه بهذا ، والغرض الذى أبغى الوصول إليه هو التوافق بين المسائل الثلاث التى سأعرضها في هذا الفصل ، ذلك أن المهم هو التفاعل بين هذه الموضوعات والترابط المتبادل بينها ، وكل من هذه المسائل يمكن أن يوضع في جملة واحدة . لقد تسببت وجهة نظر معينة بالنسبة للطبيعة في ظهور صفوة من العلماء قامت في أواخر السبعينات بإجراء تجربة قصيرة وإن كانت خطيرة ، لإشراك الجمهور في العلم ، فنادت بأن تتوقف الأبحاث مؤقتا - بالرغم من كل ما تبشر به من نجاح ، وأن نفكر جهرا بصوت عال فيما إذا كان الاستمرار مأمون العواقب ، وعندما أصبح حجم الربح عن هذا المجال الجديد في بحوث التطعيم الجينى واضحا ، وبدت الانفعالات التى يحركها الجدل العام مزعجة قوية ، أنهيت تجربة التشاور ، وألقى العلماء المعنيون بكل قواهم لتأسيس صناعة جديدة تقوم على البيوتكنولوجيا ، دعنا نكرر هذا مرة أخرى : إن البراعة التقنية ، التى تطورت على مدى العقود من سنى التمويل الاختيارى لتحويل علوم الحياة ، قد فتحت أمامنا جبهة جديدة ، وعلى عتبتها توقف بعض المهتمين للتأمل فيما سيحدث ، وهم يشعرون بأنهم لن يستطيعوا كبح جماح أنفسهم طويلا ، وبعد لحظة التردد هذه ، تدفقت موجة للاستثمار فى البيوتكنولوجيا ، تحمل معها - بالفعل - كل العلماء ، ليجدوا أنفسهم وقد غمرتهم ثورة صناعية ، يتخللون فيها دور التقنيين مرتفعى الأجر ، يجتذبون باستمرار مهارات متزايدة ، ويتناقص لديهم بالتدرج كل اتجاه للتساؤل عما ستكون نتيجة كل هذا ، وكان الخاسر في هذا الجو الجديد هو المشاركة العامة والمسئولية العلمية . وممرت استراحة قصيرة عاد بعدها العلماء ورجال الأعمال يسيطرون على الموقف تماما ويؤكدون لنا أننا بين أيدي طيبة .

نظرة الميكانو للطبيعة :

بين أكوام مذكراتى أيام التلمذة وجدت ديباجة في مقرر عن بيولوجيا الخلية تقول شيئا كالآتى : « إن الكائنات الحية ماكينات تركيب نفسها بنفسها ، وقيم نفسها بنفسها ، وتكاثر نفسها بنفسها ، وتعمل على درجة حرارة الغرفة وضغطها الجوى » . لم أناقض صحة هذه الجملة في ذلك الوقت ، ولا أنا أناقضها الآن .

إنها طريقة في التفكير في الكائنات الحية ، دقيقة ومثمرة . إنها تتضمن موقفا من التنظيم والعمل البيولوجي تمكّن العلماء عن طريقه من تحليل عمل الخلايا حتى أدق التفاصيل ، ومن التركيز - عامدين - على عمليات معينة ، مثل الوراثة ، ثبت أنها تقبل هذه الطريقة من التفكير ، ولكنني أذكر أنني توقفت طويلا أمام البرودة الغريبة لهذه الأسطر ، إذ بدا لي أن هذه النظرة الميكانيكية لن تؤدي إلا إلى أكوام من البيانات عن بعض ملامح الماكينة الخلوية ، فصل إليها عن طريق تفسيرها إلى مكوناتها الجزئية ، لنعرف ماهيتها ، وكيف تتوافق مع بعضها البعض ، دون الاحساس الكافي بدقة ورهافة الكل .

وهذا التبسيط الأساسي العمل الذي يقول « دعنا نعامل أى كائن حي كما لو كان نوعا معقدا من الماكينات » ، هذا التبسيط قد أثرى كثيرا خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة بسبب فكرة « المعلومات » . لقد كان الإدراك بإمكان معالجة الكائنات الحية كمكينات لإعداد البيانات هو الإدراك الحاسم المنشط في علم الحياة منذ الحرب العالمية الثانية ، وكان هو مفتاح قوته وحيويته ، فالكائنات تبتدىء كحزمة من المعلومات ، وهى تنظم نفسها عن طريق عملية من التجميع الذاتى المبرمج ، وتتفاعل مع بيئتها بطريقة محكمة تبعاً لتعليقات وراثية ، وهى تتكاثرت بتركيز تركيبها وتماسكها الوظيفي في شكل قابل للانتقال - شكل ينقل رسالة تحتوى على التعليقات في شكل شفرة تستطيع الكائنات « قراءتها » . إن التفكير في الحياة من داخل هذا المعجم قد أصبح شيئا أساسيا بالنسبة لعلم البيولوجي .

يشكل هيكल التصور هذا قدرا كبيرا من البحوث ، وإن لم يكن كل شىء . إنه يقترح - من بين ما يقترح - سلسلة هائلة متداخلة من المشاريع البحثية الصغيرة التى تحتاج للمعالجة ، كلها تتعلق بدور جزئيات معينة في نظام معين للبيانات ، وكثيرا ما تضيق دهشتنا من رهافة وتعقيد الكائنات عند تحليل بعض التفاصيل التركيبية الدقيقة بها ، مثل كيفية تكوين جزيء معين في شكل خيط من الوحدات الكيميائية . ويبدو أن اهتمام البيولوجيين قد اتجه نحو تجارب غرضها دفع جزئيات معينة إلى أن تفصح عن نفسها .

والفريد الكهربى تكتيك شائع ، تُجرى فيه شظايا غاية في الدقة من مادة من أصل حي ، على أن تتسابق داخل جيلاتين ، فتترتب حسب الحجم . ما هو حجم الشظية ؟ ما شعنتها ؟ هل من الممكن تقسيمها ؟ كم نحتاج من البيانات لتركيبها ؟ كيف تتوافق مع غيرها من الجزئيات ؟ إن مثل هذه الأسئلة هى سلعة مجال من مجالات علوم الحياة يسمى البيولوجيا الجزئية .

إن الاهتمام الأساسى في البيولوجيا الجزئية هو تحليل كيف يوجه الجين

الأجهزة الحية ، والحياة بالنسبة لعلماء البيولوجيا الجزئية هي ما تفعله الجينات ، فالجينات بالنسبة لهم هي مفتاح الحياة ، ولا نحتاج غيرها لحل المشاكل الرئيسية في علم الحياة ، لقد تحولت البيولوجيا في أيديهم إلى سهل منبسطة ، النشاط الأوحده فيه هو تجهيز ونقل البيانات الوراثية .

صحيح أن هذا التحرك الذهني لا يستسيغه الجميع ، إلا أنه قد أثبتت فعاليتها المذهلة علميا ، إنه هيكل تحليل يتوافق جيدا مع الاقتصاد الداخلى للعلم أيضا ، حيث يمكن مبادلة الحقائق بالوضع الوظيفي والموارد .

سنجدها إذن بيولوجيا عجيبة غير بيولوجية ، إنها علم يستمد قوته من نظرة للحياة تجريدية جافة ، فالكائنات هي مجرد نظم ، ويمكن دراستها كنظم ترد في نهاية الأمر إلى نوع خاص من المنطق ، أما دراسة العمل والشكل فتقبل تحليل التركيب والنظام الخطى . إنها نظرة للكائنات الحية بعيدة عن الخبرة اليومية ، بعيدة عن التدوق الجمالى للشكل أو الرقة أو الرهافة التشريحية ، وهى بعيدة أيضا عن فهم الطبيعيين لأسلوب الحياة والموطن . إنها بيولوجيا بنيت على تجريدات أساسية مثل فكرة الشفرة الكونية ، فكرة المعلومات ، وهى الشبيه لبرنامج يسيطر على النشاط الخلوى .

قال أحد علماء الكيمياء الحيوية بعد أن أفزعه ما يبيده علماء البيولوجيا الجزئية من قلة احترام لتلك الكيانات التى يسلمونها ويحولونها إلى أنقاض (وبالنسبة ، هذا ما يفعله أيضا علماء الكيمياء الحيوية) قال إنهم « يفضحون الطبيعة » . إن هذا القول يعبر عن ضراوة هذا العمل ، وعن التهور للحفاظ على مستوى إنتاج الحقائق وعلى ساعات العمل الطويلة مع الأجهزة العاتية ، وعن الاهتمام القاصر بالأثر العام على الطبيعة الريفية ، ولكنه يتغاضى عن حقيقة أن العمل التدميرى التحليلي ، أحيانا ما يؤدي إلى إدراكٍ موحد ذى جمال باهر ، وهذا بوضوح - كما سأبين - هو ما تفعله البيولوجيا الجزئية ، لا ولا هو يشير إلى فكرة المعلومات ، ولا إلى حقيقة أن علماء البيولوجيا الجزئية منشغلون الآن فى التخليق والتركيب ، لصناعة كائنات حية جديدة .

إننى أفضل أن أعتبر البيولوجيا الجزئية نظرة تُعتبر فيها الطبيعة كميكانو . لقد استطاع علماء البيولوجيا الجزئية ، باستخدام عدة تحليل بسيطة ، وعدد محدود عن المواد أن يعملوا الطبيعة الحية بسلسلة من الأنماط الميكانيكية المتزايدة التعقيد ، لقد قضوا سنين طويلة حتى يتمكنوا من تحليل الأجزاء التى تكون عدة ميكانو الطبيعية وكيفية توافقها ، وقام البعض ممن لديهم اتجاهات نظرية بفحص قواعد التركيب نفسها : قواعد التنظيم والهندسة المبنية داخل أجزاء الميكانو . وأخيرا ،

وفي أوائل السبعينات استطاعوا أن يتخيلوا كيف يمكن أن تثبت هذه الأجزاء مع بعضها البعض لتصنع أنماطا جديدة لم تكن موجودة حتى في كتب الارشادات . ولكي ندفع التشبيه نحو نهايته الممتعة يمكننا أن نقول إن علماء البيولوجيا الجزئية قد ابتدأوا في التعرف على ما يمكنهم بناؤه ، وكيف سيسعد رؤسائهم الجدد بإبداعاتهم .

وحتى لا يرتد هذا التشبيه إلى نحري بتفيه دور البيولوجيا الجزئية ، فإننى لابد أيضا أن أقول إن هذا النوع من بناء الأنماط يمثل براعة غير عادية في تفصيل مكونات الكائنات الحية ودفعها إلى الافصح عن تفاصيل تركيبها ، إنها ناتج عقود من الخبرة المتراكمة ، إنها إنجاز صفوة علمية مبجلة ، ونتيجة عمل شاق ، وإشارك مهارات - اعتنى بتنشئتها - في الجدل وعلى مناضد المعامل .

البيولوجيا الجزئية : صياغة المصطلح

ترجع جذور هذا النوع من البيولوجيا وتبسيطاته الاستراتيجية إلى الثلاثينات من هذا القرن ، ففي نهاية هذا العقد صيغ مصطلح « البيولوجيا الجزئية » ، وألصقت بطاقته على مشاريع بحثية طليعية معينة . ولم يكن مجرد صدفة ، هذا الابداع الذي حوّل الاهتمام نحو المستوى الجزئي للكائنات ، لم يكن منجما غير محسوب نتج عن التقدم التقنى . لقد كان نتيجة سلسلة من القرارات اتخذت في مؤسسة روكفلر (وهي وكالة إنسانية أمريكية ذات نفوذ قوى) ، التي مضت مصممة تخلق نوعا جديدا من البيولوجيا . ولولاها لتأخر ظهور البيولوجيا الجزئية ولظهرت بشكل أقل تنظيما .

في بدء هذا القرن العشرين ، كان جون د . روكفلر الابن ، من خلال عمله الشاق في صناعة البترول ، قد كوّن ثروة هائلة ، مثله مثل غيره من أقطاب الصناعة الأمريكية في ذلك الزمن : ميلون وكارنيجي وفاندربيلت ومورجان ، فقد كان صاحب شركة ستاندرداويل ، التي انقسمت إلى شركات إيسو ، وهمبرل وسوهيو وسوكال وغيرها ، ثم مؤخرًا شركة إكسون . ورغبة منه في أن يخفف قدرا من عداة الناس له بسبب هذه الثروة الهائلة فقد قاده اقتناع - تشاركه فيه « الحركة التقدمية الأمريكية » - بأن حب الإنسانية العاقل الموجه كما يجب ، يمكنه أن يُصلح وأن يُدعم مؤسسات المجتمع الصناعي ، قاده هذا الاقتناع لأن يأمر بإنشاء ودائع خيرية مختلفة .

كان غرضه أن يشجع « الترشيح » في كل نواحي المجتمع الحضري الصناعي الرأسمالى ، وأن « يطبع » التفرقة الاجتماعية الواضحة تماما فيه ، وأن

يعد شبح البديل الاشتراكي . كان مستعدا ، لكى يصل إلى هدفه هذا ، أن يتفق مبالغ هائلة من المال ليثبت نظاما اقتصاديا وسياسيا قويا ، ولم يكن هذا مجرد دعاية ، لقد كان برنامج إصلاح نشطا مستمرا ، غرضه إعادة تنظيم مجموعة كبيرة من المؤسسات حول أهداف سياسة معينة .

ثم أدمجت الودائع التى أنشئت برأس مال روكفلر فى نهاية الأمر لتكون مؤسسة واحدة كبيرة ، لعبت دورا رئيسيا فى تشكيل التعليم الطبى والجامعى ، والاصلاح السياسى ، والصحة العامة ، والانعاش الاجتماعى ، والبحث العلمى والزراعة فى العالم . وكما كان لدى آل روكفلر البصيرة لأن يستخدموا فى مشاريعهم المديرين الممتازين ورجال العلاقات العامة المتمكنين والمحامين الحاذقين ، كذلك جندت المؤسسة نخبة ممتازة من المدراء العلميين النشطين بعيدي النظر ، حتى لقد قيل إن فكرة أن يكون للعلم إدارة وأن الأهداف يمكن أن تُعد ، وأن التمويل الانتقائى للبحوث يمكن أن ينظم لتنفيذها ، هذه الفكرة كان روادها هم موظفى مؤسسة روكفلر فى الثلاثينات ، وذلك قبل ظهور تلك البرامج الهائلة الموجهة فى العلوم التطبيقية للحرب العالمية الثانية .

كان أحد هؤلاء المدراء هو الفيزيقي السابق وارين ويفر ، الذى أصبح أيضا خبيرا فى رواية أليس فى بلاد المعجائب للويس كارول ، وفى الثلاثينات زواج ويفر ببراعة بين آراء بعض الرواد من العلماء الجامعيين عن حقول البحث الواعدة ، وبين فكرة معينة تعتنقها شخصيات هامة داخل المؤسسة عما يمكن اعتباره بحوثا قيمة موثوقا بها لا تحجد التمويل الكافى . واختار ويفر أن يستخدم موارد روكفلر المالية الهائلة « لتحديث » علم البيولوجيا بأن أصر على أن يُعيد الباحثون فى النظم البيولوجية المختلفة صياغة أبحاثهم بحيث تصبح أكثر شبها بالفيزيكا والكيمياء ، أحس ويفر أن البيولوجيين كانوا قانعين غاما بمجرد تصنيف الكائنات ، والتفكير - ولكن بطريقة غير منظمة - فى عملية التطور . كانت البيولوجيا إما غير طموحة أو غير منظمة ، وأحس أنه من الضرورى أن تقام على أساس أمتن ، مربوطة بشكل أكثر مباشرة بالتجريب ، وتنظمها نظريات مختبرة جيدا . لم تكن للبيولوجيا - بالطريقة التى كانت تمارس بها - أية قدرة تحليلية أو سند أو قوى تدفع للوصول إلى الحقائق الأساسية عن العالم الطبيعى ، وكان ويفر يعتقد أن العلوم الفيزيقية لها هذه المزايا بالتحديد .

وعلى هذا فقد اهتم بأن يستفيد من منهج وتكنولوجيا الفيزيكا والكيمياء فى علوم الحياة ، كان مستعدا لأن يساند كل من يستطيع أن يصوغ القضايا النظرية - مثل الطريقة التى تستطيع بها الجينات أن تنسخ نفسها - ثم أن يعالج هذه القضايا

بطريقة عملية محددة . وعلى سبيل المثال ، فقد جذبت فكرة اعتبار الجين جزئيا ، ثم البحث عن نوع الجزئية الذى يجب أن يكونه الجين حتى يعمل كجين ، كما اجتذبت دراسات الجزئيات البيولوجية الكبيرة كسبيل لتفهم الوظيفة .

حاول بصفته مدير المؤسسة أن يجمع المشاريع التى يمولها ، فى برنامج . وكان متحمسا للبحوث متعددة الجوانب ، وكان يسعد بالسماح للمشاريع بأن تعبر الحدود بين الأنظمة المختلفة ، وكافح لتغيير البحوث البيولوجية من خلال التأكيد على أجهزة المعامل وتكنولوجيا البحوث ، مثل جهاز الطرد المركزى الفائق (الذى يدور بسرعة تصنف الجزئيات حسب حجمها) والميكروسكوب الإلكتروني (أقوى الميكروسكوبات الموجودة ، وهو يكفى فى الحقيقة لرؤية الفيروسات) وذلك حتى يمكن تحليل المواد البيولوجية بعمق أكبر ، وكانت التكنولوجيا وسيلة لتشجيع البيولوجيين كى يفكروا بشكل مختلف ، وأن يسألوا أسئلة مختلفة عن الكائنات الحية ، أسئلة لم يكن فى مقدورهم الاجابة عليها بما يعرفونه .

وعلى هذا فقد رصد المبالغ للمنح الجامعية بالخارج ليسمح للعلماء باكتساب خبرات جديدة ، وللمؤتمرات وللمعامل الجديدة ، كما شجع العمل المشترك فيما بين النظم المختلفة ، ضد النمط السائد عندئذ . وربما بدت أهمية هذه الأشياء محدودة ، ولكن إلحاحه البارع كان له أثر هائل ، باستخدام الموارد المالية المتاحة له ، وبالاختيار الصحيح المتعمد لمعاونيه . وبمعاونته ابتدأت طليعة من « علماء البيولوجيا الجزيئية » (هكذا سُمّاهم) طريقا طويلا نحو المجد ، حدث هذا قبل عصر تدفق المال على البحوث الأكاديمية - الذى كان على وشك الظهور - من مؤسسة العلوم القومية والمعاهد القومية للصحة فى الولايات المتحدة ، ومؤسسات مثل مجلس البحوث الطبية البريطانى .

لم يكن لهذا التنظيم الأوركستراالى للعلم وإعادة تشكيله أى غرض صناعى معين ، لم يقصد منه عائد مادى معين لصناعة البترول . ولقد تغير الوضع الآن بعض الشيء ، فهذه شركة إكسون للبحوث والهندسة ، وهى بالطبع معهد منفصل عن مؤسسة روكفلر ، تحول معمل علوم النبات فى كولد سبرنج هاربور ، المركز القائد للبيولوجيا الجزيئية فى الولايات المتحدة ، ليتولى إجراء بحوث وثيقة الصلة بالصناعة .

من خلف الكواليس إلى قلب خشبة المسرح

مع الحرب العالمية الثانية تزايد تمويل العلم والتكنولوجيا زيادة هائلة ، ليس فقط من أجل إنتاج الأسلحة النووية والرادار والمدفعية الحديثة ، وإنما أيضا من أجل الابتكارات الطبية الجديدة مثل الانتاج المكثف للبنسلين وأدوية الملاريا ويلازما الدم الاصطناعية . وبذا ففى نهاية الحرب العالمية عرف رجال الحكومة والصناعة والمهنة المختلفة أهمية زيادة الانفاق على البحوث . وابتدأت البحوث الطبية ، التى تضم أيضا العمل فى مجالات من علم الحياة يمكن أن يكون لها أثر فى الطب على المدى البعيد ، ابتدأت فى تلقى التمويل بشكل أكثر بكثير من ذى قبل . أما أموال روكفلر ، تلك التى بذرت خطوطا جديدة من الاستقصاء فى علوم الحياة ، فقد تحولت بالتدريج نحو بحوث البذور ذاتها ، وقادت إلى أرز وقمح السيتينات ذى المحصول المرتفع (انظر الفصل الخامس) وزادت حصة الحكومة فى تمويل البحوث عن حصة المؤسسة ، ولم يحدث العكس .

وقد وصف بعض المؤرخين تلك الزيادة الهائلة فى عون الحكومة للبحوث بأنها صورة مستترة لدعم الدولة لطب القطاع الخاص ، وهى تمثل من وجهة النظر هذه حلا وسطا بين جماعات فى المجتمع متحمسة لرعاية صحية أرخص وأسرع إتاحة ، وبين مهنة طبية رجعية تحاول زيادة دخلها باحتكار الخدمات الطبية ، وهذا التحليل لا يصمد - فى إنجلترا - بصورته هذه بسبب تأميم الرعاية الطبية سنة ١٩٤٧ ، ولكن البحوث الطبية هنا فى إنجلترا مازالت تعتبر طريقا رئيسيا للوصول إلى المنزلة الطبية الرفيعة ، ولقد استفاد علماء البيولوجيا الجزيئية كثيرا من التمويل الحكومى السخى لتعميق الأساس العلمى للطب .

وبدأت الجماعات البحثية فى البيولوجيا الجزيئية تنمو بالتدريج خلال الخمسينات لتكون بضعة مراكز حول العالم ، بعضها خارج نظام الجامعات أو قليل الارتباط به : كامبريدج بالمملكة المتحدة ، ومعهد باستير فى باريس ، وبالولايات المتحدة : كامبريدج ، ماساتشوستس ، كولدمبرنج هاربور فى نيويورك ، وكالتيك وستانفورد فى كاليفورنيا .

انشغلت مدرسة من علماء البيولوجيا بتحليل تركيب المكونات الجزيئية للكائنات الحية ، مثل الهيموجلوبين - الصبغة حاملة الأوكسجين فى كرات الدم الحمراء ، وكان أن تبين أنه صراع طويل جدا لم تظهر نتائجه إلا فى أواخر السبعينات ، بعد نحو عشرين سنة من بدء العمل ، وانشغل آخرون بتحليل إحدى الخصائص الأساسية للجينات : كيف تنسخ الجينات نفسها وتقرر البيانات اللازمة لإنتاج صفة معينة فى الجيل التالى .

كانت إحدى طرق المعالجة هي محاولة اكتشاف كيف تنسخ الفيروسات نفسها . تبدأ الإصابة الفيروسية باختراق هذه الكائنات الدقيقة جدر الخلايا الحية ، لتسيطر على أنظمتها الداخلية وتحولها إلى إنتاج فيروسات جديدة ، ولما كانت الفيروسات مجرد حزم دقيقة من البروتين تغلف بضعة جينات ، فقد بدت نظاماً ، فيه من البساطة ما يسمح باستخدامه لاستكناه القضية العامة عن كيف ينتج الشبيه شبيهه .

وركزت مجموعة أخرى من علماء البيولوجيا الجزيئية عملها على البكتيريا ، وبدأت في تربيتها بالانتخاب لمحاولة اكتشاف كيف تسيطر الوراثة على صفات معينة مثل القدرة على الحياة على أحد السكريات ثم التحول للحياة على آخر . لقد استطاعت البكتيريا أن تحيا على هذا الكوكب زمنا أطول من أى كائن آخر ، لأن لها قدرة أكبر على الملاءمة ولأنها اقتصادية وانتهازية بشكل مدesh ، والواضح أن هذه الحيل وراثية ومضمّنة داخل جينات البكتيريا . إن معرفة كيف تضمّن هذه القدرات يوضح الكثير عن ماهية الجينات وعن كيفية تحكمها في النظام الحية .

هناك بعض القضايا العامة في كل هذا يحسن توضيحها . فكل هذه الفروع البحثية - أولاً - قد مست مواضيع أساسية أو قاعدية ، وبالرغم من أن الممولين يهتمون بتقدم الطب ، فإن ارتباطها بالصحة والمرض كان تجريدياً جداً ، كان عاماً وطويل المدى . وثانياً ، أنه كان على هذا العمل كله أن يثبت نفسه في الخمسينات ليثير اهتمام الناس وانتباههم ، كان مجرد عمل جانبي واعد ، واحتاج الأمر وقتاً حتى الستينات لتظهر القوة الحقيقية للبيولوجيا الجزيئية . وثالثاً ، فإن القدرة على تحريك الجينات من سلالات بكتيرية مختلفة (أو بشكل أدق : استخدام الآلية الطبيعية لتبادل الجينات) كانت تكتيكا مهماً ، وإن كان متخصصاً جداً ، بحيث أن أحداً لم يفكر فيه « كهندسة وراثية » بالمعنى الكامل . أما فكرة وجود هذا النوع من السيطرة على البيولوجيا - وخصوصاً بيولوجيا الإنسان - فقد بدت مطمحا بعيداً ، وقد تغير هذا في منتصف السبعينات كما سنرى . ورابعاً ، فإن البيولوجيا الجزيئية لم تكن منفصلة عن الطب فقط ، وإنما كانت ارتباطاتها الصناعية قليلة للغاية أيضاً . كانت الميكروبيولوجيا الصناعية علماً مختلفاً تماماً ، علماً لا يهتم على الإطلاق بعلماء البيولوجيا الجزيئية . كان هؤلاء بصراحة مجتمعاً مغروراً ، يتزايد غروره بتزايد منجزاته الأكاديمية بمرور الزمن .

وكانت هناك بضعة كشوفات طبية وَسَمَت الرحلة من كواليس البحوث إلى قلب مسرح البيولوجيا . أنجز أحد هذه الكشوفات سنة ١٩٤٤ عندما ثبت أن

المادة التي تتكون منها الجينات هي حامض الديوكسي ريبونوكليك (أو اختصاراً : د ن ا) ، وقد أثار هذا الاكتشاف مجموعة جديدة من القضايا ، مثل التساؤل عما قد يكون عليه تركيب ال « د ن ا » ، ذلك أن السؤال - الذي يفرض نفسه إذا ما عرفت أن المادة التي تبنى منها الجينات هي د ن ا - هو : كيف تشكل هذه المادة كما تستطيع القيام بمهام تحديد الصفات الوراثية ثم نقلها إلى الجيل التالي ؟ وظهر الحل في سنة ١٩٥٣ عندما استطاع عالمان شابان مغروران في كامبريدج (فرنسيس كريك الذي كان يروح عن نفسه من عناء بحثه للدكتوراه ، ونيكيس واطسون السعيد بالدكتوراه الأمريكية التي حصل عليها حديثاً) استطاعا أن يقدموا نموذجاً ذكياً يركز على تحليل النماذج التي أظهرتها أشعة إكس والتي قام بها غيرهما من العلماء ، وعلى بعض الاستنبطات عن التشكيلات التي يجب أن تتخذها الوحدات الأصغر من مادة د ن ا . كان هذا هو نموذج اللولب المزدوج الشهير لد ن ا ، ذلك النموذج المقبول الآن على أنه تصوير دقيق لد ن ا بالرغم مما يلقاه أحياناً من الشك والمعارضة .

لم يثر نموذج اللولب المزدوج عند ظهوره إلا مجموعة صغيرة من العلماء ، ومضى الكثيرون من علماء البيولوجيا المدربين في النظم التقليدية للنبات والحيوان والسيولوجيا والوراثة الكلاسيكية ، مضوا في طريقهم السعيد ، بينما يستخف بهم ويفزعهم المتعصبون للبيولوجيا الجزيئية الذين يعتقدون أنه من الممكن فحص كل أنواع المشاكل والاتجاهات الجديدة على المستوى الجزيئي . بل لقد حرم قسم الحيوان بجامعة مانشستر بالفعل لفترة في الخمسينات تدريس الد ن ا لأنه لا علاقة له بعلم الحيوان .

لقد أمكن أخيراً إقامة البيولوجيا على أساس فيزيقي كياوى متين ، هكذا كانت الصورة لدى المتحمسين ، أما الرومانسية بالنسبة للكائنات الحية ، نباتات كانت أو حيوانات ، فقد بدأت الآن في تسليم الزمام للعلم الصلب . كان عليهم أن يشيدوا بناء من الحجج والبراهين الذكية مستخدمين نتائج بضع تجارب - صُممت بعناية - غرضها كشف مجموعة جديدة من التجريدات عن العمليات البيولوجية ذات الطابع العام جداً ، وكان هذا منظورا يتجذر في علمي الفيزيكا والوراثة ، وكلاهما نظام نظري عال ، ولم يُخف المتحمسون حقيقة أنهم يعتقدون أن نظرتهم قد ذهبت لمدى أبعد وأعمق من النظم الأخرى ، ولم يشعروا بأى غضاضة في أن يطلبوا من العلماء أن يعيدوا صياغة أبحاثهم في صورة مشتقة من البيولوجيا الجزيئية التي تؤكد على التركيب والمعلومات . كانت وقفة غطرسة واستفزاز لاهثة ، لكنها كانت تركز على معرفة أن إنجازات مثل فكرة تركيب اللولب المزدوج إنما هي انتصارات علمية من الدرجة الأولى . لقد بينوا حقا

خصب التفكير في شكل جزئى . لم يكن مجرد تبجح بلا أساس ، ولكنه كان بالفعل تبجحا .

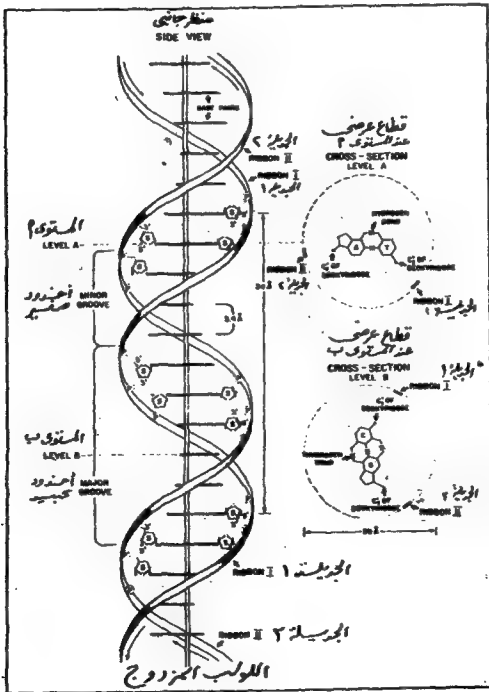
يروى لنا التاريخ أن واطسون وكريك اقترحا نموذج اللولب المزدوج للـ د ن اسنة ١٩٥٣ ، وقد قسمت جائزة نوبل التى منحت لهذا العمل إلى ثلاثة أقسام ، إعترافا بفضل موريس ويلكنز عضو كلية الملك بلندن . ولقد أشار العديد من الكتاب فى السنين الأخيرة إلى ما يدين به الثلاثة لروزالين فرانكلين ، زميلة ويلكنز ، التى ظلت تجهل حتى وفاتها المبكرة فى سنة ١٩٥٨ ، حجم هذا الفضل وطريقة حصولهم على بياناتها ، أضف إلى ذلك أن الخطوات الاستدلالية الأخيرة لواطسون وكريك لم تكن لتتحقق لولا الأعمال المتراكمة لأكثر من ثلاثين أو أربعين عالما ، من بينهم عدد وفر لها المعلومات الحاسمة التى أعادتها إلى الأثر الصحيح .

والحكاية التى استرجعها جيمس واطسون فى كتابه اللولب المزدوج اتسمت حقا بالصراحة وهى تروى ذلك التنافس وهذه العجرفة وتلك السعادة فى التفوق على زملاء المهنة الأقدم التى ميزت الطريق لماسمياه نصف مازحين بأنه « كشف سر الحياة » ، وقد تسببت صراحته فى حرج كبير للكثيرين لاسيما لكريك ، الذى حاول أن يقنع جامعة هارفارد بمنع نشر الكتاب ، والذى هدد بمقاضاة من ينشره بتهمة القذف والشهير ، ولكن عددا كبيرا من المراقبين أشاروا إلى أن قصة واطسون - بالرغم من كثرة ما بها من الطيش والتزق - كانت مفيدة فى توضيح حقيقة بُعد مهنة العلم عن مثاليات التعاون العلمى والمجتمع العلمى ، ومثل هذه الحكايات عادة ما تكون طريفة ونبيلة ، وقد رواها واطسون بشكل واقعى جدا كما حدثت بالفعل ، وقد كشف الكتاب أيضا - دون قصد - عن النقص والانحراف فى شخصيات من يتخذون العلم طريقا للوصول .

وقد اقترح اللولب المزدوج على الفور مجموعة جديدة من الأسئلة التى يمكن أن تستخدم فى تعميق معرفتنا بطريقة عمل الجينات فى نقل الصفات من جيل لجيل . فإذا ما كان الجين جزءا من جزيء منتظم جدا يتألف من جديلتين تلف كل منهما حول الأخرى ، فإن التضاعف الذاتى للجين ، أى نسخ مجموعة التعليمات لتُنقل إلى الجيل التالى ، يمكن اعتباره انفصالا لجديلتى اللولب ، يتلوه إعادة تكوين لولبين مزدوجين منفصلين كل على واحدة من الجديلتين .

ولكى نفكر فى الـ د ن اعلىنا أن نشخص له نمودجا بصريا ، وهذا شىء صعب ، لأن الجزئيات ، وهى دقيقة للغاية ، لها مواصفات مختلفة عن مواصفات

الأشياء الكبيرة كالكراسى والمناضد ، إذ ليس لها حدود مقررة ، وعلينا أن نرسمها كما لو كانت لها هذه الحدود . كما أن جزء الدن ا جزء معقد للغاية ، ومن الممكن أن تنوه في تفاصيله ، وعلى هذا فلا بد أن نلجأ إلى التخطيط ، والشكل التالى هو حل وسط بين الدقة وسهولة التصور ، وأهم ما يجب ملاحظته فى هذا الشكل هو الشريطان المسميان الجديلة ١ والجديلة ٢ ، فهذان يتفصلان عند نسخ الجينات لإنتاج الجيل التالى . إن قوة نموذج واطسون وكريك تكمن فى توضيح هذه النقطة .



ولكن هذا النموذج لم يتعرض لمسألة مثيرة ، هي كيف تستطيع بعض الخواص التركيبية لجزء الدن أن تمثل أو تشفر صفة وراثية معينة ، والحقيقة أن فكرة الشفرة الوراثية سبقت اللولب المزدوج بنحو عشرين عاما ، كما أن الإدراك بأن تركيب اللولب المزدوج - الذى اكتشف حديثا - يمكن أن يستخدم كأساس لمثل هذه الشفرة ، لم يصدر أولا عن بيولوجى ، وإنما صدر عن عالم عجيب من علماء الفضاء اسمه جورج جامو ، كان هذا الرجل شخصا غريبا تماما عن علم البيولوجيا ، وكان هذا سببا فى أن يركز على حقيقة أننا نستطيع أن ننظر إلى تتابع القواعد على محور اللولب المزدوج - هذا التتابع الذى يبدو وكأن لا نظام له - على أنه رقم بالغ الطول .

بتعبير آخر ، يمكننا أن نتصور الدن امبدثيا ، ليس كأحد مكونات كائن حى ، بل وليس أيضا كجزء ، وإنما - بطريقة تجريدية تماما - كرقم من نوع ما ، رقم من الطول بحيث يمثل المدى الواسع من الصفات التى تجعل الفرد متفردا . اتصل جامو بواطسون وكريك لمناقشة أفكاره عن الشفرة الوراثية ، ثم قاموا بتهذيبها ببعض النجاح ، حتى استطاع كريك مستخدماً فكرة جامو الأصلية أن يبين أن الشفرة الوراثية لا بد أن تكون لها مواصفات معينة دون غيرها .

وأخيرا حُلت المشكلة فى منتصف الستينات بطريقة تجريبية أكثر مباشرة ، وتم النجاح أيضا فى تدافع مجنون نحو الأسبقية ، ليؤدى إلى حلقة أخرى من جوائز نوبل ، كما نتج عن هذا العمل البارع مجموعة كاملة من المقالات الصحفية تضى عليه الإثارة ، تتخذ عناوين مثل « اكتشاف سر الحياة » .

تزامنت هذه النجاحات فى حل بعض المشاكل النظرية للبيولوجيا الجزئية مع إنجازات أخرى لا تقل عنها أهمية وإن كانت أكثر صلابة . وعلى سبيل المثال ، فقد أمكن التوصل فى أوائل الستينات إلى صورة التركيب ذى الأبعاد الثلاثة للبروتين ، ذلك العمل الذى بدأ ويفر فى رعايته منذ أواخر الثلاثينات . وفى فرنسا ، فى سنة ١٩٦١ ، تمكن عالمان من علماء البيولوجيا الجزئية هما فرانسوا جاكوب وجاك مونو من توضيح طريقة التحكم الوراثى فى إنتاج البروتينات داخل خلايا البكتيريا ، وافترضوا وجود نظام « تحويل » متطور يستطيع التحكم فى إنتاج مواد معينة داخل الخلية من عدمه ، وفى الشروط اللازمة لهذا الإنتاج ، وفى سرعته ، وأشارا إلى شبكات ذاتية التنظيم - سببرناطيقا - داخل البكتيريا تتركز على الجينات ، وبهذا تكون الخلايا مبرمجة لمواءمة نشاطها مع الظروف البيئية ولتنظيم نشاطها « بأنشوطات ذاتية الاسترجاع » ذاتية التصحيح . وأخيرا ، وفى أوائل الستينات ، استطاع العلماء المشتغلون بالفيروسات التوصل إلى أول تفهم

واضح لطريقة مهاجمة الفيروسات لخلايا كالبكتيريا ، والتي تدفع بها هذه الخلايا إلى إنتاج نسخ أكثر من الفيروسات .

المنافسة والسلطة والولاية

في نهاية الستينات كانت البيولوجيا الجزيئية قد تبوأَت مركزاً رفيعاً بين علوم الحياة ، وابتدأ من يارسونها في الاستحواذ على نسبة عالية من جوائز نوبل للبيولوجيا والطب ، مما أضفى أهمية زائدة على أسلوب البيولوجيا الجزيئية هذه في المعالجة . وابتدأت الأموال في الولايات المتحدة بالذات في التدفق على هذا المجال البحثي ، ولم يكن ذلك لمجرد ارتباطها ببحوث السرطان . وازدادت تبعاً لذلك ولاية رواد البيولوجيا الجزيئية ، وأصبحت مسرحاً لبعض من أقسى المنافسات في العلم ، بعد أن تطورت من مهنة هامشية لبضعة من الرواد تجاسروا على مواجهة استنكار رفاقهم ، واكتسبت سمعة كمجال من علوم الحياة تكمن فيه الثورة الحقيقية ، مجال توجد فيه باستمرار أكثر المشاكل إثارة . جذبت البيولوجيا الجزيئية إذن عدداً كبيراً من العلماء الشبان ، إن لم يكونوا جميعاً مدربين في البيولوجيا الجزيئية ، مثل كريك ، من علماء الفيزياء ممن لديهم الثقة بالنفس لمحاولة توجيه البيولوجيين نحو طرق جديدة من التفكير ، وكذلك أيضاً كان بعض الأعضاء الجدد الذين لم يعرفهم الاقتصار إلى التدريب البيولوجي واعتقدوا أنهم يستطيعون الولوج مباشرة إلى المستوى الأعلى من المشاكل .

وفي أوائل الستينات كان بعض الأصدقاء قد صمموا تصميمياً حاسماً على أن يكونوا أول من يتوصل إلى النتائج ، ويحلون نهاية هذا العقد كانوا قد شيدوا صرحاً من الإنجازات العظيمة ، وأصبح على طالب البحوث الذي يرغب في الاستمرار في هذا الحقل أن يثبت كفاءته المرة بعد المرة ، عادة في معامل مختلفة ، كيما يرتقى لوظيفة ثابتة ، بجانب مرؤسين ورؤساء من الصفوة المتعالية يزدرون من هم دونهم من المساكين . أما الرجال الذين أثاروا هذا النوع من المنافسة فقد كانوا بعضاً من الرواد الأوائل الذين أثمرت مناوئتهم في الحصول على موارد مالية لإنشاء معامل هائلة جيلة التجهيز ، تنفق عليها منح الحكومات والوكالات ، والذين كانوا يفتشون بين المواهب المتاحة ، عاماً بعد عام ، ويتفحصون جهات البحوث بحثاً عن الأفكار الجديدة ، ويدفعون فرقهم البحثية بقسوة كي يستمر تدفق المنح والنتائج والمواهب الجديدة وقد شبّه واحد من هؤلاء ، هو جيمس واطسون ، الذي كان يوماً أستاذاً بجامعة هارفارد ويعمل الآن رئيساً للمعامل المهيبة بكونلد سبرنج هاربور في ولاية نيويورك ، شبّه هذا النظام بنظام تطوير كرة

القدم في أمريكا ، الذي يُدفع فيه الرياضيون من الشباب إلى قمم الأداء حتى يظل الفريق في المجموعة المتقدمة .

كان لهذه الجهود المكثفة نتائج مؤثرة ، فقد نتج عن هذا التعمق في الطبيعة إلى مستوى التنظيم الجزيئي كم هائل من المعلومات عن العمليات الأساسية للحياة مثل الوراثة والأبيض والعدوى وعلم أمراض الخلايا والنمو ، وانتشرت طريقة المعالجة الجزيئية في كل علوم الحياة ، وكان لها تأثيرات متباينة في الحقول المختلفة ، تغير بتقدم موجتها ، المناهج والمواقف والأنماط والنظريات ، ولكنها لم تكن مفيدة في بعض الحقول ، كعلم الأجنة مثلا ، فلا أحد يعرف كيف تصبح العين عينا ، بينما كانت مثمرة تماما في علوم مثل علم المناعة كما سنرى في الفصل الرابع . لقد قادت البيولوجيا الجزيئية إلى تغيير في الطريقة التي تصاغ بها وتعالج كل أنواع المشاكل .

يوجد اللولب المزدوج في وقتنا الحالي في كل المراجع الأولية (ولو أنه عادة ما يعرض في شكل غير دقيق) ، وكانت هناك - في المراحل الأولى - تلميحات ومحفزات للتفكير جزيئيا ، ولتصور الكائنات « ككيانات لتجهيز البيانات ذاتية التجميع ذاتية الصيانة ذاتية التكاثر » ، أما الفكرة الأساسية للهيكلي التصويري للبيولوجيا الحديثة فقد كانت هي اعتبار : أن الجين يضم بيانات مشفرة ، تنسخ أولا إلى مادة وسطية كهاوية هي رن الرسول ، تقرأ كودونا كودونا ، لترجم إلى تسابع من الأحماض الأمينية ، تكون جزيئات البروتين . فالجينات كالمفتاح الكهربائي تفتح وتقفل ، ورن حامل الرسالة ينسق ويحرك . والمتواليات الجينية تحوي إشارات للآلة الخلوية تقرأ من الـ د ن ا ، أما تفاصيل ما يعنيه هذا فهو موضوع الفصل التالي . إننا نسمع هنا لغة الإشارة ، وهذه الاستعارات هي إشارات بيانية ، فالمصطلحات ، التي بدونها لا نستطيع أن نفكر أو نتحدث البيولوجيا في أيامنا هذه ، مشتقة من علم الكمبيوتر وعلم الشفرة وعلم السيبرناتيقا (علم الضبط) ، وكلها نوع فعال من الاختزال نستخدمه للتفكير فيما تفعله الكائنات الحية . ولقد أصبحت هذه الأفكار أساسية بالنسبة للمعجم والمنظور التحليل لمعظم - وليس كل - علماء البيولوجيا .

انتهت - بنهاية الستينات - المرحلة الأولى من التوسع في البيولوجيا الجزيئية ، وتم تصنيف بعض القضايا الرئيسية مثل طبيعة الشفرة الوراثية ، مما جعل اختيار المجموعة التالية من المشاكل اختيارا صعبا . فما هي القضايا التي يمكن أن تضارعها في الأهمية ؟ كانت بدايات السبعينات أيضا وقت قلقي في العلم ، وابتدأت ميزانيات البحوث ، لأول مرة منذ الحرب ، في التناقص فعلا ،

بينما كانت الأموال متوفرة في حقل بحوث السرطان ، وإن بدت كل طرق معالجة هذه المشكلة صعبة للغاية .

ثم ظهرت - مترامنة - مجموعة من الاكتشافات التقنية غيرت تماما مجال الممكن في البيولوجيا الجزيئية ، وأصبح التعامل اليدوى للمحكوم لأجزاء المادة الوراثية - لأول مرة - شيئا عمليا ، أصبح في استطاعة العلماء قضم قطع من الـ د ن ا من أحد الكائنات الحية ثم نقلها لكائن آخر ، فمن الممكن أن نقطع جينات من إحدى الخلايا ثم نركبها في خلية أخرى ، وكان الاسم التقنى لهذا النشاط هو بحوث الـ « د ن ا المصلطم » ، لأنه يشمل الاضافة المحكومة من الـ د ن ا ، مادة الوراثة (وستعمق في التفاصيل التقنية لهذا الموضوع في الفصل التالى) ، وكانت تضمينات هذه العملية بالنسبة للكثير من حقول البحث مذهلة ، فعلى سبيل المثال ، نستطيع الآن أن نفكر في وصل قطع جديدة من الـ د ن ا في فيروسات الأورام ، أو أن نخرج هذه القطع بدقة ، لنعرف كيف يحور هذا من أثرها على الخلايا التى تصيبها بالعدوى . ولكن بذىوع الامكانات التقنية ، قررت عصابة من مديرى البحوث ، من رؤساء المعامل التى تسيطر على المهنة ، أنه من الواجب أن يُعلق « التقدم » مؤقتا حتى نعرف ما قد تكون عليه النتائج الجانبية غير المقصودة لهذه الأفعال البارة . وعندما رُفِع وقف النشاط في ١٩٧٦ بدأ عهد جديد للهندسة الوراثية ومعه ، على أغلب الظن ، ثورة جديدة صناعية وعلمية .

كشف حدود اشتراك الجمهور في العلم

ظروف تعليق النشاط

لو أن التاريخ لم يؤكد على الحقيقة المعروفة بأن تكنولوجيا الهندسة الوراثية ، على عكس الكمبيوتر والمفاعلات الذرية والأقمار الصناعية ، قد أوقف سبيلها عند نقطة بدايتها لكان ذلك شيئا محزنا . لقد حدث تأجيل عالمي في هذا المجال من سنة ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٧٦ ، فلماذا لا يرصد هذا في التاريخ القادم ؟ والإخوة الذين تورطوا في ذلك يبدلون الآن كل ما في استطاعتهم للتصل من دورهم في فرض هذا التوقف في هذه السنين ، ويشعرون بأن عملهم هذا كان طيش شباب ، بل وخطأ فظيحا في الحكم ، وكما قالها جيمس واطسون - العالم المتفرد - « لقد كنت حمارا ! » . وهم يرون أن الحوادث التى حركها هذا التعليق كانت جدلا هزليا في موضوع جاد ، كانت سلسلة من المناقشات العامة لنظريات غير مشيرة يسهل رفضها والتخلى عنها ، وتركزت في احتمال تحول بعض الكائنات

الدقيقة غير الضارة نسبيا إلى كائنات غاية في الخطورة عند نقل جينات إليها في شكل جزيئات د ن ا مطعم . وشهرا وراء شهر ، في بلد بعد أخرى ، كانت تلتقى نفس المجموعة - تقريبا - من الناقدين ومن المؤيدين لهذا العمل ليكرروا مرارا نفس الفكرة بأن تطعيم الجينات الجديدة في الكائنات الدقيقة المضيئة قد تكون له نتائج غير متوقعة طيبا وبيثيا وحيويا .

يعتبر واطسون أن هذه المرحلة قد انتهت الآن ، وهذا على ما يبدو صحيح ، لقد قام مع جون توز ، وهو محارب آخر قديم ضد جدل الاثارة ، قاما مؤخرا بنشر تاريخ هذه الفترة كما لو كانا يحددان نهايتها ، فقد بدا واضحا في كتابها ذلك الاحساس المريح بأنه لم يعد من الضروري أن نضيق وقتنا بعد الآن في محاولة معالجة تلك القضايا الاجتماعية والسياسية المعقدة ، ويبدو أنها قد أخذوا الحوار العام كنوع من الهيدرا السياسية ، له القدرة على تنمية رعوس جديدة كلما قطعت له رأس بضربة إعلامية جيدة التدبير . وفي نهاية السبعينات أصبح واطسون شديد السخط على ما اعتقد أنه جنون القلق من أخطار ال د ن ا المطعم ، كيف يتم الناس بمثل هذا الأمر التافه ، الذي يعرف علماء البيولوجيا الجزيئية أنه مأمون ؟

ومن الطبيعي أن المشكلة هي مشكلة الشرعية والمصادقية ، وربما لم يعرف واطسون هذا . وعلى أوائل السبعينات لم يعد في مقدور العلماء الارتكان الى موافقة الناس التلقائية لتصرحياتهم ، لاسيما بالنسبة لقضايا الوراثة والأمراض والتناسل والبيئة ، فقد تغيرت قاعدة الثقة بين الخبراء وبين الناس بسبب عقد من سنى الاهتمام المتزايد بتضمينات البحوث الطبية الحيوية ، وما ارتبط بها من شواهد في النتائج المشؤمة غير المقصودة للابتكارات التكنولوجية ، وأصبح من الضروري أن تعزز وأن تناقش بشكل أكثر حرصا مواضيع تحديد المخاطر المسموحة والتبرير الأخلاقي لبعض برامج البحوث .

كان العلماء عارفين - لحد ما - بهذا ، ولكن مناقشة هذه القضايا تحتاج وقتا ، فليس من السهل أن تناقش بسرعة وصراحة مواضيع مثل القيم الأخلاقية والأهداف والفروض الضمنية والنتائج المحتملة للبحوث ، فهي شئلة من القضايا تنحل بالتدريج أثناء تفحصها ، حتى ليلف الضباب والغموض حدود الخبرة العلمية والسلطة ، ويجعلها قابلة للمعارضة .

وعلى هذا فإن تعليق النشاط وما نتج عنه من مناقشات عن بحوث ال د ن ا المطعم لا بد أن يعتبر تجربة للمجدال مع الجمهور ، تجربة بدت للعلماء كما لو كان من المستحيل السيطرة عليها . ويتزايد الاهتمام العام بهذه القضايا تزايد أيضا

جزع العلماء مما يمكن أن يؤدي إليه هذا الاهتمام ، وأصبح السؤال الملح بالنسبة لهم هو : كيف يمكن العودة ثانية إلى ذلك الوضع القديم الذى اتسم فيه اهتمام الناس بالعلم بمجرد الإعجاب والهدوء ، والذى كانت فيه كفاءة العلماء فى معالجة التضمنات الاجتماعية للعلم شيئا لا يقبل الشك ؟ . إن ما بدا كإيلاء نبيلة للتأمل الصريح فى المخاطر قد هدّد بأن يصبح ممارسة للاشتراك فى السلطة ، وكان هذا شيئا صمم العلماء على مقاومته ، لقد طفت وتكررت فى الستينات قضية الكيفية التى ستستعمل فيها القوى المتنامية للوراثة الجزيئية ، وما إذا كان المجتمع يستطيع أن يتلاءم مع هذه القدرات ، وأصبح الكثير من المناقشات مشحونا بالقنأ والشوم وغامضا لحد مثير ، يمثله عناوين مثل القنبلة الزمنية البيولوجية ، أو مشروع برومبيوس أو طفل جديد شجاع ، وغدا من الواضح أن المجتمع ستكسحه انبعاثات مبهمة من معامل غير مسيأة يطلقها أشخاص مجهولون ، وبدأ بعض قليل من الناس يسألون عمن يسيطر على العلم وعمن يسيطر حقا على تطبيقاته ، لا ولم يتأمل أى من كتاب السياسة الحماسيين الكيفية التى تستطيع بها مجموعات معينة من المجتمع ، يهددها العلم ، أن تصوغ استجابة سياسية تحمى بها مركزها أو أن تحبط التهديد الذى يواجهها .

كان هناك استثناء مبجل لهذا التعميم ، ففى سنة ١٩٦٩ جعل ثلاثة بيولوجيين - من هارفارد - من إعلان عزلم لجين بكتيرى فرصة لمؤتمر صحفى ، فيه أشاروا إلى أن العلم فى الولايات المتحدة تتحكم فيه مجموعة صغيرة من الصفوة ، يخطط أعضاؤها للعلم - دائما - مع ممثل الشركات الرئيسية وأعضاء المؤسسات العسكرية والسياسية ، وادعى بيولوجيو هارفارد أنه عن هذا الطريق يساء استخدام العلم بشكل منتظم من خلال تطبيقاته العسكرية والبحث عن الربح ، حتى أن واحدا من هؤلاء ، هو جوناثان بكويت ، ذهب لحد منح جائزته التى حصل عليها تكريما لهذا العمل لجماعة النمر الأسود ، تعبيرا عن شعوره بأن العلم يستخدم بانتظام فى استمرار القمع لا فى مساعدة المحتاجين .

لقى مؤتمر هارفارد الصحفى التغفية من وسائل الاعلام الكبرى ، ولكن أهمل فيها موضوع أن المجتمع ككل ليست له أية سيطرة حقيقية على اتجاه العلم ، فقد حُرّف المعلقون عامدين تصريحهم على أنه ثورة أخرى لا تتعلق خاصة بالهندسة الوراثية ، كما أنهم أيضا أخفوا الاتهام بأن المؤسسة العلمية تتواطأ فى إساءة استخدام العلم لأغراض استغلالية غير إنسانية بدلا من أن تعمل للتأثير فى الهيكل العام لتطبيق العلم ، فالصفوة التى تعمل بالبحوث تشجع السيطرة على المجتمع عن طريق العلم ، بدلا من أن تعمل كمتر للشعب . كان المقصود هو أن سلطة قادة البحوث لا توجّه إلا فى اتجاهات معينة فقط ، إنها صفوة مقيدة ،

وهم - بالنسبة لجمهور يثق بهم - يسيئون التعبير عن درجة استقلالهم وقدرتهم على معالجة المشاكل الاجتماعية التى تنتج عن العلم .

خُففت هذه النظرة - بشكل حاد - عندما قَدَّم بعض قادة العلم وجهة نظر أخرى فى مؤتمر هام عقد سنة ١٩٧٠ عن « الأثر الاجتماعى للبيولوجيا الحديثة » . فقد أنشئت مؤخرا جمعية باسم « الجمعية البريطانية للمسئولية الاجتماعية فى العلم » (ج ب م ا ع) تضم جماعة من العلماء البارزين ، يحمل البعض منهم جائزة نوبل ، ممن كرسوا أنفسهم لقضايا مثل مستقبل الهندسة الوراثية ، والإخصاب خارج الجسم (فى الأنابيب) وتسويق الأدوية والكيماويات ومواد الحرب الكيماوية واستخدام النظريات العلمية فى تبرير الأيديولوجيات السياسية . وبينما كان بكوث ، وغيره ، ينادى بتغيير جذرى فى بنية المجتمع للحد من سلطة من يسيطرون حاليا على العلم ، نجد أن حامل جائزة نوبل يجادلون - فى صوت واحد - بأنه من الأفضل أن تترك إدارة العلم ومشاكله الاجتماعية لقادة العلماء . وادعت المؤسسات العلمية لنفسها الحق والمسئولية فى التعامل مع هذه المواضيع كما يرى أعضاؤها ، أما من لا يمتلك المؤهلات العلمية المنزهة عن الخطأ فلهم الحق فى الاستماع لنتائج المداولات عن التأثير المحتمل للعلم على المجتمع ، ولكن ليس لهم الحق فى الاشتراك فيها أو فى وضع مقاييس تقييمها .

ربما كان عرض جاك مونو - الفرنسى الحائز على جائزة نوبل - لهذه الفكرة هو أكثرها تهورا ، كان مونو شخصية قيادية سحرية ، له سجل متميز كمقاتل فى المقاومة ، وهو مؤلف كتاب الصدقة والحاجة عن التضمينات الوجودية والسياسية للبيولوجيا الجزيئية ، الكتاب الذى ازدادت مبيعاته على مبيعات رواية قصة حب لإريك سيغال عند ظهورها فى فرنسا ، كان مونو فى سنة ١٩٧٠ قد ابتدأ فى التحول من وظيفته كباحث لامع ليتخذ وظيفة مدير معهد باستير فى باريس ، وقد أثارت خطته لتجبر العمل المكثف الذى يجرى بهذا المعهد ، ويبيع مبنى المعهد فى مونبارناس حيث كان لويس باستير يعمل ، أثارت زويدة غاضبة . كان مونو فى ذاك الوقت رجلا ذا ثقة هائلة فى قدراته ، وأقلها إدارة المستقبل نيابة عن المجتمع . وفى مؤتمر « الأثر الاجتماعى للبيولوجيا الحديثة » ذكر بعض التطورات المنتظرة التى تحمل فى طياتها ما يزعج ، والتى يمكن أن تؤثر علم الوراثة ، ولكنه قال إنه لا يفضل أن يتحدث عنها للجمهور . والمؤكد أنه كان يتحدث عن أول الاشارات عن بحوث الـ « د ن ا » المطعم ، والواضح أن ما قاله عن اهتمامه الشخصى بهذه الاحتمالات كان المقصود به أن يهلىء روع الناس من أى قلق قد يصيبهم . لقد تكلم أحد كبار القادة . أفما يكفى هذا ؟

لم يكن حاملو جوائز نوبل يشعرون بأى خجل لاستبعاد الجمهور عند التفكير فى الأثر الاجتماعى للبيولوجيا الجزيئية ، ولكننا نجدهم يسعدون أن يُبرزوا آخرين من المهتمين بتجوير البحوث ليتلقوا بعض النقد ، فس نجد مثلا متحدثا آخر هو ا . ج . هيل (من شركة ج . د . سيرل للأدوية) وقد عثفه ويقسوة عدد من كبار العلماء لارتباطه بمثل هذه التجارة المريبة ، ومن الغريب أن يكون جوناثان بيكويث هو الذى أشار - ولم يكن بالضبط يدافع عن هيل - إلى هذا التناق . ولشركة سيرل الآن مجموعة بحثية كبيرة ومؤسسة إنتاجية فى هاى وايكومب مكرسة لبحوث الد ن ا المطفم ، مجموعة يرتبط بها هيل بشدة ، وقد نوقشت خطط هذا المعمل بالفعل سنة ١٩٧٠ ، ولا أعرف ما إذا كان بغض نقاده العظام فى تلك الواقعة يعملون الآن كمستشارين لسيرل . إننى أشك فى ذلك ، ولكنه ليس مستحيلا ، لأن كثيرا من العلماء يعملون كمستشارين لمؤسسات تجارية ويساهمون فيها .

كان مؤتمر ج ب م ا ع سنة ١٩٧٠ مناسبة محمومة ، باركتها حفنة كبيرة من حاملي جائزة نوبل ، كانت مشاهدة تصادم وجهات النظر شيئا ساحرا تثقيفيا ، وكان هذا الاجتماع هو السبب فى أن تعود للظهور حركة اجتماعية تهتم بالتحكم فى العلم ، كما أنه أعطى إشارة الاقتراق الوشيك فى الطرق بين المؤسسة العلمية وبين الاشتراكيين المعروفين من العلماء . وفى السبعينات ظهرت فى المناقشات عن الد ن ا المطفم - مرات ومرات - نفس قضايا السلطة والمسئولية والخبرة والمصادقية ، إلا أن موقف المؤسسة ازداد بالتدرج صلابة ، بازدياد التكاليف السياسية والاقتصادية للانشغال بمثل هذه المناقشات الخطرة ، فإذا كان لمثل هذه الاجتماعات أن تعقد ، فإنها ستعقد - كما سنرى - بشروط تضعها رئاسة المؤسسات ويمولها المتضامنون . لقد أصبح ترك المشتركين يتطورون بعيدا يشكّل على ما يبدو مخاطرة كبيرة . ولكن بحلول منتصف السبعينات بدا الأمر بالفعل - ولفترة - وكان طرق معالجة التضمينات الاجتماعية للبحوث الحيوية الطبية فى سبيلها إلى التغيير .

إشارات قلق :

فى سنة ١٩٧٣ أعلنت جماعات مختلفة بالولايات المتحدة بشكل شبه رسمى فى مؤتمر علمى ، مشروعاتها لاجراء قطعيات جينية بين كائنات حية مختلفة ، أما كيف يمكن عمل هذا فستفصله فى الفصل التالى . وقد أثارت هذه الفكرة الجديدة القلق على الفور ، فلا أحد على أى حال يستطيع أن يعرف بالتأكد ما ستكون عليه النتائج البيولوجية ، فمن المحتمل جدا أن تكتسب الفيروسات

المهجنة في إحدى التجارب القدرة على إحداث السرطان لكائنات كانت قبلاً منيعاً . وبنفس الشكل ، لم يعد من المستبعد أن تُبنى - دون قصد - يكترياً بعملية بها جرعة كبيرة من الأذى تقاوم العقاقير لتصبح سبباً في وباء ، وقد أدت المناقشات الأولى لهذه الآراء المزعجة البعيدة الاحتمال إلى تكوين جماعة دولية للاستراتيجيين العلميين ، طلبت منها المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة أن تقدم خطة .

وفي سنة ١٩٧٤ اقترحت هذه الجماعة ، بقيادة بول بيرج ، الرجل الذي تسببت خططه في التطعيم بأجزاء من الفيروس في إثارة هذا القلق ، وهو من علماء البيولوجيا الجزيئية في بيركلي كاليفورنيا ، اقترحت سُنّة تتصف بإنكار الذات للراغبين في العمل بالهندسة الوراثية ، وأوصت بتعليق النشاط في أنواع معينة من التجارب حتى نجلد بثقة أكبر المخاطر المحتملة ، وقد قُبِل فوراً هذا النداء للتوقف ، الذي اعتُبر تأجيلاً وليس مقدمة للتخلي الكامل ، كما ألحقت به بعض الحوافز البيروقراطية حتى يقبله الجميع ، وبالرغم من ذلك فقد وقفت ضده - في الحقيقة - شخصية أو شخصيتان متحمستان . ولكن إذاعة هذا لم تكن تعني إلا الادانة ، فهي على الأقل تعني التجرؤ على الدخول في المناقشة .

وقد اعتبر بعض النقاد أن تعليق النشاط هذا قد نتج عن رغبة جماعية للظهور أمام الجمهور في شكل لائق ، ضد تلك الخلفية الكثيرة لحرب الهند الصينية وراثسة نيكسون ، التي أحس الكثير من الأمريكيين أنها قد لوّثت الحياة العامة . وقال آخرون إن الموقعين على رسالة بيرج التي اقترح فيها تعليق النشاط ، كانوا مجموعة - أقل نبلاً - من العلماء ، تريد فقط أن تظهر أسوأهم في كتب التاريخ . على أي حال ، لقد كانت إيحاءة رائعة ، لقد وضعت سابقة هامة وكانت ماثراً الكثير من التعليقات ، ولأنها وثيقة تاريخية فسنوردها كاملة هنا . لاحظ أنها لا تدعو إلى اشتراك العامة في العلم ، وإن كان هذا هو أثرها المباشر ، ونشطت بالتدرج عناصر « حوار شعبي » وكثفت المناقشات في الخطوة التالية لما يجب عمله :

المخاطرة الحيوية الكامنة في جزيئات د ن ا المطعمة :

تسمح النجاحات الحديثة في تكتيك فصل ووصل أجزاء من الد ن ا ، بتركيب جزيئات نشطة من الد ن ا المطعم ، في العمل . وعلى سبيل المثال ، فقد استعملت إنزيمات الإندونوكليز التحديدية ، التي تولد شظايا د ن ا ذات أطراف لزجة تلائم الوصل تماماً ، استعملت في خلق أشكال جديدة من

بلازميدات بكتيرية فعالة تحمل واسمات لمقاومة مضادات حيوية ، كما استعملت لربط دن اريوزومي من زينويفس ليفز مع دن ا بلازميد بكتيري ، وقد أمكن توضيح أن البلازميد الأخير المطعم يمكنه أن يتناسخ بثبات في إشيرشيا كولاي ، حيث يخلق دن ا المكمل لدن ا الريوزومي الخاص بزينويفس ليفز ، وبالمثل فقد ضمنت أجزاء من الدن ا الكروموزومي من حشرة الدروسوفيللا في كل من دن ا بلازميدى ودن ا بكتيريوفاجى لتنتج جزيئات هجينة قادرة على أن تعدى ا . كولاي وأن تناسخ فيها .

وتنوى عدة مجاميع من الباحثين استخدام هذه التكنولوجيا في تخليق دن ا مطعم من مجموعة مصادر أخرى فيروسية وحيوانية وبكتيرية ، وبالرغم من أن مثل هذه التجارب ستسهل على الأرجح حل بعض المشاكل البيولوجية النظرية والعلمية الهامة ، فلها قد تسبب أيضا في خلق أنواع جديدة من عناصر دن ا معدية ، لا يمكننا مقدما أن نتنبأ تماما بخصائصها البيولوجية .

إن هناك قلقا بالغاً من أن بعض جزيئات الدن ا المطعم قد تثبت خطورتها بيولوجيا ، وأحد الأخطار المحتملة في التجارب الحالية ينجم عن الحاجة إلى استخدام بكتيريا ، مثل ا . كولاي في نسخ جزيئات الدن ا المطعم وأن تزيد من عددها كثيرا ، وتعيش سلالات من ا . كولاي عادة في القناة الهضمية للإنسان ، ولها القدرة على تبادل المعلومات الوراثية مع أنماط أخرى من البكتيريا ، بعضها ممرض بالنسبة للإنسان ، وعلى هذا فإن عناصر دن ا الجديدة التي قد تضاف في ا . كولاي ، قد تنشر بشكل واسع بين العوائل الأدمية والبكتيرية والنباتية والحيوانية ، بتأثير لا يمكن التنبؤ بها .

وقد أثار الاهتمام بهذه القدرات المستحدثة عدد من العلماء الذين حضروا مؤتمر بحوث جوردون عن الأحماض النووية المنعقد سنة ١٩٧٣ ، وطلبوا أن تولى الأكاديمية القومية للعلوم اهتمامها هذه الأمور . وفي هذا الصدد يقترح أعضاء الجماعة الموقعون ، بالنيابة عن جمعية علوم الحياة والمجلس القومى للبحوث ويتعضيد منها التوصيات التالية :

أولا وقبل كل شيء ، وحتى تقيّم بشكل أفضل الأخطار الكامنة في جزيئات دن ا المطعم هذه ، أو حتى تطور طرق مناسبة لمنع انتشارها ، فإن العلماء من كافة أنحاء العالم ينضمون إلى أعضاء هذه اللجنة ، طوعا ، في تأجيل الضربين التاليين من التجارب :

● الضرب ١ : تركيب بلازميدات بكتيرية جديدة ذاتية النسخ يمكن أن ينتج عنها معدلات وراثية لمقاومة المضادات الحيوية أو تكوين سموم بكتيرية في

سلالات بكتيرية لا تحملها الآن ، أو تكوين بلازميدات بكتيرية جديدة تحوى طعوماً لمقاومة مضادات حيوية مفيدة طبيًا ، إلا إذا كانت البلازميدات التى تحوى مثل هذه الطعوم موجودة الآن بالفعل فى الطبيعة .

● الضرب ٢ : ربط كل أو بعض أجزاء د ن ا مأخوذة من فيروسات مسرطنة أو من غيرها من فيروسات الحيوان إلى عناصر د ن ا ذاتية التناسخ مثل البلازميدات البكتيرية أو غيرها من الد ن ا الفيروسي ، ذلك أن جزيئات د ن ا مطعومة مثل هذه يمكن أن تنتشر - بشكل أكثر سهولة - إلى عشار بكتيرية داخل الانسان أو غيره من الأنواع ، وربما ارتفعت بذلك نسبة حدوث السرطان أو غيره من الأمراض .

وشانيا ، فإن خطط ربط شظايا من د ن ا حيوانى إلى د ن ا البلازميد البكتيرى أو د ن ا البكتيريوفاج ، يجب أن تقيّم فى ضوء حقيقة أن كثيرا من أنماط د ن ا خلايا الحيوان يحتوى على تنابعات شائعة من د ن ا فيروسات الأورام . ولأن وصل أى د ن ا غريب مع نظام د ن ا ناسخ ، يخلق جزيئات د ن ا مطعومة جديدة لا يمكن بيقين التنبؤ بخصائصها البيولوجية ، فإنه لا يصح أن تُجرى هذه التجارب إلا على نحو جاد .

وثالثا ، يطلب من مدير المعاهد القومية للصحة أن يولى اهتماما فوريا لإنشاء لجنة استشارية تكون مهمتها : (١) مباشرة برنامج تجريبى لتقييم المخاطر البيولوجية والبيئية المحتملة للأشكال السابقة من جزيئات د ن ا المطعومة ، (٢) تطوير طرق تقلل من نشر مثل هذه الجزيئات داخل العشار البشرية وغيرها ، (٣) تدبير لوائح يمكن أن يتبعها الباحثون الذين يعملون فى جزيئات د ن ا المطعومة ذات الخطر المحتمل .

ورابعا ، يجب أن يُعقد اجتماع دولى يضم الباحثين المختصين من كل أنحاء العالم فى مطلع العام القادم لمراجعة التقدم العلمى فى هذا المجال ولتابعة مناقشة الطرق الملائمة لمعالجة الأخطار البيولوجية المحتملة لجزيئات د ن ا المطعومة .

وقد اتخذنا التوصيات السابقة مدركين (١) أن قلقنا يتركز على ما نراه من المخاطر المحتملة لا الثابتة ، فليس هناك إلا القليل من البيانات التجريبية عن مخاطر مثل هذه الجزيئات من د ن ا (٢) أن الالتزام بتوصياتنا الأساسية يستلزم تأجيل تجارب لها قيمتها العلمية ، وربما التخل تماما عن ضرور ب معينة منها ، كما أننا على دراية بالكثير من الصعوبات النظرية والعملية التى تتعلق بتقييم مخاطر جزيئات الد ن ا المطعومة هذه بالنسبة لجنس البشر ، ولكن قلقنا عما قد يحدث من نتائج مؤسفة عند التطبيق غير المقيد لهذه التقنيات قد دفعنا إلى أن نحث كل العلماء

المشتغلين في هذا المجال على أن يشاركونا الموافقة على عدم البدء في تجارب من الضرب ١ أو الضرب ٢ السابق الإشارة إليهما ، حتى تجرى محاولات تقييم المخاطر ، ولحين إنجاز بعض الحلول للمشاكل الرئيسية .

بول بيرج ، الرئيس

دافيد بالتيمور

هربت و . بوير

ستانلى ن . كوهين

رونالد و . دافيز

دافيد س . هوجنس

دانييل ناثانز

ريتشارد روبلين

جيمس د . واطسون

شيرمان وايسمان

نورتون د . زيندر

لجنة دن ١ المطعم

جامعة الجزينات لعلوم الحياة ،

المجلس القومى للبحوث ،

الأكاديمية القومية للعلوم ،

واشنطن ، دى سى ٢٠٤١٨

وكان المتوقع ، قامت في بريطانيا مجموعة عمل من كبار العلماء ، للتفكير في تضمينات تعليق النشاط ، على رأسها لورد آشبي ، وهو بيولوجى شهير ، عمل لفترة رئيسا لكلية كلير في كامبريدج . ونحن نعرف أن المؤسسة العلمية البريطانية قد رُكبت بدرجة من الإحكام عالية ، حتى أنه عندما ظهر تقرير هذه اللجنة في يناير ١٩٧٥ ، طلب من واحد - يجثم دائما بالكثير من اللجان الحكومية - أن يعطى إجابتين مختلفتين لسؤال واحد عن الوثيقة التى اشترك في صياغتها . وقد زرع تقرير آشبي في الوجدان العلمى العالمى فكرة حصر التجارب داخل السلالات البكتيرية المستضعفة ، وفكرة إنشاء مجموعة استشارية علمية تدرب العلماء على مستويات مأمونة من الأداء المعمل لم يكونوا - بغيرها - ليحاولوا وصولها . وقد ذاعت هذه الاقتراحات الرقيقة المعقولة في مؤتمر أزيلومار الذى عقد في كاليفورنيا في مارس ١٩٧٥ .

كان هذا هو الاجتماع الذى اقترحه خطاب بيرج وزملائه ، وقد عقد لصياغة موقف متفهم متماسك بالنسبة لمخاطر المعالجة اليدوية الوراثية ، وكانت الدعوة لحضوره تعنى أن الشخص على مستوى علمى خاص ، واتخذ الاجتماع - بين البيولوجيين - شكلا ذا طبيعة أسطورية ، وتحدث عنه البعض بطريقة من يقول «لقد كنت فى شارع كيبل عندما قتلوا موزلى» أو «دخلت رئاسة الفاتيكان» ، ويخيل إلى أنه كان مثل الكثير من المؤتمرات الدولية ، تدور فيه التجارة بشكل غير رسمى ، ويضم بعض الأذكىاء ممن يبحثون عن عمل فى معامل المنافسين . وليس من المستبعد أيضا أن تكون الجلسات الرسمية قد سيطرت عليها مجموعة محدودة من المتحدثين المغرورين ذريى اللسان ، يمثلون أدوارهم : مهرج أو رجل دولة عجوز أو تركى شاب أو متشكك أو مزعج ، بجانبهم سكرتيرة نشطة تقوم بتوصيل ذكور مدللين قليلي الحيلة لطائرتهم . كان اجتماعا خاصا ، وإن كان قد سمح بدخول بعض الصحفيين ، وقد سجل الاجتماع كله من أجل الأجيال القادمة ، وظهر أفضل وصف له بعد انتهائه بوقت قصير فى مجلة رولنج ستون (الحجر المتدحرج) وكان وصفا يبين بالضبط ما تستطيع الصحافة الحديثة أن تفعله فى نقل أخبار العلم .

صورت مقالة ميشيل روجرز بعضا من استعراض القوة الذى جرى فى المؤتمر ، فقد وصف بعضا من حركات منظمى الاجتماع وملهمهم وهم يواجهون احتمال فشل مجهوداتهم إذا لم ينته الاجتماع بموافقة إجماعية ، كما بين جهل علماء الولايات المتحدة المطبق بمسئولياتهم القانونية كمديرين لمعامل تستعمل مواد خطيرة . لقد تمكن روجرز باستهتاره ورفضه الأذعان لمثل السلطة ، من الاقتراب من الحقائق السياسية للعلم أكثر من غيره من الصحفيين المهذبين ، ولكنه صاغ تفاهات المؤتمر بطريقة جذابة جعلت حتى المشتركين يحبونه . وآه لو أمكن دائما أن تعرض من الندوات مثل هذه التفاهات والخداع والمراوغة والغرور !

كانت مهمة اجتماع أزيلومار هى وضع اللوائح التى يمكن أن تنظم بحوث د ن ا المطعم ، بتحديد طرق احتياطات الأمان التى يجب اتخاذها فى التجارب المختلفة ، كان الهدف فى تلك المرحلة هو التأكد من أن خطورة العمل - على منضدة العمل - بالكائنات الدقيقة المطعمة ، ليست بأكبر منها فى أى تجربة ميكروبيولوجية أخرى . وعلينا أن نتذكر أنه بالرغم من أن أحدا لم يفعل من هذا شيئا ذا أهمية فى منتصف السبعينات ، فإن بحوث المعالجة الوراثية اليدوية كانت قد بدأت بالفعل فى المجال الصناعى . كان الأكاديميون ، الذين لا يعرفون إجراءات الأمن الصناعى ، هم المهتمين بتحديد معايير سلامتهم الشخصية والتأكيد عليها . كانت القضية الأساسية هى : كيف نعرف أن اللعب بالجينات

هكذا شيء مأمون ؟ كانت المشكلة بالنسبة للعلماء ضيقى الصدر هي أن إجابة عدد متزايد من الناس كانت « إننا غير مقتنعين بأنه مأمون » بل وكانت إجابة من هم أكثر ثقة « إننا نعرف أنك لا تستطيع أن تعرف أن هذه التجارب مأمونة ، مهما قلت في هذه المرحلة » .

الضغوط الشعبية من أجل قانون تنظيمي :

والحقيقة أنه في نفس اليوم الذى نشرت فيه المعاهد القومية للصحة لوائحها للباحثين الأمريكيين (وهى الهيئة الحكومية الرئيسية التى ترعى البحوث الطبية البيولوجية فى أمريكا) وقعت مواجهة شاملة بين العلماء الأكاديميين بجامعة هارفارد وبين ممثلى المجتمع المحلى بكامبريدج . كانت هناك من ناحية مجموعة هارفارد من علماء البيولوجيا الجزئية ، توجهم الرغبة فى إنشاء معمل جديد لآخر أبحاث التطعيم الجينى ، ومن الناحية الأخرى كان هناك ألفريد فيلوتشى عمدة كامبريدج ومعه ائتلاف من المواطنين المهتمين بالموضوع ، كان فيلوتشى - الرجل الشعبى الصريح - يسعد باستخدام أية قضية - مهما كانت سخيفة علميا - فى توجيه الاهتمام نحو ما يرى أنه حلقة أخرى جديدة ، تستغل فيها مدينته من قبل جامعة متعجرفة غاية فى الشراء .

وتبعاً للوائح الصحية العامة ، يجوز لمجلس المدينة أن يناقش أية مشاريع لإنشاء معامل جديدة ، ولقد عُرض فى اجتماع عام مشحون فى يوليو ١٩٧٦ طلب مارك بتاشنى - عالم البيولوجيا بهارفارد - لبناء معمل ب ٣ الجديد (وهكذا سعى المعمل بسبب المعايير الصارمة لحاويات منع الانتشار الداخلة فى تصميمه) ، وظهر - من بين ما ظهر - أن المبنى الذى سينشأ المعمل بداخله موبوء بنمل حامل للاشعاع ، لم يمكن - لفترة - إبادته ، وإذا ما كان الأمر كذلك ، هكذا قال المتشككون ، فهل يستطيع أحد أن يتحدث عن حاويات للبكتيريا محكمة مأمونة حقاً ؟ . حاويات استطاع النمل أن يتخفى بها ويتجول ؟

وقد تم على الإثر تكوين لجنة من المواطنين غير الخبراء لفحص المشكلة ، كما فُرض أثناء ذلك نصف حظر على العمل فى هارفارد ، وكان تقرير اللجنة مثالا للعقل العام . وابتدأ العمل فى المعمل الجديد عقب ذلك ، بعد أن هرب بعض العلماء إلى مناطق أخرى فى مجتمعات أكثر تسامحا . وخلال كل هذه الملمحة لوضع لوائح الأمان تكرر التهديد من العلماء والشركات ، ولاسيما من المتهورين : « إذا لم نتركونا نعمل هنا فسننتقل إلى حيث نجد المواطنين أكثر ودا » . وفى أحد المؤتمرات فى سنة ١٩٧٩ قدم شارلس فايسمان ، وهو باحث من زيوريخ يرتبط الآن

مع شركة بيوجين للبيوتكنولوجيا ، قدم كارتوتا في عرض تقنى (وفى هذا إشارة مؤكدة لسمعة حصينة) لباحثين مشهورين فى مكتب سفر بأحد المطارات ، وكل يحمل ترمسا بحورى بكثيرا بحوثه ، وكل يندفع فى اتجاه مختلف ، وقد قهقه الحاضرون سعادة وهم يشاهدون العلماء يهربون من المحاكمة ، نجو المعمل الموعد .

وبحلول خريف ١٩٧٦ كانت هناك مجموعتان من اللوائح لبحوث دن ا المطعم ، إحداهما فى الولايات المتحدة ، وهى موسوعية معقدة وصارمة ، والثانية عن لجنة حكومية بريطانية أخرى ، وكانت مرنة عملية شُكلت على نظام السوابق لا القانون التشريعى ، وقد اختارت الحكومات فى العالم المتقدم هذا النموذج أو ذاك ، كما اختار البعض منها خليطا من الاثنين ، وشُكلت لجان لفحص وتنقيح اللوائح . أما اللجنة الأمريكية فتعقد اجتماعاتها مفتوحة وتنتشر وقائع جلساتها وتسمح لغير الأعضاء بوقت للتعليق فى اجتماعاتها ، وهى لا تحفى المعارك الدورية التى تحدث باللجنة ، وتسمى هذه اللجنة الآن باسم « اللجنة الاستشارية لـ دن ا المطعم » (ل ا د م) ، وأصبح العلماء الآن يتحدثون عن عضويتهم لهذه اللجنة فى إشارة جلية للتعذيب فى القرون الوسطى .

ومن ناحية أخرى سنجد أن اللجنة البريطانية - الجماعة الاستشارية للمعالجة الوراثية اليدوية ، ج ا م وى - تجتمع فى عزلة رسمية ، يقسم فيها الجميع على السرية ولا تنشر وقائع جلساتها بالرغم من ظهور عدة تقارير سنوية . ويوقع أعضاؤها الجدد على لائحة الأسرار الرسمية ثم يلقنون تعريفا مستفيضا بقواعد الحيلة المفترضة فى زوار آلة الحكومة البريطانية ، ولكنها ، على عكس ل ا د م ، - فى نظامها الأصيل على الأقل - تضم ممثلين عن اتحاد نقابات العمال وعن « المصلحة العامة » .

وقد فُتشت وأرهقت وأهملت اتحادات الجامعات ونقابات العمال التقنيين فى أمريكا مرارا وتكرارا ، حتى غدا العمل التقنى المنظم بلا سلطة يحسب حسابها ، أما فى المملكة المتحدة فقد اشترك اتحاد نقابات العمال بياقاته المشاة ، وينجاح ، منذ أوائل الستينات . وهناك جمعيات مثل جمعية الموظفين العلميين والتقنيين والإداريين (ج م ع ت ا) تتواجد فى شكل جماعات ضعيفة التماسك من العاملين التقنيين ، تربطها هيئة من الموظفين المحترفين الذين يرعون ويخدمون الصراع الاقتصادى لمجموع الأعضاء ، وقد ظفرت هذه الجماعة بالاعتراف بشرعية مصلحتها فى الصحة والسلامة فى العمل حتى من بعض المستخدمين العنيدين والمحافظين كالجامعات البريطانية والمعامل الحكومية ، وذلك على يد سكرتيرها العام كليف جنكتر (الذى كان يوما أعدى أعداء الطبقات العليا من الإنجليز ، وأصبح الآن نقايا أكثر تهاودا) .

المخاطر المهنية في علم العامل :

في منتصف السبعينات ، كانت المخاطر المهنية للعمل مع الكائنات الدقيقة الخطرة أمراً يهيم المشتغلين بالمستشفيات والمؤسسات البحثية والجامعات ، وفي سنة ١٩٧٣ توفي بعض الأفراد بالجدري في مدرسة لندن العليا للصحة والطب الاستوائي ، وفي سنة ١٩٧٨ أصيبت عاملة تكنولوجية بالجدري من معمل فيرولوجي سىء الادارة في جامعة برمنجهام (التى وقفت ضد الاعتراف بجمعية ج م ع ا الإقليمية) وحيث يفترض أن تخضع عيادات الأطباء لمراجعة لجنة خبرة حكومية ، والواضح أن هذه اللجنة المسماة « الجماعة الاستشارية للكائنات المرضية الخطيرة » (ج ا ك م خ) كانت قد وثقت في تأكيدات زميل حميم بأن هذا المعمل مأمون في الوقت الذى كان فيه يعمل في جنون ، في ظروف يعتبرها أقرانه غير مقبولة ، كىما ينتهى من بعض الأعمال قبل أن ينضب معينه من المال . وقد نزعَت حادثة برمنجهام هذه الثقة من نموذج اللجان الاستشارية للأمن ، التى تتكون فقط من قادة الباحثين ، وقادت إلى إصلاح « ج ا ك م خ » نفسها ، فأصبحت الآن تضم ممثلى اتحاد نقابات العمال .

كان الكفاح إذن ضروريا لحدوث هذه التغيرات ، التى لم تحدث كنتيجة منطقية للحقيقة البسيطة بأن الجهاز التنظيمى لا يصلح ، فقد تم في الخفاء كثير من المشاحنات والمحاولات كىما يظل كل شىء على ما هو عليه . وقد أجرت وزارة الصحة والأمن الاجتماعى تحقيقا عن أحوال العمل في وحدة الفيروسى قام به بروفيسور شوتر ، وكان هو نفسه - في وقت ما - عضوا في (ج ا ك م خ) . وقد كشف تقريره عن عدد من المخالفات في المعمل ، ولكن هذا لم يبلغ الجمهور إلا عندما تسرب للنشر في مجلة (ج م ع ا) الدورية (عالم الطب) ، وكان هناك تهديد بالمقاضاة ، تحت قانون الأسرار الرسمية ، ولكن هذا لم يصل إلى المحاكم ، وعندئذ رفعت (ج م ع ا) قضية ضد جامعة برمنجهام نيابة عن السيدة التى ماتت هناك ، وقد ثبت في هذه القضية أنه من المستحيل تحديد المسؤولية عن معايير الأمان في وحدة الفيروسى (بعد أن انتحز مديرها) ، لأنه لم يكن من المستطاع ربط إصابة مسز باركر - بشكل لا يدع مجالا للشك - بالعمل الذى كان يجري في الطابق أسفل مكتبها .

شهدت أواخر الستينات وأوائل السبعينات ارتيابا لدى عامة الناس وشباب العلماء الأكثر تطرفا ، في قدرة كبار العلماء على السيطرة على المخاطر التى يخلقها العمل في معاملهم ، وفي نفس هذه الفترة أصبح العمال الذين يواجهون المخاطر

في عملهم مع الكائنات المعدية والمذيبات الكيماوية والإشعاع والمواد المشعة ، أصبحوا وقد تزايد قلقهم من الدعاوى التي يطلقها رؤساؤهم المبعجلون من أن أمن الأمان في المعامل يشغلهم ، أوحى من قدرتهم على معالجة هذا الموضوع ، وقد فضحت حادثة برمنجهام بشكل صارخ ما تعنيه مثل هذه التصريحات الإدارية أحيانا من مدى الاهتمام بالقضية ، فقد أفادت الطريقة التي وقعت بها عن طريق حملة اتحاد نقابات العمال لزيادة الاهتمام بلوائح السلامة ، أفادت في تأكيد ما يعرفه الكثيرون من عمال المعامل من زمن طويل ، من أنه لا يصح أن يُسمح للعلماء الطموحين في التخصصات الدقيقة بتحديد ماهية المخاطر التي يمكن اعتبارها مقبولة لدى مرءوسيه .

وعندما قامت الجمعية الاستشارية للأمن في المعالجة الوراثية اليدوية (ج م و) في سنة ١٩٧٦ ، حاول اتحاد نقابات العمال التأثير على شيرلى ويليامز ، الوزيرة المسؤولة في حكومة العمال . لتمثيل الاتحاد فيها ، وقد سُمح لـ (ج م و) بممثلين اثنين ، وسُمح لاتحاد نقابات العمال (ان ع) بممثل ، ويمثل آخر لمعهد خادمي المجتمع المحترفين ، وهو اتحاد العلماء الحكوميين .

وفي خضم مثل هذه المعارك التي ضمت قطاعا كبيرا من أعضاء ج م و المتشغلين في الوظائف الفنية بالجامعات والمعامل الحكومية والصناعة ، وجد كبار موظفي ج م و مستشاروهم أن تورطهم في وضع لوائح لدن المطعم كان رأس جسر إلى ساحة النزاع الضاري لتخطيط العلم وإدارته في بريطانيا ، لهذا ، ورغبة من هذه الجمعية أيضا في أن تظهر لأعضائها ولغيرهم من العلماء ارتباطها مع ج م و ، فقد قامت بتنظيم مؤتمر عن الهندسة الوراثية يعقد في أكتوبر ١٩٧٨ في لندن ، وقد تحول هذا المؤتمر ليصبح المؤتمر الأوسع الكبير للمناقشة العامة لبحوث دن المطعم في بريطانيا ، لا يناظره في المدى والأهمية بالنسبة لبريطانيا سوى الاجتماعات العلمية المهنية حيث الجدل السياسي أقل ما يمكن ، واجتماع خاص ستحدث عنه فيما سيلي .

استأجرت ج م و قاعة مركز رئاسة الجمعية البريطانية للصناعات الصيدلية ، وهي جمعية مصنعي الأدوية البريطانيين ، وقدمت للمؤثرين وجبة من وجبات الطائرات ، وأغرقت بعض السياسيين وبعض المتحدثين من مجال الصناعة بجانب موظفيها ليحاضروا في جمهور مختلط ، كما استدعت بالطائرة أحد البيولوجيين الأمريكيين ، جوناثان كنج ، وهو اشتراكي ، ليتحدث عن المخاطر

الصحية التي خلقتها التكنولوجيا الحديثة ، ويصر على أن العمل مع الدول لا يمكن اعتباره استثناء .

ولقد برز شيان في ذلك اليوم . أولا : كان من اللافت للنظر هذا الإجماع العريض - الذي امتد عبر جماعات سياسية خطيرة الشأن ، إلا في هذا - على الثقة بأن كل البحوث الأكاديمية طيبة ، وأن أى تقييم اجتماعى عريض لما يمكن أن نجنه من وراء البحوث ، هو شئ غير ضرورى ، بل وخطر ، ولم يكن هناك من لديه الاستعداد في أن يفكر ناقدا في نوع العائد المطلوب من البحوث الأكاديمية سوى اليسار المتطرف . ثانيا : لقد كشف الاجتماع عن كراهية كبار العلماء الواضحة لاشتراك اتحاد نقابات العمال في العلم ، وعلى هذا ، فإن سيدنى برينر ، أحد علماء كمبريدج في البيولوجيا الجزيئية ، وهو رجل تميز بأحاديثه الساحرة للجماهير عن الأمور الفنية ، هذا العالم ألقى خطابا يجعلنا نتساءل عما إذا كان الرجل قد أخذ مستمعيه مأخذ الجلد .

انحسار مشاركة الناس في العلم :

بتسارع عجلة بحوث الدول المطعم في أواخر السبعينات بعد رفع الحظر ، بدأ الاهتمام يتزايد بقضايا المخاطر البيولوجية المحتملة ، ولو أن معظم النقاش العام في هذا الموضوع حدث في الولايات المتحدة ، وقد امتد هذا النقاش أساسا في المدن التي تحوى جامعة أو أكثر ، أو في جلسات استماع حكومية خاصة ، ولائية أو فيدرالية . وعندما بدأ التفكير في وضع تشريع يمكن به تحديد معايير العمل المتوقع لباحثي الدول المطعم في الولايات المتحدة ، قامت مجموعة قوية بالمناورة لحصر قوى الكونجرس المتعاطفة مع هذه الفكرة ، أما حجم الأموال التي أنفقت في هذا السبيل فهو غير معروف ، ولكن الحقيقة أن قدرا كبيرا من الوقت والطاقة والاثارة الموجهة قد بذل في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بغرض نزع الثقة من الاقتراح بضرورة إصدار تشريع خاص لتقليل المخاطر .

وعندما أثبتت هذه القضية في جمهورية ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٨٠ ، جمع في بون جمهور كبير من قوى الآراء المتباينة تماما بالنسبة للهندسة الوراثية ، وكان هذا الجمهور يُنقل يوميا بالأتوبيسات إلى قاعة المؤتمر مروراً بقواعد الرشاشات التي تحيط بالوزارة الفيدرالية للبحوث والتكنولوجيا ، وهناك يستمع البرلمانيون بأدب للآراء المتضاربة . ومن الصعب أن نقول إن هذا كان جدلاً عاماً ، بالرغم من أنهم نشروا في النهاية مجلدا ضخماً عن أعمال المؤتمر . وليس هناك قانون ينظم بالتخصيص بحوث الدول المطعم في ألمانيا الغربية .

كان من بين الآثار الناجمة عمّا أبداه العلماء من نقد متزايد للمعايير التي تتخذ للسيطرة على المخاطر المحتملة من المعالجة الوراثية اليدوية ، تشجيع كبار علماء البيولوجيا الجزيئية على تأليف لجنة دولية للتأكيد على أهمية المعالجة الوراثية اليدوية ، وعلى الحاجة للحد الأدنى من اللوائح . ولقد لعبت هذه اللجنة التي سميت كوجين دورا قائدا في تقديم البيانات عن مخاطر البحوث إلى الحوار العام وفي تنظيم الاستعمالات اللاحقة ، لهذه المعلومات ، وأصبحت كوجين - بالفعل - مجموعة ضغط تسعى للحد الأدنى من القوانين في هذه البحوث ، واستغل أعضاؤها كل معارفهم في الحكومات عبر العالم لإبلاغ رسالتهم . وعلى العموم ، فقد كانت كوجين هي التي حشدت الإجماع على أن بحوث الدن ا المطعم بحوث مأمونة ، ولا نقول هذا أبدا لنطمح في النزاهة العلمية لأعضائها ، وإنما لنقدمهم كجماعة من العلماء والمدراء النشطين المدعimen جيدا ، تعمل في تناغم للوصول إلى هدف سياسي بطريقة ليست واضحة على الإطلاق للجماهير الناس .

كانت هناك استجابة أخرى للقلق العام والمهني حول المخاطر الكامنة لبحوث الدن ا المطعم ، تلك هي محاولة بعض العلماء تكمية المخاطر فيها . جادل هؤلاء بقولهم إنه من المؤكد أن صياغة هذه المخاطر في شكل رقمي سيساعدنا في تصور مدى خطورتها ، أما طرق التحليل في هذه الحالة فهي تلك التي استخدمت بالفعل في الصناعات الكيماوية والنوية ، وعلى هذا فعندما بدأ البيولوجيون في شركة آي . سي . آي في إقامة معمل للهندسة الوراثية في رانكورن طلب منهم المهندسون الكيماويون الذين يديرون الموقع أن يقوموا بهذا التحليل .

كان العمل في حقيقة أمره هو محاولة تحديد كل من عوامل نظام مركب ، ثم تصور الكيفية التي يمكن بها أن يفشل . ومن اللازم أيضا أن نحسب كل التوافيق الممكنة للإخفاق وللمشاكل ، ولكن حادثة القوى النووية التي حدثت في « ثري مايل أيلاند » قد أوضحت بشكل مثير كيف أن النظم التكنولوجية المركبة تتحدى مثل هذا التحليل . إن البكتيريا لا تقل عنها تعقيدا على الإطلاق . وبالأزغم من ذلك فقد تعلق بعض العلماء بفكرة « التقييم الكمي للمخاطر » ، واستخدموها ليبينوا أن الموت من التسمم الغذائي هو أكثر احتمالا من الموت بسبب الأخطاء المحتملة في معمل الهندسة الوراثية المحلي . وحتى لو أمكن إثبات صحة هذا - والشواهد التي يركز عليها في أي جدل في هذا المجال شواهد واهية - فلا يلزم بالضرورة أن يفقد الجمهور اهتمامه بطريقة تقييم ومراقبة الأمن في المعالجة الوراثية اليدوية . أوليس احتمال العدوى بالجدرى في أيامنا هذه ضئيلا ؟ ولكن هذا

الاحتمال ما يزال موضوعاً يهم المجتمع .

نظمت جمعية كوجين في سنة ١٩٧٩ - بعد أربعة أعوام من اجتماع أنزليمار - مؤتمراً خاصاً في واي كويلدج ، المحطة الزراعية الخارجية بمقاطعة كنت التابعة لجامعة لندن - وبما كالاتحاد الأسبق ، سُجلت كل الوقائع الرسمية على شرائط ، لتشمل بعض الشهادات الجهرية في الميكروفون ، وبعض التسجيلات والنكات المربضة والسفاهة والشتائم (وقد طُهر الشريط عند نشره) ، وقد استُبعدت الصحافة في بادئ الأمر ، ثم سُمح لثلاثة من المراسلين المفوضين بالدخول ، ليجدوا أنفسهم وقد هوجوا كلياً تكلموا .

وقد خُصص الجزء الأكبر من وقت المؤتمر للمناقشات الحنون عن الإنجازات التقنية الأخيرة ، كما خُصص أيضاً بعض الوقت لمناقشة تقييم المخاطر : كم من الوقت يا ترى تستطيع الكائنات الدقيقة العملية المستضعفة أن تعيش في القناة الهضمية للإنسان ، إذا دخلتها ، قل مثلاً ، بسبب فنجان قهوة سريع في معمل أثار فيه أحدهم سهواً ضباباً من البكتيريا ؟ هل يمكنها أن تنجو من الموت في المجارى أو في المصارف إذا ما ألغاهما أحد الأشقياء في البلاعة ؟ .

كان الغرض من هذا ومن غيره من الأمور الملغزة هو إقناع الحاضرين بأن اللوائح المثيرة لمعالجة هذه البكتيريا كانت صارمة أكثر من اللازم ، وأن الاجتماع لابد أن يوافق على نشر بيان قوى ينادى بتخفيف اللوائح ، ولكن هذا لم يحدث في هذا المؤتمر ، فقد حَرَنَ واحد أو اثنان من المتشككين ذوى النفوذ ورفضاً تأكيداً مثل هذا البيان العام ، وكان هذا كافياً لأن يضعف البيان النهائي ، وبدا على المنظمين السخط الشديد بعد أن فشلت مخططاتهم التي رُسمت بعناية .

كان هناك في الاجتماع نوع من الضجر المرهق بسبب أن الأمان في كل بحوث دن ا المَطْعَم لم يحقق بعد تماماً ، وكان جو المؤتمر وكأنه اجتماع خاص للتفاهم بين ملاكمين علميين من الوزن الثقيل أجهدتهم حلقات طويلة من الملاكمة ضد خصوم عنيديين ، خصوصاً قال عنهم جيمس واطسون بالفعل وبطريقته المحببة إنهم « زبالة ، مثيرون للضحك ، وقاصرون » . وعندما تحدث أحد الأمريكيين من خدام المجتمع عن خدموا الـ « ل ا د م » بالنيابة عن مدير المعاهد القومية لبحوث الصحة (الذى استبقى في الولايات المتحدة بأوامر من الرئيس كارتر بسبب حوادث ثرى مايل أيلاند) نجد حديثه وقد تخلله عرض لبعض الشرائح تبين الناقلين لبحوث دن ا المَطْعَم وقد فاجأهم العدسة في أوضاع غير لائقة أو فكاكية ، وكما هو مفروض ، فقد أعجب الحاضرون بها . كان سلوكاً غاية في الغرابة من موظف عام يُفترض فيه الحيدة ، وربما لم يعادل هذا إلا ما قالته

الرئيسة الجديدة لـ «ل ا د م» عن لجنتها : « لن يُسمح لنا بالموت حتى نتقياً ما يكفى » .

كانت أيضا كاشفة - وبطريقتها الخاصة - تلك انفورات من المُدَوَّن الحقيقى ، لا ضد الصفوة العلمية ، وإنما ضد من تجمعوا بالتعليق موافقين على الفكرة الأصلية بتعليق النشاط البحثى على أنه عمل اجتماعى مسئول ، وتجمعوا على أن يصلحوا من صياغة التاريخ الذى كُتِبَ ، وأن يثيروا الأسئلة عن الحرب الجراثومية ، وأن يسيروا إلى أن لعمال المعامل في اتحاد نقابات العمال التقنيين رؤيتهم الخاصة بالنسبة لقيمة البحوث ، رؤية تختلف عن رؤية مديري المعامل المستخدمين ، أو أن يقترحوا أن الاستبعاد القبيح المتردد للمصحافة كان فكرة غبية . لقد أثير كل هذا ، وفي كل موضوع منها كان واحد من كبار العلماء يتصدى ليأخذ دوره في الرد . كان هذا على أى حال اجتماعا خاصا ، يبلغ رسم دخوله مائة جنيه . وكان المرجح أن تمضى المشاحنات القليلة فيه دون أن تروى . وهذا ما كان .

أما ما ظهر فعلا في تقارير وسائل الاعلام فقد كان ذلك الانشقاق في آراء العلماء بالنسبة للأساس الذى تبنى عليه قراراتهم ، والطريقة التى يصح بها أن تعرض على الجمهور أية تغييرات في القرارات ، كانت هناك زمرة لم تجد داعيا للانزعاج من أى تغير جذرى في تقييم حجم المخاطر الكامنة ، تغير من : « ربما كانت كبيرة » إلى : « إنها بالتأكيد تافهة » . واعتقدوا أنه من واجب الجمهور أن يقبل ذلك ، وكما قالها بوب بريشارد ، أستاذ الوراثة بجامعة ليستر ، مع التصفيق الحاد ، « للجمهور حق واحد علينا ، وهو الحقيقة كما نراها » . أما الزمرة الأخرى ، التى ضمت من بين أعضائها مارك ريتشموند - الذى كان عندئذ أستاذا للبيكتريولوجيا في جامعة بريستول وعضوا في ج ا م وى - فقد وجدت أن هذا الموقف ساذج سياسيا ، وأنه مبنى على تضخيم خطير لمدى التحويل على الأحكام التقنية . إن القرارات السياسية - كتعليق النشاط مثلا - لا يمكن أن تمحى بمثل هذه السرعة .

كان السبب في هذه النوبة الجماعية المجنونة هو فكرة اللاتحة وتطبيقها ، لقد شعر علماء البيولوجيا الجزئية أنهم يقيّدون في الواقع بقواعد سلوك غير ضرورية لا علاقة لها على الإطلاق بالأخطار الواقعية لعمالهم كما يتخيلونها ، ولقد شعر البعض منهم بأن مجتمعاتهم قد أفسدت الإيلاء الأولى بتعليق العمل ، فلو أن هذا لم يحدث - هكذا يقولون - لما ظهرت أبدا هذه الضغوط السياسية لوضع لوائح معينة .

لا غرابة إذن أن يشعر جيمس واطسون وغيره من الموقعين على وثيقة بيرج بأنهم مذبذبون . فإذا ما قيل لهم إن ما فعلوه كان شيئا يستحق الثناء ، صروا على أسنانهم بأسا وزأروا بالإحباط ، لقد أصبحت المشكلة هي كيفية خروجهم من هذه الورطة وإلغاء اللائحة التي طالبوا بها من قبل ، كيف يستطيع العلماء إجراء مثل هذا التغيير الجذري للمبدأ ؟ يَدْعُونَ أولا أن عملهم يتضمن أخطارا ، ثم يعودون بعد أربع سنين ليدعوا أنه مأمون ولا شك . ويقولون بعد ذلك إن كلا الادعاءين معقول ومستول وغير متحيز ؟

أما ما حدث فقد كان برنامج استرخاء تدريجي ، يزيد من سرعته تلك الانفجارات العنيفة العرضية التي تصدر من الباحثين الساخطين ومن الصناعة ، وتساندها المقارنة الدائمة بين درجة الصرامة النسبية للوائح في الدول المختلفة ، ففي المملكة المتحدة ، نجد أن آلية اللوائح ، المبنية على نصائح ج ام وى لإدارة الصحة والسلامة ، قد صمدت ، بتغيير أساسي في الطريقة التي ينظر بها إلى مخاطر العمل مع الكائنات الحية الدقيقة المطعمة (وهي مراجعة إجرائية ترجع لسيدني برينر) وفي أيلولة السلطة إلى مستوى العمل ، وسنجد واقعا أن قدرا كبيرا من العمل المعمل في التطعيم الجيني لا يحتاج إلى احتياطات خاصة ، وأن الكثيرين من العلماء لم يعودوا يفكرون فيما إذا كانت أبحاثهم تشكل أية مخاطر خاصة .

ج ام وى : هل هي طفل مريض ؟

في عيد ميلاد ج ام وى السادس ، قيل إن الطفل عليل ، وأن هناك إشارات بأن تجربة الاشراف الاجتماعي على المجالات الجديدة من البحوث ستنتهي قريبا ، وهذه التجربة لم تكن أبدا ممارسة لديمقراطية المشاركة ، وإن حدثت أحيانا حالات عرضية . فلم يُعرف أبدا بالضبط ما هو المفروض أن يقوم به ممثلو الاهتمام العام ، أو ما هو المسموح به لهم ، ولو أن بعضهم قد كتب مطولا عن دورهم كما يرونه .

لم يشعر بعض ممثل الاتحاد نقابات العمال بالراحة مع القيود التي تفرضها لائحة الأسرار الرسمية على قدرتهم على إبلاغ ما يحدث للأعضاء . أما الصناعة فكانت من ناحيتها تريد لجنة قد أحكم إغلاق فيها باختام تضمنها لائحة الأسرار الرسمية ، حتى لا يُرفض أى طلب لحماية حقوق الاختراع - على أية منتجات نشأت عن بحوث راقبتها ج ام وى - بسبب سبق إذاعة سرها .

أما طريقة العمل في « ج ام وى » كما وصفها أول رئيس لها فيشير إلى

تسلسل هرمى مضمر من الخبراء ، يقع العلماء فيه على القمة أو على مقربة منها . وقد كافح ، وبإنحاس ، واحد من ممثلي الجمهور ، اسمه جيري /رافيتز ، ليدفع ج ا م وى لأن تأخذ مهمة تحليل المخاطر ، تلك المهمة المعقدة ، مأخذاً جادا ولكن آراءه صادفت أرضا حجرية حتى قُرب نهاية مدة عضويته عندما ما طُرد بسبب خطيئة لم يُكشف عنها ، وكانت هذه هى الواقعة الوحيدة - فيما أعرف - التي خرج فيها شخص على غير رغبته .

يدعى مؤيدو « ج ا م وى » أنها على الأقل قد دفعت علماء البيولوجيا الجزئية أن يأخذوا موضوع الأمان في عملهم مع الكائنات الحية مأخذ الجد ، وهذا على ما أظن صحيح ، فقد تخلّى بعضهم على الأقل عن اللامبالاة بالنسبة لأمن العمل عندما واجهه التهديد بأمر حظرٍ كاد أن يغلق تماما إحدى كليات العلوم .

لم تكن ج ا م وى وأقاربها في الدول الأخرى - سوى تجارب ، وهناك عنها ، على الأقل ، ثلاث ملاحظات مختلفة . فقد كانت بالنسبة للمدراء العلميين والرسميين الحكوميين وسيلة مناسبة لكبح جماح الفرق المعارضة وتحويل الاختلاف في الرأي إلى شىء مفيد عندما يكون الوضع غير واضح . وقد قدمت حلا رخيص السعير لمشاكل الاستقطاب السياسى ، كما أمكن استخدامها في تهدئة الخلاف واحتوائه . وهى لم تخل بأى من التقاليد الرئيسية للسلوك السياسى . كانت سوابق ، ولكن سوابق غير مزعجة . وقد سمحت بأن تترجم بعض البيانات غير المؤكدة إلى سياسة . وقد اعتنق هذا الرأي بالتأكيد أكثر العلماء صبرا وأكثرهم دربة في السياسة ، وكانت اللوائح في هذا الشكل المخفف ثمنا يستحق أن يُدفع كىما يستمر تعضيد التجارب ، إذا كان من الممكن بيعها للعلماء في معاملهم .

أما بالنسبة للكثير من البحوث الأقل دراية بالإدارة الفكرية والمكائند السياسية ، فقد بدت ج ا م وى وأمثالها من الهيئات إهانة للعقل وتهورا مضحكا ، وقد رأى البعض أن الرفض الصريح للتعاون معها سيساعد بالتأكيد على تحطيم شرعيتها وسيسمح بالعودة السريعة الى أبسط اللوائح ، كما رأى البعض الآخر أن إنكارا واضحا آمينا من موقع وثيقة بيرج سيؤدى فورا إلى نفس النتيجة ، فالصراحة سلاح ممتاز .

وقد كانت ج ا م وى - في ردائها الثالث - عند جماعة صغيرة جدا من العلماء الراديكاليين وبعض النقابيين الملتزمين بالتغير الاجتماعى ، هى فرصة لكسب قدر من اشتراك الجماهير في تخطيط العلم ، فإذا ما سمح لغير الخبراء بالاشتراك في تقييم مخاطر العلم ، فلا بد أنهم سيقومون أيضا بخدمته ، وعلى ذلك فقد اعتبروا أن

ج ا م وى هى موطن قدم ، هى مكان لمن استبعدوا من السلطة ليوضحوا الحاجة فى المستقبل لإشراكهم . ولكنى اعتقد أن هذا الأمل قد قهر تماما .

وقد قالتها دوناً هابر ، إحدى ممثلة ج م ع ت ا فى ج ا م وى : « لا بد أن نشترك فى عملية اتخاذ القرار فى قضايا الاستثمار والتمويل وسياسة العلم والصحة والأمن » ، وقد أدرك كبار العلماء هذه الرغبة وقاوموها بعنف ، فهم يرون أنه من غير المعقول أن يشغل اتحاد نقابات العمال نفسه فى مناقشة الاستراتيجية العلمية وتوزيع الاعتمادات ، وهى قضايا تؤثر بلا جدال فى العمالة والتأمين المهنى وظروف عمل أعضائها ، دعت من النمو الصناعى والصحة والصالح العام . وقد قال سير جوردون هولستنهولم ، بلهجة الريبة والقنوط : « إن الاتحادات ترى فى اشتراكها الشرعى فى قضايا الصحة والأمن فى العمل فرصة لبسط نفوذها ، ربما إلى حد السيطرة ، على صناعة القرار بالنسبة لمشاريع البحوث . . . إن المهمة كما تراها مجالس البحوث ومؤسسات التمويل مهمة صعبة حتى عندما يكون النقاش بين العلماء » . وبالرغم من تصميم بعض ممثلى نقابات العمال على اقتحام الطرق التى تُصنع فيها القرارات بحقل العلم ، فإن كبار الموظفين العلميين لم يجبروا على أن يشركوا معهم نقابات العمال فى سلطة اتخاذ القرار ، كما قام كبار العلماء فى نفس الوقت - دون أدنى إحساس بالانفعال أو الخطأ أو المخاطرة - بمحاولة لزيادة إشراك الاستثمارات الصناعية فى صناعة الاستراتيجية العلمية .

حدّد عمل ج ا م وى بدقة فى اعتبارات أمن المعامل والممارسة الصناعية فى تلك المجالات من البيوتكنولوجيا التى تتضمن المعالجة الوراثية اليدوية ، وعن طريق الخنكة البيروقراطية أمكن حصر المتحمسين فى ج ا م وى وفى ل ا د م فى هذا الركن بعيدا عن القرارات الخاصة باستخدام الاعتمادات المالية فى العلم . وفى خريف ١٩٨٢ برزت مبادرة من اتحاد نقابات العمال لتحويل ج ا م وى إلى جهاز يختص بالأبعاد الأخلاقية للهندسة الوراثية البشرية ، ولا أعتقد أنه من الممكن تحقيق هذا ، والعقبة فى مثل هذا التوسع فى تجربة إشراك الجمهور هذه ، هى تلك القوة المتزايدة لفكرة أن الخبرة التقنية - وحدها - هى التى تؤهل الفرد لمعالجة التضمينات الاجتماعية للتكنولوجيا الحديثة . وعلى أى حال فقد تحول تركيز الجدل فى البيوتكنولوجيا بعيداً عن مواضيع الأخطار المتوقعة إلى تشجيع الابتكار ، ولم تعد القضية الرئيسية الآن هى : هل هذه التجارب مأمونة ؟ وإنها أصبحت : كيف يمكن أن تنظم هذه البحوث بحيث تحقق ثمارها التجارية فى أسرع وقت ممكن ؟

كان المسار عجيبيًا خلال هذه الفترة القصيرة ، التى لم تتجاوز سنوات

عشرا ، وهنا سنجد أن التشبيه بالصواريخ ملائم تماما : هناك عبارة قيلت وترددت كثيرا في وای كوليدج سنة ١٩٧٩ « إن لدينا مشكلة مرتدة » . والواضح أن البيولوجيين هناك قد شعروا بأنهم قد قذفوا إلى أعلى الغلاف الجوي للجدل العام ، حيث مكثوا يدورون سنين في مدار لهم هناك ، وهم الآن يريدون العودة إلى حالة العزلة العلمية المألوفة ، والمشكلة إذن تكمن في تحديد الزاوية الصحيحة كيما تخترق سفيتهم الفضائية الغلاف السميك لتشكك الناس . اجعلها حادة ومستجد نفسك في الفضاء مرة أخرى تناقش أهمية بحثك وأمنه مع أناس أنت أول من يعرف أنهم بلهاء . انطلق بأسرع ما يمكنك وستجد الاحتكاكات الاجتماعية وقد أنهت رحلتك نهاية مأساوية . ولكن في سنة ١٩٧٩ كان هناك بالفعل قدر كبير من المال ينتظر الجسم الصحيح لهذه القرارات السياسية .

وعندما عقدت كوجين مؤتمرها الدولي الثاني في روما سنة ١٩٨١ ، كان جدول الأعمال قد تغير تغيرا جذريا ، كان الموضوع الرئيسى للمناقشة هو مشكلة كيفية مواجهة أثر الضغوط التجارية على البحوث الجامعية ، ومن العجيب أن معظم من سبق له القول بإمكان معالجة مشكلة المخاطر ، كانوا أيضا ممن يرون أن التجير لم يكن هو الآخر مشكلة حقا ، مادامت هناك قواعد للسلوك يوافق الجميع على الالتزام بها ، لقد صلحت هذه الطريقة مع الأخطار البيولوجية أليس كذلك ؟ طبعى أن الأمور قد ابتدأت - بالنسبة للوائح الأمان - بقواعد صارمة للغاية وحذرة ، ولكنهم - بالتدريج - تحايّلوا على القوانين ، ولووها واغتصبوها وعدلوا منها لتصبح مجرد لا شيء . لا شك أنه من الممكن أن نفعل نفس الشيء ثانية . أليس كذلك ؟

البيوتكنولوجيا والاشراق الاقتصادى

تغير الشيء الكثير منذ أيام أوج مناقشة الأخطار البيولوجية في أواخر السبعينات ، عندما تحدث فيلوتشى عملة كمبريدج ، ماساتشوستس ، عن وحوش طولها سبعة أقدام تخرج من بلاعات بوسطن . لعل أهم ما حدث هو أن كثيرين من علماء البيولوجيا الجزيئية ، وبينهم معظم الموقعين على وثيقة بيرج ، كلهم تقريبا ، انخرطوا في الصناعة إما كمستشارين صناعيين أو كمقاولين أو كمنفذين بالأجر للتطعيم الجينى لشركات الهندسة الوراثية ذائعة الصيت .

وقد أضفت هذه الاهتمامات على مشهد البيوتكنولوجيا شخصيتها الخاصة ، وهى تستحق مقدمة خاصة ، صحيح أننى في قلب هذا الكتاب سأحدث عن خطط ونشاطات شركات صناعية هائلة ، ولكن الوضع الحال

للبيو تكنولوجيا يقول إن هناك دورا كبيرا تلعبه منظمات أصغر بكثير وأذكى بكثير ، منظمات تضج بالأفكار والمواهب والمهارات ، اتخذت هذه الشركات البحث حرفة لها ، فهي تبني الخبرة في تطوير المنتجات باستخدام أحدث الأفكار والتقنيات في الهندسة الوراثية ، وهي تحقق ربحها عن طريق إرشاد الشركات الراسخة إلى تيه صناعي جديد ، يُنتظر منه أرباح هائلة .

ولأن الأبحاث المكثفة في بيولوجيا الخلية لها أهميتها القصوى في عمل هذه الشركات ، فإنها عادة ما تنبج في معامل الجامعة أو الحكومة عن مبادرة لشخص مقدم أو مجموعة مغامرة من الباحث ، وهي تتميز بارتكازها على الخبرة بنظام أو تكنيك تجريبي ، وسنجد البعض من أكثر المشاريع نجاحا وقد تحول إلى خارج الجامعة لينمو بسرعة هائلة ، وقد طرحت أسهم البعض منها كشركات عامة برأس مال يبلغ مئات الملايين من الدولارات ، وستصبح أسماء البعض من هذه الشركات مألوفة لنا في قراءتنا لهذا الكتاب : شركات مثل سيتوس ، وجيننتك ، وبيوجين ، وجينكس ، وسلتك ، وأجرينجتكس ، وترانسجين ، وكال جين وغيرها . وهذا الشكل من النشاط البحثي ، الذي يجمع بين إثارة الكشف والفتنة المفترضة في الصناعة الجديدة العالية التخصص ، هذا النشاط أصبحت له أساطيره الخاصة التي تقول : أن تصبح مهندسا وراثيا يعني أن تكون رائدا كرجل أعمال وراثيا كعالم .

وسنجد أن كبار باحثي البيولوجيا الجزيئية في الولايات المتحدة ، كلهم تقريبا يعملون بصورة ما كمستشارين صناعيين ، أو سنجد أن لهم استثمارات اقتصادية في البيوتكنولوجيا الحديثة أو ارتباطا مباشرا إذا أجر . ويحدث نفس الشيء تقريبا في أوروبا ، ولو أن عدد الشركات التي أقيمت داخل الجامعات هناك عن طريق الممولين الأكاديميين كان قليلا . وقد دخل الحلبة أيضا حاملو جوائز نوبل لسنة ١٩٦٢ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . ومن المفروض أن حصولك على جائزة نوبل يعني أن فرصة حصولك عليها ثانية تصبح غاية في الضالة ، ولكن فريدريك سانج حصل على جائزته الثانية سنة ١٩٨٠ من أجل عمله في الدنا ، ولا شك أن عملك كمدرّب - لا أكثر - لباحثين آخرين حتى نهاية خدمتك يصبح مثيرا للضجر إذا ما قارنته بتكديس كوم من المال ينفك عند الإحالة إلى المعاش .

يبدو أن أسلوب كبار العلماء الآن هو : الاستشارات العرضية ، التي تقود إلى اشتراك أوثق خلال السنة السببية ، يليها تقلد وظيفة طول الوقت في شركة بيوتكنولوجية بعد الاستقالة من الوظيفة الجامعية . أما بالنسبة للعلماء الأقل شأنًا ، فإن الانتقال إلى الصناعة يأتي بعد الحصول على الدكتوراه أو بعد بضع

سنين من العمل بعد الدكتوراه متحركا كمكوك بين شبكات التدريب الدولية ، ملتقطة الأفكار والمهارات والاتصالات .

وليس من الصعب إدراك الاغراءات ، ذلك إذا أهملت التنبؤات التي تقول بأن أربعاً من كل خمس مؤسسات صغيرة ستفلس . لقد استقال العالم كريستيان أنفنسن الحاصل على جائزة نوبل سنة ١٩٧٢ من منصبه في الولايات المتحدة ليعمل في إسرائيل في عملية يمولها شارع وول ستريت ، ليجد أن الخطط قد تهاوت قبل وصوله ، ويبدو كما لو كانت الشركة قد تحطمت أثناء وجوده بالطائرة . فإذا أهملنا هذه النقطة ، فسنجد أولاً أن هناك المال - الذي ينافس بنجاح الراتب الأكاديمي ، فإذا كان الفرد مطلوباً ، حتى يُعرض عليه بعض من أسهم الشركة أيضاً ، فمعنى ذلك : فرصة طيبة لربح مادي كبير خلال بضعة سنين قليلة ، ثم هناك أيضاً الإمكانات ، وذلك الشعور بالإثارة في العمل بالصناعة النامية ، وهناك أيضاً التخلص من همّ التدريس والإدارة .

ولما كانت البيولوجيا الجزيئية موضوعاً للمنافسة العنيفة ، فمن المستبعد أن يعمل العلماء بها بجدية أكثر مما تعودوه في البيئة الجامعية ، ولو أن هناك حكايات عن وقائع بطولية من التضائي العلمي لحل مشاكل تقنية معينة ، وهناك أيضاً الروايات عن علاوات مادية توزع أسرع قليلاً من المعتاد . كما أنني أعرف رجلاً أقابله بانتظام ، يبدأ العمل في الساعة الرابعة صباحاً وكثيراً ما يمتد عمله حتى الليل ، بالرغم من أنه كان يفعل ذلك أيضاً عندما كان يعمل بالجامعة .

وأخيراً ، فمن الواضح الآن أن صناعة الهندسة الوراثية ترغب تماماً في احتضان نظام من البحث ذي حرية نسبية في تبادل النتائج والنشر في المجلات الأكاديمية ، وفي عقد برامج الحلقات الدراسية التي تتضمن دعوة الأكاديميين للتحديث في مواقع الشركات . فإذا ما نظر الباحث الشاب من منصفته في معمل الشركة إلى الجامعة ، فسيبدو الوضع مشابهاً حقاً لمعمله ، وسيكون الاختلاف فقط في الراتب . ولكن ، في اجتماع عُقد أخيراً للراغبين في الاستشارة في البيوتكنولوجيا ، حذر هـرأشيب الشبّاب من أن هذه الأيام الزاهرة لن تستمر طويلاً ، فسيأتي قريباً زمن تتدلع فيه الحرب بين الاهتمامات المختلفة ، وعندئذ ستحصن - كالمافيا - كل جماعة علمية في خنادقها استعداداً لحرب طويلة المدى . وحيثشذ ربما شعر العلماء بثقل عبء الولاء للشركات لتهديط المهام البحثية من مستواها الحالي ، هذا الفخيم .

فإذا نظرنا في الاتجاه الآخر من الجامعة إلى باج فالي ، فسنشهد منظراً يختلف تماماً . هناك قلق حقيقي بين الباحثين الأكاديميين بالنسبة لسلوك

وأخلاقيات الزملاء القدامى الذين انغمسوا في عالم الشركات ، وسبب هذا القلق هو أنه في إمكان رجال الشركات أن يحتفظوا الأفكار والنتائج وأن يحيلوها سريعا إلى دولارات أو إلى غيرها من العملات تحت حماية براءة اختراع . ولا نغنى أن التواصل في العلم كان دائما نزيها ، على الأقل في السنين الأخيرة ، ولكننا نعرف على العموم أنه إذا ما أرادت مجموعة من العلماء أن تكرر تجربة عالم آخر وأن تستخدما بطريقتهم الخاصة ، فإن في إمكانهم أن يطلبوا الطفرات أو الفيروسات أو الإنزيمات البكتيرية اللازمة ، ثم إنهم يتوقعون الحصول عليها ، إن يكن ذلك بعد فترة قصيرة يتم فيها إعداد الأبحاث للنشر لتأكيد أسبقية الكشف أو تقام فيها الدورة التالية من التجارب . لم يكن الجميع نبلاء .

هناك قصة ذلك الرجل ، الذي يُعتبر الآن قدوة في الهندسة الوراثية ، والذي رفض أن يرسل فيروسا معيناً إلى معمل منافسه ، وهذا خرق للبروتوكول الأكاديمي المعتاد ، ليُدعى منافسه أنه قد زرع الفيروس من خطاب الرفض على أية حال ، وربما كان هذا الفيروس قد سقط على الخطاب عندما وقع باسمه عليه ووضع كُف معطفه على الورقة . ولقد نجح النظام القديم عموما بسبب الرقابة داخل المعاهد المهنية ، وكان محررو المجلات بالذات في موقع يسمح لهم بالإصرار على أن نشر الأبحاث يتوقف على تفهم الباحث لضرورة توفير مواد البحث لمن يطلبها ، وقد اضطر عدد من المجلات مؤخرا أن يذكر القراء بأن هذا شرط أساسي ، ذلك لأن الضغوط التجارية تخلق عادات جديدة من السرية والكذب والسرقة ، وعلى هذا فالجامعات لا ترحب كثيرا بزوارها من قطاع الصناعة ، وأصبحنا نسمع قصصا عن المذكرات التي تُخفى بعيداً ، والنتائج التي تكتب بالشفرة ، وعن الزملاء الذين يذهبون لتناول الغذاء في وقت عودة زملائهم القدامى لزيارتهم .

هناك مشاكل مشابهة تحيط بالعلماء الذين يشغلون وظائف جامعية بينما هم ينفقون وقتا طويلا يبنون معاملهم التجارية الخاصة ، وقد أقام علماء البيولوجيا بجامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو ، حملة مركزة ليَجبروا هربرت بوير على إبعاد أنشطته التجارية عن قسمهم بالجامعة ، بعد أن شعروا بأن عمله لشركة جينتيك قد تسبب في توتر العلاقات الأكاديمية وأخل بميزان البحوث في القسم .

وفي جامعة كاليفورنيا في دافيز ، طُلب من راي فالتين ، وهو عالم نبات في حقل البيولوجيا الجزيئية ، أن يُغير من علاقته مع شركة كال جين ومع شركة الكيماويات المتحدة ، وكال جين شركة بيوتكنولوجيا أقامها ابن أحد مليونيرات سليكون فالى . أما شركة الكيماويات المتحدة فقد قدمت لجامعة دكتور فالتين

منحة للبحوث قدرها ٢٣ مليون دولار ، كما وافقت على أن تدخل في شركة كال
جين بحصة ٢٠ ٪ (٢ مليون جنيه) .

قد يكون من الصعب ، وربما من غير المرغوب فيه أيضا ، أن نفرض حظرا
على البحوث التجارية في الجامعات ، ولكن التوازن الرهيف للثقفة والاحترام
المبادل بين الزملاء المتنافسين ، أو على الأقل الغيرة الثابتة الديناميكية بينهم ، هذا
التوازن يسهل أن يحتل إذا ما أصبح هؤلاء أقل صراحة بالنسبة لمدى نشاطهم
التجاري ومدى اهتمامهم بأبحاث الآخرين . وعادة ما يخفى الناس حجم
ما يكسبونه من أعمالهم الإضافية ، على الأقل حتى لا يطلب البعض مشاركتهم
فيه : معاونوه من الطلبة والسكرتيرين ومساعدى المعمل والزملاء الأحدث ، إذا
لم نذكر أيضا المعمل الذى يعملون به ، أو معمل البحوث الذى يدفع فى الأغلب
بعض النفقات غير المباشرة .

اقترحت افتتاحية أخيرة بمجلة نيتشر أن يطلب من الأكاديميين أن يفصحوا
عن ارتباطاتهم التجارية فى جدول عام ، وهذه خطوة فى الاتجاه الصحيح ، ولكن
هذا النظام لم ينجح مع أعضاء البرلمان حيث الحاجة إلى مثل هذا البيان أكثر
إلحاحا ، كما أنه أيضا لا يصل إلى قلب الموضوع ، وهو سرقة أعمال الآخرين .
فلقد قيل مثلا إن العرف السائد فى الاقتباس والشكر فى الأعمال المنشورة ، نقصد
تلك المعاملات المهنية المهذبة التى ما زالت ضرورية والتى تشير إلى الاحترام
المبادل وتدعمه ، هذا العرف قد تغير مؤخرا ، ذلك أن إثبات حق الترخيص
براءة اكتشاف يغدو أكثر تعقيدا لو أن الباحث بين أن عددا كبيرا من الباحثين قد
مهّدوا لإجراء التجربة ، وعلى هذا ، فكلما قل عدد من تذكرهم فى بحثك من
العلماء ، كلما قل احتمال إشراك الآخرين فى الغنائم . إننى لا أقول إطلاقا إن
المشرفين على البحوث لم ينشروا أبدا أبحاث طلبتهم على أنها أبحاثهم ، أو أن
رؤساء الأقسام لم يطلبوا قدرا من الفضل لا يستحقونه ، فإن هذا يحدث دائما ،
ولكن الوضع الآن مختلف بعد هذا الظهور الفجائى لمثل هذه المبالغ الهائلة من
المال وما تغرى به من انتحال آراء الآخرين ، ثم ما ينجم عن ذلك من المראה
الشديدة .

وكمثال لسوء الفهم الذى يمكن أن ينشأ بهذه الطريقة هناك ما حدث من
جدل حول استخدام بعض الخطوط النسخية المنتجة للإنترفرون ، والتى ابتكرها
اثنان من الباحثين بجامعة كاليفورنيا فى سان فرانسيسكو ، فقد وزعا عينات منها
على زملائهما ، ثم وصلت هذه العينات فى ظروف غير واضحة تماما ، إلى العلماء
التجاريين فى مؤسسة هوفمان لاروش للأدوية وشركة جينتلك المتعاقدة معها ،

وكانت تعمل بجهد لإنتاج الانتفريون ، وهو عقار يحتمل ضد السرطان ، وشعرت الجامعة أن ممتلكاتها - هذه الخلايا المستزرعة - قد نُقلت ظلماً وخفية إلى جينتك ، التي استفادت منها استفادة مادية هائلة ، وأخيراً دُفع مبلغ كبير من المال للجامعة لتسوية الأمر ، ولست في وضع يسمح لي بمعرفة إن كان هذا الذي حدث احتيالياً أو إهمالاً أو سوء تفهم حقيقي ، ولكن الجدير بالذكر على أية حال هو أن الطرف المظلوم الذي تلقى التعويض كان معهداً لديه من الموارد ما يسمح برفع الأمر للقضاء ، ولم يكن شخصاً وحيداً .

من الممكن بطبيعة الحال أن نعتبر هذا ثمننا للتقدم ، ونستطيع أن نقول إن مثل هذا الاحتكاك هو في الأغلب انتقالي وقليل وتعليمي ، كما أنه لا يسبب أذى خطيراً ، وهو يشير أيضاً إلى الحاجة إلى استخدام نظام تسجيل البراءات كوسيلة ثابتة لحماية الملكية الفكرية ، وإلى حاجة الأكاديميين لأن يصبحوا أكثر حماساً في طلب حصانة البراءات هذه . ومن ناحية أخرى فإن تضخيم هذا النظام لن يكون كافياً إلا إذا كان لدى كل المشتغلين الموارد للدفاع عن حقوقهم ، والواضح أن الوضع الحالي ليس هكذا ، ففي إحدى ندوات العمل الأخيرة في البيوتكنولوجيا ، أشار محامو البراءات إلى أن المنازعات في براءات الاختراع يمكن أن تستخدم كشكل من أشكال الحرب الاقتصادية ضد المنافسين ، ولكن مهنة محامي البراءات المحترفين هي العمل على أيّ من الجانبين ، يقدمون النصيحة للبعض عن كيفية استخدام براءة الاختراع للحماية ، ويشيرون للآخرين بطريقة التهرب منها أو تحديها ، إنها عمل جيد إن مارسته . البراءات إذن قد تكون نعمة وقد تكون نقمة ، وسنعود إليها فيما بعد في هذا الكتاب .

تستمد حرفة المناظرة السائدة الآن في حقل البيوتكنولوجيا إغراءاتها مما أحاط روادها الأوائل من أساطير : المبتكر العبقري والثروة السريعة . أما الأساس المادي لهذه الظاهرة في الولايات المتحدة فيرجع إلى قوانين الضرائب ، فمن الممكن أن يوجه رأس المال إلى أعمال صغيرة تستغل بعض الابتكارات أو مفرزات بعض البحوث ، وتقوم بعض الشركات الكبيرة مثل شركة مونسانتو أو نيكل إنترناشيونال بتجنيد بعض أرباحها لتدعيم مثل هذه المشاريع الصغيرة ، كما تخصصت البنوك الرئيسية وبيوت المال والسياسة ، في توجيه الاعتادات المالية من الشركات أو المؤسسات أو المصادر الخاصة نحو حماية المظلة الضرائبية البحثية ، ذلك أن الاستثمار في سلسلة من المشاريع الجديدة التي تتميز بالمخاطر العالية ، بدلاً من الاشتغال مع المؤسسات الراسخة ، يؤدي إلى عائد معقول من حاصل النجاحات والإفلاسات ، وكما قالتها منير ناتشر عندما شرح لها هذا الموضوع في شركة جينكس - وهي شركة للبيوتكنولوجيا تقع على مقربة من قلب واشنطن - « إن

فيها من الإثارة ما في المراهنة على الخيل » ، وكما في سباق الخيل ، إذا درسته ، يمكنك أن تحمّل الهواية المكلفة لحدّ الكارثة ، إلى دخل معقول ، وإن لم تستطع أن تلغى تماما احتمال الخسارة . ورأس المال المجمع لمثل هذا الاستثمار المضارب يسمى برأس مال « المخاطرة » أو « المجازفة » . أما طريقة استخدامه فقد تختلف بعض الشيء باختلاف مصدر المال ، وهل هو مال مقاول مجهول محدود الموارد ، أم بيت مال ذي سمعة عالمية ، أم شركة صناعية « ذات جيوب غويطة » . وقد دخل في هذا المجال روبرت سوانسون ، ليؤسس شركة جينتلك ، مع البنك الأمريكي سيتيكورب ، واختار أن يشق طريقه وحده عندما ووجه باحتمال أن يرسل إلى جنوب كوريا ، مجندا بوير كشرىك له . أما شركة بيوجين ، وهي شركة بيوتكنولوجية أخرى ، فقد أنشأها رجل مارس هذا النوع من الأعمال لحساب شركة نيكول إنترناشيونال . وللمعهد الوراثة الذي أقامه بناشنى عالم البيولوجيا في هارفارد ، اعتمادات مالية من الودائع الشخصية الخاصة بعائلتي روكفلر وبالى . أما روتشيلد ، سليل العائلة البنكية المعروفة ، والذي عمل باحثا بيولوجيا لفترة ، فقد أجرى الآن وديعة للصرف مركزها جيرسى ، تسمى « الاستثمار البيوتكنولوجي ليمتد » . وعلى غير عادة المؤسسات المالية الكبيرة في المملكة المتحدة ، أقامت شركة « برود نشيال إنشورانس » شركة تسمى « بروتك » لتستثمر أموالها في مثل هذه المخاطر البيوتكنولوجية . كما أقام مكتب سمسار البورصة ماكنالى مونتجومرى لعملائه مظلة للحماية من الضرائب تحت بنود لائحة التمويل لسنة ١٩٨١ ، تستثمر أموالها في شركة كامبريدج لعلوم الحياة ، وهي شركة أقيمت للاستفادة من إنتاج البكتيريا لإنزيم معين هو اليوروكاينيز ، الذي يقوم بتحليل جلطات الدم .

هناك إذن جماعة كاملة مالية مميّزة تقدم رأس مال المخاطرة لمقاولي « الطريق ١٢٨ » ، نقصد الطريق الرئيسى الخارج من كامبريدج ، بولاية ماساتشوستس ، حيث بدأت الشركات الصغيرة لاستغلال مفرزات الرادار والإلكترونيات الدقيقة والحاسبات ، في التجمع منذ الستينات ، وكان لها - مثل غيرها من الظواهر المركبة - نموذجها الديناميكي الخاص في التطور ، وقد وصف هذا التطور واحد من رجال الصناعة الأمريكيين ممن يشتغل بهذه الشؤون بقوله :

« يتبدى الأمر عندما يفكر المؤسسون في إنشاء الشركة ، فيخصصوا لها مبلغاً صغيراً جداً من المال . ثم يلجأون في المرحلة رقم ٢ إلى من نسميه المستثمر المرشد للمشاريع ، وعادة ما يكون شركة من شركات رأس مال المخاطرة ، التي تقدم بناءً على الفكرة والحاجة تمويلًا يبلغ من ١/٢ مليون دولار ليُستثمر في المرحلة رقم ٢ ، وهذا يدفع الشركة للأمام خلال أول سنتين ، ثم يحتاج الأمر تمويلًا أكثر - المرحلة رقم ٣ . وعندئذ يلجأ المؤسسون إلى مستثمرين إضافيين أو إلى شركات كبيرة مثل شركة « داو » وتكون الشركة قد مارست العمل لفترة ، وربما كان لديها بالفعل تعاقدات بحثية ، وغداً هناك شعور دافئ نحوهم ، وربما كان هذا هو الوقت الذي نشترك فيه بأموالنا ، إن للمال الآن أهميته المعنوية ، وماتزال فرصة الفضل كبيرة . وأخيراً نصل إلى اللحظة الحائلة ، عندما تطرح الشركة أول أسهمها في السوق »

من بين تضمينات هذا النموذج أن عدداً كبيراً من الشركات سيفلس ، أو يقلل من حجمه ، أو تبتلعه شركات أكبر ، ولقد أفلست بالفعل شركة سذرنبيرتيك ، وصرحت معامل بحوث بيشدا ١٥٠ موظفيها في سنة ١٩٨٢ ، وبيعت بالكامل شركات ديناكس والوراثية التعاونية ونيوانجلند النووية (الشيء الذي ربما كان مربحاً لمؤسسيها) .

وهناك تضمين آخر ، وهو أن الدعاية للإنجازات البحثية لا بد أن تنسّق بدقة لبناء الثقة في الشركة قبل الفترات الحرجة في هذه العملية ، مثل فترة طرح الأسهم في السوق . وفي إحدى المقالات في مجلة نيوانجلند الطبية ادعى سبيروس أندريوبولوس ، ضابط الصحافة بجامعة ستانفورد ، أن هذا السبب بالتحديد هو الذي دعا شركتي بيوجين وجينتكت لإذاعة نتائج لم تكن قد وثّقت بالفعل بالنشر في مجلة متخصصة ، ثم حُاجَّ بأنه إذا سمح لمثل هذا العمل بالانتشار ، فمن الممكن أن يؤخذ الكثير جداً في التصريحات المهمة على أنه حقائق ، وعادة ما تفحص مثل هذه الدعاوى فحصاً دقيقاً قبل أن تقوم المجلات المتخصصة بنشرها . لقد أصبح من الصعب رسم الخط الفاصل بين الممارسات التي تعتبر روتيناً بالنسبة للمزاولة التجارية ، وبين المنهج التقليدي المدقق للأكاديميين ، وفي سنة ١٩٨١ ، عندما طُرحت أسهم شركتي جينتكت وسيتوس ، وهما من شركات البيوتكنولوجيا في كاليفورنيا ، حدثت مشاهد عجيبة في سوق المال بنيويورك ، ففي يوم البيع ارتفع سعر سهم جينتكت من ٣٥ دولاراً إلى ٨٠ دولاراً ، وقد قيل إن هذا كفل لبوير ثورة حسابية تبلغ ٥٠ مليوناً من الدولارات ،

ولم يكن هناك من يشير إلى ما قد كسبه الآخرون معه . لقد كان بوير هو البطل . ويمكننا أن نفترض أن كبار رجال الإدارة والعلماء بهذه الشركة - هؤلاء على الأقل - لابد أن قد أصبحوا من المليونيرات بعد نجاح عملية طرح الأسهم ، وسيكون لديهم الآن من المال ما يدعوهم للبحث عمن ينصحهم في كيفية رعاية الثروة التي وقعوا عليها . من مثل هذه الخبرات يمكن خلق أساطير فعالة .

إلا أن المؤشرات المالية للبيوتكنولوجيا قد بدأت - في معظمها - في الهبوط بعد هذه الحوادث العنيفة التي وُصفت حالا . وتقوم المجلات الرئيسية الآن بنشر بيانات متزايدة عن الصناعة الجديدة لقرائها من العلماء ، إذ يفترض أنهم مهتمون بأسواق المال ، والحقيقة أن مجلة نيتشر تنشر بانتظام جدولا بأسعار أسهم شركات البيوتكنولوجيا ، يجمعه سمسرة وول ستريت .

تقدم البيوتكنولوجيا آمالا مثيرة ، فهي قد تقيم صناعات جديدة ، وقد تعيد الشباب لأخرى ناضجة راسخة مزقتها الأزمات ، وهناك في مبانى الصنوبات الخاصة بشركات الهندسة الوراثية الصغيرة يمكن أن تولد كائنات صناعية جديدة عظيمة ، وقد تكون - مثلها مثل الإلكترونيات الدقيقة ، والأقمار الصناعية والمعادن والسيراميك - جزءا من الإشراق الاقتصادي الذي طال انتظاره ، فتختلف دورة أخرى من الانحسار الاقتصادي . إن هذا أيضا جزء من أساطيرها : فكرة أن تكون المقاولات الوراثية طريق الخلاص .

هذا الأمل يتميز على الأقل بأنه معقول ، وقد كان له بالفعل أثره القوي على الحكومات ، التي أخذت تبحث عن التكنولوجيا الناجحة لتعضدها ، وتتهم بالآ تغفل مجالا يشر بالنجاح التكنولوجي دون أن تدعمه بالمال أو بأية معونة أخرى تحفره ، ففيما بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٢ أصبح لدى حكومات ألمانيا الغربية واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة وهولنده وأيرلنده ، تقارير موثقة عن البيوتكنولوجيا ، ومثلها أيضا الوكالة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - وهي المستودع الفكري للغرب - كما كانت هناك أيضا جلسات استماع حكومية ، وسياسات جديدة لتحريك الأوضاع . أما في الولايات المتحدة فقد بذل المشرعون وقتا طويلا يتمنعون في المناحي المختلفة لعملية الابتكار ، كما فحصوا بضعة مشاريع لقوانين غرضها تبسيط الأمر لشركات البيوتكنولوجيا ودفعها على تجديد قواها بأن طلبوا من الأقسام الحكومية أن تجنب لها بعض المال .

ربما كانت أهم الإجراءات وأكثرها لفتا للنظر هو ذلك القرار الذي اتخذته المحكمة العليا الأمريكية في سنة ١٩٨٠ الذي يسمح بمنح براءات الاختراع على

الكائنات الحية الدقيقة ، أوفى الحقيقة على أى جنس من الكائنات الحية ، بشرط إثبات أنها مصنوعة ، وقد كانت هذه القضية محل مناورات أمام المحكمة العليا (أرفع هيئة مختصة بتفسير أسس الدستور فى الولايات المتحدة) قامت بها الشركات المهتمة بالهندسة الوراثية . فإذا ما كان من الممكن الحصول على براءات اختراع الكائنات الحية الدقيقة التى طُعِمت بجينات من خارجها ، أو غيرها من خطوط الخلايا المُهندَسة ، ككائنات حية من صنع الانسان ، فإن الحقل سيقود أكثر أمانا بالنسبة للنشاط الجاد للشركات ، وسنعود لمناقشة هذه القضية ثانية فى الفصل الثالث .

ولكن بالرغم من كل هذه المساعدات القانونية والسياسية ، فإن المهام الواقعية للتوصل إلى منتجات جديدة للتسويق ، ولبناء قاعدة مالية حصينة للبيوتكنولوجيا ، قد راحت تثبت أنها أكثر صعوبة مما توحى به الأساطير عن النجاح الذى تقود إليه البحوث . ففى صيف ١٩٨٢ حملت جريدة الصنداي تايمز فى ملحق أخبار العمل ، مقالا شغل صفحة كاملة عنوانه « الآلة البخارية الجينية ينفذ بخارها » ، أما ما تضمنه المقال ، فهو أن التبذير المالى لا يصنع ثورة تكنولوجية .

يبنى الحكم على أى استثمار بمعدل العائد منه ، وحجمه ، بمقارنا بغيره من الاستثمارات ، بعد أن يؤخذ فى الاعتبار معدل التضخم وقوانين الضرائب وغير ذلك من العوامل المحاسبية . وتتنافس البيوتكنولوجيا ، قل مثلا ، مع الذهب أو العقارات بالنسبة للدخل المضاربى . ولكن اتضح أن « فترة استرداد رأس المال » ستكون على الأغلب أطول ، كما أن المشاكل التقنية للوصول إلى المراحل الإنتاجية هى فى الواقع أكثر تعقيدا مما قيل للكثير من الناس . ستبزع الشمس لكن فى بطن . وربما تكون السماء - فى الفجر - ملبدة بالغيوم .

يبدو لى أن مهلة التفكير التى أهتمنا إياها عودة الحذر للمستثمرين ، هى فرصة قيِّمة لجدل عام أوسع عما يحدث الآن . إننى أثير القضايا أمام الرأى العام فى مرحلة من عملية الابتكار يبطؤ فيها المد ، فنحن كمجتمع نحتاج بشدة أن نتأمل : أى نوع من المستقبل نقيمه النظم المالية والصناعية والبحثية ، إن إيمان البيوتكنولوجيا يبدو فى المرحلة الحالية وقد تقلص انتفاخه بعض الشيء . ودون أن نتمنى أن ينحسر مد التطور ويرتد ، فإن علينا أن نسأل عن نوع الهدف الذى يشكل أساس الصناعة ، تلك التى يتدفق إليها المال . وستتناول الفصول التالية هذا السؤال ، يتلوه جدول الأعمال الصناعى الذى ذكرته فيما سبق ، وفى الفصل الأخير سأهتم بالطرق البديلة التى يمكن أن نسلكها إن أردنا .

٣ المشهد من الخلية

أحاول في هذا الفصل أن أوضح ماهية علم الهندسة الوراثية ، وأنا لا أفترض التدريب العلمى فى القارىء ، ولكن من قرأوا هذا الفصل قالوا إنه ما يزال عسير القراءة . فإذا وجدته مزعجا ، فتصفحها أولا بسرعة ، أو تجاوزها الآن ، وعد إليه بعد قراءة بقية الكتاب . وعلى المدى الطويل لابد أن يجد مثل من يكتبون مثل هذا الكتاب ، والقراء غير المتخصصين ، لغة مشتركة بينهم ترضى كلا الطرفين ، هذا إذا كان للعلم أن يوجه ديمقراطيا . وفى نفس الوقت فإن من لديه التدريب العلمى سيجد الجزء الأول من هذا الفصل بدائيا ، وربما رأى أن يتجاوز معظمه . وقد أشرت إلى المواقع التى يمكن منها العودة إلى المتن .

من المعلوم الآن فى علم البيولوجيا أن الكائنات الحية تترب من خلايا ، بالرغم من أننا لا نستطيع رؤيتها مباشرة بالعين المجردة ، ولم تمض بعد إلا ١٥٠ سنة منذ اكتشف البيولوجيون لأول مرة أن الوحدات الأساسية العاملة فى الكائنات الحية هى الخلايا ، وذلك بعد أن عرضوا هذه الكائنات لقوة الميكروسكوب التحليلية ، كما أن هذا المصطلح له أيضا نفس المعنى كوحدة أساسية - إذا ما استخدم بالنسبة لبيوت النحل أو الحركات السرية للجماعات الثورية . الخلايا إذن قاعدية ، وتقسيم الجسم إلى خلايا شئ شائع بالنسبة لكل الكائنات ، وهناك بالطبع - فى ناحية - كائنات كالبكتيريا تكون الخلية هى الكائن الحى بأكمله ، ومن الناحية الأخرى من التعقيد هناك الإنسان الذى يتكون من مئات الملايين من الخلايا ، تنظم فى أنسجة ، وأعضاء ، وأجهزة تنسيق وتحكم .

والخلايا هى كبسولات منظمة لنشاط تخليقى ، بُرمج ليقوم بتفاعلات كيميائية وتخليق مواد جديدة ، وينشط هذه التفاعلات وينظمها محفزات أو مواد مساعدة تسهل عمليات معينة بينما تظل هى دون تغيير ، وتسمى هذه المواد فى الأنظمة باسم « الإنزيمات » وهى جزيئات بروتين ترتب عن طريق تعليمات وراثية . والحياة على المستوى الخلوى تشمل التجهيز المستمر لمواد مأخوذة من

الخارج ، تعمل عليها أدوات جزيئية صُنعت تبعا لخطة عمل تقع في الجينات وتسيطر عليها الجينات ، فإذا أعيدت كتابة المثن الوراثي ، فمن الممكن أن نعيد توجيه هذه المصانع الصغيرة . والبيوتكنولوجيا ، في معظمها ، هي دفع الخلايا لتصنع أشياء جديدة .

من السهل أن نقول هذا كفكرة مجردة ، ولكنه يقود فوراً للسؤال : كيف نستطيع تنفيذ هذا واقعيًا ؟ إن الخلايا صغيرة للغاية ، ومعقدة للغاية . وكما نعرف ، فإن المكونات الجزيئية داخل الخلايا تقع هي الأخرى في مستويات أدنى من الصغر ، فكيف يمكنك كتابة النص الوراثي إذا كانت حروف الطباعة بهذه الدقة ؟ إنني أزعج أن البراعة التقنية لتحريك التعليقات الوراثية بين الكائنات الحية ، بالإضافة إلى المهارات المتطورة للهندسة الكيميائية ، هي الشيء الحاسم للتسارع الحالي في البيوتكنولوجيا ، وإذا ما كانت هذه هي العامل الحاسم فإننا نحتاج أن نعرف كيف يكون هذا . وفي نهاية الفصل سناقش التكنولوجيا التي تقع داخل حدودها هذه المصانع الخلوية الدقيقة ، (وتسمى بتكنولوجيا النسق) ، كما أن لدى ما أضيفه عن المهارة الجديدة في تصميم وتحليل الأنظمة الحيوية و / أو مكوناتها التي أشرت إليها في الفصل الأول .

التفكير خلويًا

إن أول الأفكار التي علينا أن نضعها قيد المناقشة هي : أن الكائنات الحية مقسمة إلى وحدات قاعدية عاملة ، إلى خلايا ، وأن حجم الخلايا على العموم لا يسمح برؤيتها إلا من خلال ميكروسكوب ذي قوة معقولة ، وهي توجد في أحجام متباينة ، ولكن خلايا كل نمط معين تصل دائما إلى نفس الحجم ، أما الكائنات وحيدة الخلية كالبيكتيريا - أهم الكائنات بالنسبة للبيوتكنولوجيا الحديثة ، فيبلغ طولها عادة ٠.٠١ ر. إلى ٠.٠٢ ر. من المليمتر ، ومثل هذه الكائنات الدقيقة لا يمكن رؤيتها إلا بالميكروسكوب الإلكتروني . أما في الكائنات عديدة الخلايا كالإنسان فإن حجم الخلايا وشكلها وتركيبها وتنظيمها يختلف اختلافا واسعا . ويبلغ طول الخلية النباتية أو الحيوانية المتوسطة نحو ٠.١ مليمتر ، وهذا أكبر بكثير من البيكتيريا ، وإن كان مايزال صغيرا للغاية .

ولكل نوع من الخلايا وظائفه المحددة . وتقسم المهام اللازمة لحفظ الحياة والتناسل بالنسبة لأي كائن حي من أي نوع بطرق مميزة ، ففي نبات الهندباء مثلا نجد أن بعض الخلايا تنقل المواد الغذائية من التربة إلى الأوراق ، بينما تقوم غيرها بتحليلها وتحويلها إلى ألياف وأنسجة هندباء ، وبالرغم من أن كل الخلايا تحوى

المعلومات الوراثية اللازمة لصنع نباتات هندباء جديدة ، إلا أن هناك خلايا معينة فقط تركب لتكون عربات لنشر هذه المعلومات ، تلك هي الخلايا التي تكوّن البذور ، كما سنجد خلايا أخرى تقوم باستيعاب المنبهات البيئية ، كشروق الشمس مثلا ، وينتظم الاستجابة لها . أما في الأخطبوط فيختلف مجال المهام المطلوبة من الخلايا ، كما يختلف أيضا في الإنسان ، ولكن ، في كل هذه الحالات ، تتطور خلية واحدة ، بذرة كانت أو بيضة ، لتكون تكتلا مميزاً من الخلايا يشكل الكائن الحي الناضج .

التجمع الذاتي عن طريق « البرنامج الوراثي »

كيف إذن تتطور بذرة الهندباء إلى نبات هندباء وليس إلى أخطبوط أو شحرور أو حشرة عَصَوِيَّة ؟ كيف يُنتج الشيء شبيهه ؟ كيف تنتقل صفات النوع عبر الأجيال ؟ عند الإجابة على هذه الأسئلة في عصرنا هذا فإننا نأخذ القياس من الإنتاج الصناعي المكثف ، ونتحدث عن كائنات مزودة بتعليمات في برنامج مرسوم ، نعنى ، كائنات مزودة بخطة أو صورة للهدف في شكله النهائي موجودة في البذرة أو البيضة ، فربما كان القياس أفضل إذا ما تحدثنا عن « برنامج » أو مجموعة من التعليمات توجه تطور الكائن الحي الناضج .

وبذا يمكننا أن نقول إن نبات الهندباء يتخلّق من مجموعة معينة من التعليمات موجودة في البذرة التي ينمو منها النبات ، فكل بذرة قد بُرِجت لتصنع نبات هندباء . وينفس الشكل في الإنسان ، فإننا ننمو كأفراد عن طريق الانقسام المتكرر لبيضة مخصبة ، واتحاد بيضة مع حيوان منوي يجمع مجموعة كاملة من التعليمات الخاصة بجنسنا البشرى تصنع شخصا متفردا .

يحدث النمو حتى البلوغ عن طريق التضاعف الخلوي ، تبعا لبرنامج أولي ، ويكون ذلك بالطبع خلال سلسلة لا تنتهي من التفاعلات المعقدة مع البيئة ، فالخلايا الجرثومية مبرجة إذن لتتقسم وتكرر الانقسام لزمن محدود ، لترتب نفسها في كلّ كامل عامل .

وعلى غير ما يحدث فيما نصنع من أشياء بالمصانع ، سنجد الكائنات الحية تجميع ذاتيا ، نقصد أنها تشكل أنفسها باستيعاب مواد من البيئة ، تحللها وتحولها إلى مكوناتها لتضيفها إلى بنيتها . وعلى عكس الكمبيوتر الذي يجب أن يصنع أولا ثم يبرمج ، سنجد أن الخلايا الجنسية عند تكوينها تكون مبرجة مسبقا ، فالبرنامج إذن داخلي بالنسبة للكيان الذي ينشأ ، ولا يحتاج إلى وسيط خارجي ليقرأ ويُنفذ .

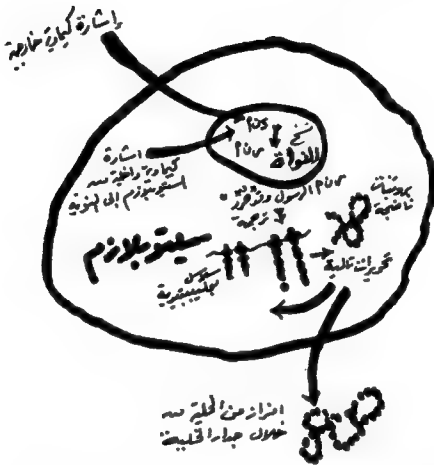
فالتعليقات الموروثة التي تقول مثلاً « اصنع صبغة العين الزرقاء هذه ، أو اصنع تلك المادة التي تحلل ذلك السكر » ، هذه التعليقات نسميها الجينات ، فوراثة الجينات الخاصة بلون العين الأزرق من الأبوين تعنى وراثة تعليقات بأن تقوم قزحية العين بتكوين المادة الكيماوية التي تلون العين بهذا اللون . وللبكتيريا ، أبسط الكائنات ، يضع مئات من الجينات (وربما بضعة آلاف) ، نعى أن هناك بضع مئات من الصفات قد حددت وراثيا لكي تعطى نسخة من البكتيريا . تنتقل إذن مئات من التعليقات في البرنامج الوراثي لتكوّن الجيل التالى . وهناك كيانات غير خلوية أبسط من البكتيريا ، وهى الفيروسات ، لها عدد أقل من الجينات ، وهى تعيش على السطوح على أجهزة الخلايا التي تصيها بالعدوى ، لتصنع منها فيروسات أكثر .

وفى الإنسان ، أكثر الكائنات تعقيدا ، سنجد أن عدد الجينات أكثر بمراحل ، إذ يكون فى حدود مئات الآلاف ، وربما الملايين ، وربما كان من الغريب أن كل خلية فى أى كائن عديد الخلايا تحتوى على طقم من التعليقات الخاصة بالكائن كله ، ولكن ما يعمل منها فى أى نوع من الخلايا هو الجينات المختصة بالمهام المحددة لهذا النوع ، بينما يظل الباقي صامتا ، مقفلا . وعلى هذا فخلايا البنكرياس لا تصنع صبغة العين ، كما لا تنتج خلايا العين الإنسولين . ووجود أى كائن حى هو نتيجة للعمل التعاونى لهذه الوحدات المتخصصة ، كل منها قد اختص بمجموعة معينة من التعليمات لتؤدى دورها فى الخطة العامة للجسم ، وتنظم هذه الوحدات فى أجهزة بالغة التعقيد ، مثل الأجهزة الخاصة بالدورة الدموية أو الرؤية أو الإحساس بالألم .

هندسة الخلية

بالرغم من تباين المهام التي تقوم بها الخلايا المختلفة ، فإن لمعظم الخلايا سمات تركيبية شائعة ، ومجموعة شائعة من المكونات ، تبينها الصورة التالية . وفى مراحل معينة من حياة الخلية يمكننا أن نميز بداخلها عددا من الأجسام الشبيهة بالعصى تسمى الكروموزومات (الصُّبغيات) . وتقع الجينات على هذه الأجسام البالغة التعقيد ، ونحن نعرف الآن أن كل الجينات (فيما عدا القليل ببعض الفيروسات) مصنوعة من نفس المادة : حامض الديوكسى ريبونوكليك (د ن ا) . والدن ا جزىء معقد طويل جدا ، له تركيب مشر ذكى ، يتألف أساساً من لولين يلتف كل منها حول الآخر ، ويشدهما سويا رباط واه من الروابط الجزئية الضعيفة . والتركيب الخاص بالدن ا هو ذلك اللولب المزدوج الشهير ، الذى اقترحه واطسون وكريك سنة ١٩٥٣ .

مثال: تخليق البروتينات



هذا الشكل يبين بشكل تخطيطي كيفية صنع البروتينات في حفيدا إكسائات الخلية
العلية (دالة النوايا المنفصلة). فعند ترقية إبيانات البرمجة في جين كود مزدوج
يصنع عزق وحيد الجزيئة من mRNA الرسول على جزيئة mRNA تنفصل عن جزيئة
المكتملة لا مئة يمكن أن تعمل كقالب. وتتخلل جينات الكائنات الحية العليا
سلاطين من اللغواتسمى "إلثرونات" ، ويلزم أن تنسخ هذه من mRNA
الرسول كما يجب أن "تحمّر" ، ويحدث لنا داخل نواة الخلية. ثم يخرج
mRNA الرسول بعد ذلك إلى السيتوبلازم ليتركب مع ريبوسوم ، أو تدوير
خلاف بعض الريبوسومات كما يظهر في هذا الرسم ، حيث تبني
البروتينات. وقد تلتقى البروتينات أيضاً بعض الجزيئات الكيميائية قبل أن
يخرج الخلية ، أو يستخدم داخل

وسلاسل الد ن ا اللولية هذه تلتف مرة ثانية حول حبات من بروتين اسمه هستون ، وتلتف هذه السلاسل التي تحمل الهستون على نفسها لتكون ما يسمى باللوب الفائق . إن هذا - على الأقل - هو ما يعتقد العلماء الآن بصحته . ربما كانت صورة تركيب الكروموزوم هذه معقدة لحد فظيع ، وهى كذلك فعلا ، ولكنها تخدم فى تعبئة كمية هائلة من الد ن ا ، وعدد مواز من التعليقات الوراثية ، فى فراغ صغير بنواة الخلية ، كما أنه يظن الآن أن هذا التعقيد هو أساس نظام تحكم يضمن أن تطلق الجينات الصحيحة للعمل فى خلايا معينة ، أو أن تُحبس عنه ، وأعتقد أنه يبين أيضا كم تكون صعوبة عملية إضافة تعليقات جديدة فى الكائنات الحية ، (نقصد صعوبة عملية الهندسة الوراثية) لو لم يخلق النشاط الإبداعى للتطور طرقا طبيعية لنقل البيانات الوراثية وإدخالها فى خلايا مضيفة ثم حمل هذه الخلايا على استخدامها .

التركيب والتتابع

دعنا نتحرك من الخلية إلى مستوى أدق من التركيب - مستوى الجزيئات ، دعنا نتأمل أيضا إحدى العمليات البيولوجية الأساسية ، مثل حمل الأوكسوجين إلى الأنسجة . تتم هذه العملية فى الكائنات العليا عن طريق خلايا الدم الحمراء المتخصصة ، التى تحوى بداخلها ملايين من جزيئات مادة خاصة هى الهيموجلوبين ، تعمل فى تحريك الأوكسوجين فى الجهاز الدورى . ترتبط أربعة جزيئات من الأوكسوجين بكل جزيء هيموجلوبين ، وهذه تطلق على التوالى - حسب ما يستدعى الحال - أثناء دورانها فى الجسم ، والهيموجلوبين بروتين كروى ، نعى أنه ينتمى إلى مجموعة من المواد المسماة بالبروتينات وأنه يطوى فى شكل كرة لا فى شكل ليفة طويلة كبروتينات العضلات مثلا . وكل جزيئات الهيموجلوبين لها نفس التركيب المعقد غير المنتظم ، وتركيبها بهذا الشكل هو مفتاح عملها ، فالجزيء هو خليط من مركب حامل للحديد (هو : الهيم) ، وأربعة سلاسل من « الجلولين » ، ينشأ داخل خلايا نخاع العظام بناء على التعليقات الوراثية . وسلاسل الجلولين أيضا تركيبها الخطئى المتفرد ، فهى تبنى من سلسلة من جزيئات تسمى الأحماض الأمينية ، تؤخذ من الطعام أو تمثّل داخل الجسم من غيرها من الكيمائيات ، وعملية تخليق البروتين هى فى الأساس تشكيل توالٍ متفرد من الأحماض الأمينية فى صورة ما يسمى بسلسلة بوليبيتيد - وهى سلسلة جزيئية من الأحماض الأمينية ترتبط بها يسمى بالروابط الببتيدية - التى تطوى هى الأخرى فى تشكيل متفرد لتقوم بمهمة معينة .

والحق أن جزءا هاما من كشف الكيفية التي يعمل بها أى بروتين يكمن في تحليل تتابع الأحماض الأمينية فيه ، أى « تحديد التتابع » ، ويمكن الآن وبسهولة إجراء ذلك ، بل يمكن أيضا أن يجرى آليا . كان من الضروري أن تبنى مع الوقت المهارة التحليلية اللازمة ، ولقد حصل فريدريك سانجر سنة ١٩٥٨ على جائزة نوبل لأنه استطاع أن يكتشف تتابع الأحماض الأمينية في الإنسولين ، أول البوليبيتيدات التي حُللت ، لقد كانت حرفته هى هذا النوع من التشريح المتأنى للجزيئات إلى مجموعة منظمة من الشظايا . وقد حصل سنة ١٩٨٠ على جائزة نوبل ثانية لتطويره طرقا مكنت من تحليل تتابعات الـ د ن ا .

هناك مسألة بحثية أساسية في البيولوجيا الجزيئية ، هى واحدة من القواعد الذهنية الرئيسية ، تلك هى التفكير في العمليات الحيوية بلغة التركيب الجزيئى والوظيفة ، ويكون الاقتراب عن طريق أسئلة مثل « أى نوع من الجزيئات يقوم بهذه المهمة البيولوجية ؟ » وتكون المهمة الأولى هى تحليل العملية بالتفصيل لتحديد كل المواد المتعلقة بها ، والدور الخاص لكل منها ، ثم لا بد بعد ذلك أن نستنبط تركيبها ذا الأبعاد الثلاثة . ولقد استغرق الأمر خمسا وعشرين سنة بالنسبة لجزء الهيموجلوبين ، وهو جزئى معقد جدا ، بينما احتاج الأمر خمس عشرة سنة أخرى للوصول إلى تفسير مقنع ذى صيغة تركيبية لكيفية عمل جزئى الهيموجلوبين . أما الآن فقد أصبح تحليل التركيب ذى الأبعاد الثلاثة أبسط نوعا ما ، وتركيب البروتين - ذو البعد الواحد - من الأحماض الأمينية أبسط بكثير ، فالعمل الذى قام به سانجر على مدى ثمان سنوات للحصول على جائزة نوبل الأولى قد أصبح الآن عمل يوم أو يومين . لقد أصبح من المعترف به الآن أن التركيب ذا البعد الواحد يحدد التركيب ذا الأبعاد الثلاثة ، نقصد أن جزيئا ذا تتابع معين (ذا بعد واحد) للأحماض الأمينية سينطوى في تشكيل مميز واحد ، وواحد بعينه فقط ، ولكن معرفة التتابع - بكل أسف - لا يسمح لنا حتى الآن باستنباط هذا التركيب الواحد ، فالطلى عملية غاية في التعقيد .

فكرة الشفرة الوراثية

في الثلاثينات من هذا القرن كان البيولوجيون يتصورون أن البروتينات على الأغلب هى جزيئات عالية الانتظام ، جزيئات لها تركيب معقد ، وإن كانت تتوافق معا في إحكام . وبحلول الخمسينات أصبح من الواضح أن هذه الفكرة بعيدة جدا عن الحقيقة ، فالبروتينات متشابكة ، والفوضى فيها ظاهرة تماما ؛ إنها أشبه ما تكون بعقدة شديدة الإحكام ، عقدة تتخذ دائما نفس الهيئة إذا اتبعت

نفس المجموعة من التعليقات ، وهى لا تشبه مثلاً طبق المكرونة الذى لا يمكن أبداً أن يتشابه مرتين بنفس الشكل تماماً . كيف تبنى إذن جزئيات كهذه ؟ لا تنس أننا نحتاج مثلاً إلى تجميع ٢٦٠ مليون جزء من الهيموجلوبين لصنع خلية دم حمراء واحدة ، كل جزء منها يشبه الآخر تماماً . والإجابة تكمن فى التعليقات الوراثية التى تتفد بأمانة المرة بعد المرة ، تلك التعليقات التى ترتب الأحماض الأمينية فى التتابع المميز للهيموجلوبين . ولكن ، ما هو الشكل الذى تتخذه هذه « التعليقات » ؟ كانت الإجابة التى ظهرت بوضوح فى أوائل الخمسينات تتضمن فكرة « الشفرة الوراثية » ، وإن كانت الفكرة قد اقترحت فى شكل تأمل قبل ذلك بعشرين عاماً . وقد بين عمل سانجر أن بناء جزئيات الإنسولين يحتاج لتوفر بيانات التتابع ، وقد حاج علماء البيولوجيا الجزئية أن الأمر ربما كان صحيحاً أيضاً بالنسبة لكل البوليبيبتيدات الأخرى . لابد أن تُحدد الجينات ، بشكل أو بآخر ، الترتيب المتوالى أو الخطئى . ولكن الجينات مصنوعة من الـ د ن ا ، وهذا يختلف عن البروتينات تماماً ، كيميائياً وتركيبياً ، وعلى هذا فسيصعب على الجينات أن تعمل فى ترتيب البروتينات إذا اتخذت كنموذج أو كقالب إلا إذا كانت العلاقة شكلية ، أى إذا ما كانت بعض ملامح الـ د ن ا تمثل أو تشفر حامضاً أمينياً معيناً ، عندئذ يمكن قراءة تتابع من هذه التشكيلات فى الـ د ن ا كتتابع بروتينى منفرد ، فإذا تمكنت الخلايا من قراءة معلومات الـ د ن ا ومن حل شفرتها كبروتين ، عندئذ نكون قد وصلنا لحل طريقة تحديد البروتينات . ومن بين الأشياء المثيرة فى نموذج لولب الـ د ن ا المزدوج أنه يعضد مباشرة هذا التفسير .

يقع فى مركز جزء الـ د ن ا أربعة من مجموعة خاصة من الوحدات الكيميائية هى : الأدينين (ونرمز له فيما بعد فى النص أو الرسوم البيانية بالرمز أ) ، والشايمين (ث) ، والسيتوزين (س) والجوانين (ج) ، وهذه هى الحروف الأربعة للقبائية الـ د ن ا - شفرة الحياة ، ويفرض تركيبها ضرورة تواجدها دائماً فى شكل أزواج تكاملية . فالوحدة الا ترتبط إلا مع ث فقط ، بينما لا ترتبط ج إلا مع س .

يرتبط كل زوج من هذه القواعد بروابط كيميائية ضعيفة نسبياً تسمى الروابط الهيدروجينية ، وهذه تفصل بسهولة . ونحن نحتاج كما نعرف إلى مجموعة جديدة من التعليقات لكى نتجج جيلاً جديداً . وعندما تفصل جزئيات الـ د ن ا إلى جديلتين ، فإن كلا منهما يعمل كقالب للجديدة تكمله ، وبذا يتكون لولبان مزدوجان جديدان . وإذا كان لعملية إنتاج جيل جديد أن تتم بسهولة فلا بد أن يفصل الـ د ن ا بسهولة . والجزئيات الأخرى تنزع إلى الالتصاق بشكل أكثر إحكاماً .

وعلى هذا سنجد داخل كل جزء د ن ا وفي مركزه خيطا طويلا للغاية من أزواج القواعد ، ونحن نعرف الآن أن توالى المكونات الكيماوية هذا يشكل رسائل مكتوبة في صورة شفرة بسيطة . فإذا أخذنا القواعد كمجاميع من ثلاثة تسمى « كودونات » ، فإنها ستعبر عن أحماض أمينية معينة أو عن تعليمات محددة تنفذ عند تخليق سلسلة بوليبيتيد . وتوالى الكودونات يحدد ترتيب سلسلة البوليبتييد . وهناك أربع وستون طريقة ممكنة لأخذ ثلاثة عناصر من العناصر الأربعة ا ، ث ، ج ، س . مثلا : ا ث ث ، ج ا ث ، ث ا ث ... إلخ ، لكل منها معنى خاص ، ومعظمها يمثل حامضا أمينيا معيناً ، والبعض القليل من الثلاثيات المشفرة هي إشارات تقول ما يعنى : « الرسالة تنتهى هنا ، توقف عن إضافة أحماض أمينية للسلسلة التى تكونت » ، أو تقول « الرسالة تبتدىء هنا » .

فالشفرة الوراثية هي إذن مجموعة من العلاقات التى تربط ألفبائيتين : ألفبائية الد ن ا وألفبائية بروتين ما . وإذا لم يكن هذا واضحا ، فلنفكر في شفرة مورس . ألفبائية هذه الشفرة تحوى رمزين فقط : النقطة والشرطة . ولكي تشفر اللغة الإنجليزية فإنك تكون مجاميع من النقط والشرط لتمثل كل الحروف الإنجليزية الستة والعشرين . والشفرة الوراثية - بشكل ما - شفرة أكثر براعة ، فمجموعات التشفير ثلاثيات متماثلة الحجم ، وهى أكثر تعقيدا ، لأن هناك مجاميع مختلفة من الرموز (الكودونات) يمكن أن تعنى نفس الشيء . ولكن العمل واحد ، وهو ربط رسائل مكتوبة بألفبائيتين مختلفتين .

الجينات تنظم تخليق البروتينات

صناعة البروتين إذن هي مجرد قراءة للبيانات المشفرة فى الد ن ا الكروموزومى ، ثم ، وبمعاونة مجموعة من الإنزيمات وجزئيات مساعدة أخرى ، تجميع الأحماض الأمينية فى تتابع معين ، ويشارك فى هذه العملية عدد من الجينات بجانب الجين الذى يشفر لهذا البروتين المعين . فهناك جينات مختلفة تشفر للإنزيمات التى توازن وتسهل تخليق السلسلة البوليبتييدية وتساعد فى قراءة المعلومات الوراثية ، وهناك جينات أخرى تشفر للجزئيات الهيئية المساهمة « ر ن ا المترجم » التى تلتقط أحماضا أمينية معينة وتحركها إلى مواقعها ، كما أن هناك أيضا جينات تشكل جزءا من نظام للتحكم يضمن أن تنتهى العملية عند تكوين العدد الكافى من جزئيات البروتين ، أو أن تبتدىء إذا ظهرت الحاجة لمادة معينة .

يتم تخليق البروتين أساسا على مرحلتين ، تتم الأولى منهما فى النواة ويتم الثانية فى المنطقة المحيطة بالنواة داخل الخلية ، أى السيتوبلازم . تبدأ العملية بأن

يُربط إنزيم بلمرة رن ا فوق موقع معين من جزيء الدن ا عند - أو قرب - بداية الجين الذى سيعمل ، ويتحرك الإنزيم على طول جديلة الدن ا ، تنسخ نسخة مكملة من إحدى الجديلتين من مادة حمض رايبونكليك (رن ا) ، ويعمل الدن ا كقالب للنسخ بالنسبة للدن ا . والدن ا يشبه الدن ا كثيرا من الناحية الكيماوية ، فيما عدا استبدال سكر الريبوز فى الدن ا بالديوكسى ريبوز ، واستبدال قواعد اليوراسيل بقواعد الثايمين فى الدن ا . والدن ا وهو يلعب دوره هذا ، جديلة واحدة ، ويسمى « رن ا الرسول » ، ويعمل كوسيط بين الجينات والسيترولازم ، وهو مستنسخ لمجموعة من التعليمات مكتوبة بلغة الدن ا نُسخَت فى لغة رن ا الوسيطة ، وهذه بالتالى تترجم إلى بروتين .

اكتشف سنة ١٩٧٧ ، فيما تعجب له البيولوجيون ، أن الجينات فى الكائنات العليا مثل الدجاج والضفادع وذباب الفاكهة والإنسان - على عكس جينات البكتيريا - تتخللها مقاطع من الدن ا لا تشفر لأى جزء من البروتين الذى يحدده الجين المعين . أما ما تفعله هذه التتابعات غير المشفرة التى تتخلل الجين (والى تسمى الإنترونات) فهو ما يزال لغزا . ومعظم الجينات تتخللها أجزاء من هذا اللغو الذى لابد أن يُشطب بين النسخ والترجمة ، وقبل أن يخرج جزيء رن ا من نواة الخلية - حيث صنع - لابد أن تحذف هذه التتابعات ، ثم يعاد وصل مقاطع الجزء الباقية ذات الوظيفة الشفرة بالشكل المضبوط تماما .

تنتشر النسخة المترجمة ل رن ا الرسول خلال الأغشية المحيطة بالنواة إلى المنطقة الخارجية الأوسع من الخلية المسماة بالسيترولازم ، حيث ترتبط مع جسيم إسمه ريبوسوم . وتحتوى معظم الخلايا على آلاف الريبوسومات ، وعلى هذه الريبوسومات تُحرك الأحماض الأمينية الحرة ، المرتبطة بجزيئات مهيئة خاصة من نوع آخر من الدن ا يسمى « رن ا المترجم » ، تُحرك لتتظم فى تتابع يمليه الرسول ، لتضاف لسلسلة بوليبيتيدية يتزايد طولها بثبات ، كما لو كانت تصف فى طوابير ليقف كل فى مكانه . وبعد إضافة كل وحدة ، يتحرك الدن ا خلال الريبوسوم ، فيما يشبه حركة شريط التسجيل فى المسجل حتى يكتمل التتابع ، فالريبوسوم يشبه إذن ستوديو التسجيل ، وعندئذ تطوى سلسلة البوليبيتيد التى تكونت ، لتتخذ شكلها الطبيعي ، ربما بعد بعض عمليات تجهيز تالية تفصل فيها أجزاء صغيرة هنا وتوصل هناك ، ويصبح الريبوسوم بعدئذ حرا يمكنه أن ينسخ رسالة أخرى ، ويُعتقد أن هذه العملية تستغرق بضع ثوان حتى تنتهى ، وأن الخلايا وهى فى أوج نشاطها تنتج فى الثانية بضعة آلاف من الجزيئات من بروتين معين . والعملية كلها تمثل عملا من التنسيق والنممة الدقيقة خارقا إذا ما تحيلت

أن كوب الشاي يمكن أن يحوى بسهولة مليون بليون بكتيريا ، وأن كل خلية تعيش عن طريق إنتاج مئات من البروتينات المختلفة يُصنع الكثير منها متزامنا بكميات محكومة في أماكن محددة من الخلية . فالعناصر إذن هي :

يقدم الد ن ا الخطط ، محددة في شفرة الثلاثيات لتتابع القواعد .
يعمل ر ن ا الرسول و ر ن ا المترجم كوسيطين .

الاحماض الأمينية هي المواد الخام التى تنظّم - السلاسل الوسطية هي البوليببتيدات والسلاسل الطويلة هي البروتينات .

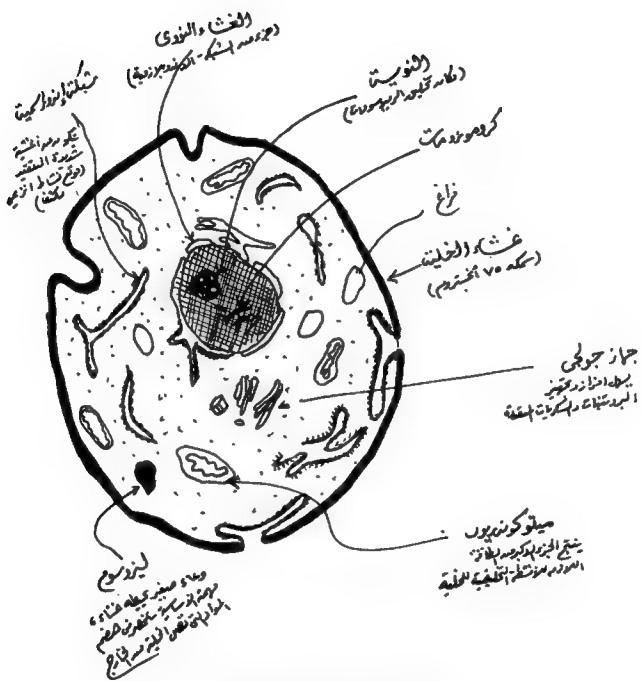
تسلم الخطط للوسطاء داخل نواة الخلية

تنظم الاحماض الأمينية على الريبوسومات

هذه إذن هي طريقة نمو الخلايا ببناء الجزيئات التى تحتاجها ، وكيفية قيامها بمهامها الأيضية الخاصة . إنها تخلق المواد والعوامل المنشطة اللازمة لتجهيز المادة المأكولة ، لتحويلها إما إلى طاقة مخزونة أو إلى جزيئات تكُدس لتستخدم في مكان آخر بالجسم ، أو إلى فضلات . وبعد فترة تبدأ الخلية في تنظيم تضاعفها ، فتنقسم مادة الخلية ويتضاعف كل كروموزوم حتى تتميز نسختان متطابقتان من الخلية ، لتنفصلا .

إن عالم التخليق داخل الخلايا بعيد عن حواسنا بسبب الحجم ، فعلى المستوى الميكروسكوبى الفائق ، وهو مستوى يمكن بالكاد أن نصله بالميكروسكوب الإلكتروني (وفيه يلزم أن نجمد كل شىء في وقته الملائم) سنجد هذا النموذج المذهل من النشاط وهو يمضى بلا توقف ، ويتنسيق لا يصدق ، أما الحديث عن الخلية كمصنع ، كما فعلت سابقا ، فهو إطراء كبير للنظام الصناعى البشرى .

وتحت تعقيد ورهافة الأنظمة التى وصفت هنا ، ربما كان أهم ما يلفت النظر هو أننا نستطيع بالفعل أن نعيد توجيه إنتاج الخلايا . والهندسة الوراثية في جوهرها هي إقامة قدر من السيطرة على التعليلات التى توصف هنا ، وذلك عن طريق غرس تعليمات جديدة داخل خلايا معينة ، إما لإصلاح خطأ وظيفى ، أو لجعل الخلية تؤدي مهمة لم تكن تؤديها أصلا . ولأن التعليلات الوراثية تشفر داخل تنابع قواعد الد ن ا ، فإن هذا يعنى غرس جزيئات د ن ا معينة في الخلايا المضيفة بطرق تكمل عملها كخلايا أو تهيمن عليه ، ولكن لا تعرقله ، أما قدرتنا على نقل الجينات وإعادة برجة الخلايا فتعتمد على الاستعمال الحديث لوسائل وطرق تقنية تستخدمها الطبيعة بالفعل .



الخلية الحيوانية ومكوناتها الرئيسية

الجينات تتنقل

نتحدث عادة في البيوتكنولوجيا الصناعية عن غرس جينات جديدة في البكتيريا أو في غيرها من الكائنات وحيدة الخلية كالخميرة ، أما في الهندسة الوراثية الطبية فإن المهمة تصبح أكثر صعوبة بسبب الحاجة إلى تحديد مكان جينات معينة وتغييرها في مجموعة بذاتها من الخلايا - ربما في عضو واحد أو في نسيج واحد - بحيث يقتصر الأثر على هذه الخلايا وحدها .

ولنبداً بالمشكلة الأبسط ، وهي اللعب في البرامج الوراثية للبكتيريا . كانت البكتيريا هي الكائن الحى المفضل لمجموعة من البيولوجيين لزم من يصل إلى أربعين عاما ، فتنميتها رخيصة وسهلة ، وهي صغيرة للغاية ، وتنتج جيلا جديدا كل نصف ساعة أو نحو ذلك ، لا كل أسبوع أو شهر ، كما أنها بسيطة ككائنات حية . ولأن هناك آلاف الأنواع من البكتيريا ، وآلاف التباينات في النمط الأساسى داخل كل نوع منها ، فقد اتجه العلماء المهتمون بوراثة البكتيريا نحو التركيز على سلالة واحدة فقط ، الشيء الذى أدى إلى معرفة الكثير عن جيناتها . كان هذا الكائن الحى الدقيق هو إشيريشيا كولاي (أو للاختصار : إ . كولاي) . أما السلالة المستعملة بكثرة في المعامل فهي ك ١٢ . وهناك المئات من سلالات إ . كولاي ، بعضها يعيش في قولون الإنسان (في الأمعاء الغليظة) حيث يكون أغلبها غير ضار ، ولو أن البعض منها قد يكون كريها ، والبعض الآخر يعيش في أماكن أخرى ، كالجروح أو النسيج المحيط بالمخ حيث يمكن أن يتسبب في متاعب خطيرة ، أما إ . كولاي ك ١٢ ، فهو مخلوق غير مؤذ ، بل ورهيف جدا ، ينمو بنجاح في المعمل بعيدا عن أقاربه من المنافسين الأقوى ، على غذاء مكون من القليل من السكريات والمعادن ، ليتنشر على طبقة من الجيلي في طبق زجاجى مستدير . كما يمكن أيضا تنميته في بيئة سائلة في زجاجة تخمير . وإذا ما أخذت هذه البكتيريا الغذاء الكافى بأى من الطريقتين فإن كلا منها ينقسم إلى اثنين كل عشرين دقيقة ، فيصل عددها بسرعة إلى رقم هائل ، إلى أن ينتهى كل الغذاء الموجود في البيئة المحيطة ، كما يحدث دائما .

تعيش البكتيريا ، مثل أى كائن حى آخر عن طريق استغلالها موارد بيئتها ، سواء كانت البيئة داخل أمعاء الإنسان ، أو في لبن البقرة ، أو في الشغيرات الجذرية لفول الصويا أو في الماء الكبريتى للينابيع الحارة . ولأن هذه الموارد محدودة فهي لا تسمح بالبقاء إلا لعشائر محدودة ، والبكتيريا مثل أى كائن

حتى آخر هي نواتج عملية التطور ، وقدراتها هي تراث التفاعل مع الأشكال الأخرى من الحياة التي تشمل الكائنات التي تهاجمها أو تتغذى عليها ، والكائنات التي تنشئ معها نوعا من التعاون ، كما تفعل إ . كولاى مع الإنسان ، وتلك التي تتنافس معها ، وتلك التي تهاجمها كالفيروسات .

ولأغراضنا هنا ، فإننا نحتاج إلى دراسة خصيصة تطورية واحدة من خصائص إ . كولاى ، وهي القدرة على نقل فقرات من البيانات الوراثية بين الأفراد والسلالات في العشيرة . نذكر أن البكتريا تتناسل عموما عن طريق الانقسام إلى اثنين ، نعى أنها تتكاثر لا جنسيا ، بحيث يكون الجيل الناتج هو نسخة طبق الأصل من الجيل القديم ، باستثناء الأخطاء العرضية ، فإذا ما فعلت كل البكتريا هذا كل الوقت فإن ظهور أى خصائص جديدة سيكون بطيئا للغاية ، ولكن الخصائص الجديدة الناتجة عن تجريب التباينات الممكنة العديدة هي العنصر الأساسى للبقاء في المنافسة التطورية . ونحن نعرف الآن أن بإمكان البكتريا أن تمارس الجنس ، وإن كان هذا نادرا ، ولكن ، حتى هذا لا يؤثر كثيرا في تخفيف الملل من كونها بكتريا . غير أن هذا التزاوج الجنسي الذى نسميه « الاقتران » يتسبب على الأقل في أن تجتمع مجموعتان من جينات الفردين المتزاوجين ، ليظهر عن ذلك أفراد جدد .

تهاجم البكتريا وتقتلها كائنات غير خلوية أبسط منها بكثير تسمى « الفيروسات » ، وهي الكائنات التي تسبب البرد والحصبة . . . إلخ ، وهي عادة مجرد خيط من دن مغلف بغطاء محكم من البروتين . ولقاومة هذا التهديد ، طورت البكتريا طرقا متعددة لصعد الهجوم بل ولاستخدام الفيروسات كناقلات للجينات البكتيرية بين الخلايا البكتيرية فيما يسمى « بالاستئصال » . فعندما يغزو خلية البكتريا نوع معين من الفيروسات يسمى « البكتريوفاج الناقل » أو « الفاج » فإن دن الفاج يحمل عند انطلاقه من داخل الخلية البكتيرية عددا من الجينات البكتيرية المستقلة ، جينات تنقل مع الفاج من البكتريا المصابة .

ثم إن بعض البكتريا تحمل بعض جيناتها على حلقات من الدن تسمى « البلازميدات » توجد في كيان مادي منفصل عن الكروموزوم الحلقي الأساسى للبكتريا ، والجينات المعبأة بهذه الطريقة يمكن أن تنتقل بسهولة إلى بكتريا أخرى ، وعلى هذا فسنجد أنه من الممكن بسهولة أن تنتقل وبسرعة صفة مثل مقاومة مضاد حيوى معين بين هذه الكائنات ، سواء كانت من نفس السلالة أو من سلالات أخرى . والمهم أنه قد ظهرت عن ملايين السنين من الصراع

التطوري آليات كهذه يمكن بها نقل الجينات من بكتريا إلى أخرى ، وقد مكن وجود مثل هذه الطرق للملاءمة ، والكثير غيرها ، مكن البكتريا من البقاء في بيئات متباينة .

وقد استخدم البيولوجيون لوضع سنين الاستقلال بالفاج والاقتران البكتيري للمعالجة الوراثية اليدوية للأغراض البحثية ، ويتضمن الكثير من أبحاث البيولوجيا الجزيئية محاولات للتعرف على خصائص البكتريا بحثا عن أفراد طافرة تنقصها صفة معينة يمكن إثبات أنها تحت السيطرة الوراثية ، أو محاولات لحذف أو إعاقه خطوة في طريق بيوكياوى لمعرفة الطريقة التى يعمل بها النظام الكامل . وعلى سبيل المثال فإن الاقتران البكتيري يسمح بتهجين البكتريا ، أى تبادل الجينات بين فرد « ذكر » يعطى جيناته لفرد « أنثى » يتقبلها ، المهم أن نتأكد من تمييز الهجن عن الأبوين ، ويتم هذا دائما بزرع البكتريا في بيئة لا يستطيع أن يعيش عليها إلا البكتريا التى تحوى الاتحادات الجينية المرغوبة ، ولكن هذه الطرق لها حدودها ، فلا بد بالطبع أن تكون الجينات موجودة في البكتريا بالفعل ، قبل أن تنقلها . ولكن تكتيك التطعيم الجينى يسمح بنقل الجينات بطريقة أكثر أصالة . والان ، لماذا نريد أن نفعل هذا ؟

تجميع هذا كله : التطعيم الجينى

ربما كان من المفيد الآن أن نسترجع ماذكرته في الفصل السابق : شعر بعض علماء البيولوجيا الجزيئية في أواخر الستينات بأن العصر الذهبى لعلمهم قد ولى ، وكتب واحد منهم ، هوجنر ستين ، نصف مرثية مثيرة لهذا العلم عنوانها « هذه كانت البيولوجيا الجزيئية التى كانت » . والحقيقة أن الموضوع الذى غطيناه إجمالاً في الأقسام الستة السابقة ، يشكل المجالات التى عمل بها علماء البيولوجيا الجزيئية من سنة ١٩٤٥ حتى نهاية الستينات ، وقد كانت ناجحة للغاية ، بمعاييرها . ثم أقبح تعديل للهيكل الأساسى لمفاهيم البيولوجيا ، فأصبحت الآن تتحدث عن الكائنات الحية وأنشطتها الفسيولوجية في صيغة : البيانات الوراثية ، والشفرة ، والتركيب ، والتتابع ، والنسخ ، والترجمة ، والتغذية المرتدة ، والنسخ الذاتى ، ولقد أطلق فرانسيس كريك في سنة ١٩٦٦ على القصة الكاملة لاستنباط الشفرة الوراثية اسم « نهاية البداية » .

شعر بعض علماء البيولوجيا الجزيئية أن عددا كبيرا من المشاكل المثيرة ما يزال في حاجة إلى المتابعة قبل أن يمكننا تفهم البكتريا . وعلى سبيل المثال ، فإن جون بكويت لم يُلَقَ به بعيداً عن البحث الأكاديمي الرائد بسبب الانفعالات المتضاربة والتزاماته كاشتراكي وعالم في نفس الوقت ، كما حدث مع غيره من أبناء جيله .

على العكس من ذلك ، فقد استمر في عمله يبحث في طريقة التحكم الوراثي لافراز البروتينات خلال جدر الخلايا البكتيرية ، واستمر يناقش علنا استخدام الوراثة اجتماعيا وسياسيا . ولعله مما يثير التهكم أن نعرف أن لعمله هذا ، الآن ، أهميته في البيوتكنولوجيا بالرغم من أنه - على العموم - قد اختار أن يتجنب الارتباطات التجارية ، وتحول آخرون من علماء البيولوجيا الجزيئية إلى دراسة الكائنات الراقية ، وبدأوا في دراسة عمليات مثل التطور الجنيني ، ومثل تكوين الجهاز العصبي ، والاستجابة المناعية ، والتحول الخلوي للسرطان ، وقد ظهر أن تحليل كل هذه المواضيع بالغ الصعوبة . وبدا أن السؤال الهام هو : كيف نستطيع يوما أن نحلل على المستوى الجزيئي ذلك النموذج المكثف من النشاط بخلايا الكائنات العليا ؟

على أنه يبلوغ السبعينات ، غدا من الواضح أن زيادة هائلة في القدرة التحليلية قد بدأت في الظهور ، واتجهت بضعة خطوط بحثية لتبرز منهجية جديدة هائلة القدرة ، وهذه - في أساسها - تسمح بتشريح الأجهزة الوراثية بدرجة عالية من الدقة والحنكة ، ليُفحص عملها جزءا جزءا . فإذا ما استخدمنا الاستعارة المعتادة من البرمجة ، فمن الممكن أن نعزل تعليمات معينة لكائنات راقية ، ثم نقلها إلى برنامج تنفذه ماكينة أقل تعقيدا ، نعني خلية بكتيرية . فإذا ما نقلنا الجينات إلى البكتيريا فمن الممكن أن نفهم بشكل أسهل عملها في الكائن الحي الذي أخذت منه . ولقد أصبح من الواضح ، منذ المراحل الأولى لتطوير هذا التكنيك البحثي ، أن لإعادة برمجة البكتيريا استخدامات أخرى صناعية . وهذا الانجاز بدأ عصر البيوتكنولوجيا .

نشأ هذا التقدم من القدرة على قطع جزيئات الـ DNA بدقة بالغة حيث نريد تماما ، ثم وصل شظايا الـ DNA مع بعضها . ولهذا السبب يسمى هذا التكنيك باسم « التطعيم الجيني » أو « المونتاج » . والتشبيه الأخير بعمل مونتاج الشرائط المنغطة أو الأفلام تشبيه قريب ومفيد ، ونتيجة عمليات المونتاج هذه هي إعادة اتحاد جينات أو مقاطع من الـ DNA . ومثل هذه الجزيئات الهجينة تسمى إذن بالـ DNA « المطفم » .

يمكن للقراء المتمكنين من أساسيات البيولوجيا الحديثة أن يبدأوا القراءة ثانية هنا ، أما من يعرف الكثير عن البيولوجيا الحديثة فربما يود أن يمر على هذا الجزء متصفحاً

أول عمليات فصل ووصل الد ن ا

أن تُدخِل جزيئاً في خلية ، هذا شيء ، فإذا ما كان هذا الجزيء يحمل تعليمات فمن المفروض إذن أن يُنسخ في كل جيل ، ونحتاج عندئذ أن نجعل هذا الجزيء يُعاد إنتاجه و« يُعبّر » عنه ، نعى أن يقوم بمهمته مع جينات الخلية المضيفة . ولبعض الفيروسات كفاءة عالية في الدخول بجسم البكتريا ، وهى تحمل جهازاً إنزيمياً خاصاً يساعدها على اقتحام البكتريا والدخول فيها ، فإذا مادخلتها فإنها تقوم مباشرة بقدر كبير من التدمير ، وعلى هذا فالفيروسات مضارها كناقلات للجينات ، إذا ما أردنا أن نضمّن هذه الجينات في خلية سليمة تتكاثر بنبات .

وعموماً فقد اكتشف في أوائل السبعينات أن جدار خلية إ . كولاى - إذا ما عومل بـكلوريد الكالسيوم - يصبح منفذاً للبلازميدات ، تلك الحلقات السائبة داخل الخلية والمكونة من المادة الوراثية . يمكن للبلازميدات إذن أن تدخل البكتريا تحت هذه الظروف الاصطناعية التى يسهل توفيرها ، وبذا فالبلازميدات تقدم طريقة واعدة أبسط لادخال الجينات داخل البكتريا لتعمل كجزء من نظام يتناسخ داخل الخلية المضيفة ، إذا وجدنا وسيلة نطعم بها هذه البلاستيدات بالجينات .

المقص

اكتشف علماء البيولوجيا الجزيئية في نفس الوقت تقريباً مجموعة من إنزيمات البكتريا تسمى « إنزيمات التحديد » ، تعمل كمقصات جزيئية ، تقطع جزيئات الد ن ا إلى شظايا كبيرة غير عاملة ، وكانت هذه الانزيمات هى المسئولة عن ظاهرة غريبة اكتشفت في الخمسينات ، تبدو فيها البكتريا قادرة على التقاط القدرة الوراثية على حماية أنفسها من هجوم فيروسات معينة ، وبذلك تجعل نطاق الكائنات التى يمكن للفيروس إصابتها « محدوداً » . وقد ظُن في أول الأمر أن إنزيمات التحديد هى شكل من أشكال الدفاع ، خُلِق لمواجهة التهديد الفيروسي الدائم ، ثم اتضح أن التحديد ليس فعالاً تماماً كنظام للدفاع ، ويعتقد الآن أنه يُستخدم في مراقبة الحدود بين أنواع البكتريا ، ويحفظها منفصلة عن طريق بتر الد ن ا الخاص بنوع ما ، إذا وجد طريقه إلى خلايا نوع آخر .

وعموما فمثل هذا النوع من الآلية يساعد في إسرار التغيرات التطورية بأن يعمل ضد مزج تباينات الأنواع وتبديدها .

وبسرعة ، أصبح من الواضح أن إنزيمات التحديد تقطع الد ن ا في مواقع معينة فقط ، يحددها تتابع قاعدى معين . فمثلا وجد أن إنزيم إكور ١ الخاص بسلسلة كى ١٣ من بكتريا إ . كولاي ، يعمل فقط في المواقع التى يوجد بها تتابع القواعد : (ج ا ا ث س) ، فإذا كتب واحد من هذين التابعين تحت الآخر ، حتى يظهر التقارن التكميل بينهما بشكل أبسط من وصفهما في صورة لولب مزدوج ، فسيبدو الشكل :

ج ا ا ث ث س
س ث ث ا ا ج

التوالى يشبه جملة تُقرأ طردأ وعكسا : لاحظ التماثل الهندسى - فهى تقرأ نفس الشيء من الأمام أو من الخلف ، بمحور تماثل في المنتصف . وقد ظهر أن إنزيم إكور ١ يكسر السلاسل الخارجية للولب المزدوج بين ا ، ج ، بحيث تبقى ج ، س مقترنتين ، بينما تترك أربع قواعد : ا ، ا ، ث ، ث ، بكل من الجديلتين المقطوعتين في غير اقتران عند انشقاق جزىء الد ن ا :

ج ا ا ث ث س
س ث ث ا ا ج

يبدو توزيع قواعد الد ن ا الكروموزومى وقد أصبح الآن بلانظام ، وبذا ففرص العثور على نفس هذا التابع ذى القواعد الست ستكون ضعيفة للغاية . هنا إذن إنزيم نافع أنيق يستطيع أن يكسر الد ن ا في مواقع غير عادية ، فإذا كان لهذا التابع أن يظهر - لحسن حظنا - قريبا من جين مهمنا ، فمن الممكن عندئذ أن نقطع الجين سليما . وكل الإنزيمات التى أعرف قبلا أنها تقطع الد ن ا ، تقوم بعملها هذا دون تمييز لتتركنا مع آلاف من شظايا الد ن ا العديمة النفع ، ويلا جينات عاملة . وقد ازداد العدد المعروف من إنزيمات التحديد زيادة هائلة منذ أوائل السبعينات ليصل إلى أكثر من ٣٠٠ إنزيم ، يختص كل منها بتتابع قواعد معين غير شائع ، فيكسر الد ن ا في مكان بعينه أو في آخر ذى صلة به . فإذا عرفنا تتابع القواعد في مقطع معين من الد ن ا ، فمن الممكن دائما أن نكسره حيثما نريد عن طريق اختيار الإنزيم الصحيح . نستطيع على سبيل المثال أن نفسخ البلازميدات في موقع بذاته بحيث يمكن إعادة وصلها عن طريق غرس قطعة من الد ن ا . ولكن ، كيف يمكن أن ندفع جزئيات الد ن ا بحيث توصل أو يعاد وصلها ؟ يمكن أن نضيف « أطرافا لزجة » ذات تركيب معين إلى جزئيات

الردن التي تفتقر إليها ، فإذا ماضمناً أن التابعين متكاملان ، ضمناً وصلهما .

لدينا حتى الآن صندوق « العُدة » لقطع الد ن ا في مواقع محددة ، وإصلاح الد ن ا أو لإضافة مقاطع صغيرة له ، لدينا الإنزيمات المستخلصة من أنواع بكتيرية مختلفة . وفي نحو سنة ١٩٧٢ استخدم البيولوجيون أدوات البتر هذه في تفتيش د ن ا البلازميدات لمعرفة نوع الشظايا التي تتولد عن إنزيم معين إذا ما عالج بلازميدة معينة . وقد وجد عموماً أن أية بلازميدة حلقيية مكونة من خمسة آلاف زوج من القواعد مثلاً ، تحوى موقع تحديد أو موقعين لكل إنزيم . وابتدأ آخرون في استكشاف العمل المشابه لإنزيمات التحديد على د ن ا الفيروس ، وبدأوا فوراً في التفكير ، ليس فقط في الفصل بل وأيضاً في الوصل . والشرط المسبق لإجراء مثل هذه التجارب هو وجود وسيلة لمعرفة إن كانت الخلية قد استوعبت الجينات المعنية ، نقصد تلك الجينات التي طُعمت في الفيروس أو البلازميدة التي يُفترض أن تنقلها ، والبلازميدات هي « د ن ا خارج الكروموزوم » ، أى مجموعات صغيرة من الجينات المنفصلة عن الكروموزوم الأساسى للبكتيريا ، ومن أهم الصفات التي تستطيع هذه الجينات تشفيرها صفة مقاومة المضادات الحيوية ، وقد عُرف منذ اكتشاف المضادات الحيوية في الأربعينات أن البكتيريا يمكن أن تصبح مقاومة لها ، وكلما ازدادت العقاقير المستخدمة كلما ازداد احتمال اكتسابها للمقاومة ، كما أن مقاومة المضادات الحيوية يمكن أن تنتقل من سلالة لأخرى . إن البلازميدات هي التي تنشر الأبناء الطيبة (أو المزعجة من وجهة نظرنا نحن) .

الأطراف اللزجة

عندما تقوم بعض إنزيمات التحديد بقطع الد ن ا ، فإنها تفعل ذلك بطريقة تترك جديلة من جديلتى الد ن ا ، أطول من الأخرى ، لتبقى على الجديلة الأطول القواعد غير المقترنة التي تبحث عن قرائنها ، وتسمى هذه باسم « الأطراف اللزجة » بسبب نزوعها لأن توصل بشظايا د ن ا أخرى إن كانت هذه تحوى التابع المكمل المطلوب من القواعد . ومن الممكن استخدام هذه الخصيصة باستعمال إنزيمات أخرى يضيف الواحد منها بعد الآخر القواعد المطلوبة إلى نهاية إحدى جديلتى جزء الد ن ا . وفي الوقت الذى اكتشفت فيه إنزيمات التحديد هذه وطريقة عملها ، اكتشف العلماء أيضاً إنزيمات أخرى تصلح الأجزاء المكسورة من الد ن ا عن طريق إعادة وصل الروابط بظهر الجزيء ، وهذه المجموعة من الجزيئات والتي تسمى « إنزيمات الوصل » أو « الليجيزات » تستطيع إذن أن تسرع من لصق شظايا الد ن ا الناجمة عن التحديد والتي نود وصلها .

تحولت ظاهرة المقاومة الوراثية للعقاقير في تجارب التطعيم الجيني لتصبح شيئاً نافعا ، ذلك أننا نستطيع أن نميز الخلايا التي مررنا إليها البلازميدات بما طُعِمَ فيها من جينات جديدة ، بأن نهيء الأمر بحيث يضيفى البلازميد مقاومة مضاد حيوى معين على سلالة بكتيرية كانت قبلا حساسة ، فمقاومة العقاقير يمكن أن تعمل كعلامة نستدل بها على نجاح التطعيم الجينى .

أماننا الآن إذن مقومات نظام جديد لنقل الجينات : بلازميدات قادرة على دخول الخلايا والتناسخ فيها ، إنزيمات تستطيع أن تكسر الد ن ا ، وإنزيمات يمكنها إصلاحه ، بحيث تسمح بتخليق جزيئات مطعومة ، وطريقة نعرف بها إذا ماكان الجين المطلوب قد نقل .

التطعيم الأول

وفى سنة ١٩٧٣ أجريت إحدى التجارب التى أثبتت إمكان تطبيق هذا التكنيك عن طريق التعاون بين هيربرت بوير- الباحث بجامعة كاليفورنيا فى بيركلى - وستانلى كوهين ، من ستانفورد . وقد أصبحت هذه التجربة أساس الهندسة الوراثية .

ابتدأ الباحثان بأن عاملا خلايا بكتيرية معاملةً تُحرر الد ن ا الكروموزومى وكذا حلقات الد ن ا البلازميدى لتنتشر فى البيئة المحيطة . أما د ن ا البلازميدات فهو أصغر حجما من الكروموزومات البكتيرية ، كما يمكن أيضا جعله مختلفا عنه فى الكثافة ، وبذا يمكن فصل هذين النوعين من الد ن ا عن طريق جهاز الطرد المركزى الفائى . وكان البلازميد الذى استخدمناه صغيرا ومعروفا عنه أنه يضيفى المقاومة لمضاد حيوى اسمه تراسيكلين (وهو بلازميد : ستانلى كوهين رقم ١٠١ : ب س ك ١٠١) . وقد اعتقد العالمان عندئذ أنها خلُقا البلازميد عن طريق عملية « قص » ميكانيكى لبلازميد بكتيرى أكبر ، واتضح أن هذا خطأ . وفى سنة ١٩٧٧ ناقش كوهين فى بحث له المصدر المحتمل للبلازميد ، وستتضح لنا أهمية هذا فيما بعد . وفى الموعد المناسب ، أرسلنا نسخا من هذا البلازميد لبعض الباحثين كى يجروا تجارب مشابهة .

ثم كُسرت البلازميدات بعد عزلها ، عن طريق إنزيم تحديد ، أختير خصيصا ليكسر هذا الجزء فى موقع واحد معين فقط ، لتنتج جدائل د ن ا ذات نهايات لزجة . عندئذ سُمح للبلازميدات أن تلتحم ثانية ثم أصلح الد ن ا بإنزيمات الوصل ، كما دُفعت لـ كولاى الحساسة للتراسيكلين لأن تستوعب داخلها هذه البلازميدات ، وعندئذ اكتسبت البكتريا المقاومة لهذا العقار ؛ كما

نُسخ البلازميد في الانقسامات التالية للخلية . وكانت الخطوة التالية هي البحث فيما إذا كان من الممكن أن يطعم د ن ا غريب في ب س ك ١٠١ دون أن يفسد عمل البلازميدات كعامل وراثي ودون إتلاف تعبير الجينات . حَلَطًا إذن د ن ا الخاص ب : ب س ك ١٠١ مع بلازميد I . كولاى آخر يضيفى المناعة ضد عقار آخر هو كاناميسين ، فأصبحت بعض الخلايا التى أُدْخِل فيها البلازميد الناتج مقاومة للكاناميسين والتتراسيكلين ، الشيء الذى يقترح بقوة أن شظيتى البلازميد قد اتحدتا ، بحيث أصبحت البكتريا وقد قبلت مجموعتى جينات تم تطعيمهما .

ثم قام الباحثان بتكرار نفس هذا الاجراء مع بلازميد من ستافيلوكوكوس أورياس ، وهو نوع آخر من البكتريا لا يتبادل الجينات مع I . كولاى ووجدوا أنه من الممكن أن تمرر إحدى الخصائص المشفرة من بلازميد ستافيلوكوكوس إلى I . كولاى . وأخيرا بدأ فى تطعيم ب س ك ١٠١ بجين من كائن مختلف تماما هو ضفدع زينويس ، ووجدوا أن الجين الحيوانى قد نُسخ بالفعل فى أجيال وراء أجيال من البكتريا التى تحمل البلازميد المطعم .

كانت هذه إذن تجارب فى التطعيم الجينى لها مغزاها اللافت للنظر ، لقد أنتج الباحثان « جزيئات د ن ا مطعم » ، أو « كايмира د ن ا » (الكايмира كائن خرافى له رأس أسد وجسم عنزة وذيل أفعى) عن طريق وصل جزيئات د ن ا من أنواع مختلفة من الكائنات الحية ، وقد ظهر تعبير جينات كائن فى خلايا كائن آخر ، على الأقل فى بضع حالات ، وكان هذا يعنى أن البكتريا يمكن أن تقبل تعليمات من أنواع أخرى وأن الجينات المغروسة يمكن أن تُنسخ ، ثم إنه من الممكن أن تدفع هذه الجينات لكى تعمل فى الخلية البكتيرية المضيفة . فإذا كنا نستطيع أن نجد حاملات مشابهة بالنسبة لأنواع أخرى من الخلايا ، فمن المحتمل إذن أن تقبل النباتات أو الحيوانات الثديية أو البشرية جينات جديدة . ولكن كبدائية : هانحن نعرف أن باستطاعتنا إعادة برمج البكتريا بجينات من خارجها . وكان هذا فى حد ذاته إمكانية مذهلة .

قامت مجموعة فى بيركل بقيادة بول بيرج بتصميم تجارب مشابهة فى نفس الفترة . كان غرضها تطعيم د ن ا من فيروسات مختلفة فى محاولة استكشاف عمل فيروس ورمى يسمى س ف ٤٠ (فيروس ٤٠ القردى) الذى يصيب ويمرض خلايا القرد ، وقد لقيت هذه الفكرة المثيرة بعض الاهتمام لأن بيرج ، على أى حال ، كان يتحدث عن وصل جزء من فيروس السرطان مع فيروس بكتيرى يمكن أن يهاجم البكتريا التى تعيش فى أمعاء الانسان . فإذا سيفعل هذا الهجين

الجديد في البيئة الخلوية الجديدة ؟ وإذا ما مرّرت هذه الخلايا المصابة الفيروس الذى هاجمها إلى ميكروبات أكثر قوة خارج العمل ، فماذا سيحدث ؟ كانت شكوك بيرج قد أثرت فيه كثيرا لتدفعه إلى تأجيل ما خططه من تجارب وليرتب تعليق النشاط كما سبق أن ذكرت .

تطلعات

بشرت هذه التقنيات بزيادة هائلة في قدرات الباحثين في البحث عن جينات بذاتها وتحليلها ، الشيء الذى يعتبر جزءا هاما من مغامرة البيولوجيا الجزيئية ، كما كانت هناك أيضا بعض الاحتمالات التجارية التى تيسل اللعاب ، فمن الممكن أن نفكر مثلا في نقل جينات بشرية لتعمل في البكتريا فنصنع بها بروتينات آدمية . كان هذا تطلعا عجيبا ، فمن الممكن أن نصنع عددا كبيرا من البروتينات النافعة طبيا ، والتى تكلف كثيرا عند استخلاصها للأغراض البحثية (دعك من انتاجها بكميات وفيرة تكفى للأغراض العلاجية) ، عن طريق إعادة برمجة جزيئات بجينات آدمية تختص بإنتاجها .

براءات الاختراع

ولم يغب هذا عن كوهين وبوير ، اللذين تقدموا سنة ١٩٧٤ بطلب للحصول على براءة اختراع هذا التكنيك الأساسى ، وذلك قبل مرور عام من تاريخ أول نشر كما يتطلب قانون البراءات . وكانت هذه حركة بارعة منها ، وإن بدت غير عادية ومثيرة للجدل ، فلم يكن هذا التفكير التجارى سنة ١٩٧٤ شائعا بين العلماء ، كما كان هذا العمل أيضا نوعا من العجرفة المثيرة ، قصد بها جلب حقوق الملكية لحقل كامل من البحوث والتكنولوجيا الجديدة ، حقل خلقته على مدى العقود ، المحاولات الجماعية لمهنة يمولها دافع الضرائب ، لتتلوها - في المراحل الأخيرة - فرق من العلماء والمعملين بقيادة بوير وكوهين . إن هذا العمل يتضمن تقدير هذين الرجلين ، أو مستشارهم ، للحجم المتوقع للاستثمار الصناعى لهذا التكنيك ، وجدوى المطالبة ببراءة اختراع هذا العمل . وربما غدت هذه البراءة أكثر البراءات ربحا في التاريخ .

ولقد قيل إن قرار الموظفين الرسميين باستانفورد بطلب براءة الاختراع قد سبّم إدراكا واضحا للغاية بأنه على الجامعات من الآن فصاعدا أن تعتمد بشكل أكثر على العائدات التجارية الناتجة عن مثل هذه الترتيبات القانونية التى لم تستغل كما يجب حتى ذلك الحين . وفى سنة ١٩٨٠ عدّل القانون في الولايات المتحدة ليسمح للجامعات التى تتلقى منحا بحثية فيدرالية - كحالة كوهين - أن تطلب

حقوق البراءة على نتائج بحوثها ، بشرط أن ينفق العائد منها على التدريس أو البحوث . وربع الجامعات هنا يعتبر خسارة للدولة ، وكان التبرير المفروض هو أن منح هذا الحق سيسرع على الأغلب من عملية الكشف .

أما خطة جامعة ستانفورد لتسجيل براءة تكنيك كوهين وبوير فقد بقيت سرا حتى سنة ١٩٧٦ عندما ذكر متحدث في حلقة عملية عن المعالجة الوراثية اليدوية عُقدت في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ذكر ما كان يُرد أنثذ من إشاعات كثيرة عن أن بعضهم يحاول الحصول على براءة بالنسبة للتقنيات الأساسية . وربما كان هذا الشخص عارفا بما حدث وأراد أن يكشفه للجميع . وهنا ذكر ستانلي كوهين ، الذى كان حاضرا ، أن ستانفورد وجامعة كاليفورنيا تحاولان بالفعل تسجيل حقوق الامتياز لعمله مع بوير ، ثم أكد أيضا أنه شخصا لن يستفيد ماديا من هذا العمل ، إن حدث ونجح .

أما السعى في طلب حق الامتياز بالنسبة لطريقة المعالجة الوراثية اليدوية التى كان رائداها هما بوير وكوهين ، فلم يكن مستقيما ، وقد أعيدت صياغة الطلب مرتين . وقد أصبح كما نتوقع مصدرا للضيق بالنسبة لشركاء العمل القدامى ، الذين لم يحصلوا على أى نصيب من الرسوم ، وكان أهم ما يتركز عليه الطلب بحثا كتبه كوهين وبوير واثان آخرا ن هما دكتوراة آنى تشانج من ستانفورد ودكتور روبرت هيلنج ، الذى كان سنة ١٩٨٠ أستاذا مساعدا لعلم النبات في جامعة ميتشجان ، وكان الخلاف يدور فيما إذا كان بوير وكوهين هما اللذين قدما المادة الإبداعية الأساسية ، بينما لم يكن الآخرا ن سوى أداة التنفيذ . ولم يوافق هيلنج على هذه الفكرة ، ورفض أن يوقع وثيقة تقول إن دوره كان هامشيا . وكاد الأمر يصل يوما إلى أن ترفع ستانفورد قضية لحرمانه من أية دعوى بأنه شريك في الابتكار ، كما غضب أيضا عالم آخر هو جون مورو ، وقد كان يعمل في بحث دنال الزينوبص ثم انتقل ليعمل في جامعة جونز هوبكنز في بالتيمور .

على أية حال ، فقد سويت هذه المشاكل بشكل أو بآخر وأصدر مكتب البراءات البراءة رقم ٤٢٣٧٢٢٤ في ٢ ديسمبر ١٩٨٠ ، ثم أخذ مكتب توثيق التكنولوجيا في ستانفورد يصوغ الشروط لترتيبات الترخيص للشركات التى تُرغب في استخدام هذه التقنيات ، وقد أعفى الباحثون الأكاديميون من مثل هذه الالتزامات . واستقر الرأى على دفع رسم ابتدائي على الترخيص غير المطلق قدره : ١٠٠٠٠ دولار ، ثم رسم سنوى بنفس القيمة لاستخدام التكنيك في البحوث والتطوير ، أما الرسم الإضافى على المبيعات من المنتجات فقد تحدد بمقدار ١٪ من المبيعات حتى ٥ ملايين دولار ، يتناقص إلى ٥٪ للمبيعات فوق

العشرة ملايين دولار ، وقد يبدو أن هذا سيعطى دخلا هائلا ، ولكن قيل إنه دخل متواضع بالنسبة لما تجرى به الأمور في هذا المجال . إن البراعة هي أن نقيم نظام دفع يعطى دخلا معقولا ليس ضخما بحيث يجعل من الاعتراض عليه أمرا غير ذي موضوع . وقامت ٧٣ مؤسسة بدفع الرسم الابتدائي في الفترة حتى منتصف ١٩٨٢ ، وحصلت بذلك ستانفورد وجامعة كاليفورنيا - فيما بينهما - بضع مئات الآلاف من الدولارات ، وفي هذا التاريخ كانت ستانفورد قد أودعت بضعة طلبات أخرى للتوثيق ، من بينها طلب رئيسي يتعلق بمنتجات العمليات التي تشمل هذا النوع من المعالجة الوراثية اليدوية .

وفجأة ، في أوائل أغسطس سنة ١٩٨٢ ، أذاع مكتب البراءات والعلاقات التجارية الأمريكي ، رفض حق الامتياز الثاني ، وقيل إن سبب ذلك هو التشكك في أصل بلازميد ب س ك ١٠١ ، إذ يبدو أن اتباع الطرق التي شرحت في الأبحاث الأولى لكوهين وبوير ، والتي تضمنتها البراءة الأولى لا يؤدي إلى التوصل إلى هذا البلازميد ، والواقع أن كوهين بالفعل قد دُفع للتفكير في مصادر أخرى محتملة لبلازميده وذلك في مقال نشره سنة ١٩٧٧ . كما قيل أيضا إن النتائج قد سبق ونشرت في مؤتمر علمي ، ظهر عنه تقرير مبسط ، وإن كان مفصلا جدا ، في مجلة نيوساينتست في أكتوبر ١٩٧٣ .

حظيت البراءة الأولى أيضا باهتمام ناقد من جهات أخرى ، فقد نشر ألبرت هالوين ، وهو محام شهير للبراءات يعمل بشركة إكسون للبحوث والمهندسة ، نشر بحثا في أغسطس ١٩٨٢ بين فيه أربع نقاط ضعف تقنية في الطريقة التي صيغ بها طلب كوهين وبوير للحصول على البراءة . والادعاء بأن هذا البحث هو مجرد ممارسة أكاديمية ، كما يقول هالوين ، ادعاء غير مقبول ، فلشركة إكسون بالفعل اهتمامات بحثية في هذا المجال تتضمن معها اهتمامات تجارية طويلة المدى ، ويجوز قبل أن يصدر هذا الكتاب أن يكون مكتب التوثيق قد سحب البراءة الأولى بالفعل . وقد يكون هذا شيئا طيبا من وجهة نظر معينة ، ولكننا من الناحية الأخرى ، سنجد أن الدخول يعود إلى مؤسسة أكاديمية . ولو كانت شركة جينتكت هي التي طلبت البراءة ، فربما كانت نعمة النقد أكثر صحبا . وكما سنرى في الفصل الرابع ، لقد اغتصبت الشركات بالفعل الملكية الفكرية الشائعة . ولقد قيل إن ما يجعل من تصرفات ستانفورد شيئا مشروعا هو كونها معهدا أكاديميا ، فهي تصرفات تعتبر من وجهة النظر هذه مجرد سمة من سمات هذا العصر الاقتصادي ومظهر للاستخدام الذكي للنظام القضائي .

آثار توثيق البراءات على البحوث

فإذا ما أصبح هذا الإجراء أكثر شيوعاً ، كما سيحدث بالطبع ، فإن هناك خطراً حقيقياً على العلاقة بين الزملاء ، وكذا الأوضاع في الجامعات ومعايير تمويل وإمداد وتعزيز البحوث . وهناك أيضاً احتمال بأن تطرد الأبحاث التجارية الصرفة غيرها من البحوث التي تحتاج لوقت أطول قبل التطبيق والتي تُعَدُّ بالكثير من الناحية الأكاديمية ، فيبطئ بذلك التطور الفكري في البيولوجيا . إن العبث - خفية - بالبكتريا الصناعية ، في حد ذاته ، سيَجث جذور البحث الأساسي ، لیتجه الباحثون نحو الكسب السريع بدلا من البحث لخير البشرية .

إننا نفترض هنا أن البحث والتطور الصناعي على وجه العموم ، لا يؤدي ولا يمكن أن يؤدي إلى أي تقدم علمي جوهري ، ولكن الحقيقة أنه يستطيع أحيانا أن يؤدي إلى هذا ، وأن ذلك يتوقف على الظواهر المدروسة وطريقة إدارة البحث . والقضية الأساسية في رأيي تكمن في الأهداف المضمَّنة في البحث الأساسي والبحث التطبيقي . إن ما يجب علينا أن نحدده ليس هو الإجراءات التنظيمية التي تكفل استمرار تقدم جبهة البحوث ، وإنما الإجراءات التنظيمية التي تسمح بتحديد البحوث التي تهتم بحاجات المجتمع بطرق أخرى غير عمليات السوق . كيف نفسح المجال لبرامج بحثية بديلة تبطل وتواجه أولويات تعظيم الربح عند الشركات الصناعية ، بدلا من مجرد حماية المكان التقليدي لصفوة الباحثين لموالاة ما يشغل بالهم من أبحاث ؟

إن لموضوع براءات الاختراع أبعاداً أخرى ، مثل قضية ما إذا كان من الصحيح على الإطلاق ، أن نصدر براءات لأشكال الحياة ، كالبكتريا . إن براءة كوهين - بوير الأولى تغطي عملية أو مجموعة من التقنيات ، ولكن الاهتمام التجاري في البيوتكنولوجيا قد دفع إلى المسرح بقضية اتخاذ كائنات حية معينة ملكية خاصة إذا ما كانت قد خلقت عن طريق تكوين اتحادات جينية لا تحدث أبداً في الطبيعة . فإذا ما كان هذا ممكناً ، فإنه يقدم شكلاً جديداً من أشكال الحماية للمصنِّعين في هذا المجال . ولكننا سنجد أن الكثيرين لا يقبلون تسجيل أشكال الحياة أو الملكية الخاصة للأنواع ، حتى وإن كانت كائنات بسيطة . فإذا كان من الممكن أن نسجل براءة البكتريا ، فلماذا نقف عند هذا الحد ؟ ماذا عن الإلكترونات ؟ أو أنواع الفئران ؟ أو الماشية ؟ أو البشر ؟ أو كل نتاج النسخ الخضرى لحصان عظيم أو رياضي عظيم أو عالم عظيم ؟ .

وفي سنة ١٩٧٧ قام العالم الهندي أناندا شاكرابارتي الذي يعمل بمعامل سينكتادي التابعة لشركة جنرال إلكتريك ، قام بتقديم طلب تسجيل براءة اختراع

بكتريا سودوموناس خلقها هو دون تطعيم جينى ، وهى بكتريا لها قدرة فائقة على تحليل أربعة من المكونات الرئيسية لزيت البترول ، وكان من بين الاحتمالات الممكنة لاستخدام هذه البكتريا احتواء بقع النفط فى البحار وإزالتها ، ولو أن الطلب لم يكن يحوى أية دلالة على أى توقع عملى وإنها كان مجرد حالة للاختبار . وبخلفية بحوث دنالمطعم ، فإن شركات البيوتكنولوجيا والمكتب الأمريكى للبراءات والعلامات التجارية ، قد اعتبرتها بالتأكيد « حالة للاختبار » . وقد أحال هذا المكتب الأخير الأمر الى المحكمة العليا للحصول على قرار عما إذا كان التشريع الحالى لبراءات الاختراع ، كما سنه الكونجرس الأمريكى ، يسمح بتسجيل براءات اختراع أشكال الحياة ، وبأغلبية خمسة ضد أربعة رأت المحكمة العليا فى يونيو ١٩٨٠ أن التشريع يسمح بهذا . يقول القاضى بيرجر رئيس المحكمة فى قرار المحكمة :

إن هذا لا يعنى أن الفقرة ١٠١ من القانون لا حدود لها ، أو أنها تشمل كل كشف . إن قوانين الطبيعة والظواهر الفيزيائية والأفكار المجردة قد اعتبرت غير قابلة للتوثيق بالبراءات ، وعليه فإن المعدن الجديد المكتشف فى الأرض ، أو النبات الجديد المكتشف فى البرارى ليسا موضع توثيق . ونفس الشكل ، فإنه لم يكن لإينشتين أن يوثق براءة بقانونه الشهير بأن الطاقة تساوى الكتلة \times مربع سرعة الضوء ، ولم يكن لنوتن أن يوثق قانون الجاذبية . إن مثل هذه الكشوف « مظاهر للطبيعة مباحة لكل الناس ولا يختص بها أحد » .

وفى ضوء هذا ، فإن الكائن الحى الدقيق الخاص بالمدعى عليه مؤهل بوضوح لأن يكون موضوع توثيق ، إنه ليس ظاهرة طبيعية غير معروفة قبلا ، ولكنه كعمل أو تركيب لمادة لا تحدث فى الطبيعة ، يُعتبر ناتجا لإبداع بشرى ، « له اسم وصفة واستعمال مميز » . . . إن اكتشافه ليس من صنع الطبيعة ، وإنها من صنعه ، وعلى هذا فهو تخضع للتوثيق .

مُنح شاكرابارتى إذن براءة الاختراع ، وأُجيزت بالولايات المتحدة دعاوى أخرى بملكية سلالات ميكروبية خاصة ، وكان فى قرار المحكمة إشارة واضحة للكونجرس بأن عقولا قانونية ذكية قد استغلت نواياه التشريعية ، وأنه إذا رأى ألا يوافق على مثل هذه البراءات ، فلا بد أن يفعل شيئا من أجل ذلك . أما الوضع فى بريطانيا وأوروبا فليس صريحا كهذا . ويقال كثيرا إن القانون البريطانى لا يسمح بتوثيق الكائنات الحية ، ولكن أحد كبار خبراء البراءات قد أنكر هذا فى مقال له نُشر بمجلة نيتشر سنة ١٩٨٠ ، ولم يطرف لأحد جفن عندما وثقت فى

بريطانيا براءة سلاسل جديدة من الخميرة منذ بضع سنين . وعلينا أن نتظر لنرى القيمة الواقعية لهذا الحكم بالنسبة للصناعة البيوتكنولوجية . وربما اعتمدت الشركات على ممارسات صناعة الإلكترونيات الدقيقة من : المحافظة على تدابير أمن حازمة ، ثم التغلغل السريع في الأسواق لحماية الوضع التجاري . أى أن ما يوفره محامو البراءات ، سينق ولا شك على نظم الأمن .

كل هذا يقودنا بعيدا عن البيولوجيا الجزيئية الأساسية وبيولوجيا الخلية التي ابتدأنا بها هذا الفصل ، وإن كان يعكس ما حدث للبحث والبحاث . إن وقتنا أطول يبدل الآن مع محامى البراءات والرأسمالين والممولين الصناعيين المحتملين ، ذلك أن نفس ممارسة البحث في هذا المجال من علوم الحياة تعنى أن هذه القضايا على الأغلب - لحسن الحظ أو لسوءه - ستطفو على السطح الآن ، وربما وجد العلماء السذج غير التجاريين أن أبحاثهم قد أضحت ذات أهمية صناعية معنوية لم تكن متوقعة على الإطلاق ، ولن يقفز كل شخص فرحاً بهذا الاحتمال ، ولكن لن يتجاهله إلا الأكثر زهداً ليسمح بالغنيمة للآخرين .

تصنيع الجينات

كانت تجارب كوهين وبوير ومساعدتهم خطوة استكشافية أولى ، قُصد منها اختبار ما إذا كانت الأفكار الأساسية منتجة عمليا . وقد نجحت . كانت المرحلة التالية للمهتمين بالنواحي التجارية هى محاولة تصنيع بوليبيبتيد آدمى داخل خلية بكتيرية عن طريق تطعيم الجين المختص في بلازميد بكتيرى . وقامت مجموعة العلماء العاملة في هذا الموضوع ، وهى مجموعة مرتبطة بشركة هندسة وراثية حديثة التكوين اسمها جينتتك ، قامت باختيار بوليبيبتيد صغير اسمه سوماتوستاتين طوله أربعة عشر حمضا أمينيا ، يتحكم في إطلاق هرمونات أخرى من الغدة النخامية ، ولم يكن تتابع الد ن ا الواقعى لجين السوماتوستاتين معروفا عندئذ ، وبذا فقد استخدموا الشفرة الوراثية في تصميم تتابع د ن ا يعطى تتابع الأحماض الأمينية الصحيح .

بعد أن صمموا الجين ، بدأوا في بنائه ، بأن أقاموا أولا مجموعة من ثمانية من تحت الوحدات ، وصِلت بعدئذ ببعضها ، وكان كل من طرفى الجزىء الكامل « لزجا » ، ومن بين ال ٥٢ زوجاً من القواعد ، كان ٤٢ (= ١٤ × ٣) يشفر للسوماتوستاتين ، أما العشرة الباقية فقد كانت « أطرافا لزجة » وإشارات للجهاز الخلوى .

ثم طُعِم هذا الجزىء في بلازميد بكتيرى اسمه ب ب ر ٣٢٢ ، أضيف إليه مسبقا جين لإنتاج إنزيم بيتاجلاكوتوسيديز البكتيرى ، وكذا مجموعة الجينات

التي تسيطر على تخليق هذا الإنزيم والمسماة «أويرون لاك» . قد يبدو هذا معقدا ولكن الفكرة الأساسية هي أن نمكّن الخلية المضيفة ، التي ستحتوى هذا البلازميد المضخم ، من قراءة تتابع الـ د ن ا للبيتاجلاكتوسيديز ، ثم أن تستمر في القراءة ، أما الأويرون ، وهو وحدة مراقبة خلوية في البكتريا ، فكانت وظيفته هي الأمر ببدء العملية . أدخلت إذن بضع نسخ من البلازميد المضخم بـ ب ر ٣٢٢ داخل إ . كولاى . وعند نمو البكتريا ، صنعت جزيئات بيتاجلاكتوسيديز ذات ذيل إضافي من السوماتوستاتين . وعندئذ بُرّ الهرمون من الإنزيم البكتيرى المضخم ليظهر أنه مطابق تماما للهرمون الناتج من الغدة النخامية . لقد دُفع كائن حى دقيق سريع النمو ، ولأول مرة ، ليصنع هرمونا بشريا لم يره أو يسمع عنه قبلا . قد يبدو الأمر تافها ، ولكنه فتح احتمالات النجاح في تصنيع سلسلة طويلة من المواد داخل البكتريا ، بتكاليف أرخص بكثير .

من الممكن أن نناقش تقنيات هذا الموضوع بإسهاب شديد ، ولكن الموضوع الذى أود إبرازه ، هو حقيقة أن الهندسة الوراثية منذ نشأتها بدأت في تخطيط تتابعات الـ د ن ا واضحة نصب عينها مبادئ أو أهدافا معينة . إن هذه هي المهارة التي تستحق الثمن الغالى : القدرة على تحديد أى الجزيئات يمكن أن تطعم سويا بحيث إذا ما أدخلت في عائل ابتدأت الخلية العائلة التي أعيدت برمجتها في تصنيع كميات وفيرة من الجزء الذى يشفره تتابع الجين الجديد . وهناك طرق تكنولوجية عديدة يمكن أن تستخدم لنجاح هذه العملية . إن مطعّمى الجينات يعرفون العناصر الوراثية التي يلزم تحريرها سويا ، لكتابة « نص » جيد للقراءة ، نعى نصاً تستطيع البكتريا - إن كانت هي الكائن العائل - أن تقرأه بسرعة لصناعة جزء معين . وسنجد في بعض الحالات أن التتابع الطبيعي للـ د ن ا الذى يشفر لبروتين معين تتابع معروف أو يمكن تحديده بسرعة . وهناك طرق يمكن بها تحديد مقاطع الـ د ن ا التي يقع بها جين معين وتحديد التتابع فيه ، كما يمكن أيضا ، ببعض الصعوبات ، تخليق تتابع د ن ا يكافئ - ولا يطابق بالضرورة - التتابع الطبيعي . وهناك ماكينات تصنع في ساعات قليلة تتابع د ن ا صغيراً حسب الطلب .

يجدر بنا أن نتذكر أن هذا العمل الفذ لربط وحدات نووية كي نكون جزء د ن ا عاملا ، قد احتاج لمئات من الفرد - سنة في الستينات ، وأنه قد تسبب في منح جائزتي نوبل لشخصين قاد كل منهما فرقاً كبيرة من البحوث ، وكان هذا إثباتاً قاطعاً بأن الشفرة الوراثية قد حُلّت . وقد أصبح هذا أحد عناصر العملية الروتينية لبناء الجزيئات بالطريقة البيوتقنية ، ولعل أبرز استخدامات هذا التكنيك

هو نجاح علماء آى . سى . آى فى تخليق جين إنترفيرون (وهو مادة تقتل الفيروسات التى تصيب خلايا الحيوانات الشدية) طوله ٥١٢ من أزواج القواعد ، آى نحو ١٢ ضعف طول جين السوماتوستاتين ، كما أنهم عرفوا بالفعل أن الجين الذى خلقوه يختلف فى بضع نواح عن الجينات العديدة المناظرة التى تعمل فعلا فى خلايا الإنسان . ونستطيع أن نقول إنهم كانوا يجربون ليعرفوا ما إذا كان فى استطاعتهم صناعة جزيئات إنترفيرون مختلفة عن طريق تحويل تصميم تنابع الجين . إن هذا هو غاية البراعة التقنية : أن يتجاوزوا مجرد تحليل الكيفية التى تصنع بها الجينات بروتينات خاصة إلى المرحلة التى تستخدم فيها بنية مهندسة لصناعة جزيئات تفضل التصميم الطبيعى . إننى أعتقد أن هذا شىء مذهل .

كان الاقتراب الواثق من تصميم الجزيئات يحوم حولنا منذ فترة ، ويقوم العلماء فى شركات الأدوية الكبيرة بالفعل باستخدام برامج كمبيوتر معقدة فى محاولة التنبؤ بالشكل وبالنشاط الدوائى للمواد المعروفة التركيب . فأنت تأخذ مثلا أحد الكيماويات الذى تعرف عنه شيئا ، ثم تفكر فى بتر جزء صغير منه أو إضافة جزء جديد إليه . والسؤال هو : كيف سيتشكل الجزءء بعد هذه المعالجة الكيماوية ، كيف سيتغير شكله ذو الأبعاد الثلاثة ؟ ولدينا الآن برامج للكمبيوتر (الحاسب الآلى) تستطيع أن توضح البساطة التى تطوى بها الجزيئات فى رسم يبينى يحاكى الأبعاد الثلاثة . وعلى هذا ، فقبل أن تتحرك فى المعمل لتصنع جزيئات جديدة ، يمكنك أن تتخيل تركيبها وأن تعالجها ذهنيا لتحاول بعد ذلك تخليقها معمليا . وما هو مارتن آبل الباحث بمعهد بحوث النبات الدولى فى كاليفورنيا وأحد العلماء الجامعيين الأوائل الذين تحولوا للعمل فى شركة هندسة وراثية مختصة بوراثنة النبات ، ها هو يترك عمله ليؤسس شركة جديدة ستخصص فى التخطيط بالكمبيوتر للمواد البيولوجية . وينفس الشكل ، سنجد الآن أن الكثير جدا من البحوث يعتمد على استخدام أكوام من أصابير البيانات ، ولا تستنى البيوتكنولوجيا من ذلك . ويراجع المهندسون الوراثيون بانتظام أرشيفات الكمبيوتر بحثا فى بيانات التركيب والتتابع . يستحيل إذن واقعا - بغير الكمبيوتر - أن نعالج ما نعرفه بالفعل فى علم الحياة ، دعك من تخيل مواد جديدة محتملة .

هناك فى اليابان رجل يحاول أن يبنى آلة تبحث عن التتابعات البوليبتيديّة المثلّى للجزيئات المختلفة الوظائف . وهذه الآلة الكاتبة البوليبتيديّة الخاصة ببروفسور وادا لم يقصد منها أن تقف عند مجرد تصميم الجزيئات ، فبعد أن « تطبع » الجزءء المثلّى تنتقل - لتصنيعه - إلى بيوتكنولوجيا أخرى قادرة على الإنتاج المكثف ، إذ ترتب بكتريا مُبرمجة خصيصا لتنتج كميات هائلة من الجزءء

الجديد . ويسمى بروفيسور وادا هذه العملية باسم « الطباعة للتوزيع الواسع » ، تماما كما لو كنت تطبع قصائد يابانية على علب الكورن فليكس . ولكي ننفذ هذا علينا أن نضع التعليمات الوراثية اللازمة لصناعة الجزء داخل البكتريا المضيفة . ومازالت هذه الماكينة الكاتبة البوليبتيدي في مرحلة التجريب . وربما تحولت لتصبح فكرة جميلة تسبق تكنولوجيا زمانها ، تماما مثل ماكينة تشارلس باباج التحليلية ، تلك الماكينة الحاسبة التي صُممت في أوائل القرن التاسع عشر والتي لم تُصنع أبدا كما يجب .

التصعيد : الميكروبيولوجيا الصناعية وزراعة الخلية

أجريت أول تجارب التطعيم الجيني في المعمل ، وكانت كمية البروتين التي أفرزتها البكتريا المعاد برمجتها قليلة للغاية . فإذا أردنا ترجمة هذه الأفكار إلى عملية صناعية قادرة على إنتاج أرطال أو أطنان من المادة فإن الأمر يحتاج إلى زيادة هائلة في حجم الإنتاج . كان محصول جزيئات السوماتوستاتين بالطريقة التي شرحناها يبلغ نحو ١٠٠٠٠ جزيء سوماتوستاتين للخلية البكتيرية الواحدة . وكان هذا مشجعاً . أما السلسلة التالية من التجارب التي صنعت الإنسولين بنفس الكيفية فقد كانت أكثر إنتاجاً إذ بلغ المحصول ١٠٠٠٠٠ جزيء للخلية البكتيرية ، وكان هذا كافياً لإنتاج محصول نهائي يقدر بمائة جرام من الإنسولين من وعاء تخمير يبلغ حجمه ٢٠٠٠ لتر . ويستخلص الإنسولين عادة من غدد البنكرياس الحيوانية . وصناعة ١٠٠ جم بهذه الطريقة يحتاج إلى نحو ١٦٠٠ رطل من هذه الغدد من المجازر .

ولكن حتى القارورة ذات الألفين من اللترات ، والتي تعتبر صغيرة بالمقياس الصناعي ، حتى هذه مازالت أكبر بكثير من طبق استزراع أو قارورة تخمير على منضدة معمل . يستحضر التغير في المدى مجموعة كاملة من المشاكل الهندسية والبيوكيماوية والاقتصادية ، مجموعة لا نصادفها في التجارب المعملية . إن المهم هو أن نحفظ البلايين والبلايين من الكائنات الحية الدقيقة تحت أفضل ظروف لمعيشتها . فإذا ما وفرنا احتياجاتها الغذائية ، وإذا ما مُنعت من أن تسمم نفسها بمخلفاتها ، فإنها ستتمو بجنون . ونحن نستطيع أن ندفع البكتريا لأن تخصص نسبة عالية من مواردها الخلوية لتخليق مادة كيميائية بعينها . وبناءً على ذلك ، فالبكتريا تعتبر مصانع مجهرية هائلة الإنتاج . وسيظل إنتاجها هائلاً طالما بقيت ظروف النمو ثابتة . فإذا لم تكن كذلك ، ماتت البكتريا بالبلايين بسرعة ، دون أن ينتج عنها شيء نافع .

وعلى هذا فإن التخمر على المستوى الصناعى - تلك العملية التى استخدمت طويلا فى إنتاج الخمور وفى الصناعات الغذائية ، والتى جُربت ثم أمُهلت فى الصناعات الكيماوية ، والتى تطورت لإنتاج العقاقير منذ الحرب العالمية الثانية ، هذه العملية تحتاج إلى عدد من المهارات : فى تصميم التجهيزات ، وفى هندسة التحكم ، وفى تفهم ديناميكية التخمر تحت ظروف الإنتاج . والمهمة أساسا هى أن توفر مصدرا للكربون ، كالسكر أو النشا أو السليولوز ، ومصدرا للنسروجين ، كالأمونيا أو الأزوت الجوى ، بجانب الأملاح المعدنية التى تضم الفوسفات ، ثم أن يبقى هذا كله مخلوطا . وسنجد من الضرورى فى معظم الأحوال أن نعقم هذا المستنبت لقتل كل الكائنات الملوثة التى يمكن أن تنافس البكتريا التى نحاول تنميتها ، وربما كان من الصعب بلوغ هذه الغاية بكفاءة . وتتألف النظم البسيطة من مجداف فى مركز قارورة تخمر اسطوانية يدور ليقطب المزرعة دائريا ، أما النظم الأكثر تقدما فربما استخدمت طرقا مختلفة أخرى للتقليب : مثل النفثاة الهوائية ، وأشكال الدوران الأكثر تعقيدا .

ثم إن هناك مدى واسعا من المشاكل البيولوجية لاستزراع البكتريا ، لأن البكتريا قد تبدأ فى نفخ الجينات كىما تجعل الحياة أسهل . وعلى سبيل المثال فإن البكتريا الحاملة للبلازميد الملىء بجينات الإنسولين تعتبر مُعَوَّقة بالنسبة لزميلاتها الأكثر سخاء والتى نُضِت عنها هذا البلازميد . وإذا ما انتشرت مثل هذه العادة فسنتهى بالكثير من البكتريا والقليل من الإنسولين . ولكى نوقف حدوث هذا فإننا نستطيع أن نتقى بلازميدا يعطى مناعة لمضاد حيوى ثم نعالج البيئة بهذا المضاد الحيوى ، وبذا نقتل كل البكتريا التى تنضو عنها البلازميد ، ولكن هذا مكلف . وهناك مشكلة أخرى هى غزو الفيروسات البكتيرية التى تعيش بقتل البكتريا ، وكلما زاد حجم قارورة التخمر كلما زادت خسارتنا عند الإخفاق .

فإذا ما نمينا قدراً كبيراً من الكائنات الدقيقة مرة واحدة أو فى عملية مستمرة ، فعلينا عندئذ أن نستخرج المادة المطلوبة من الحساء البكتيرى أو الفطرى المخفف . والواقع أنه من الممكن أن يتم التخمر فى الحالة الجافة ، كما يشير أى كوم من السباخ البلدى ، وكما تشير صناعة التوفو اليابانية من خثرة البقول المخمرة ، ولكن معظم التخمر الصناعى يتم فى البيئة السائلة . فإذا كان الناتج المطلوب هو الخلايا بأكملها ، كما فى حالة بروتينات الكائنات وحيدة الخلية ، فكل ما تفعله هو أن ترشح السائل وأن تجفف المادة الخلوية ، الشيء الذى قد يحتاج إلى الكثير من الطاقة . وإذا ما كان المنتج المطلوب سائلا ، كالكحول ، فالمطلوب هنا أن نفصله من النواتج العرضية المزعجة ، بالتقطير مثلا . وإذا كان المنتج جزيئا ، فإن اقتناصه يصبح مشكلة ، لاسيما إذا كانت البكتريا تجمعها داخل

أنفسها ولا تفرزه في البيئة خارجها . وقد يكون من الممكن استخدام خلايا ذات جدران « راسحة » تسمح بمرور المادة . وحتى في هذه الحالة سنجد أنه من الضروري أيضا أن يستخلص الجزء من البيئة التي يمرر إليها الراشح . وتلزمنا درجة عالية جدا من النقاوة بالنسبة للمنتجات الطبية ، وقد نذكر أن شركة جونسون وجونسون الأمريكية للمستحضرات الطبية قد استأجرت مكانا داخل مكوك الفضاء لمحاولة التنقية عن طريق التفريد الكهربى في ظروف انعدام الجاذبية في الفراغ الخارجى .

كنا نفترض حتى الآن أن الكائن الحى المستخدم داخل قارورة التخمر هو البكتريا أو الخميرة أو الفطر ، غير أنه من الممكن كما ذكرنا في الفصل الأول أن نزرع في القارورات خلايا نباتية ، كما يمكن أن ننمى خلايا حيوانات ثديية أو خلايا إنسان تحت هذه الظروف ، والواقع أن هذا أمر صعب تكنولوجيا لصعوبة توفير الاحتياجات الغذائية لهذه الخلايا ، ثم إنها تنزع للتجمع سويا ، ولكننا نستطيع إنتاج الاتفريريون من مزارع كبيرة من الفيروبللاستات (خلايا النسيج الضام) ، الخلايا غير الناضجة التى نحصل عليها في حالتنا هذه من غلقة الإنسان .

ومن الممكن في بعض الحالات أن نستغنى تماما عن الخلايا ، ونشجع تفاعلا معينا بملايين الجزيئات الإنزيمية المرتبطة بدعامة خزفية أو بلاستيكية أو عضوية ، وتسمى هذه الإنزيمات بالإنزيمات الساكنة . وقد ثبت مؤخرا أنه من الممكن أن نجمد حركة الخلايا ، بمعنى أننا نوقف حركة الأيض فيها لتعمل كنسيج خامل لإنزيم معين محجوز داخلها . ويتزايد الآن استخدام هذه الطرق ، ولكن الخلية العاملة تبقى في معظم الحالات البيئة الأساسية والمكان الأساسى للتجهيز البيوتكنولوجى .

إن مهمة إبقاء البلايين والبلايين من هذه الكائنات الدقيقة المتخصصة في حالة حية ، هى في الواقع مهمة غاية في التعقيد وتتطلب الكثير ، ولو أن أهميتها دائما ماتبدو ضئيلة أمام مهام العبقريات التى ابتكرتها كسلالات متخصصة من الكائنات الحية أو خطوط الخلايا . إنها إذن خبرة في الإنتاج لا يملكها إلا عدد محدود من علماء الجامعات . وبذا سنجد أن شركات الهندسة الوراثية تحاول ضم موظفى الصناعة المدربين في خبرة التخمر ، من مصانع الخمور ومن صناعة الأدوية ، عندما تتجه نحو مرحلة الإنتاج واستخدام كائنات مضيئة جديدة ، كالخميرة .

إن مهارات الميكروبيولوجيا التطبيقية تتجذر في الصناعات التقليدية كصناعة الخمور وصناعة الجبن . وفي أواخر القرن التاسع عشر عُززَ علما الميكروبيولوجيا والكيمياء الحيوية لإلقاء مزيد من الضوء على ما يحدث بالفعل في العمليات الصناعية . ولكن النظم الجديدة لكيمياء التخمر والميكروبيولوجيا الصناعية بقيت في المستوى الأدنى على صارية الطوطم الأكاديمي ، ولم يتمتع من يارسونها بأى منزلة رفيعة ، كما أن ما اكتسبه التخمر من أهمية في صناعة الأدوية في عصر ما بعد الحرب لم يسهم في تغيير الوضع ، فالؤكد أن علماء البيولوجيا الجزئية كانوا يعتبرون بحوثهم المملة - بالرغم من أهميتها - بحوثا مضجرة للغاية ، وتافهة .

وقد تغير هذا الوضع الاجتماعي بدخول البيوتكنولوجيا هذه المرحلة الجديدة ، وباتساع آفاقها الرائعة في العمليات الصناعية ذات النواتج التسويقية ، فمن الحقائق البديهية في الصناعة الكيماوية التقليدية أن أكثر من نصف التكاليف ينفق في تصيد المنتج المطلوب من الوحل المتبقى في نهاية التفاعل الكيماوي ، إن هذا هو ما يسمى « المعالجة في التيار » . والمهندس الذي يستطيع أن يتم هذه العملية كما يجب ، والذي ربما استخدم تعديلا غاية في البساطة ، سيكون هو الفصيل بين الربح والخسارة . وكما كان علماء البيولوجيا الجزئية يزددون من يعمل فقط في الكيمياء الحيوية ، فإن نسلهم ممن تخصصوا في التطعيم الجيني ، يتيهون زهوا لأنهم الكبار في الصناعة الكيماوية الجديدة بينما هم يعيشون بعيدا عن ضوضاء المصانع وقرفها ورائحتها . ولكنهم قد انتبهوا الآن إلى أن ما يستطيع المهندسون التنفيذيون ذوو الأظافر القذرة أن يقدموه ، هو شيء ربما لا يقل عما يقدمه مليونيرات البيوتكنولوجيا الجديدة بحليهم الذهبية وبالجينز الفخم الذي يرتدونه .

التطعيم الجيني : تجربة نمطية

- ١ - تستزرع تجمعات بكتيرية على مستنبت نمو ، ثم يؤخذ منه مزرعة بكتيرية حجمها ١٠ سم^٢ فى أنبوبة ، فتكاثر بسرعة خلال الليل على درجة حرارة ٣٧°م ، لتنتقل إلى دورق فتكون عنها مزرعة بكتيرية حجمها ٥٠٠ سم^٢ تكاثرت خلال الليل أيضا على درجة ٣٧°م .
- ٢ - تُحطم جدر الخلايا لينطلق منها الد ن ا الكروموزومى .
- ٣ - يوضع نوعا الد ن ا فى أنبوبة جهاز الطرد المركزى الذى يفصلها بسرعة الفائقة ، ويسمى حلقات د ن ا البلازميدات باسم د ن ا (١) .
- ٤ - يُسحب الد ن ا البلازميدى النقى من السائل بجهاز الطرد المركزى ، وقد اختير هذا البلازميد لأننا نعرف أن عليه جينا يعطى مناعة ضد المضاد الحيوى المسمى تتراسيكلين (ت م) ، وجينا آخر يعطى المناعة ضد الأمبسلين (أمب م) ، كما نعرف أن بوسط الجين ت م موقع تحديد لإنزيم إيكور .
- ٥ - تكسر البلازميدات (الد ن ا) بإضافة إنزيم التحديد إيكور ، فتتحول حلقات الد ن ا البلازميدى إلى شظايا خيطية [سنسميها الشظايا (أ)] ما يزال بها الجين أمب م سليما ، أما الجين ت م فينشط إلى جزأين ، جزء فى كل من طرفى الشظية .
- ٦ - فى هذه المرحلة دعنا نلتفت إلى د ن ا بلازميدى آخر هو د ن ا (٢) مستخلص من سلالة بكتيرية أخرى بنفس طريقة استخراج د ن ا (١) . هذا البلازميد لا يحمل أى جين لمقاومة المضادين الحيويين ، ولكن به موقعى تحديد لإنزيم إيكور .
- ٧ - يهضم د ن ا (٢) باستخدام إنزيم إيكور ، فتكسر البلازميدات إلى جزأين ، أحدهما (الشظايا ب) أطول من الآخر (الشظايا ج) ، ولكل منهما طرفان لزجان .
- ٨ - تخط شظايا د ن ا (١) مع شظايا د ن ا (٢) وعندئذ تلتصق الأطراف اللزجة لتنتج بلازميدات حلقية مختلفة بالاحتمالات التالية :

١ - الشظايا (أ) تلتحم سويا ثانية ، فنعود إلى حيث بدأنا بدنا ١ (١) ، وهذه البلازميدات تضيف المقاومة ضد التتراسيكلين والأمبسلين .

٢ - الشظايا (ب) تلتحم مع الشظايا (ج) ، والبكتيريا التي تستوعب هذه البلازميدات ستكون حساسة للتتراسيكلين والأمبسلين .

٣ - الشظايا (أ) تلتحم مع الشظايا (ب) ، وسيصبح هنا جزىء هجين ، إذ ستحتوى حلقة الدنا على جين مقاومة الأمبسلين في حالة عاملة ، أما جين مقاومة التتراسيكلين فقد انشطر إلى جزأين ، ولن يعمل . وعلى هذا ، فالبكتيريا التي تستوعب هذه البلازميدات ستكون مقاومة للأمبسلين ولكنها حساسة للتتراسيكلين .

٤ - الشظايا (أ) تلتحم مع الشظايا (ج) ، وسيصبح هنا نفس الشيء أساسا ، فيما عدا استبدال شظية (ج) كبيرة من دنا (٢) بشظية (ب) قصيرة .

٩ - نأخذ كمية أخرى من بكتيريا معروف أنها حساسة للأمبسلين والتتراسيكلين كليهما ، ويضاف إليها كلوريد الكالسيوم وكذا الدنا البلازميدى ، وهنا تستوعب بعض الخلايا البكتيرية بعض البلازميدات .

١٠ - تفرد البكتيريا بعدئذ في شكل قطرات على جيل للتغذية به أمبسلين ، وستعيش فقط البكتيريا التي تقاوم الأمبسلين لتكوّن تجمعات خلوية يسهل رؤيتها ، ويمكن عندئذ اختبار هذه البكتيريا للحساسية للتتراسيكلين عن طريق نقلها إلى مستزرع يحتوى على التتراسيكلين .

١١ - البكتيريا التي استوعبت البلازميدات المطعمة التي تحتوى على دنا (١) ودنا (٢) لابد أن تكون مقاومة للأمبسلين وحساسة للتتراسيكلين ، ويمكن التثبت من ذلك بطرق أخرى باعادة استخلاص الدنا البلازميدى .

٤ الترويج لمستقبل طبي : مستحضرات لأمراض مريضة

إن ما يوجب متطلبات حياتنا في هذا المجتمع هو ما يمكن أن يُصنع ويباع لإشباعها ، وهذا يعني أن إشباع مثل هذه المتطلبات يتم بطريقة معينة ، إذ تفحص أفكارنا عما هو مطلوب ليفرز منها ما يمكن تسويقه : في صورة بضائع أو خدمات ، أما الاهتمام العام بما يُنتج لنا فليس له إلا أثر ضئيل - إن وجد - على تطور هذه السلع ، فإذا كان للاهتمام العام أى دور ، فهو عادة ما يأتى بعد طرح السلع في السوق . وبالنظر إلى طرق الدعاية والتسويق في أيامنا هذه ، فستواجه استراتيجية وُضعت خصيصاً لمعالجة مثل هذه المواقف ، إذ تكون استجابة الناس قد قيسَت مقدماً وعُرفت أُمزجتهم ثم أُعيد توجيه أفكارهم إلى شكل ما يحتاجونه ، ونفذ هذا تفصيلاً بحيث يتم إشباعه بما سيُعرض في السوق .

وسنجد شيئاً مثل هذا يجرى طول الوقت في مجال الرعاية الصحية ، والمهدف هو الربح باستغلال رغبتنا في الصحة ، عن طريق الاستهلاك الهائل للبضائع والخدمات ، فثلاثا مجتمعات هذا العالم تخدمه ويحرص صناعة راسخة تعتمد على المستحضرات الطبية ، أما الثلث الباقي الشديد الفقر فهو مستبعد ، ولكي نصوغ القضية الأساسية لهذا الفصل علينا أن نضعها في الشكل المحدد التالي : كيف ستمكن هذه الصناعة من استغلال البيوتكنولوجيا بحيث تتفق مع خططها التجارية للصحة ؟

هنا يجب أن أقول إن كثيراً من التطبيقات الطبية للبيوتكنولوجيا سيقبل من معاناة الإنسان ، وسيسمح بعلاج بعض الأمراض بشكل أكثر فعالية ، وسيضيء بعضاً من مناطق الجهل الطبى الحالى ، وهذا يُعدّ تقدماً . ولكنى لا أعتقد أن البيوتكنولوجيا ستخفض من أسعار الأدوية ، أو أنها ستولى اهتماماً أكبر للأسباب الاجتماعية للأمراض ، أو أنها ستمنح الناس سيطرة أفضل على طريقة تطوير الرعاية الصحية وتقديمها وتوصيلها للمجتمع أو لهم شخصياً .

تُشغل الشركات التى تزود صناعة الصحة بالعقاقير جانباً من علاقة قوى ثلاثية الأطراف . إنها تزود مهنة طبية قد كيفت للعلاج « الحاد » بغرض الشفاء

(معالجة مريض يعلده مرض أصابه بالفعل) ، علاج يوجّه بقوة نحو استخدام هذه العقاقير ، وتحتاج الشركات إلى تأمين هذا الطرف كسوق مضمون . يقرى هذا إذن ويحرض عليه الدعاية القوية وحملات التسويق الموجهة للأطباء التى تقوم بها هذه الشركات ، أما الضلع الثالث فىشغله من يعرف طبيا « بالمرضى » ، أناس يحتاجون المعونة التى يقدمها الطرفان الآخران . ويرجع دخولهم فى هذا المثلث إلى أنهم قد أصبحوا مرضى ، وهم بوضعهم هذا قد أصبحوا سلبين : ستعاد الصحة إليهم . وتبقى السيطرة إذن للقوتين الآخرين . وتقوى هذه العلاقة الآن باستعمال البيوتكنولوجيا فى صناعة الصحة ، وهذا هو السبب فى وضع سؤالى الأول بالشكل الذى صيغ فيه . إن مثل هذه النتيجة عار يلزم أن نقيمه مقارنة بنواحي التقدم التكنولوجى الحديث . إن الاحساس بحاجتنا إلى هذا التقييم - تقييم المجتمع للمكاسب والخسائر - هو الذى يدفعنى للكتابة . وطبيعى أن هذه الحاجة هى التى ينكرها علينا لغو الدعاية .

هناك هدف رئيسى لجدلى هنا وهو أنه من الواجب أن يكون تجاوبنا مع هذا اللغو الدعائى الذى يحيط بالبيوتكنولوجيا تجاوبا نقديا ، فحيثما وجهت نظرك ستجد تسليحا خياليا مبالغا فيه : هذا المستحضر سيعالج السرطان . هذا التكنيك سيحل مشاكل العالم الغذائية . هذه الفكرة ستجعل الأدوية أرخص . إن توصيل الأفكار من منظمة العمل إلى السوق يتطلب الرعاية ، والحماس ، والترويج ، بينما التسويق مستمر فى كل مرحلة من مراحل هذه العملية . فالباحثون فى الشركات يناورون مديريهم ، وهذا يداهن المجلس الأعلى لإدارة الشركة ، وهؤلاء يتصلون بالبنوك أو زملاء الصناعة أو بالحكومة . أما المقاولون المستقلون فينبصون شبائهم حول بيوت المال أو مؤسسات رأس مال المخاطرة . ينظم العلماء حملتهم للحصول على تمويل لتخصصهم . وعندما يتخذ القرار لاستخدام طريقة جديدة أو لتسويق مستحضر جديد تبتدىء الدعاية ، دعاية لم يعد أمامها إلا إقناع المستهلكين ومن يجمعهم .

تأمل الكثيرون طويلا فى : أى المستحضرات سيكون « أول » ماتطرعه شركات البيوتكنولوجيا فى الأسواق . ألم تصبح شركات حديثة جدا مثل جيننتك وسيتوس مؤسسات راسخة يبلغ رأساها بضع مئات الملايين من الدولارات بإجمالى مبيعات سنوى يبلغ ٥ - ١٠ ملايين دولار ؟ والدخل فى الوقت الحالى يأتى من الخدمات لا من البضائع ، فهى تباع المهارات العملية لا المستحضرات . وهناك شركات أخرى تعتبر مجرد توسعات لشركات قائمة بالفعل مثل معامل بحوث بيشدا التى تباع كيميائياتها المتخصصة للباحثين ، ومثل نوفو إندستري التى تسوق من بين ماتسوق إنزيمات للمطهرات .

لم يظهر في السوق حتى منتصف ١٩٨٢ أى مستحضر ناتج عن التطعيم الجينى . وقد بدا في مرحلة معينة أن أول هذه المستحضرات سيكون الإنسولين ، ولكن هذا الشرف العظيم كان من نصيب لقاح للخنازير والعجول يمنع الجفاف الناتج عن الإسهال ، ثم الموت قبل أن تتحول الحيوانات إلى بيكون أو شرائع لحم بقرى . وقد أنتجت هذا المستحضر شركة إنترفيت ، وهى شركة تابعة لشركة أكزو الهولندية المتعددة الجنسية ، التى تعتبر واحدة من أكبر خمس شركات فى هولنده . لقد نجح الهولنديون قبل الأمريكان :

ولست اللقاحات سوى سبيل من سبيل البحوث ، وسنعود إليها بعد قليل . إن قائمة الجزئيات النافعة التى ستشجع البكتريا وغيرها من الخلايا على إنتاجها بالآلاف كل ثانية قد غدت بالفعل طويلة وتزداد طولاً كل أسبوع . ولعل أشهرها الإنسولين والإنترفيرون ، وسنتلذذ بالحديث عنها . ونستطيع أن نصيف عددا كبيرا من الهرمونات مثل السوماتوستاتين والسوماتوتروبين ، وهو هرمون نمو ، وهرمون هـ م ق غ ك (الهرمون المنشط لقشرة الغدة الكظرية) ، والثايموسين الذى ينظم الاستجابة المناعية . ثم هناك العدد الذى لا يحصى من بروتينات الدم ، مثل (معامل التجلط رقم ٨) الذى يفتقر إليه مريضى النزف الدموى ، وألبومين مصل الدم . ثم نستطيع أن نذكر أيضا التنويعات الممكنة على الأشكال التى توجد فى الطبيعة : الجزئيات الهجينة التى قد تثير استجابة أقوى من الأشكال « الطبيعية » ، والبروتينات التى ترتبط بمركبات جزيئية أخرى لكى تصل بسلام إلى أنسجة بعينها .

تشكل كل هذه المستحضرات جزءا صغيرا من ثورة الإمكانيات ، من مجرة المنتجات المحتملة لشركات الأدوية ، وللشركات التى ابتدأت فى الانضمام إليها فى صناعة الصحة من قطاع الغذاء والكيمياء . وهى لا شك ستشترى ذخيرة خبراء حضارتنا ذوى التدريب العالى ، نقصد الأطباء . ولكن ، هل ستجعلنا أكثر صحة ؟ إن هذا يتوقف على وجهة نظرك بالنسبة للأمراض وما يصنعه الدواء لمقاومتها ، وعلى هذا فالسؤال عن نوع الأدوية الذى نتوقع أن يطور ، هو سؤال محورى بالنسبة لهذه القضية . ألا يوجد بالفعل الكثير من الأدوية المأمونة الفعالة التى أهملت ، فلا نجد من يقبل على تصنيعها وتسويقها لأن الطلب عليها ليس كبيرا ؟ وإذا كنا نقب بين الكائنات ، من البكتريا حتى النبات ، بحثا بينها عن الأكثر أربحية ، فإن صناعة الصحة ستفعل نفس الشيء وتبحث عن الأمراض الأكثر ربحا . والأدوية العلاجية كما نعرف لها الأهمية الأعلى ، فكلنا يحتاجها وسنظل نحتاجها دائما ، ولكن الطب الوقائى له نفس الأهمية على الأقل ، نقصد الطب الذى نعرفه فى شكل التحصين ضد الأمراض أو برامج الصحة العامة أو

التثقيف الطبى أو الطب المهنى من أجل بيئة عمل مأمونة . وتبدو البيوتكنولوجيا كما لو كانت ستستخدم أساسا لتطوير الطب العلاجى ، ستصبح مصدرا لمستحضرات أو علاجات تقنية لبعض الأمراض ، مستحضرات وعلاجات تهمل تماما كل العمليات الاجتماعية والاقتصادية التى تصبينا بالمرض .

الإنسولين : من المجزر إلى المعمل

يقال إن نجاح فريق جينتسك سنة ١٩٧٧ فى جعل الجين الأدمى لإنتاج الإنسولين يعمل فى البكتريا هو الذى أقنع علماء البيولوجيا الجزيئية بأن لبحوث الـ DNA المطعم أهميتها التجارية . أما قبل ذلك فلم يكن يهم العلماء إلا قيمتها التقنية بالنسبة لبحوثهم ، وابتدأوا بعد ذلك فى اكتساب صداقة محامى براءات الاختراع ، وابتدأ رجال البنوك فى مطاردتهم .

أما الوضع التاريخى الواقعى فقد كان بالفعل أكثر من ذلك تعقيدا . من المؤكد أن بعض الشركات مثل شركة شيرنج وآى . سى . آى . قد قُيِّمت أهمية الوراثة التطعيمية فى أوائل السبعينات فى بداية ظهورها وقررت أنها ستصبح نافعة لها فى القريب . كما أن بعض العلماء من أمثال بوئر كانوا أسرع بكثير من غيرهم فى الولوع إلى البحوث التجارية ، يحثهم بعض التشجيع من ساسرة مثل روبرت سوانسون رئيس شركة جينتسك . أما بالنسبة للغالبية ، فإن اهتمامهم لم يستر إلا عندما ظهر الإنسولين ، العقار المعروف الواسع الاستعمال والذى يكاد يعتبر جزيئا منزليا .

والإنسولين عقار يعتمد عليه - ويصنفه مستمرة - الملايين من مرضى السكر من أجل صحتهم وسلامتهم ، وهو ينظم مخزون الجسم من السكر ، وبدونه يموت الكثيرون من مرضى السكر ، وبه يستطيعون الحياة حياة طبيعية تقريبا . فهو فى واقع الأمر أحد الكيماويات المطلوبة بكميات هائلة ، ويبلغ حجم مبيعاته السنوية فى الولايات المتحدة ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار . وفى سنة ١٩٧٧ بعد أن تمكن فريق بوئر من جعل البكتريا تنتج الإنسولين - وهى مادة لم يسبق لأى بكتريا أن صنعتها طبيعيا - عرف الباحثون أن الثراء عن طريق المهارة البحثية لم يعد مجرد خيال . ويبدو الإنسولين اختيارا واضحا كهدف تجارى لهذه التكنولوجيا لأنه يفى بالكثير من معايير المستحضر الناجح المربح .

فالإنسولين يشكل أولا الأساس لسوق راسخ ، سوق مازال ينمو . بشكل آخر ، لقد أصبح من المسلم به منذ ستين عاما أنه من الممكن وقف الآثار الخطيرة لمرض السكر على الحياة والصحة عن طريق الحقن المنتظم بالإنسولين ، فالحاجة

إلى هذا العقار إذن أمر مقطوع به ، ولا يحتاج الأطباء أن يقنعوا المرضى باستخدامه للعلاج . وثانياً . إن هذا السوق سوق مكثف ، يسيطر عليه في الولايات المتحدة منتج واحد قوى هو شركة إيلي ليلي ، وهي شركة تسيطر مع شركة أخرى دانيمركية هي نوفو إندستري على أكثر من ٨٠ ٪ من السوق العالمي ، وهو ما بلغت قيمته في سنة ١٩٨١ نحو ٤٠٠ مليون دولار . إن حصة ولو صغيرة من هذا السوق تستحق الاهتمام إذن . وثالثاً . إن المتوقع بحلول عام ١٩٨٦ أن يتضاعف حجم السوق ، إذ يتزايد اكتشاف مرضى السكر المحتاجين للإنسولين ، وتبين بعض التوقعات أن الطلب على الإنسولين سيزداد قريباً على المعروف منه ، فمرض السكر يتزايد في بعض الأقطار وفي العالم ككل بسرعة ستجعل كمية الإنسولين - الذي يستخلص حالياً من غدد البنكرياس من ذبائح الأبقار والخنازير - غير كافية لسد حاجة السوق في مرحلة من المستقبل ليست بعيدة .

أضف إلى ذلك أن إنسولين الأبقار والخنازير ليس مطابقاً من الناحية الكيميائية لإنسولين الإنسان ، الشيء الذي يجعل نسبة ليست قليلة من مرضى السكر يفرزون أجساماً مضادة للإنسولين عند حقنه ، أى أن أجسامهم تعامله على أنه بروتين غريب ، بمعنى أن أجسامهم تبتدىء في هدم الإنسولين قبل أن تستخدمه ، فإذا ما أمكننا صناعة إنسولين يمثل نسخة مطابقة من الجزيء الأدمى ، فلن تظهر هذه المشاكل ، وكل هذه الاعتبارات ستجتمع لتصبح حافزاً هائلاً لتطوير بكتريا مطعّمة جينياً تستطيع تخليق الإنسولين الأدمى .

وبحلول سنة ١٩٨١ كانت المادة قد وصلت مرحلة التجريب الطبي لتحقن في بعض المتطوعين . وفي سنة ١٩٨٢ وزعت شركة إيلي ليلي عينات للدعاية تمهيداً للتسويق . وفي مايو ١٩٨٢ أعلنت الشركة تطلب بعض موظفي التسويق . وفي يوليو ١٩٨٢ استقدمت الشركة بالطائرة نحو ٤٠ صحفياً أوروبياً إلى سان فرانسيسكو لمدة خمسة أيام كجزء من إجراءات طرح العقار في السوق . وكان هذا كله جزءاً من المجهود الضخم المبذول لترويج العقار .

لقد كان هذا هو التكنيك الأساسي لشركات العقاقير منذ الخمسينات ، حملة دعائية مكثفة للمستحضرات الحديثة ، تجذب حصة كبيرة من السوق تغطي تكاليف التطوير الباهظة خلال الفترة الباقية من مدة حق الامتياز الذي يحمي المستحضر أو العملية .

أما في حالتنا هذه ، فقد أعلنت شركة نوفو إندستري أنها قد طورت وسيلة لتحويل إنسولين الخنازير إلى الإنسولين الأدمى عن طريق بتر الحمض الأميني

النهائي الأخير في إحدى السلاسل وإضافة الحمض الأميني الموازي الموجود بالهرمون الأدمي . وأنا لا أعرف السبب في أن يتطلب هذا الأمر كل هذا الوقت الطويل ، وقد قيل إن التصعيد إلى مستوى الإنتاج الصناعي كان عملية صعبة . كان هذا تحديا واضحا للعملية البكتيرية ، صدر عن شركة تسوق الإنسولين منذ العشرينات ، شركة لها نصيبها الكبير في أسواق أوروبا . وفي يونيو ١٩٨١ حصلت شركة نوفو على ترخيص ببيع مستحضراتها في بريطانيا . وبالرغم من ذلك ، وربما أيضا بسبب النقص المتوقع في إنتاج المجازر بالعالم ، فإن خطط عدد من الشركات لتسويق الإنسولين « البكتيري » ما تزال مستمرة .

ظهرت في سبتمبر ١٩٨٢ مقالة في جريدة الجارديان تعرض المنافسة في طريقة إنتاج الإنسولين كصراع جبار بين شركتي إيلي ليل و نوفو إنديستري ، كل منهما يعضد طريقة من الطريقتين ، وكل منهما له سمعته في هذا المضمار . وهذان النوعان من الإنسولين يُعرضان الآن في الأسواق بجانب غيرها من المستحضرات . ويبقى أن نعرف إن كان لأيهما عيب طبعي أو ميزة معنوية مقارنة بالآخر ، أو في الحقيقة إن كان لأيهما ميزة مادية واضحة تظهر في الميزانية . يبلغ ثمن الجرعة من إنسولين نوفو الجديد نحو ٣ جنيهات ، وهذا أغلى من إنسولين الخنازير بأربعين بنسا ، أما بالنسبة لشركة إيلي ليل فقد بينت الاستقصاءات تبانيا واسعا في سعر الجرعة يتوقف على التركيب ، ولو أن تقريرا نشر في مجلة نُشرت سنة ١٩٨٢ ذكر أن شركة إيلي ليل ترغب في أن يكون السعر أقل من سعر نوفو بعشرين في المائة ، ولكنني أشك في إمكان استخدام هذه الأسعار في مقارنة ذات معنى في الوقت الحالي ، فلا بد أن تكون هناك الآن مواضيع تسويقية بالغة التعقيد .

ومن المثير أن هذا التسويق يعتبر نمطا ناجحا تماما من الناحية التجارية ، يُغل لشركات الأدوية أرباحية أعلى بكثير من المتوسط الصناعي . ومن الناحية الأخرى ، ليس من الواضح إن كان الجمهور قد استفاد فعلا بهذه الممارسات ، فالأسواق بالنسبة لأي مستحضر طبي عادة ماتقتسمها شركتان أو ثلاث من الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة ، شركات تستطيع أن تتحكم في الأسعار وتخفي مستوى ربحها عن الحكومات ، إذا ما أرادت هذه البحث في سبب زيادة فاتورة الدواء . وقد حدث بالفعل أن أجبرت بعض شركات الأدوية أن تعيد جزءا من أرباحها إلى المستهلك ، وهذا اعتراف صريح بأنها ترفع الأسعار أكثر مما ينبغي . وهناك دفاع محتمل عن هذه الممارسات المتطورة يقول - إذا غضضنا الطرف عن الجدل التجاري بأن ركوب المخاطرة لا بد أن ينال مكافأته المجزية - دفاع يقول إنه قد أمكن عن طريقها تقديم تيار ثابت من المستحضرات الجديدة ، البعض

منها - على الأقل - يعتبر تفوقا حقيقيا على الأدوية المعروفة . ربما كان ثمن الأدوية الجديدة عاليا ، ولكنه كما يقول المدافعون عن شركات الأدوية ثمن يستحق أن يدفع . إننا نفترض في هذه المناقشة أن تحسين الصحة ينتج عن ، أو لابد أن ينتج فقط عن ، ظهور العقاقير الجديدة - أو من التحسينات في الطب الإكلينيكي .

ويقدم مرض السكر دليلا قويا على أن هذا الجدل زائف . ولو أن هذا لن يجعل اتخاذ القرارات السياسية أبسط بحال . إننا لونظرنا إلى رسم يبين نسبة حدوث مرض السكر في الزمن ، فإن السؤال الواضح سيكون : لماذا ينتشر المرض بهذا الشكل ؟ هناك من البراهين المقنعة ما يقترح أنه بالرغم من أن الاستعداد لمرض السكر قد يكون وراثيا ، إلا أن العوامل الغذائية تلعب دورا بارزا في تحديد ما إذا كان هذا الاستعداد سيبيئ واقعا . وإذا أردنا تبسيط هذه القضية قلنا إن معظم الإصابة بمرض السكر تنتج عن الطعام ، وإن كان هناك من يولد وهو يحمل في تركيبه الوراثي ما يجعله عرضة لمرض السكر . فإذا مانظرنا إلى استهلاك الفرد في الغرب اليوم من السكر والدهون والكربروهيدرات قليلة الألياف ، فمن الضروري أن يكتسب البعض منا بعض أعراض مرض السكر أثناء حياتهم . فإذا تحولنا إلى غذاء ذي نسبة ألياف عالية ، فإن نسبة أقل بكثير ستصاب بالمرض .

هناك تعليل لحدوث مرض السكر ، تعليل ليس مثبتا وإن كان مقبعا ، يعتمد على دراسات أجريت على أناس اتجهوا إلى الثقافة الغربية بسبب التطورات الاقتصادية أو التحضر ، يمكن إثبات أن أغذيتهم وأمراضهم قد اختلفت لهذا السبب . توجد في كينيا وأوغندا سجلات طبية تمتد عبر فترة التمدن التي نُقل فيها بعض الأفارقة المعدمين من الريف إلى المدن ومن الممكن منها توثيق التغيرات في تغذيتهم . لقد ازدادت بهم أمراض القلب وتصلب شرايين المخ وضغط الدم والسمنة ومرض السكر والعديد غيرها مما أسماه بيركيت وتروديل « أمراض الغرب » . ويمكن أيضا أن نلاحظ نفس الشيء في الباسفيك وفي آسيا وبين الهنود الأمريكيين وفي شمال أفريقيا والشرق الأدنى .

دعنا نفترض للحظة أننا استطعنا إثبات صحة هذا السبب ، وهو مالم يحدث حتى الآن . إن التضمين الواضح لذلك هو أن رفع المستويات الصحية للناس يلزمه أن يأكل الناس كميات أقل من السكر ومن الملح والدهون الحيوانية ومن الأغذية المصنعة التي فقدت أليافها ، عندئذ ستنخفض نسبة الإصابة بمرض السكر كما انخفضت نسبة أمراض القلب ، ولو أمكن أننعكس النظام الغذائي للمائتي سنة الماضية في الدول الصناعية ، أولدة أقل بكثير في الدول النامية ، عندئذ سيتناقص انتشار مرض السكر ومعه الحاجة للإنسولين . هل هذه

التوقعات تعنى أن محاولات إنتاج الإنسولين من البكتريا - التى أعيدت برمجتها - ليست بالضرورية ؟ لا أعتقد هذا .

إن مرض السكر مرض شائع ، وهناك فى دولة كيريطانيا ٦٠٠ ٠٠٠ مريض بالسكر يحتاج الكثير منهم الإنسولين يوميا ، أى واحد فى كل تسعين . وحتى لو أمكن تغيير نظام تغذية هؤلاء فستستمر حاجة الكثير منهم للإنسولين ، كما أن معدل الإصابة الجديدة بهذا المرض لن ينخفض إلى الصفر حتى لو كان تغير العادات الغذائية هائلا وثابتا ومعززا ، وهو ما لن يحدث ، وعلى هذا فإن الآلاف من المرضى الجدد سيحتاجون الإنسولين فى المستقبل حتى ولو نقص المعدل العام للطلب . وبالرغم من أنه لا يبدو على المدى الطويل أن الإنسولين الجديد سيكون أرخص سعرا ، إلا أنه ربما كان أكثر تميزا من الناحية الطبية . فإذا ما تمكنت الشركات « المحلية » ، من تصنيعه ، وبفرض أن حماية حق الامتياز وشراء التراخيص لا تضى حق الاحتكار على الشركات المهيمنة مثل شركة إيل لىلى ، فإن الدول الصناعية كيريطانيا تستطيع أن توفر التحويل النقدي للخارج ، إذ لن تحتاج عندئذ إلى استيراد العقاقير التى قد ينصح بها الأطباء .

ولكن هناك حاجة واضحة لمحاولة خفض الطلب على الإنسولين ، تحجبا للضجة الإعلامية عن الإنسولين الأفضل الأقل سعرا ، تلك الضجة التى تثبت فى الأذهان أن لا مفر - المرض مؤكد ، إنه دائما معنا ، وليس أمامنا إذن إلا علاجه . والواضح أن هناك بدائل أخرى ، ولكنها تعنى العمل ضد آثار التمدن فى الدول النامية ، وضد الأنشطة المروجة لصناعة الأغذية المحفوظة ، وضد إقبال الناس القلقين المشغولين على تعاطى الحلوى والأغذية الطرية الغنية بالدهون والملح - وهو إقبال قد وُجِه بعناية . ولكن إذا لم نحاول أن ننفذ هذا - مهما بلغت صعوبته - فستكون النتيجة أن يقاسى عدد أكبر وأكبر من الناس على اتساع العالم من آثار هذا المرض بشكل لن توقفه حقن الإنسولين . أما مالا يعرفه الكثيرون من غير مرضى السكر بل وبعض المرضى به ، فهو أنه حتى إذا دُفع الإنسولين الجسم ليتعامل مع السكر بصورة فعالة ، فإن مرض السكر يستحضر معه دائما أضرارا للعينين والقلب والجهاز الدورى والأطراف . فمثلا ، سنجد أن زيادة الإصابة بمرض السكر تسبب فى إصابة عدد أكبر من الناس بالفرغرينا ، وهذا وضع لا تخلفه شركات الأدوية ولكن من الضرورى أن نؤكد أن هذه الشركات تشترك فى جريمة استمرار هذا المرض بسبب تركيز بحوثها ومجهوداتها التسويقية فى اتجاهاتها الحالية .

وإذا ما استخدمت البيوتكنولوجيا بهذه الطريقة فإنها تصبح أداة فعالة فى

تطوير شركات رأسمالية ، ولكن هذا ليس سببا كى نشجبها تماما . إن الفوائد الاقتصادية العظيمة التى يمكن أن تنتج عنها تتوقف على الاتجاهات والاستخدام الذى ستختاره . إنه إذن جدل حول العلاقات الاجتماعية التى تحدد أولويات العلم وتنظم فيه - علم الرعاية الطبية فى هذه الحالة بالذات . إننا لا نستطيع أن نفصل الحاجة إلى الجدل العام حول البيوتكنولوجيا عن كل القضايا الأخرى التى تطرحها هذه العلاقات الاجتماعية . إن هذا يعنى قبل كل شئ أن نفصل البيوتكنولوجيا عن الضجة التى تحيط بها وتطبيقاتها . وفى قصة الإنترنت دليل آخر على هذه الحاجة .

الإنترنت : بحث جزئى هوى

فى سنة ١٩٥٧ أثبت أليك إيزاكس ، عالم الفيروسات البريطانى ، وزميله السويسرى جين لينديان ، أنه من الممكن تحصين أجنة الدجاج ضد الإصابة الفيروسية عن طريق مادة تفرزها الخلايا التى سبق تعرضها للفيروسات . ويبدو أن أحد سبل دفاع الخلايا عن نفسها يكون بأن تفرز مادة تعرقل أية إصابة جديدة ، وقد أطلق إيزاكس على هذه المادة اسم إنترنت ، وقد ثبت أن لها - كجرعة صغيرة - أثرا شديدا فعالية ، كما أنه من الصعب جدا أن تنفى ، وقد أثارت اهتماما مباشرا كوسيلة محتملة لعلاج الأمراض الفيروسية ، كالحصبة والأنفلونزا والهربس والجدري ، وبالتدريج بنيت الآمال فى أن يكون هذا الإنترنت هو العقار الفيروسي المكافئ للبنسلين ، المضاد الحيوى . سيكون الإنترنت إذن هو « الدواء العجيب » الذى سيوقف الفيروسات فى مساوئها إذا ما أمكن تحضيره فى كميات كافية للاستهلاك الإكلينيكي .

شكلت لجنة تضم ممثلين عن الأجهزة الحكومية للتمويل والرعاية وعن الشركات (شركة بونتس وجلاكسواى . سى . آى) للنظر فى إمكانات استغلال هذا البحث . وكان مفتاح النجاح هو سهولة واقتصاديات إنتاج الإنترنت بكميات تسويقية ، ثم اتضح أنه لا يمكن تذليل الصعوبات التقنية ، وبذا تضاعف الاهتمام الصناعى بالإنترنت فى منتصف الستينات . أما إيزاكس نفسه ، وهو فى حد ذاته شخصية درامية ، فقد مات صغيرا سنة ١٩٦٧ بعد أن كافح كى يُبقى فكرته عن الإنترنت على قيد الحياة .

استمر بعض الباحثين فى العمل بلا كلل يحاولون إيجاد طرق لزيادة إنتاج بعض النظم الحية من الإنترنت . وأصبح كارى كانتل - العالم الفنلندى - هو المنتج الرئيسى لهذه المادة فى العالم بعد أن تمكن من استعمال خلايا الدم البيضاء - غير المطلوبة - من برنامج تبرعات الدم الخاص بالصليب الأحمر الفنلندى .

وما يزال معمله حتى الآن هو المنتج الرئيسي ، غير أن صعوبة استخلاص الإنترفيرون إنما تعني أن ثمنه سيكون فلكيا ، وعلى سبيل المثال فإن معمل الدكتور كانتيل استخدم سنة ١٩٧٨ أكثر من خمسين ألف لتر من الدم لينتج ٠١ جرام فقط من الإنترفيرون النقي (ولو أن هذا القدر البسيط يكفي لعلاج ٢٠٠ مريض مصابين بأمراض فيروسية) .

ثم تغير الموقف في منتصف السبعينات ، إذ تزايد الاهتمام كثيرا بإمكان استخدام الإنترفيرون في علاج أنواع مختلفة من السرطان ، بالرغم من أن العملية التي تغير فيها بعض الخلايا حالتها الطبيعية لتبدأ في تكوين الأورام هي عملية مفهومة في بعض الحالات ، إلا أن أحدا لا يعرف السبب الذي يحرك هذه العملية . إننا نعرف أن هذه العملية يمكن أن تبدأ عن طريق مجموعة معينة من المواد تسمى المسرطنات ، وهي مجموعة تضم عددا كبيرا من المواد - كالأسيتوس وكلوريد الفينيل والبترين ، كما نعلم أن بعض الفيروسات تسبب هذه الظاهرة في الثدييات وفي الطيور ، ولكن أحدا لم يستطع أن يوضح بشكل مقنع وجود فيروسات تستطيع أن تحيل خلايا الإنسان إلى خلايا سرطانية . ونعلم أيضا أن الاستعداد للإصابة ببعض أنواع السرطان قد يكون وراثيا ، نغني أنه يبدو أن سبب السرطان أمر معقد يتضمن بعض أو كل هذه المسرطنات والفيروسات والجينات . وتتضمن هذه العبارة من بين ما تتضمن : أن المادة التي تثبط الإصابة الفيروسية قد تكون أيضا علاجا قويا ضد السرطان .

وفي غضون ما أثاره هذا من اهتمام ، ظهرت طرق جديدة لإنتاج الإنترفيرون الأدمي من مزارع الخلايا ، ثم تحول اهتمام شركات البيوتكنولوجيا التي تم إنشاؤها في أواخر الستينات إلى إنتاج إنترفيرون في البكتريا . وفي يناير ١٩٨٠ أعلن دكتور شارلس فايسمان - العالم بجامعة زيوريخ وشركة بيوجين في جنيف - أعلن في مؤتمر صحفي بنيويورك أن فريقه البحثي قد نجح في زراعة جينات الإنترفيرون الأدمية في إ. كولاي . وتسببت هذه الواقعة التي ذكرت في الفصل الثاني ، في موجة من الاحتجاجات من العلماء ، الذين شعروا بأنهم أمام تأكيدات غير مختبرة تطلق فقط لأغراض الدعاية والترويج . ولكن الإنترفيرون يحاط بهالة من التقديس ، فهو يعتبر أكثر المستحضرات سحرا داخل جعبة البيوتكنولوجيا الحديثة . إن إنتاج واختبار وترخيص كميات تسويقية من الإنترفيرون هو واحد من أعظم المكاسب بالنسبة لشركات البيوتكنولوجيا ، ومنذ إعلان فايسمان هذا ازدادت سرعة البحوث والتطور بدرجة درامية ، وابتدأت شركات مثل جينتكت وبيوجين وسيتوس وجينكس وهوفمان لاروش وسيرل في العمل الشاق من أجل إنتاج مستحضر الإنترفيرون للتسويق .

غير أن نتائج التجارب الإكلينيكية لم تكن قاطعة . كما أن طريقة عمل الإنترفيرون لم تزال مجهولة . أما ما أوضحه هذا الانفجار المكثف للنشاط فهو أن الإنترفيرونات تكوّن عائلة من الجزئيات يبلغ عددها نحو عشرين ، ينتجها عدد من الجينات . وقد أسرع هذا الاكتشاف من تركيب إنترفيرونات « هجينة » ، وهى صور اصطناعية من الجزئيات تحدها مجموعة الجينات التى اكتشفت مؤخرا . أما هذا الخلط المتعمد للحمزة الجزئية فقد سمح بالبحث عن عقاقير أكثر فعالية ضد الفيروس وضد الأورام ، ولكنه أشار أيضا إلى طريق للحصول على براءات اختراع « لمستحضرات جزئية مصنعة » . إن قضية توثيق الإنترفيرونات الطبيعية ستكون ضعيفة ، أما قضية توثيق « مستحضرات مصنعة » جزئية « جديدة » فقد تكون أقوى .

ماذا نفهم من كل هذا النشاط ؟ لقد أصبح الإنترفيرون فجأة مادة ساحرة ، إكسيرا ، أصبح « الدواء العجيب » المنتظر مرة أخرى . وهناك قصص تروى عن مرضى بالسرطان يدفعون مبالغ طائلة لشراء صنف ردىء من الإنترفيرون من السوق السوداء جريا وراء أمل عقيم فى الشفاء ، وهناك تقارير عن أطباء يجمعون المال من أجل شراء الإنترفيرون لمرضاهم . وفى الولايات المتحدة أدانت مصلحة الغذاء والدواء بيع مستحضر إنترفيرون صنع فى شكل إضافات غذائية كأكراص فيتامين ج . وفى الاتحاد السوفيتى يناع الإنترفيرون فى جرعات غاية فى الصغر - جرعات ربما كانت عديمة الفائدة - تستعمل فى شكل رذاذ لعلاج البرد . الإنترفيرون إذن يحرك الأمل فى نفوس الكثيرين . فهل هذا هو نوع الهدف الذى ستختاره البيوتكنولوجيا الطبية ؟ ليس هناك إجابة قاطعة على هذا السؤال تماما كما رأينا فى حالة الإنسولين . وسيتماد تقديرنا لما حدث على وجهة النظر التى نتخذها بالنسبة لأسباب المرض وعلى آرائنا عن الأولويات فى مجال الصحة . فإذا ما آمننا بأن البحث الطبى يجب أن يبنى أساسا حول شعور بحثى حدسى مكرس لكشف المواد اللازمة للطب العلاجى ذى التكنولوجيا العالية ، عندئذ ستبدو دراما الإنترفيرون بالتأكيد منطقية يمكن الدفاع عنها ، ونقصد بالدراما ذلك الانبثاق الفجائى للبحث « البطولى » للعثور على الرصاصة السحرية ضد هذا المرض الخبيث . صحيح أن التجارب الإكلينيكية قد بينت الآن أن الإنترفيرون ليس هو المستحضر الكيماوى العلاجى الفريد للسرطانات ، ولكننا ، وقد عرفنا الآن الكثير عن نظام الإنترفيرون ، ما تزال تجذبتنا إمكانية استعماله لعلاج سلسلة طويلة من الأمراض الفيروسية الخطيرة .

ومن الناحية الأخرى ، يرى البعض أن البحث الحيوى الطبى لا بد أن يوجّه أكثر وأكثر نحو الطب الوقائى ، وخصوصا بالنسبة لمرض كالسرطان ، الذى

تتسبب العوامل البيئية في نسبة كبيرة من الإصابة به ، عوامل مثل التعرض المستمر للمُسَرَّطَنات في مكان العمل . ومن وجهة النظر هذه يكون التوجيه الفعّال للموارد نحو إنتاج الإنترفيرون لتوطين سوق جديد مكثف ، تهوراً محزناً ، وميلاً تجاه الكسب على حساب معايير الصحة .

عرضنا - بالطبع - وجهتي النظر بالنسبة للطب والبحوث الطبية وكأنهما متنافيتان ، أى كما لو كان الممكن فقط هو إما الطب الوقائي وإما الطب العلاجي . وهذا ليس صحيحاً . كما أنه من الخطأ أن نلْمَح إلى أن الجهد أو الاستثمار في بحوث الإنترفيرون يتسبب بأى شكل بسيط أو مباشر في تناقص الموارد المتاحة للوقاية من السرطان ، وإذا ما حدث مثل هذا الأمر فإنه يحدث من خلال عمليات أكثر تعقيداً بكثير ، ونفس هذه الاعتبارات تنطبق على الإنسولين ومرض السكر ، فمن المؤكد أن إثارة الجماهير في حد ذاتها ، الإثارة التي وُجِّهت بعناية نحو التخليق البكتيري للإنترفيرون ، وهو أمر له بعد تمويلي واضح ، لم يكن لها إلا أن تساعد في تقوية وجهة النظر المضللة القائلة إنه من الممكن أن يكون في مادة مثل الإنترفيرون الحل لمشكلة السرطان . إن هذا عار ، لأن هناك طرقاً عديدة أقل إثارة يمكن أن نطرقها لمنع السرطان . غير أنها لا تتوافق مثل توافق الإنترفيرون مع البناء الاجتماعي الاقتصادي للدول الصناعية المعاصرة .

وبنفس الشكل ، فإن تصورنا أن في الإنترفيرون الحل لمشكلة الأمراض الفيروسية هو شيء بشع ، لأن الملايين ممن تصيبهم الحصبة أو شلل الأطفال أو التهاب الكبدى هم في الأغلب من الفقراء المحرومين من الرعاية الطبية الذين لا يمكنهم الحصول على الإنترفيرون ، ومن يعانون من سوء التغذية بحيث لا يستطيعون مقاومة أمراض كالحصبة والإنفلونزا . إن الكثير من الفيروسات لا يقتل إلا من أضعفهم الفقر والاستغلال .

هرمونات النمو : استكشاف السوق

ناقشنا حتى الآن مستحضرات لها سوق محتمل كبير ، والحق أن من بين ما ناقشتُ من القضايا : السبب في أن يكون السوق أو الطلب كبيراً - إجتماعياً واقتصادياً ، وما إذا كان من اللازم أن يظل هكذا . ولكن السوق بالنسبة لهرمونات النمو في الإنسان ليس بهذا الاتساع . فربما كان هناك طفل واحد فقط من بين كل ٥٠٠٠ طفل يعاني من تاخر النمو بسبب نقص هرمون النمو . ويوجد في بريطانيا الآن ٢١ مستشفى تعالج نحو ستمائة طفل سنوياً بهذا الهرمون . وفي أمريكا يُعتَقَد أن عدد الأطفال الذى يُحقَن ثلاث مرات أسبوعياً بهذا الهرمون يبلغ ألفي طفل في السنة ، وهذا في حد ذاته لا يشكل سوقاً مكثفة ، وحتى إذا سمحنا

بربح مجز في كل جرعة من هذا الهرمون ، فلن تجنى شركة - في الأوضاع الحالية - الشيء الكثير إذا دخلت هذا المضمار .

تبلغ تكاليف الهرمون اللازم لمعالجة الطفل الواحد في الوقت الحالي نحو ١٠٠٠٠ جنيه سنويا ، فإذا ما أمكن تحضير هرمون جديد بكتيرى بتكلفة أقل ويسمح رغم ذلك بربح يبلغ ٥٠٠٠ جنيه في الطفل ، وهو وضع سيوفر أيضا الكثير لنظام التأمين الصحي ، فإن العائد السنوى الكلى سيبلغ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وهذا يعتبر مبلغا صغيرا بالنسبة للشركات الكبرى . ولن تُغرى هذه الشركات إلا إذا أمكن تطوير المستحضر بحيث يصبح له سوق أوسع . لماذا إذن يظهر هرمون النمو بين المستحضرات التى تحاول شركات الهندسة الوراثية دفعها إلى السوق ؟

يتجذر العلاج بهرمون النمو في البحوث الإكلينيكية . إن إفراز الكمية المضبوطة من هرمون النمو في مرحلة العمر المناسبة هو شيء أساسى بالنسبة للنمو الطبيعى . ويفرز هذا الهرمون من الغدة النخامية الموجودة عند قاع المخ ، أما وظيفته فهي تنسيق عمليات النمو ، فإذا لم يفرز الهرمون أصبح الفرد قزما .

من الممكن استخلاص الهرمون من الغدد النخامية المحفوظة المأخوذة من جثث الموتى ، وهذه في الواقع هى وسيلة توفير الهرمون للمستشفيات بالملكة المتحدة منذ أوائل الستينات ، عن طريق مشروع يموله مجلس البحوث الطبية . وفى ذروة الإنتاج استُخدِم في هذا المشروع ٤٢٠٠٠ غدة سنويا ، لتحضير ما يكفى حاجة الدولة ، وعلى هذا الأساس فإن المريض يحتاج إلى سبعين غدة لتوفى احتياجاته من الهرمون في السنة ، ويبلغ ثمن هذه ١٠٠٠٠ جنيه . وهذا ثمن باهظ (ولو أنه لايزيد عن أجر عملية جراحية كبرى) . وفائدته للأطفال عظيمة . أما السبب في قلة من يظهر بهم الآن ذلك التخلف الشديد في النمو مقارنة بالوضع منذ ثلاثين عاما ، فإنها يرجع إلى هذا العلاج الناجح .

وفى سنة ١٩٧٧ سُلِمت إدارة المشروع إلى وزارة الصحة والأمن الاجتماعى ، وهى المسئولة عن مصلحة الصحة العمومية . ومن هذا التاريخ انخفض إنتاج الهرمون ، وقيل إن هناك أسبابا عديدة وراء ذلك ، أولها أن هناك احتمالا بأن يكون الأساس القانونى لتنزع الأعضاء في المستشفيات أو المشرحة العامة غير سليم . والمؤكد أن إحدى سلطات الصحة الإقليمية قد أوقفت هذا الإجراء في سنة ١٩٨١ ، بل وأشارت التقارير الصحفية إلى أن مسئولى مصلحة الصحة العمومية قد أصيبوا بالدهشة من أن هذا كان يحدث . وثانيها أن التغير في

طريقة مكافئة ملاحظي المشرحة للقيام بهذه المهمة الكريمة كان وراء انخفاض الناتج . وثالثها أن هناك تضمينا واضحا في تصريحات بعض المشتغلين أن الترتيبات الإدارية التي وضعتها وزارة الصحة والأمن الاجتماعي لم تكن فعالة بما فيه الكفاية . وقد حُول الإنتاج الآن إلى مركز بحوث الميكروبيولوجيا التطبيقية في بورتون داو - الذي كان يوما مؤسسة للحرب الجرثومية - حيث يجري العمل أيضا لإنتاج هرمون النمو من البكتريا . إن الطريقة البديلة هي أن ننقل الجينات التي تحدد الهرمون إلى بكتريا مثل *E. coli* ، ثم أن يستخلص الهرمون من المزارع البكتيرية . وقد تم هذا فعلا في سنة ١٩٧٩ . والمتوقع أن يكون هذا النمط الإنتاجي أرخص بكثير من طريقة المشرحة ، لنوفر المال بذلك لمصلحة الصحة العمومية .

هنا إذن مادة يحتاجها وبشدة عدد محدود من الناس ، وطريقة إنتاجها الحالية عالية التكاليف ، كريمة ، وعرضة لسوء الاستخدام ، والإنتاج في المملكة المتحدة على ما يبدو يقابل الحاجة تقريبا ، وربما ازداد الطلب قليلا بزيادة حالات تأخر النمو القابلة للعلاج التي يمكن تشخيصها . أما على المستوى العالمي فإن الموقف يختلف . ففي سنة ١٩٨٢ اقترح رئيس شركة كايبيجين ، شركة الهندسة الوراثية التي أنشأها كايبي فيترم ، إقترح أن كمية المادة التي ينتجها نابشو الجثث لا تكفي إلا لعلاج سدس حالات القزمية الناتجة عن تدني إفراز الغدة النخامية ، ثم أكد أنه بالرغم من التنقية المدققة وطرق الاختبار ، فإنه من الصعب أن نستبعد احتمال احتواء هرمون النمو المحضر بهذه الطريقة على بعض ما يسمى « بالفيروسات البطيئة » التي تهاجم نسيج المخ . والتخليق البكتيري يلغى كل هذه المشاكل .

كما اقترح أيضا أن تخفيض تكاليف إنتاج هرمون النمو ربما يؤدي إلى سوء استخدامه . إذ ربما يستخدمه بعض من يرغبون في إطالة قامتهم ، ممن ليسوا قصارا مرضيا . ولأننا نعرف أن طول القامة يسبب القلق للكثيرين ، ولا سيما من المراهقين ، فمن المحتمل أن يحاول بعض المتجنين عديمي الضمير تسويق عقاقير زيادة الطول .

إن هذا بالتأكيد شيء محتمل الوقوع ، وإن بدا أن المشكلة هنا لا تختلف في كثير أو قليل عن سوء استخدام ستيرويدات الأيض في الرياضة أو البنزدرين في المتعة . إنه دليل على الحاجة إلى قانون ، وهو شيء نحتاجه على أي حال ، أيضا للرقابة الطبية على المستحضرات الجلدية ، وهو لا يبطئ مشروع إنتاج هرمون النمو في البكتريا .

ولكن ، يظل السؤال قائما : لماذا تهتم بهذا الموضوع الشركات الموجهة للإنتاج المكثف ؟ يبين السجل التاريخي بوضوح أن العمليات التجارية لاختيار المستحضرات للتصنيع عادة ما « تَنتِم » العقاقير التي يكون الطلب عليها قليلا . والمؤكد أن تقديرات التسويق بالنسبة لهرمون النمو تشير إلى أن هناك توقعات لاستعمالات له أخرى . وفي سنة ١٩٨٢ ذكر مدير شركة سلتك ، في مدينة سلو ، أن حجم السوق بالولايات المتحدة يبلغ نحو مائة مليون دولار سنويا ، وهو رقم يبلغ أضعاف المطلوب لمعالجة حالات القزمية الناتجة عن انخفاض إفراز الغدة النخامية . أما السبب المحتمل لهذا فهو أن هرمون النمو سيستخدم بطريقة حديثة لإسراع نمو الأنسجة واندمال الجروح عقب العمليات الجراحية ، ولمساعدة التام كسور العظام بعد تقويمها ، وللمعاونة في علاج الحروق والتقرحات . وهناك سبب آخر هو أن الهرمونات من كل الأنواع الشبيهة متشابهة تقريبا من الناحية الكيميائية ، وبذا فإن التعرف على كيفية صناعة هرمونات النمو الأدمية يشبه تماما التعرف على تحضير هرمون نمو الماشية أو الخنازير أو الأغنام من البكتريا ، وسوق هذه الهرمونات هائل . وهناك تقرير ظهر سنة ١٩٨٢ يقول إنه من الممكن تسويق ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار سنويا من هرمونات نمو الماشية والخنازير ، أى خمسة أضعاف سوق الهرمون الأدمي . والحق أن محفزات النمو قد تزايد استعمالها بكثرة في الزراعة لأنها تقلل من الزمن والتكاليف اللازمة لتسمين حيوانات المزرعة حتى تصل إلى وزن التسويق .

ولكن المشكلة تكمن في أن مثل هذه الممارسات تترك بقايا الهرمونات في اللحم لفترة معينة بعد الذبح . فإذا لم يترك اللحم الوقت الكافي بعد الذبح قبل الاستهلاك فمن الممكن أن يتلقى من يأكلونه جرعات من هرمون النمو ذات آثار جانبية طبية خطيرة . وهناك تقارير أخيرة من بورتوريكو عن مشاكل في الغدد الصماء بين الأطفال سببها لحم يحمل هرمونات يباع بطريقة غير شرعية . كما أعلنت السلطات الزراعية الفرنسية في صيف ١٩٨٢ أنها ستحرم استيراد لحوم الأغنام التي تحتوى على مستويات عالية غير مقبولة من الهرمون ، ويرجع هذا جزئيا إلى توقع مشاكل طبية مشابهة ، والهرمونات - تماما كالمضادات الحيوية - لها استخداماتها في المستشفيات ، فإذا ما استخدمت في الزراعة دون رقابة فإنها تخلق مشاكل صحية خطيرة .

مستحضرات الدم : الصراع من أجل ملكية خاصة

الدم مزيج من مثات من المكونات ، تقع جميعا أساسا في مجموعتين رئيسيتين : خلايا الدم مثل كريات الدم الحمراء التى تنقل الأكسجين ، ثم السائل الذى يحوى الكثير من البروتينات والمسمى بالبلازما ، وأكثر هذه البروتينات وفرة هو ذلك المسمى ألبومين المصل الذى يحفظ حجم الدم بالجسم ، وتشمل البروتينات الأخرى بمصل الدم عناصر جهاز التجلط المختص بتكوين جلطات الدم على الثقوب التى تحدث بالأوعية الدموية . ومن بين هذه البروتينات عامل التجلط رقم ٨ ، الذى يفتقده معظم المصابين بسيلولة الدم .

يمكن بسهولة فصل البلازما من الدم ، ولكن الأصعب هو فصل أجزاء معينة منه ، وإن كان هذا قد أصبح الآن ممكنا باستخدام تكنولوجيا مأخوذة عن صناعة الألبان فى فصل الخثرة عن الشرش . ولقد نتج عن الحرب العالمية الثانية عمل كثير فى بدائل البلازما للاستخدام فى ميدان القتال . وفى سنة ١٩٤٦ وصف فريق من هارفارد الطرق الفيزيكية والكيمائية لفصل بعض البروتينات ، وقد قدم هذا العمل على الميمولوجيين - بالإضافة إلى مشاريع أخرى مرتبطة - قدم الكثير من البيانات الأساسية عن تركيب البروتين ، بيانات اعتمد عليها علماء البيولوجيا الجزيئية كثيرا بعد الحرب .

كانت الأبحاث فى اليابان تضى أيضا ولكن تحت ظروف من وخشية لا مثيل لها ، وذلك بمعسكر فى هارين بمنشوريا المحتلة ، حيث كان الأسرى يُستخدمون كقثران تجارب . ولما انتهت الحرب ، عقد القائمون على المعسكر من الضباط والعلماء صفقة مع موظفى المخابرات الأمريكية تم بها تبادل المعلومات عن مجموعة واسعة من التجارب فى مقابل حريتهم . ويظل السبب غامضا ، كيف كان هؤلاء فى موقع يسمح لهم باقتراح مثل هذا الحل ثم كيف قبله الأمريكيون . وقد التحق واحد من علماء المعسكر بشركة جرين كروس للأدوية لتبتدىء سريعا فى تسويق أول بلازما دم صناعية .

تقدمت تكنولوجيا تصنيع البلازما بشكل واضح منذ هذا التاريخ ، وأصبح فى الإمكان الآن أن يمرر دم مريض داخل جهاز تجهيز للدم موجود بجوار سريره فيزيل منه أنواعا معينة من خلايا الدم أو مكوناته ، كالأجسام المضادة مثلا ، كما أنه من الممكن أيضا فصل البلازما من دم متطوعين اختيروا لتوفر مكونات فى دمهم ذات فعالية خاصة أو نادرة ، والتبرع بها يمكن أن يسمى كميات كبيرة من « البروتين » يعتبر عملية خطيرة . ويسمح فى أمريكا للفرد بالتبرع بكمية من البلازما تصل إلى اللتر أسبوعيا ، أما فى أوروبا فالكمية الموصى بها لا تزيد عن

ربع هذا المقدار أسبوعيا . ويعرض القفد لدى المتطوعين بالبيومين مصل هو نفسه مأخوذ من آخرين . كما يمكن أيضا أن تُجهز البلازما في مواقع مركزية بعد فصلها من الدم الكامل في مراكز نقل دم إقليمية ، ثم تجزئها إلى مكوناتها من البروتينات المفردة مثل العامل رقم ٨ المطلوب لعلاج مرض سيولة الدم . وتتج هذه المستحضرات في بريطانيا في الوقت الحالي في العمل القومي لمستحضرات الدم في إلزترى الذى تديره وزارة الصحة والأمن الصناعى لمقابلة احتياجات مصلحة الصحة العمومية . ولعل العامل رقم ٨ هو أحد أهم المستحضرات ، وهذا المعمل يوفر المستحضر لنحو ٣٠٪ من مرضى سيولة الدم في بريطانيا في صورة مركز مجفف بالتجميد يمكن إبقاؤه في الثلاجة واستعماله عندما يندىء النزف الداخلى ، وهو نزف كان قبالا - يقعد المريض . وكان من نتائج هذا أن أصبح العلاج أكثر سهولة وأكثر مرونة ، ليحسن بشكل واضح صحة الأطفال المرضى بهذا الداء .

والواقع أن عدد المتبرعين بالدم في بريطانيا يكفى لتغطية كل الطلب على مستحضرات الدم ، ولكن التركيب الإدارى العتيق يفشل في أن يوفق بكفاءة بين المتوفر وبين المطلوب في الأقاليم ، كما أن هناك صعوبات في عملية النقل عند توصيل البلازما لمركز التجهيز بالسرعة المطلوبة . إن انخفاض الاستثارة في التكنولوجيا الحديثة في إلزترى قد جعل إنتاج مستحضرات الدم منه قليلا أيضا . وقد تسببت هذه المشاكل جميعا في أن نظل نشترى الثلثين الباقيين من حاجتنا من عامل التجلط من الموردين التجاريين لمستحضرات البلازما وتكاليف هائلة ، إذ يبلغ ثمن الحقنة الواحدة نحو ٧٠ جنيتها، والبلازما التى يعزل منها عامل التجلط تأتى من أشخاص مدفوعى الأجر لا من متطوعين كما هو الحال في برنامج نقل الدم القومى بالملكة المتحدة ، ويقال إن هذا يزيد من خطر التلوث بفيروس التهاب الكبد الذى يسبب مرضا مزمنيا بالكبد ، لأن الأشخاص مدفوعى الأجر - وقد يكونون من مدمنى الخمر أو الهيروين - قد تدفعهم الحاجة الماسة للنقود إلى التصرف فيما يمتلكون من « أصول » قليلة - نقصد دمهم - فيخفون سجلهم الصحى . والمعروف أيضا أن بعضا من سيطرة البلازما يخفون مصدر البلازما التى يسوقونها وذلك بتوزيعها من خلال وسطاء .

توجد طرق عديدة للتعامل مع هذا الموقف أحدها هو تحديث مؤسسة إلزترى الحكومية وتقوية روابطها الإدارية مع المناطق الصحية ، وهناك أيضا فكرة بيع موقع تجهيز الدم لمؤسسة خاصة على أن يستخدَم برنامج نقل الدم القومى كمورد أساسى ، أو وحيد ، للدم . وهذه الاستراتيجية هى التى تفضلها حكومة المحافظين الحالية ، ولكن ج م ع ت اقاومها ، وأبسط المشاكل التى تسببها هذه

الفكرة هي انعدام الرقابة على الاستراتيجية التجارية للشركة المعنية ، فهي تستطيع أن تنسحب من إنتاج مستحضرات البلازما إذا ما رأت ذلك ، كما أنها قد تنسحب في ظهور التبرع التجاري بالدم في بريطانيا ، وهو شيء يراه الكثيرون غير مرغوب . وقد جادل ريتشارد تيتمبس في كتابه الصلة بالهبة عن التبرع بالدم ، جادل بأن الرمزية الاجتماعية في أن يهب الفرد دمه للآخرين - وهو تأكيد للجماعة في أى مجتمع - وكذا في المعايير الأخلاقية الرفيعة ، قد جعلت برنامج التبرع التطوعي مرغوباً من الناحية الاجتماعية .

أما الحل الآخر - وهو قضية تتخلل هذا الفصل - فهو أن نتحول من تكنولوجيا التشظية - التى تفصل فيها المكونات المختلفة أو الشظايا عن بعضها البعض - نحو طريق يؤسس على بناء الجزيئات ، أى على التخليق . فمن الممكن أن تصنع بروتينات مثل العامل رقم ٨ للتجلط أو الألبومين المصل في كائنات دقيقة مهندسة وراثياً ، وهذه الجماعة التكنولوجية البريطانية - وهى وكالة حكومية تمول مشاريع التطوير التكنولوجى - تعضد بالفعل شركة سيببويد في برمنجهام التى تجهز الدم حالياً ، ولكن لديها مشاريع لصناعة عامل التجلط فى البكتريا .

أعلنت شركة جينتسك الأمريكية سنة ١٩٨٢ أنها قد تمكنت من إنتاج الألبومين مصل الدم الأدمى فى إ . كولاى (نعى أن البكتريا أصبحت تصنع البروتين ، بكميات صغيرة على الأرجح) . وهناك إذن احتمال بأن نصنع مقادير هائلة من الألبومين المصل بهذه الطريقة ، ربما باستخدام بكتريا أخرى كمائل أو باستخدام الخميرة . وقد تم هذا العمل تحت عقد مع شركة ميتسوبيشى المختلطة التى احتفظت لنفسها بحقوق التسويق . ويبلغ الحجم المقدّر للسوق العالمية بنحو ١٠٠ طن سنوياً ، أى أن المبيعات تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار ، مما يجعل هذا الألبومين من بين الكيماويات المطلوبة بكثافة . ومن المؤكد أن هناك شركات أخرى قد وضعت هذا الهدف نصب عينها ، دون إعلان . ويبدو أن أسلوب جينتسك هو ضمان أن يحظى كل نجاح علمى وكذا أساسه التجارى بالتغطية الواسعة من وسائل الإعلام . أما الشركات الأخرى فتسعى جاهدة أن تتجنب هذا الشيء بالذات .

ربما كانت البيوتكنولوجيا تعنى تغييراً فى الاستخدام الاجتماعى للدم ، ويمكننا أن نلاحظ بوضوح فى الوضع الحالى كيف يمكن أن تستخدم البيوتكنولوجيا لمصلحتنا أو ضد مصلحتنا ، ويجرى تجير الدواء فى بريطانيا حالياً بسرعة - لاسيما تحت حكم المحافظين . وتلعب مستحضرات الدم البيوتكنولوجية دوراً فى تشتيت مجالات الاستغلال التجارى بعيداً عن مصلحة الصحة

العمومية . وهى تتخذ الآن مكانها داخل استراتيجية اقتصادية عامة . إن سياسة الحكومة هى تشجيع التطورات التى تحول السلع والخدمات فى قطاع الصحة من القطاع العام إلى القطاع الخاص . فقط إن كانت هذه السلع والخدمات مربحة . أما المدى الذى يمكن فيه اعتبار هذا فى مصلحة المجموع فيبقى غير واضح .

أما ما يميز البيوتكنولوجيا عن غيرها من القضايا ، فهو أننا قد نخسر موقعا ، للجمهور فيه اهتمام واقع ، منبرا للجدل الجاهليرى موجودا بالفعل . إن البيوتكنولوجيا توفر بعض المكاسب الواضحة ، فمن الممكن أن نتجنب المخاطر والمشاكل فى التبرع بالدم ، ومن الممكن أن نزيد كمية المادة المجموعة ، ومن الممكن أن نخفض من ثمن العلاج ، ليفقد الدم المجمع تجاريا قيمته كشكل مشبوه للتكسب ، غير أنه قد يهش كاساس للطقوس الاجتماعية . ولكن هذه القضايا لم تعرض للجدل العام .

الأجسام المضادة النقية

ناقشنا فى الفصل السابق حالة تضافرت فيها جهود الباحثين والممولين من أجل حماية عملهم عن طريق براءات الاختراع . وهذا الأمر لم يتطلب منهم أن يعملوا بتصميم فى الأيام الأولى فقط ، بل كان عليهم أن يستمروا فى الضغط ، وأن يلحقوا بالزملاء جانباً ، وأن يهملوا النقد والسباب . أما قصة الأجسام المضادة النقية فهى مكمل ، فقد وقع فيها بالفعل ما خشى كوهين وبوير - بالتأكيد - حدوثه ، إذ حصل شخص آخر على براءة امتياز بحث لأنه كان أسرع فى الخروج على التقاليد ولأنه كان مستعدا لمواجهة ثورة الغضب . وكما حدث فى الدن ا المطعم ، فقد تطورت سلسلة من التجارب لتصبح أسلوب بحث ذا أهمية خطيرة ، ولتكون أساسا لفرع جديد من الصناعة تعمل به شركات صغيرة ترتبط بالجامعات ، وشركات كبيرة تزايد على مراكز التفوق .

طورت الكائنات العليا دفاعا معقدا مرنا يسمى جهاز المناعة ، يوجد فى الشرايين والأوردة وفى أوعية الجهاز اللمفاوى ، يجند مجاميع من الخلايا فى الجسم لرصد وتحطيم الأجسام الغريبة مثل البكتريا والفيروسات ، والجزيئات الدخيلة ، كجزيئات حبوب اللقاح ، التى تشكل تهديدا بشكل أو بآخر . فإذا ما دخلت هذه المواد - التى تسمى « الأنتيجينات » - إلى الجسم ، قامت خلايا خاصة بانتاج أعداد كبيرة من جزيئات معقدة تسمى الأجسام المضادة ، لها تركيب يمكنها من أن تحاصر أنتيجينات معينة . وهذا الحصار متخصص جدا ، فكل نوع من الأجسام المضادة لا يتعامل إلا مع نوع محدد من الأنتيجينات ، وبذا تمنع المواد الغريبة من العمل ليصبح من السهل بعدئذ تحطيمها عن طريق موجه جديدة من الخلايا الدفاعية .

إن هذه العملية هي أساس إنتاج اللقاحات ضد الأمراض ، وهو موضوع سنعود إليه في الجزء التالى من هذا الفصل عندما نناقش كيفية تطبيق الوراثة التطعيمية في تخليق لقاحات جديدة ، واللقاح (الفاكسين) هو محلول معلق من بكتريا أو فيروس مستضعف أو ميت ، إذا ما حقن في الجسم فإنه ينبه إنتاج الأجسام المضادة دون أن يسبب المرض ، ونتيجة لهذا يكتسب الشخص أو الحيوان الذى حقن مناعة ضد المرض ، ذلك بسبب حدوث استجابة مناعية أقوى إذا ما حدث وأصيب بالعدوى . بنفس الطريقة يمكن تخليق أمصال ومضادات للسموم بأن نعرض للإصابة بعض الكائنات الأقل حساسية للمرض ، مثل الحصان أو الأرنب ، ثم نسحب منها الأجسام المضادة الناتجة لنحقن بها من يهدده المرض . ولعظم المواد عدد من الأنتيجينات على أسطحها ، نعنى أن الجهاز المناعى يعتبرها تركيبات غاية في التعقيد يلزم مهاجمتها من مناطق محددة كثيرة ، وبذا تتألف الاستجابة المناعية من إنتاج خليط من عدد قد يكون كبيرا من الأجسام المضادة ، الأمر الذى يجعل الصورة البيولوجية مشوشة وصعبة التفهم .

وقد درست الاستجابة المناعية بنجاح على المستوى الجزيئى منذ سنين طويلة ، فقد أهتم الكيماوى الأمريكى لينوس باولنج في الثلاثينات بالسؤال عن نوع الجزيء الذى يجب أن يكونه الجسم المضاد . وكانت اقتراحاته في هذا الشأن خاطئة بعض الشيء ، ولكن فكرة النظر إلى المناعة في صيغة كىماوية كانت فكرة لها خطرها ، ولم يكشف الستار عن الملامح العامة لتركيب الجسم المضاد إلا في الستينات . فنحن الآن نعرف أن الأجسام المضادة هي جزيئات معقدة تتكون من مقاطع ثابتة وأخرى متغيرة ، وهذا يعنى أن لها جميعا نفس التركيب الأساسى ، ولكن التفاصيل الدقيقة هي التى تتباين ، وهذا التباين هو الذى يتسبب في ذلك التوافق المحكم بينها وبين الآلاف من الأجسام المضادة المختلفة . فكلما ظهر أنتيجين ، نتج بالتحديد الجسم المضاد الصحيح للملاقاة .

أما تفاصيل الطريقة التى تُختار بها الخلايا الصحيحة داخل الجسم لإنتاج الأجسام المضادة فقد فُصلت في الخمسينات ، وتسببت في منح جوائز نوبل للعلماء الذين تولوا الأمر . ولكن ، بقيت مشكلة نظرية أساسية . إذ كيف تتمكن الكائنات العليا من إنتاج مثل هذا العدد الهائل من الأجسام المضادة ؟ ومازال هذا السؤال دون جواب . وقد قدم علم الوراثة الجزيئية الكثير ، وبالذات لعلم المناعة . فالأجسام المضادة على أى حال ليست سوى بروتينات كبيرة تمحدد وراثيا ، وقد أنفق بعض رجال علم البيولوجيا الجزيئية الكثير من وقتهم في السنين الأخيرة يتفحصون الطريقة التى تبتدىء أو تنتهى فيها الجينات ، داخل الخلايا المنتجة للأجسام المضادة ، من عملها لصناعة الجزيء المضبوط في الوقت المضبوط . إن

هذا هو نوع القضايا التي شغلت العلماء في تطويرهم لتكنيك الأجسام المضادة النقية .

أما ما يسمى « بالأجسام المضادة النقية » فهي أجسام مضادة مشتقة من خطوط خلايا تنبى في مزارع ، خلقت خصيصا لهذا الغرض ولا تنتج سوى نوع واحد فقط من الأجسام المضادة ، إذ صُممت لتخلق الجسم المضاد المطلوب وحده لا غير . وكان أول من صنعها هو دكتور سيزار ميلشتاين ، ودكتور جورج كوهلر ★ سنة ١٩٧٥ في مركز البحوث الطبية للبيولوجيا الجزيئية في كامبريدج ، فيما كان انحرافاً عن خطهما الأساسى للبحوث .

والأجسام المضادة النقية تخلق أساسا في خلايا هجينة تسمى الهيريدومات (أو الخلايا الهجينة المذجة) ، إذ يدمج سويا نوعان من الخلايا ، فالخلايا التي تنتج الأجسام المضادة لا تستطيع الحياة في مزارع اصطناعية ، ويلزم زراعتها بهذه الطريقة حتى يمكن أن تنتج أجساما مضادة معينة في حالة نقية لاي من السلسلة الواسعة للمواد التي تهمن . ويمكن تصور الوضع كما لو كانت الاستجابة المناعية تُفصّل لتبين نواحيها المختلفة بحيث يمكن استخدام حساسيتها الفائقة التي عادة ما تحجبها الأجسام المضادة المختلفة الناتجة عن الحقن . والواقع أن بعض الهيريدومات يعتبر وسائل تحليلية ذات قدرة فائقة ، لأننا نستطيع أن نبتدىء بمادة مجهولة التركيب ، ثم نصنع أجساما مضادة نقية لكل من مكوناتها ، ثم نستخدم كل واحد من هذه الأجسام المضادة في سبر وتحليل هذه المادة . كما يمكن أيضا أن نأخذ مادة معروفة لنصنع كميات هائلة غير مسبقة من الأجسام المضادة لها ، ولهذا العمل الآن تضمينات مثيرة واسعة ، وعلى سبيل المثال فقد استعملت في علاج مرض سرطان الدم عن طريق إنتاج الأجسام المضادة لنتيجينات معينة موجودة على خلايا الدم السرطنة ، بحيث يمكن إزالة هذه الخلايا من الدم .

كما أن لها قدرة كامنة خطيرة بالنسبة للطب والبحث التشخيصي ، إذ من الممكن استخدام الأجسام المضادة كمسبر على الحساسية متخصص للغاية ، فالمعروف أن الأورام على سبيل المثال تنتج بروتينات مميزة لكل نوع من السرطان ، وتكمن المشكلة عادة في تحديد البروتين ، فإذا ما أمكن اكتشاف هذه الجزيئات في مرحلة مبكرة جدا من تكوين الورم (أى قبل أن يوجد من الخلايا ما يكفي لرؤيتها

★ حصل ميلشتاين وكوهلر على جائزة نوبل للطب لسنة ١٩٨٤ عن أبحاثهما في هذا الموضوع . (المترجم)

في صورة الأشعة السينية) فمن الممكن أن يبدأ العلاج مبكرا ، ليعطى فرصة نجاح أفضل .

وهناك مثال آخر لاستخدامها . وإن كان أقل أهمية . وهو تحديد نوع اللحوم المختلفة في عينات اللحم المفروم ، فقد أمكن بالفعل بهذه الطريقة تمييز لحم الحصان أو الكنغر إذا ما بيع على أنه لحم بقرى مفروم ، وربما أمكن في المستقبل القريب أن نفعل نفس الشيء أيضا مع لحم الهامبورجر المطبوخ .

وقد اقترح أيضا أنه من الممكن استخدامها في تطوير مواد جديدة لمنع الحمل وذلك بعمل أجسام مضادة لبروتينات الحيوانات المنوية للإنسان ، على أنه من الممكن أن تكون هذه المواد مختصة بالجنس ، نعنى أن تعمل فقط ضد الحيوانات المنوية الحاملة لكروموزوم X (الحيوان المنوى الأنثى) أو الحاملة لكروموزوم Y (الحيوان المنوى الذكري) ، مما يسمح - أخيرا - بالممارسة الناجحة للتحديد المسبق لجنس المولود ، وهو احتمال يرقبه الكثيرون - وخاصة من مؤيدى المساواة بين الجنسين - بانتقاد متزايد لاسيما باقتراب إمكانية تحقيقه .

إن قائمة التطبيقات المحققة بالفعل للأجسام المضادة النقية قائمة طويلة جدا ، كما أن أهميتها التجارية في التشخيص والتحليل والتنقية والعلاج ستصبح هائلة على ما يبدو ، وهناك تقدير يقول بأن حجم سوق التشخيص سيصل إلى ٨٧٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ ، أى بعد عشر سنين من ظهور البحث الأساسى الأول في الموضوع .

عندما نجح ميلشتاين في تجاربه سنة ١٩٧٥ ، لم يكن يحس بكل هذه الاحتمالات إلا في شكل مبهم ، وبالرغم من ذلك نجده وقد كتب لكفيله ، مجلس البحوث الطبية ، يخبره أنه من الجائز أن يكون لبحوثه تطبيقات صناعية ، على أمل أن تقوم المؤسسة القومية للبحث والتطوير (وهى مؤسسة تديرها الحكومة للسمرية بالنسبة لابتكارات المعامل الحكومية) بمساعدته في تسجيل براءة الابتكار وتجدير عمله . وما يستحق الذكر أن تصريحات ميلشتاين العامة قد أظهرت لا مبالاة محبة لفكرة أن يستفيد هو شخصيا من تجدير عمله ، كما أنه قد أعطى انطبعا واضحا - كلاجى - يهودى من الأرجنتين - بأنه سعيد جدا أن يعمل في معمل أكاديمى ذائع الصيت ، وأن لا شىء يشغله تماما إلا نشاطه البحثى وحده .

ولكن المؤسسة القومية للبحث والتطوير (م ق ب ت) لم تتحرك لسبب لا ندرية ، وتحولت براءة الامتياز على الأجسام المضادة النقية إلى الباحثين الأمريكين . وقد تسبب هذا في الكثير من الاستياء ، كما وجه الاتهام في

المناقشات العامة إلى م ق ب ت بأنها كانت الجهاز المعنى الذى فشل فى أن يسير الأمور بالسرعة الكافية .

وأصبح هذا الموضوع هو « قضية الموسم » ، وقيل إنه اخفاق جديد فى تحويل العلم البريطانى (الذى لا يضارعه علم فى قدرته الخطرة الفائقة على الابتكار) ناحية المستحضرات التنافسية التى يحتاجها السوق العالمى ، وقد استنبت المسوّقون المستقلون من هذا المثل أنه من اللازم أن يُسمح للشركات بولوج كل المسالك غير المطروقة إلى معامل الجامعات والحكومة ، وأن تمنح كل الحرية فى استغلال ما ترغب فى استغلاله ، والمعروف أن القطاع الخاص لا يفوت فرصة كهذه بهذه السهولة . أما المصلحون من مؤيدى تدخل الدولة فى تشجيع النمو الاقتصادى فيميلون إلى اعتبار حادث الأجسام المضادة النقية مثالا نمطيا لتردد البيروقراطيين غير المدربين الذين مُنحوا حصانة أكثر من حجمهم . ولكنى متأكد أننا لا نعرف القصة الكاملة فى هذه الواقعة ، وما أستنبطه أنا هو أن هناك أسلوبا معيناً فى البحوث قد أصبح الآن مهددا بعد أن لحقته وقائع كهذه خطيرة ، فالبحت الذى يُعتبر نشاطا متأملا لصفوة تعيش فى محراب لها ، صفوة تعودت الابتعاد عن العالم الملوث ، عالم التمويل والتوثيق والدعاية والتسويق والأوراق المالية ، هذا النوع من البحث فى سبيله إلى الاندثار ، وكما رأينا فإن الغشاء بين هذين العالمين قد أصبح فى الفترة الأخيرة أكثر نفاذية ، تنتقل من خلاله قوى غريبة إلى معمل البحوث .

هناك محاولة لحل هذه المشكلة تمتد جذورها أصلا إلى أسطورة الأجسام المضادة النقية . ففى سنة ١٩٨٠ قامت الجباة التكنولوجية البريطانية التى تكونت عن المؤسسة القومية للبحث والتطوير ومجلس المشاريع القومى ، قامت بإنشاء شركة إسمها سيلتك . وكان هذا هو الرد على شركات الهندسة الوراثية ذات التكنولوجيا العالية فى أمريكا . دفع مجلس المشاريع القومى نصف التمويل وجاء النصف الآخر من مستثمرى القطاع الخاص ، ومنحت الشركة الحق الكامل فى تناول البحوث التى تجرى بمعامل مركز البحوث الطبية ، مثل المعمل الذى يشتغل به ميلشتاين . فالشركة إذن تعتبر إحدى المؤسسات الرئيسية بالملكة المتحدة لتجوير بحوث البيوتكنولوجيا التى تعمل بتمويل حكومى ، هى نوع وسط بين مغامرات السوق الحر فى أمريكا وبين بيروقراطية م ق ب ت . وكان من بين أول مستحضراتها مستحضرات استغلت فيها تكنولوجيا الأجسام المضادة النقية ، ومنها الجسم المضاد للإنترفيرون ومجموعة من الأجسام المضادة تسمح بتحديد مجموعات الدم بشكل أكثر كفاءة (سيزار ميلشتاين هو أحد كبار علماء اللجنة الاستشارية العلمية لشركة سيلتك) .

فى ربيع ١٩٨٢ عقدت اللجنة البرلمانية المختارة لوزارة التعليم والعلوم سلسلة من جلسات الاستماع عن البيوتكنولوجيا ، وقد عُرضت - من بين ما عرض - العلاقة المانعة لشركة سيلتك مع مركز البحوث الطبية وُجد أنه من الواجب أن تَحْصَ بشكل أكثر دقة ، وكان الأعضاء المحافظون باللجنة أبعد ما يكونون عن التحمس لهذا الاحتكار ، وربما طُلب من شركة سيلتك أن تتخلى عن حقوقها المانعة على مركز البحوث الطبية .

إن إخفاقات فى حجم واقعة الأجسام المضادة النقية تضع البحث المتزه فى موقف أسوأ . وتزداد الضغوط من أجل السماح للقطاع الخاص بالحصول على البحوث التى تمولها الحكومة ، وتصبح مقاومة هذه الضغوط صعبة . إن الممارسات البحثية تتغير أيضا داخل المؤسسات الأكاديمية ، والنتيجة هى أننا نرحب بالبيوتكنولوجيا كطريق ضرورى لابد أن يطرقه مستقبلنا ، ثم وفى نفس الوقت نحجبها عن دائرة الرؤية العامة .

لقاحات جديدة لأمراض قديمة :

شحن الاستجابة المناعية

الشظايا الفيروسية

إن أحد طرق الولوج إلى مناهة المناعة يكون بإنتاج خط خالٍ من الخلايا ، كما فعل ميلشتاين عن طريق تهجين أنسجة فأر مريض . وهناك أيضا طرق أخرى تعتبر تهديدا لممارسات قديمة راسخة . وفى الخمسينات ، كان من عادة علماء البيولوجيا الجزئية - من أمثال فرانسيس كريك - أن يؤكدوا على ضرورة التفكير جزئيا إذا ما نصّحوا علماء الفيروسولوجى ، ولم يكن هؤلاء يتحمسون لسماع النصيحة من كريك الذى يعتبرونه مدّعا غرا غير مدرب . كان كريك يقول : فُكر فى الفيروسات كتركيبات مبنية من مجموعة تعليمات اقتصادية للغاية .

ولأنه لا يوجد الكثير من الد ن ا داخل الغلاف البروتينى للفيروس فإن الجينات لا تستطيع أن تحدد بروتينات بأعداد كبيرة أو بأحجام كبيرة ، ولأنه لا يوجد مكان يكفى لتشفير البيانات ، فلا بد أن يبنى الغلاف من تحت وحدات منتظمة ذات شكل متماثل يسمح بأن تكسب سويا لتصنع قشرة ، وهذا هو السبب فى أن الفيروسات دائما ما تشبه سفن الفضاء . إن البساطة تعنى الانتظام الهندسى ، إنها ذلك الشيء الذى يثير انتباه عالم البلوريات . ونحن نعرف الآن أن مبدأ الاقتصاد يمتد لمدى أبعد من هذا ، وأن الفيروسات جينات متراكبة ، إذ يقوم نفس الجزء من الد ن ا فى بعض الفيروسات بتشفير أكثر من بروتين . كما

لو كنت قد كتبت فقرة ، ثم تناولت حروفها وشكلت منها نفسها فقرة أخرى مترابطة تماما ولها معنى مختلف .

ولما كانت معرفتنا الآن أكثر عن طريقة بناء الفيروسات ، فقد اتجه اهتمام البعض نحو إعادة تركيبها عن طريق حذف أجزاء من الـ DNA الخاص بها (أوران الخاص بها بالنسبة للفيروسات التي تستعمل RNA كإداة وراثية) وذلك لإنتاج فيروسات تنقصها الجينات المسئولة عن بعض أنشطتها المرضية وإن كانت ماتزال تحتفظ بنفس البناء الأساسي ، بحيث تُحفز إنتاج نفس الأجسام المضادة للفيروس الطبيعي ، وسيكون لهذه العملية أهمية هائلة بالنسبة لصناعة اللقاحات ، وقد اتضح أن البروتينات الموجودة بأغلفة بعض الفيروسات وكذا بعض شظايا الفيروس كله تستطيع أن تثير استجابة مناعية . إن المشكلة في صناعة اللقاحات عادة هي ضمان أن تكون الفيروسات قد أصبحت خاملة أو غير معدية ، وأجزاء الفيروسات لا يمكن أن تكون معدية ، وبذا تكون مأمونة ، فالمطلوب إذن هو أن نجعل الجزء محل محل الكل . والمثير حقا هو أنه عندما نجح تطبيق هذه الفكرة في سنة ١٩٧٩ لم يفكر العلماء في التقدم لطلب براءة الاختراع .

الصراعات من أجل براءات الاختراع : انعدام الثقة ونهاية العلانية

وبحلول عام ١٩٨٠ كان الموقف قد تغير تغيرا جذريا ، ذلك أن تكتيك تركيب الأنتيجينات المخلفة قد تسبب في نزاع بين مجموعتين من الباحثين حول أسبقية الكشف وحول الدّين الفكرى الذى لم يُعترف به ، وهى مواضيع لها قيمة تجارية تبلغ الملايين من الدولارات . كان ريتشارد ليرنر عالم البيولوجيا الجزئية هو قائد المجموعة الأولى التى تعمل فى مؤسسة سكريبس للطب والبحوث ، أما قائد المجموعة الأخرى فقد كان راسل دوليتل ، وكانت المجموعة تعمل بجامعة كاليفورنيا فى سان دييجو وفى معهد سولك ، وهذه المراكز كلها تقع بالقرب من لاجولا ، أحد أحياء سان دييجو بكاليفورنيا ، نعى أن الباحث كانوا فى منطقة واحدة بحيث كان من السهل أن يتزاورا طلبا للمشورة أو المساعدة . وكان أحد هذه الأحاديث السبب فى مشادة هائلة .

ادعى دوليتل أنه أعطى المجموعة الأخرى فكرة ، لتتقدم هذه الأخيرة بعد ذلك فى طلب براءة اكتشافها ، لتستخدم هذه البراءة بالتالى فى جذب الاستثمارات من شركة أدوية هى شركة جونسون وجونسون . وكما نتوقع ، نفى ريتشارد ليرنر قائد مجموعة سكريبس ويعنف كل هذه الاتهامات وادعى أنه قد توصل مستقلا إلى هذا الاستخدام الحديث لتكتيك الأنتيجين المخلّ ، الذى نشرت المجموعتان عنه بحثا فى نفس الوقت تقريبا ، وقد أصر على أن هذه الفكرة قد

راودته قبل عشرة شهور بينما كان يسير مع زملائه في حديقة سنترال بارك بنيويورك عند حضوره أحد المؤتمرات .

كما يقول إنه لم يذكر هذا كله أثناء الحوار الحرج الذي دار مع راصل دوليتل ، لأنه لم يرغب في إحراجهِ إذا ما بين له أن العمل الذي كان يفخر به ، قد سبق أن فكر فيه ، كما ادعى أن لديه المستندات التي تثبت أن معمله كان بالفعل قد بدأ هذا العمل قبل أن يذهب إلى دوليتل لحديث ودى .

أما دوليتل فيقول من ناحيته إن هناك عنصر غموض ومراوغة في بعض تصريحات ليرنر وأن المستندات ليست قاطعة (وهى عبارة عن أمر لشركة كيمياوية صغيرة لتوريد بيتيد بحثي) كما يدعى دوليتل أيضا بأن الدور المعاون الذي لعبه الآخرون في عمل جماعة ليرنر قد هُوّن من شأنه في أبحاثهم المنشورة ، وهو شىء لا يمكن فصله عن نجاح طلب تسجيل البراءة .

وادعت المجموعتان أنها عرفتا بإمكانية الاستخدام التجارى لفكرة استغلال الشظايا الفيروسية لإنتاج لقاحات أكثر أمانا قبل نشر تفاصيل استعمالها كأداة بحثية ، ولجماعة سكريس طلب تسجيل براءة اختراع موجود تحت الفحص الآن ، وقد دخلت في مشروع تجارى لتصنيع لقاحات مخلقة ، أما جامعة كاليفورنيا فلا تفصح عما إذا كانت ستطلب هى الأخرى براءة اختراع .

إنها أسطورة عجيبة تذكرك برواية بوليسية ، بها بعض الأدلة التي يمكن فحصها أما البعض الآخر فهو مخبأ كبير تجارى ، ولكل طرف « قصته » التي تبرر تصرفاته وتصرفات الطرف الآخر ، وكل قد حوّر من وصفه للطريقة التي تصرف بها خلال تطور الأمر ، والواضح أن دوليتل كان مستعدا للتفاوض عما يعتبره سلوكا علميا مشينا - نقصد إغفال الاعتراف بالمادة البحثية والمساعدة التي قدمت له بسخاء - حتى كَثِفَ النقاب عن الارتباط مع شركة جونسون وجونسون .

والواضح أن ليرنر ومجموعته قد اكتشفوا من الحديث مع دوليتل أنهم في سباق لنشر الفكرة ، وأن ليرنر لم يذكر شيئا لمنافسه وتركه على عماه ، إنه لمثال حتى لما تستطيع الضغوط التجارية أن تصنع في مقاومة مشاكل الصراحة والكرم ، وستعمل على أغلب الظن كعموِّق قوى للاتصال العلمى وتبادل مواد البحث ، ونخشى أن يعنى هذا الكثير بالنسبة « للمجتمع العلمى » و« السعى المجرد وراء الحقيقة » ، وهما جزء من إغراء البحث العلمى .

ولقد أصبح من الطبيعى جدا الآن ، بل ومن المقبول أيضا ، أن يوقَّع

الباحثون من ذوى الارتباطات التجارية عقودا تقيد حريتهم في استخدام وتوزيع مواد بحثهم ، وتحدد نوع التعاون المسموح به . ف لشركة جينتكت محاموها الذين يحضرون الحلقات البحثية في الشركة ، حتى يمكن صياغة دعاوى البراءات اللازمة حول البحث عند ظهوره مباشرة . إن مجرد التفوه بفكرة في جينتكت يعنى تقريبا لإمكان توثيقها . وقد أجبر محررو المجلات العلمية أن يسجلوا بحرص زائد وقت وتاريخ وصول البحوث إلى مكاتبهم لأن قانون البراءات بالولايات المتحدة يسمح بتسجيل براءة الاختراع في بحر سنة من تاريخ نشره ، أما في إنجلترا فلا توجد مهلة السنة هذه . وعلى هذا فلا بد أن يكون كل بحث قد قُيم بالفعل من الناحية التجارية قبل نشره . إن هذا يمثل تغيرات جذرية في أخلاقيات وسلوكيات البحث العلمى .

عالم اللقاحات الجديدة

يقع تكتيك إنتاج الانتيجينات المخلفة في قلب العديد من برامج إنتاج لقاحات جديدة لأمراض الإنسان الخطيرة الصعبة العلاج مثل مرض البرقان الذي يسببه فيروس ب للالتهاب الكبدى المعدى ، ومثل الأمراض التناسلية واحتقانات البرد الناتجة عن فيروسات هريس . وهناك أيضا اهتمام هائل باللقاحات البيطرية ، إذ يبلغ حجم سوق لقاح الحمى القلاعية بالولايات المتحدة نحو ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار ، وقد قيل باستخفاف إن لقاحات الحيوانات هي المهدف المفضل الذى تمهل بجانبه أمراض الانسان التى تغل ربحا أقل ، ومن الممكن تقنيا أن نتج لقاحات أفضل لأمراض تتوفر لها لقاحات الآن مثل شلل الأطفال ومرض الكلب .

وتعتبر الملاريا مثلا واضحا لمرض ستقدم له اللقاحات الحل قريبا ، وقد أثار هذا المرض العديد من الاستراتيجيات المتبينة خلال المائة سنة الماضية ، استراتيجيات شملت الأدوية المضادة للملاريا ، والرش بالـ د د ت والرى والمبيدات الحشرية وتربية البعوض العقيم . وبعد هذه الخلفية قد يبدو من الصعب أن نصدق أن يكون اللقاح هو العلاج الذى يحل المشكلة . وماتزال على العموم هناك مشكلة ، في تطعيم أعداد غفيرة من الناس ، ولو أن لقاح الجدري يقول إنه من الممكن تنفيذ هذا .

ولكن اللقاحات يجب أن تكون ثابتة ، ذلك أن الوصول إلى المناطق النائية بعيدا عن مراكز التوزيع بالعاصمة يحتاج وقتا طويلا ، وكثيرا ما تسببت الحرارة بالبلاد الاستوائية في إتلاف اللقاحات قبل حقن الناس بها لتصبح بلا فعالية على غير ما يتوقع المسئولون . ولا أحد يعرف بعد مدى ثبات اللقاحات الجديدة .

والأغلب أن تستمر نفس هذه المشاكل في غياب تكنولوجيا التبريد

الملائمة : كما يبقى أيضا قصور الإجراءات الصحية والغذاء الكافي والوقود الكافي والسكن الملائم ، وهى أشياء تضخم من مشاكل الأمراض عند نحو ثلث سكان العالم . إنني بهذا أضع الخلفية التى على ضوءها نتأمل تطوراً أخيراً للوراثة التطبيقية ، تقربنا منه القدرة على تحريك الجينات بين الكائنات ، نعى العلاج عن طريق نقل جينات الأمراض الوراثية الأدمية .

العلاج بالجينات : التلهف على الصدارة

فرّخت بحوث الـ د ن ا المـطعم - تلك الثورة التكنولوجية فى الوراثة الجزيئية - فى أوائل السبعينات ، الكثير من الطرق البحثية التى تسمح بتصوير وتصميم سلسلة واسعة من العمليات الصناعية الجديدة ، كما قادت إلى زيادة هائلة فى معرفتنا بالجهاز الوراثى للإنسان . أما تفصيل هذه المعرفة ، والمهارة التقنية التى خلقتها فقد سمحت للعلماء بالتقدم نحو حقل الهندسة الوراثية فى الإنسان ، أو ما يمكن أن نسميه الآن العلاج بالجينات ، ولم يعد العلماء الآن فى وضع يسمح لهم فقط باتخاذ هذه الخطوة - فالحقيقة أن واحداً على الأقل قد حاول هذا بالفعل - ولكن الواضح أن قوى فعالة تدفع بهم وبسرعة فى هذا الطريق .

إن الموضوع الذى كان يبدو من خمس سنين فقط موضوعاً غامضاً بعض الشيء ، مشيناً نوعاً ما ، مثيراً للجدل ، ومخرجاً ، قد تبدى الآن بالنسبة للكثير من العلماء فى ضوء جديد ، فبعد أن غدا العلاج بالجينات الآن قريباً ، فقد أصبح أيضاً مثيراً ، وأصبح موضوعاً سليماً لدراسة العلماء الباحثين عن التقدير فى مهنتهم ، بل لقد أصبح هذا الموضوع هو « الموضة » السائدة ، وازداد تلهف كل فرد لأن يكون أول من ينبجج فى تطويعه . والمهم أن المواقف المهنية قد تطورت بطريقة تثير العجب ، طريقة يجب أن نذكرها هنا . إن الشيء اللافت للنظر هو تحول النغمة من الجزع والحرج والبغض الشديد الذى كان سائداً من سنين خمس فقط ، إلى الاهتمام الحقيقى بتقنيات المنهج الطبى الجديد ، ولم يعد مما يشين العالم أن يشتغل بالعلاج الجينى . والواقع أننى لأشعر بأننا على وشك أن نجتاز حاجزاً رهيباً ، أو أننا على شواطئ نهر وبيكون خلقى سيؤدى إلى سقوط روما الروحية ، ولكنى أعتقد أن العلاج بالجينات هو طب تجريبي شديد التعقيد ، مستهلك للموارد ، يستغرق اهتمامات المعالج كما يستغرق اهتمام المريض . وأود مرة أخرى أن أثير التساؤل عما إذا كان من الواجب أن يُطرح ضمن دائرة الأولويات فى المرحلة الحالية .

إن الأمراض الوراثية نادرة ، ولو أن حجمها معنوى إذا أخذت مجتمعة ، أى إذا جمعنا أعداد المصابين بها ، ويبلغ العدد المقدر لها فى بلد مثل بريطانيا نحو

٢٪ من كل المواليد الأحياء ، أى مايقرب من ٢٠٠٠٠ طفل سنويا ، نصفهم تقريبا مصاب بتشوهات كروموزومية كبيرة ، مثل الطفل المغولى ، أو شنوذخلى وراثى أو تشريحي مثل الشق الحلقى أو وجود ثقب بالقلب . والبعض من هذه الحالات يمكن علاجه جراحيا . ونحن نعرف في حالات كحالة الطفل المغولى أن السبب هو بقاء كروموزوم زائد ، هو كروموزوم رقم ٢١ اضافى ، فى مجموعة الثلاثة والعشرين زوجا الموجودة بالإنسان الطبيعى ، وذلك أثناء تكوين الخلايا الجنسية وحتى الإخصاب ، ولكننا لانعرف تفصيلات حدوث هذه الظاهرة .

أما فى الحالات الأخرى ، نقصد العيوب الناتجة عن جينات مفردة ، والتي تشكل فى مجموعها نحو ١٪ من المواليد الأحياء ، فإننا نعرف الكثير عن العلاقة بين وجود جين معين فى حالة خاصة وبين المشاكل الطبية الناجمة عنه . فنحن نعرف مثلا بالنسبة لأنيميا الخلايا المنجلية أن تغييرا فى جين تختص بالهيموجلوبين يتسبب فى إعادة ترتيب الأحماض الأمينية فى سلسلتين من سلاسل الجلوبيين ، وهذا يكفى لأن يجعل الهيموجلوبين يشكل بلورات رفيعة طويلة إذا كانت كمية الأوكسوجين فى الدم محدودة ، فتتهار خلايا الدم الحمراء لتتخذ شكل الهلال ، وتكون النتيجة فشل الأنسجة فى الحصول على حاجتها من الأوكسوجين كما تسد الأوعية الدموية وتتعطل ، ليعانى الشخص آلاما فظيعة .

وأنيميا الخلايا المنجلية لها سبب متخصص جدا ، وهناك حالة مشابهة تسمى الثالاسيميا (أنيميا البحر الأبيض) وتنجم عن واحد من مجموعة كاملة من التشوهات المختلفة فى بناء جينات الجلوبيين . وقد قيل إن هذا المرض هو أكثر الأمراض الوراثية انتشارا فى العالم إذ يصيب بضعة ملايين حول العالم ، وهناك تقدير يقول إن ٢٠٠٠٠٠ طفل يموتون سنويا بسبب أنيميا الخلايا المنجلية والثالاسيميا . وبالرغم من أننا نعرف الآن الكثير جدا عن سبب حدوث أشكال مختلفة من الثالاسيميا فإننا لانعرف كيف نعالجها ، وعادة ما يموت المصابون بها فى سن الطفولة أو سن المراهقة . ودائما ما تكون الأمراض الوراثية قاسية هكذا . إذ عادة ماتكون اضطرابات فسيولوجية من نوع يؤدي بسرعة إلى إخفاق مفاجع لأعضاء أو أنسجة أو أجهزة معينة .

هناك حل ممكن لبعض الأمراض الوراثية هو ممارسة نوع من الوقاية ، مستغلين حقيقة أنها أمراض وراثية . توجد كروموزومات الإنسان فى أزواج ويوجد الجين الخاص بصفة أو عملية معينة فى موقع محدد على كل من الكروموزومين الشقيقين ، وقد يأخذ أحد الجينين حالة تختلف قليلا عن زميله على الكروموزوم الآخر ، وفى حالة أنيميا الخلايا المنجلية يحتاج الأمر وجود جينين شاذين للجلوبيين على نفس الموقع بكل من الكروموزومين كى تظهر الصفة ، أما عند وجود نسخة

واحدة لجين الخلايا المنجلية فإن الفرد ينتج ما يكفى من الهيموجلوبين الطبيعى .

والحالات التى يلزم لظهورها وجود نسختين من الجين تسمى الحالات « المتنحية » . ومن الممكن تحديد الأفراد الطبيعيين الذين يحملون جينا متنحيا واحداً ، قل مثلاً جين الثلاسيميا . وتكمن أهمية هذا فى أنه بالرغم من أن مثل هؤلاء الأفراد لا يتأثرون بالمرض إلا أنهم إذا أنجبوا أطفالاً من فرد آخر له أيضاً نسخة واحدة من نفس جين الثلاسيميا فإن هناك احتمالاً قدره ٢٥ ٪ فى أن تظهر الثلاسيميا فى النسل .

ولا يهمنى هنا السبب فى أن هذه النسبة هى ٢٥ ٪ ، ولكن المهم هو أن هذا النوع من المعرفة المسبقة للمشاكل الخطيرة يفتح عدداً من الاختيارات إذا أراد الزوجان الإنجاب . فمن الممكن أن يخاطر الزوجان بغض النظر عن النتيجة ، ومن الممكن أن يحدث الحمل على أن يجرى تشخيص قبل الولادة يمكن منه معرفة إن كان الجنين يحمل الثلاسيميا فيجهد . والحق أن التشخيص فى حالة الثلاسيميا ليس سهلاً أو آمناً ، وإن كان قد أصبح أسهل تقنياً ، كما أن هذا الحل قد يكون قاسياً من الناحية النفسية ، وهناك من يجدون من الصعب أو من المستحيل تبريره أخلاقياً . وهناك اختيار آخر هو أن نجد طريقة أخرى للإنجاب تتجنب هذه المشكلة ، كالتلقيح الاصطناعى بفرد لا يحمل الجين المتنحى ، كما يمكن بالطبع تبنى الأطفال أو تقرير عدم الإنجاب أو البحث عن شريك آخر ، وليس من السهل اتخاذ أى من هذه القرارات ولكن الكثيرين يفضلونها على إنجاب طفل أو أكثر يموتون بمرض لا علاج له .

وكلما تقدمت بحوث الوراثة الجزيئية للإنسان بدراسة تتابع جينات معينة والتعرف على مواقع وجودها على الكروموزومات وربطها بنواتج جينية معينة وبسبل أيضية معينة ، كلما ازدادت المعلومات التى يمكن بها تحديد الحاملين غير المرضى لجينات بذاتها ، والتى بنى على أساسها برامج المسح الوراثى . ويزداد بالتدريج عدد الحالات التى يمكن تشخيصها بهذه الطريقة فى البالغين وأيضاً فى الأجنة قبل الولادة ، والمفروض أن يكون هذا شيئاً طيباً ، ولو أن برامج المسح قد تسببت فى عدد من المشاكل ، منها التسبب فى القلق ، ووسم أناس فى غاية الصحة بأن بهم عيباً . وعلى المتحمسين طيباً أن يعلموا أن معنى أية حالة بالنسبة لهم قد يختلف تماماً عن المعنى لشخص يختلف عنهم فى السن أو السلالة أو الحالة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعى أو التعليم .

لقد عرضتُ حالة التعرف على من يحمل الجين المتنحى كحالة يستطيع الفرد فيها الاختيار إذا ما وجد سبباً للاعتقاد بأن المرض قد يبقى فى العائلة ، وهناك

إمكانية أخرى هي أن تقبَّم هذه الخدمة الطبية لمجاميع عريضة من الناس ، وهذا ما يسمى بالمسح الوراثي ، والعادة أن يُوفَّر هذا المسح على أساس تطوعي للمجاميع المهتدة . غير أن الحاجة للتأكد من الحالة الوراثية للبعض قد تسببت في بعض الحالات في جعله إجباريا ، وهناك في بعض الولايات بأمريكا قوانين تلزم بإجراء المسح الوراثي للأطفال السود بالنسبة لأنيميا الخلايا المنجلية قبل إلحاقهم بالمدارس الثانوية . فبالرغم من أن المقصود بجعل هذا المسح إلزاميا هو ضمان حصول الناس على البيانات الوراثية الضرورية ، فإن إساءة استخدام العنصرين له قد تغدو كبيرة .

إن من يقيمون برامج المسح الوراثي عادة ما يكونون ذكورا من البيض المتزوجين المديرين ذوى الخبرة الجنسية ممن يشغلون وظائف آمنة راقية ، أما من هم في حاجة إلى مساعدتهم فعادة ما يكونون غير متزوجين ، أو بدون رفاق جنس ، من الأقليات ومن طبقة اجتماعية دنيا ومن لم يتلقوا من التعليم إلا النزر القليل .

أجرى أحد المستشارين من علماء الدم مؤخرا برنامج مسح صغير بين أطفال أقليات مختلفة في مدرسة داخل بريطانيا ، وأصبحت إحدى البنات باكتئاب شديد بما قيل لها . ولم يكن الأمر يحتاج إلى الكثير من التخييل ليعرف أن الوضع يحتاج إلى مراعاة أكثر افتقدها البرنامج ، ليتلافى مشاكل الفضائح والقلق التي يضحكها نوع الضغوط الاجتماعية التي تنفذ حتى إلى المدارس . وسيجد مثل هذا على الأغلب مرارا وتكرارا في الثانيات .

وأخيرا نصل إلى الهندسة الوراثية البشرية ، أو ما يسمى الآن باسم العلاج بالجينات ، وهو محاولة للعلاج لا للوقاية ، محاولة تعنى أصلا إصلاح حالة طبية مثل الثلاسيميا بأن نولج في أنسجة معينة جزيئات دن ا تحتوي على النسخة الطبيعية للجين الذي تسبب قصوره في ظهور المشكلة . والفكرة هي أنه إذا كان من الممكن أن نقيح الجين في الخلايا المختصة بحيث يمكن أن تعمل بشكل طبيعي ، فمن الممكن أن يستعيد الجسم عمله الطبيعي الذي افتقده منذ ظهور المرض . والمصطلح الطبي لهذه العملية هو « التحويل الخلوي الجسدي » . وتنفيذ هذا على نحو صحيح هو شيء صعب للغاية ، وقد حاوله شخص ولكنه فشل . وهناك عشرون أو ثلاثون مجموعة بحثية حول العالم تجمع نفسها لمزيد من المحاولات في المستقبل القريب . إننا لا نمتلك الآن القدرة لمحاولة العلاج بالجينات ، ولكنه لا يمكن أن يكون بعيدا . وهناك بديل ، هو إللاج نسخ متعددة من الجين في البويضة المخضبة أو في الجنين في أطواره الأولى . ويقع تحت هذا البند ما ذكر في الباب الأول عن المحاولة الناجحة لزراعة جينات الجلولين

المأخوذة من الأرنب في خلايا فأر . ويسمى هذا باسم « التحويل الخلوى الجراثي » .

تمثل الشالاسيميا وضعاً مثاليا لمحاولة العلاج بالجينات من وجهة نظر معينة . إنها مرض خطير لا يعالج يسببه جين واحد . ومن الممكن الوصول إلى الخلايا الأولية لكرات الدم في نخاع العظام بالطريقة المؤلة التي تؤخذ بها العينة ، كما يمكن إعادة زرع هذه الخلايا في العظام . والنظام الجيني مفهوم جيداً ، والمواقع الكروموزومية معروفة ، وفي الامكان صناعة تتابع الدنا المطلوب من خلايا الجسم الطبيعية ، ومن الناحية الأخرى سنجد أنه من الصعوبة بمكان إيلاج الجينات في خلايا النخاع بطريقة مأمونة مضبوطة فعالة .

في سنة ١٩٨٠ أحس مارتين كلاين ، وهو أحد علماء الدم في لوس أنجيلوس بأن تجاربه على الفئران قد قدمت من المعلومات ما يسمح له بمحاولة علاج مرض الشالاسيميا بالجينات . غير أن اللجان المحلية والقومية التي يلزم موافقتها رفضت طلبه لاتخاذ هذه الخطوة ، وعلى ذلك أجرى ترتيباته لكي يجرى هذه التجربة الطبية في إسرائيل وإيطاليا ، ولكن برنامجاً عن هذا الموضوع أذيع على التلفزيون البريطاني بين أنه حُرّف في عرض تكنيكه التجريبي على إدارة المستشفى لكي يقوم بعلاج المريض الإسرائيلي . وعندما أذيعت تفاصيل عمله أدانته زملاؤه بلا تردد ، وطلب منه أن يستقيل من إحدى وظائفه . أما ما أزعج الناس فهو ثقته في نجاح تطبيق نتائج تجارب الفئران على الإنسان ، مخالفاً رأى زملائه القاطع بأنه لا أمل في نجاح طريقته .

وليس لي أن أتأمل في دوافعه على هذه الصفحات ولكنني أستطيع فقط أن أقول إنه قد أكد ببساطة ليما ظهر على شاشة التلفزيون أنه قد أحس في عمله مع مرضاه المزمنين بضرورة ركوب مخاطرات قد تبدو غير مقبولة للمشاهدين الأقل خبرة بالبحوث الطبية . قد يكون الأمر هكذا ، ولكنه لا يبرر إهمال المداولات العارفة للجان المراجعة الأخلاقية ، كما أنه من الصعب أيضاً تصور كيف يمكن تبرير هذه التجربة وغيرها من التجارب العالية التخصص المكلفة الجاذبة للأضواء ، بينما هناك الآلاف ممن يعانون من علل الدم ولا تشبّع حاجاتهم الطبية البسيطة خلال حياتهم القصيرة . فهل سيغدو هذا التسرع المشين أقل غرابة بتزايد الضغوط المهنية والتجارية في البحوث البيولوجية والطبية ؟ هذا ما أعتقد .

إن النسخ الخضرى في الإنسان سيتوافق مع نفس هذا النمط إذا ما تجاهل الممارسون المجددون العشرات من المشاكل الطبية الأكثر واقعية ، ومضوا من وراء ظهر زملائهم ليساعدوا البعض ممن لديهم ما يكفي من المال لشراء هذا النوع من

الخدمات . وهناك سبب يجعلنى لا أزيد فى الحديث عن النسخ الخضرى فى هذا الكتاب ، وهو اعتقادى بأن ثورة الغضب الأخلاقية التى تحيط بهذا النوع من العمل ليست سوى تشييت بعيدا عن الأبعاد النبوية والاقتصادية للصحة والمرضى . إن انتهاكات المقدسات الأساسية ليست بلا أهمية ، ولكن التوجيه المنظم للموارد نحو المجالات الأكثر ربحا التى لا يستفيد منها إلا الأقلية فقط ، هى شىء أكثر عارا .

وفى الختام

لقد غطينا فى هذا الفصل بعض الخلفيات . إن صناعة عامل التجلط فى البكتريا هى ممارسة تختلف عن العلاج الطبى بالجينات ، وكلتاها تجرى لمحاولة علاج النزف الدموى ، الأولى منها تمارس بالفعل والثانية موعدها المستقبل ، بل وقد لا تستعمل على الإطلاق إذا ما أمكن صناعة عامل التجلط بطريقة رخيصة ، وإذا أمكن تشخيص النزف الدموى قبل الولادة بطريقة أكثر دقة مما يجرى الآن ، والطريقتان كلتاها تنتميان لعائلة من التكنولوجيا نسميها « البيوتكنولوجيا » ، تضم أيضا كل ما ذكر فى هذا الفصل : إنسولين البكتريا ، الهيريدومات ، الأنثيجينات المخلقة ، لقاحات منع الحمل ، والتقديرات المناعية لمعرفة مجموعات الدم ، كل منها قد نشأ عن مجموعة محددة من الحاجات الطبية والتقنية والمالية ، وكل منها يتضمن اختيارات لم نحسم بعد بالنسبة لأولويات الصحة .

تقع البيوتكنولوجيا الطبية فى أول القائمة ، فمنها سبتبدى الثورة . وهناك بالأسواق الآن بالفعل مستحضرات أنتجتها التقنيات الحديثة ، وهناك أفكار كثيرة لإنتاج غيرها . إن المدى الواسع للتطبيقات الطبية المحتملة مثير للغاية ، ويبدل الآن الكثير من الجهود من أجل الثبات فى هذا الحقل الجديد ، أما الحلم الكبير للكثير من الممولين فهو أن يتحولوا إلى شركات أدوية كبيرة . وقد حققت شركة أو اثنتان بالفعل تقدما ملحوظا فى هذا الاتجاه .

هناك شىء مثير جدا بالنسبة لسرعة نمو شركات البيوتكنولوجيا الطبية ، ولا شك أن هناك وراء الستار من القلق والاستفزاز والقصور ما هو أكثر بكثير مما يُسمح للجمهور بأن يتصوره . ولكن صورة مشاريع البحوث التى تصاغ من الأشياء التى أمكن تطويرها للتصنيع ، والتى تضم فى سرعة زائدة ، هذه الصورة لها إغراءاتها . كما أننا فى الشركات الأكبر ذات الخطى الأكثر وثوقا لا نستطيع أن نهمل زهو بعض رؤساء الفرق البحثية ببراعة منجزاتهم . ولكن ، فى نهاية الأمر ، من يستفيد من كل هذا النشاط ؟ بعض الناس ، بالتأكيد . ولكنى أظن أنهم سيكونون تلك الأقلية التى تزود الآن جيدا بالمستحضرات والخدمات الطبية ، كما أن تكاليف توفير العلاج لمرضى هذه الطبقة الاجتماعية لن تنخفض . لقد جمع

الكثير من المال من وضع جزيئات داخل أجسام البعض بدعوى الشفاء دون نتيجة واضحة .

إن هذا ، بالنسبة لى ، يعتمُ الصورة اللامعة للبيوتكنولوجيا . ليس لأن معظم المشتغلين بشركات الرعاية الصحية لا يهتمون بأن عملهم أبداً لن يمس حياة الملايين من الناس ، بل لأن لهم أولويات مختلفة : العائد الكافى على رأس المال المستثمر . وفكرتهم عن الطب هى أنه على الناس أن يجمعوا الثروة أولاً ليتمكنهم بعد ذلك أن يشتروا الصحة ، وإلا فلا صفقة . أما الصالح العام فربما احتاج وقتاً طويلاً قبل أن يصبح عرضاً تجارياً يستحق التفكير ، ويستخدم البحث « الخالص » فى ملء هذه الفجوة ، ولكنه يتعرض بشكل متزايد للمعايير التجارية .

٥ اختصار الوقت في عالم النبات

يبلغ عمر الزراعة نحو عشرة آلاف سنة . وقد كانت هي أول تغير رئيسي في طريقة تعامل العشائر البشرية المنظمة مع البيئة لإنتاج الطعام ، وما أن بدأت حتى طفق المزارعون في انتخاب وتحسين محاصيلهم النباتية والحيوانية لرفع فائض الإنتاج من أراضيهم . إن تربية النباتات والحيوان هي القلب من الزراعة ، وتاريخهما متشابك ، إن النشاط الدعوب للتربية والتحسين عن طريق الانتخاب المتعمد الموجه ما يزال أساسيا في الزراعة بالعالم كله ، سواء في البلاد المتقدمة أو النامية ، وتقوم البيوتكنولوجيا الآن بتحريك هذه العملية إلى منعطف جديد .

وقد خُصص هذا الفصل أساسا للنبات ، وجُنِب للحيوان قسم خاص في منتصف الفصل . إن تربية النبات ليست مجرد تحسين تقني ، إنها العامل الحاسم بالنسبة للصياغة المستمرة للزراعة ، التي تربط أعدادا - تتضاءل - من المنتجين بعجلة مصنعي الأغذية من ناحية ، وشركات الأسمدة والمعدات والوقود من جهة أخرى . إن مهمة إنتاج نباتات جديدة مهمة أساسية للتجديد المستمر للزراعة ، وتسمح التطورات الأخيرة في البيوتكنولوجيا بدفع تصنيع وتكثيف الزراعة إلى الأمام بشكل أسرع ، كما ستزيد من تحكم الشركات في الزراعة ، تلك الشركات التي تخدمها وتستثمر فيها وتستهلك منتجاتها . وفي أيدي هذه الشركات يكمن مستقبل إمدادات العالم الغذائية ، لأنها تتحكم في الموارد ، كالأسمدة والمبيدات الحشرية ، التي أصبحت الآن ضرورية للحفاظ على المحاصيل ، كما تتجه تلك الشركات الآن إلى السيطرة على الموارد الحية لجينات النباتات ، التي يمكن منها تربية سلالات جديدة .

وقد أنتجت الزراعة الحديثة وفرة من الغذاء للبعض المحظوظ ، إذ تغل المناطق الرئيسية لإنتاج المحاصيل في الدول المتقدمة وبشات وفرة هائلة من الحبوب ومنتجات الألبان . ولدينا مثالان على هذا : جبل الزيت الموجود لدى السوق الأوروبية المشتركة ، وصفقات القمح الأمريكية والكندية والأرجنتينية للاتحاد السوفيتي . وهناك بالطبع قوى اقتصادية تشجع هذه المستويات من الإنتاج مثل ضمان أسعار منتجات المزرعة .

ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من « الإنتاج الفائض » من الأراضي الزراعية دون الوسائل التقنية ، فقد تزايدت غلة معظم المحاصيل في العالم المتقدم بشكل هائل خلال الخمسين سنة الماضية ، وعلى سبيل المثال فمن الممكن في حزام الذرة

في وسط غرب أمريكا أن نتج أكثر من مائة بوشل من الذرة من الفدان الذي كان ينتج عشرين بوشلاً في الثلاثينات ، وقد حصلت هذه الزيادة بسبب استعمال سلالات أكثر غلة ، ولكن تحقيق القدرة الإنتاجية العالية لهذه السلالات إنما يعني استعمال كميات هائلة من الأسمدة الاصطناعية ، وصناعة هذه الأسمدة تحتاج إلى طاقة ، والطاقة تكلف مائلاً ، وقد قُدر أن مدخلات الطاقة لإنتاج الذرة في الولايات المتحدة قد ارتفعت بما يزيد على ٢٠٠ ٪ ما بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٧٠ ، تشكل الأسمدة منها أكثر من الثلث . ويستهلك إنتاج الأسمدة في الولايات المتحدة ٣ ٪ من الطلب على الغاز الطبيعي ، كما أن تكلفة الطاقة المستخدمة في توزيع الأسمدة تبلغ تقريباً نفس هذه النسبة .

وبينما تزداد تكاليف الطاقة تتناقص الأرض الصالحة للزراعة ، إذ يحتاج في الولايات المتحدة سنوياً مليون فدان أو أكثر من الأراضي الزراعية تحت المنازل والطرق والمصانع ومراكز البيع ، كما أن نسبة متزايدة من بعض المحاصيل كالأذرة وقصب السكر والكاسافا تحول حالياً لإنتاج الطاقة في شكل كحول لا يستخدم كطعام . ومن الضروري للحفاظ على المستويات الحالية لإنتاج الغذاء أن نتج أكثر ، من أرض أقل ، وتكاليف طاقة أقل . وليس من السهل تنفيذ هذا ، أما السبب في أن الدول المتقدمة لا تحس بهذه الأزمة فهو الدعم الهائل للزراعة ، ووفرة الغذاء ، وقوة أصحاب النفوذ في مجال الزراعة .

وهذه الاتجاهات تعني أن كبار المزارعين في الدول الصناعية سيستزفون ، ولو أن قدراً كبيراً من البحوث سيجري لمساعدتهم لمواجهة هذا . وهناك الآن قدر كبير من الربح يجني من بيع البذور والمبيدات الحشرية والوقود والأسمدة ومعدات المزرعة . ولا تود الشركات المعنية أن ترى تدهور هذه التجارة .

ويمكن وضع التعارض بين الحاجة لإنتاج غذاء أكثر وبين تكاليف هذا الإنتاج في صورة مشكلة تخص الطرف النباتي في عملية إنتاج الغذاء . وهذا هو الموضوع الذي يُطلب من العلماء أن يعجلوا فيه : سرعة النضج ، سرعة امتلاء البذور ، نمو متزامن لتسهيل الحصاد الآلي ، استخدام أكفاً لضوء الشمس - كل هذه أهداف وضعت أمام مربى النبات . فإذا ما أمكن أن تتكون كيزان الأذرة في وقت أسرع ، أو أن يتم التمثيل الضوئي في القمح بنفس سرعته في قصب السكر ، إذن لنضال الكثير من المشاكل . وينفس الشكل ، إذا ما أمكن التربية لمقاومة الآفات بشكل أفضل أو للقدرة على تحمل الجفاف أو الغمر بشكل أكثر نجاحاً عندئذ ستقل من بعض الضغوط . وإذا ما أمكن تخليق نباتات تتحمل الملوحة فمن الممكن أن تزرع الأراضي المنهكة (أو تلك التي تقع فوق ينابيع مالحة حارة أو التي لا يمكن ربيها إلا بآبء البحر) . وهناك تقدير يقول إن مساحة الأرض

الماثلة على سطح الكرة الأرضية والتي لا تُستغل في معظمها يبلغ نحو ٣ر٨ مليون ميل مربع ، مقارنا بـ ستة ملايين ميل مربع هي مساحة الأراضي المزروعة حاليا . إن الزيادة الممكنة في مساحة الأرض المستغلة تبلغ نحو الثلثين .

إن العمل لإنتاج سلالة بازلاء جديدة أو سلالة فول أفضل يحتاج وقتا ومجهودا ، وهنا تحاول الصناعة الإسراع من العملية بأن تدفع بتقنيات جديدة تسمح للمربين بإنتاج الجديد من الأصناف النباتية بل وحتى أشكالا جديدة تماما منها ، وبسرعة . والفكرة الأساسية هي العمل بالخلايا أو الأنسجة النباتية ، ومعالجتها حسب الطلب ، ثم السماح لها بعد ذلك بأن تنمو إلى نباتات ناضجة . وهناك أيضا احتمال أكثر تطرفا وهو الاستغناء تماما عن النباتات في شكلها الطبيعي كأجهزة منظمّة ، فمن الممكن - كما ذكرت في الفصل الأول - أن تنمى خلايا النبات في مزارع لإنتاج العرقسوس أو النيكوتين أو الكودين ، ويبقى أن نعرف إن كان من المستطاع أن تستخدم هذه الطريقة في نباتات الغذاء . والمؤكد أن هناك خططاً كثيرة لإنتاج بكتريا وطحالب غنية بالبروتين تنمى في مزارع مختلفة . وستصبح هذه غذاء للبعض في المستقبل .

وقد سُمّي هذا كله - مقدما - باسم « الثورة الخضراء الثانية » ، وهو وصف مفيد بشكل ما لأنه يعيدنا إلى تضمينات ما سُمي « الثورة الخضراء الأولى » ، التي كانت محاولة « تحسين » الإنتاج الزراعي في العالم الثالث عن طريق نوع من الإصلاح التقني ، فأدخلت سلالات عالية الغلة من محاصيل كالقمح والأرز ، أنتجتها شبكة دولية من معاهد البحوث بغرض إحداث تطوير « تقدمي » ، وقد نقلت هذه النباتات الجديدة من داخل نظام زراعي صناعي ، وحملت معها إلى العالم الثالث تبعية الاعتماد على المنتجات اللازمة لتسيير النظام ، فلم تكن هذه « الثورة » مجرد فشل جزئي ، وإنما كان للتبعية المستقدمة آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة كما سيبين هذا الفصل فيما بعد ، فهي على الأقل تتطلب استيراد كميات ضخمة غالية الثمن من الأسمدة والمعدات . لقد كان استنزاف « الفلاح الصغير » جزءا من هدف « الثورة الخضراء » .

فإذا ما كان هذا هو أثر الثورة الأولى ، فإن ما نتوقعه من الثورة الثانية هو جر العالم الثالث إلى مدى أبعد في طريق التبعية ، وليس هذا مجرد نتيجة ثانوية مؤسفة إنما هو خطوة محسوبة لنشر الصناعة على مستوى الكرة الأرضية ، ذلك أن التطورات الحالية لا تعنى بالنسبة لنحو ٧٠٪ من مزارعي العالم ، الذين يفلحون أقل من هكتار ، إلا صراعا أكبر من أجل الحياة . إنهم في الحلق يوضعون على

الطرف الحاد لهذا التحول في الزراعة - التحول الذي شكّله تغير جذرى في النبات نفسه .

وعلى هذا فإننى أفضّل بدلاً من إطلاق اسم الثورة الخضراء على ما يحدث أن أعتبر أنه عملية محسوبة لاختصار الوقت في عالم النبات . إن بيوتكنولوجيا النبات في الحق هي سلسلة من المناورات تقوم بها الشركات التي تبيع أو تستخدم النباتات ، صُممت لإنتاج نباتات أكثر ، من الوحدة المالية من المدخلات . وكثير من هذه التقنيات كما سنرى يشبه تلك التي تستخدم في القطاع الطبى : دمج الخلايا ، نقل الجينات ، الانتخاب لأنماط معينة من الخلايا ، ولو أن المشاكل هنا على ما يبدو أكثر صعوبة في الحل . إن النباتات نظم بيولوجية أكثر تعقيدا مقارنة بالبكتريا ، فالوظيفة الواحدة فيها يحكمها عدد من الجينات .

والنسق في الاهتمام الصناعى مشابه أيضا ، إذ تقام الآن شركات بحوث صغيرة بأسماء مطعّمة مثل : كالجين وأجرىجتكس وزوليكون ، وهناك أيضا اهتمام نشط من الشركات الكبيرة مثل أتلانتك ريتشيفلد ومونسانتو وده بونت وستوفر كيميكال وأوكسدنتال بتروليوم وإكسون و آى . سى . آى . وسنرى أيضا أن مشاكل هذا النوع من الارتباط مشابهة أيضا ، فالشركات لاتتجه إلا إلى المشاريع التي تمنحني من ورائها الربح والتي تكرر نفس الأنماط من الزراعة ، ولكي يتم لها هذا فإنها تدعى ملكية نباتات جديدة ، وتسجيل البراءات والاستثمار في البحوث الجامعية قد حُدد من نشر النتائج الأكاديمية ومن الاستقصاء العلمى .

إننا نتعامل هنا مرة أخرى مع القوة ، والقوة في حالتنا هذه هي قوة استغلال الموارد الوراثية للنباتات للفوز بالسيطرة على أسواق المستقبل . إن القدرة - النامية - على تصميم وتحليق وتوثيق أشكال معينة من النباتات ستزود موردى السلالات النباتية بدرجة أعلى من السيطرة على ما يزرع ، وعلى المواد التي تشتري لحماية المحاصيل أو دفع إنتاجها ، وعلى أسعار بيع البزور ، وعلى الغرض من زراعة المحاصيل . ومن خلال تصميم النباتات الجديدة يصمّم أيضا هيكل جديد للتبعية للمؤسسات الزراعية التجارية ، وفي مقابل هذا يحصل البعض منا على طعامه . أما السخرية القاسية في هذا فهي أن الكثير من الجينات المستخدمة في تخليق النباتات الجديدة يأتي بالضرورة من نفس البلاد التي تحتاج الغذاء . إن الموارد الوراثية لهذه البلاد ، التي تشكل جزءا كبيرا من أنواع الكائنات الحية بالعالم - تلك التي تتناقص باستمرار - هذه الموارد تستخدم خارج أرضها وتوثق ، أو تعود إليها في شكل نباتات جديدة بأسعار أكبر من قدراتها .

إننى أنوى أن أتفحص ستة مجالات تؤثر فيها البيوتكنولوجيا تأثيراً واضحاً في الزراعة ، وهذه هى : أولاً إنتاج أشكال جديدة من النباتات ، ثم زيادة الطلب - الناجم عن ذلك - على التروجين (الأزوت) الذى يعتمد عليه نمو النبات ، ثم التوحيد القياسى للأشجار ، وفى قسم رابع سيفحص العمل على إنتاجية حيوانات المزرعة ، وقسم خامس عن استنزاف إنتاجية عمال المزرعة من خلال الميكنة ، أما الجزء السادس والآخر وهو الأهم من نواحي متعددة فيحلل معركة السيطرة على البذور . وعلى طول هذا الفصل سنرى بدايات صراع هذا العصر حول الطعام ، لنسأل : أى نوع من الموارد سيصبح الطعام ؟ ولن سيكون ؟ .

نباتات جديدة بدلاً من القديمة

تتخذ بعض النباتات الجديدة أسماءً عجيبة ومفهوماً عجيبة وإن كان مظهرها عادياً للغاية . هناك هجين الخلايا النباتية والحيوانية التى تمثل الاندماج العجيب للأنواع المختلفة والتى تبدو تماماً كنباتات عادية ، ويمكن الفرق فى القيمة الغذائية . إن إضافة الخلايا الحيوانية تعنى أننا نتوقع - ونأمل - أن تنتج النباتات بروتينات الحيوانات الشديدة مما يدعم قيمتها كمصدر للطعام . وهناك مثلاً « البطاطم » وهى هجين بين البطاطس والبطاطم ، وهى تعطى فى الوقت الحاضر أوراقاً وجذوراً ، وقليلاً غير ذلك على ما يبدو ، ولكنها ربياً أنتجت يوماً البطاطم فوق الأرض والبطاطس تحتها . وهناك عمل يجرى الآن سيعرض خنفساء كلورادو فى مقاطعة إيست أنجليا للخطر ، وهو تهجين البطاطس بنباتات تهضم الحشرات ، والفكرة هى أن نجعل أوراق البطاطس تحمل شعيرات تفرز كيميائيات قوية تقتل الحشرات .

كيف تنفذ هذه الأعمال العظيمة ؟ إن الشرط المسبق هو القدرة على تكسير المادة النباتية إلى شكل خلوى أولى عن طريق إذابة مكونات جدار الخلية بالإنزيمات ، لترك الخلايا حية - ما تزال - وإن كانت فى حالة عرى تسمى « البروتوبلاستات » ، ويمكن أن تعرض الخلايا فى حالتها هذه للمعالجات المختلفة ، ويمكن دمجها مع بروتوبلاستات من أنواع أخرى ، ولا يختلف هذا عن تخليق خلايا الثدييات الهجينة مثل الهيريدومات التى ذكرت فى الفصل السابق والتى تنتج الأجسام المضادة النقية . ومن الممكن أن تدفع البروتوبلاستات لتنمى جذرها ثانية ولتبتدىء فى الانقسام لتكون كتلا من الخلايا ، وإذا ماغذيت هذه الكتل كما يجب ثم نعتت فى هرمونات معينة ، فإنها تعيد تنظيم نفسها لتنتج فروعا وجذوراً وتصبح نباتات صغيرة تنمو بالتدرج لتصبح نباتات ناضجة .

البروتوبلاستات ★ وتربية النباتات
نباتات كاملة من عينات من الأنسجة تسرع من إنتاج
السلالات الجديدة

(أ)

- ١ - تؤخذ عينات من أنسجة النبات ، مثلا من الأوراق أو أطراف الجذور .
- ٢ - تُكسر الأنسجة - بعملية كياوية - إلى خلايا منفردة .
- ٣ - تُنزع جلد الخلايا ، لتصبح بروتوبلاستات .
- ٤ - في هذا الشكل يمكن الانتخاب بين البروتوبلاستات لصفات معينة عن طريق تنميتها تحت ظروف خاصة ، والانتخاب هنا ليس سهلا .
- ٥ - تُدمج البروتوبلاستات مع غيرها من سلالات أو أنواع أخرى ، والنتيجة : هجن بروتوبلاستية مستزرعة ومختبرة .

(ب)

- ١ - تبدأ جلد الخلايا في التشكل ثانية ، ثم تبدأ الخلايا في الانقسام (بعد أن توفر لها الظروف الملائمة) .
- ٢ - تُضاف الهرمونات النباتية إلى المستزرع فتشُط تكوين الجذور والغصينات .
- ٣ - تظهر النباتات ، التي يمكن تنميتها لتصبح نباتات كاملة .

★ البروتوبلاست = خلية نباتية (أو غير نباتية) أزيل جدارها الخارجى .

والمثال الذى سنعطيه لهذا هو العمل لإنتاج بطاطس مقاومة للأمراض ، الذى قام به جيمس ف . شيرد وزملاؤه فى جامعة كنساس . أنفق الفريق وقتا طويلا لمعرفة كيفية تطوير أنسجة البطاطس كى تنمو فى مزارع الأنسجة ، ومعرفة الهرمونات ومحفزات النمو التى تدفع البروتوبلاستات لتكوين التجمعات لتتطور إلى نباتات كاملة ، وفى أثناء هذا العمل اكتشفوا مدى واسعا مثيرا من التباين بين بروتوبلاستات البطاطس . كان بعضها أكثر مقاومة للأمراض من البعض الآخر . وكان بعضها ينمو بشكل أسرع من غيره والبعض يعطى حبات بطاطس أكثر انتظاما من غيره . وكان المعنى المباشر لهذا هو أنه قد أصبح لدى الفريق طريقة للانتخاب لصفات معينة داخل المعمل . عرّضوا الخلايا النامية إلى توكسينات - سموم - من الفطر الذى يسبب لفحة البطاطس وانتخبوا أفضل الخلايا التى واجهت هذه المعاملة ، داخل أنبوبة الاختبار ، وعند اختبار النباتات الناتجة ونسلها ظهر أنها كانت مقاومة للفحة البطاطس ، فإذا أسقطنا من حسابنا السنين التى بذلت فى تطوير الطريقة التى يمكن بها الحصول على نباتات كاملة من البروتوبلاستات فسنجد أن مجموعة شيرد قد ضغطت فى بضعة شهور عملا يحتاج لبضع سنين من الانتخاب فى الحقل . ومضى شيرد ليعمل أيضا على البطاطا . كما أنشأ علاقة تجارية مع شركة هندسة وراثية نباتية تسمى « شركة علم الوراثة المتقدم ليمتد » .

وما نستطيع أن نفعله مع البطاطس يمكن أن نصنعه مع الجزر ومع الطماطم . والحق أن ف . ك . ستوارد بجامعة كورنيل كان أول من زرع الجزر النسخى عن تكاثر خلايا من نبات واحد ، وكان ذلك فى أوائل الستينات . أما زراعة الحبوب مثل القمح والشوفان من البروتوبلاستات فقد ثبت أنها أكثر صناعية ، وبالرغم من ذلك فإنك إذا قمت بزيارة لشركة هندسة وراثية نباتية فالأغلب أنهم سيطلعونك بشئ من الفخر على « حقل قمح المستقبل » الذى صنعه ، سطور وراء سطور من نباتات بالغة الصغر فى قوارير تنمية بحجرة صغيرة تحت ضوء اصطناعى . إنه موضوع يقومون فيه بمجهود مكثف حقا ، وليس من الصعب تفهم السبب فى هذا ، والجدول الموجود بالصفحة التالية يبين الإنتاج النسبى للمحاصيل المختلفة فى العالم . ومنه يظهر أن الحبوب هى السائدة . فسوق الحبوب هو الأكبر ، وهو الهدف الأكثر وضوحا أمام مربى النبات .

**الإنتاج العالمى لأهم ٣٠ محصولا (باستثناء الحشائش)
(بالمليون طن مترى)**

المحصول	الإنتاج	المحصول	الإنتاج
القمح	٤٢٠	الطماطم	٤٠
الأذرة	٣٨٥	بنجر السكر	٣٥
الأرز	٣٧٥	الجويدار	٣٥
البطاطس	٢٨٥	التفاح	٣٥
الشعير	١٧٠	جوز الهند	٣٠
البطاطا	١٤٥	زيت بذرة القطن	٣٠
الكسافا	١٠٠	الفول السودانى	٢٥
فول الصويا	٩٥	اليام	٢٠
العنب	٧٠	البطيخ	٢٠
الشوفان	٦٠	الكرنب	١٥
الأذرة السكرية	٥٥	البصل	١٥
قصب السكر	٥٥	الفول	١٠
البرسيم	٥٥	البسلة	١٠
الدخن	٥٠	بذور عباد الشمس	١٠
الموز	٤٠	المانجو	١٠

تثبيت النتروجين (الأزوت)

إن قراءة هذا الجزء ليست سهلة ولكن القضايا التى يثيرها هامة حقا . فمن الجائز أن تتمكن البيوتكنولوجيا من تخليق نباتات ذات اكتفاء ذاتى نسبي من ناحية التسميد ، وربما أزهرت صحراوات العالم . ولشرح هذه الإمكانية علينا أن نتحدث عن العنصر الأساسى فى التسميد : النتروجين .

تقع الزراعة في عصرنا هذا داخل نظام يمتد من تربية وإنتاج النباتات عالية الغلة والبذور مروراً بالأسمدة اللازمة لتغذيتها والمبيدات الحشرية اللازمة لوقايتها ، حتى تصنيع المنتجات . وقد ابتدئ في استخدام البيوتكنولوجيا الآن في الطرف النباتي حتى تقيّد الزراعة في هذه الوضعة من التبعية ، ويعتبر هذا بالنسبة للشركات الكبيرة - ومعظمها من شركات الصناعات الكيماوية - طريقاً للتحويل بعيداً عن قطاع من الإنتاج مزدحم يواجه أزمته الخاصة . إنه تحرك استراتيجي قصد به فتح أسواق جديدة لمنتجات الصناعة الكيماوية . وسناقش في الفصل السادس طرقاً جديدة لخلق مدخلات للصناعة الكيماوية ، ويعود هذا بنا ثانية إلى النباتات .

في هذا الوضع الجديد يصبح النبات هو المركز لنظام صناعي . ولا يتضمن هذا أية تغيرات بنيوية في الزراعة الميكانيكية المكثفة الطاقة ، بل لقد أصبحت البيوتكنولوجيا تستخدم في تأكيد هذا النظام . إن تحريك جينات جديدة داخل النباتات يجعل من خلاياها نفسها قطاعاً صناعياً ، وكمثال على هذا هناك محاولة استغلال بعض البكتريا في تثبيت الأزوت .

إن زيادة غلة المحاصيل إنما تعني حاجة متزايدة للأسمدة ، ويعتبر الأزوت هو المورد الأساسي المطلوب لمقابلة احتياجات هذه النباتات . ويمكننا تقدير أهميته كمادة خام إذا عرفنا أن كل حامض أميني يحتوي على الأقل على ذرة نتروجين واحدة . والأحماض الأمينية هي العناصر القاعدية التي يبنى منها البروتين ، وعلى هذا فكل الكائنات الحية تحتاج الأزوت لنموها . ويوجد عنصر الأزوت بوفرة في الغلاف الجوي للأرض إذ يكون نحو أربعة أخماس الهواء الذي نتنفسه . غير أنه غاز خامل يصعب استخدامه كمادة كيماوية ، وتربط ذرتا جزئىء النتروجين برابطة قوية يحتاج كسرها إلى طاقة كبيرة ، وعلى هذا ، فبالرغم من أن الأزوت يغمر باستمرار كل كائن حي على وجه الأرض إلا أن تمثيله متعذر إلا عن طريق غير مباشر في صورة « أزوت مثبت » ، وهو أزوت متحد إما مع الأكسجين (في صورة نترات) أو مع الأيدروجين (في صورة أمونيا) .

هناك دورة للأزوت بين التربة والجو والنبات - جزر ومد مستمر بين التمثيل والإفراذ ، إذ تنمو الكائنات عن طريق النتروجين المثبت من مستودع في التربة ، ثم يطلق هذا مرة أخرى من خلال النفايات والتحلل . وهناك في التربة نفسها تيار مستمر إلى هذا المستودع ومنه ، ويوجد نوعان من البكتريا يساعدان التدفق إلى المستودع ، فالبقايا العضوية تتحلل لتطلق الأمونيا التي تتحول إلى نترات في التربة عن طريق البكتريا النيترة ، وهناك بكتريا أخرى مثبتة للأزوت تعيش إما مستقلة

أو مرتبطة في تكافل مع أنواع نباتية معينة ، وهي تستخدم أزوت التربة وتحوله إلى شكل يستطيع النبات تمثيله . وتقايض البكتريا المتكافله الأزوت بالطاقة من النبات لمصلحة الطرفين . ومن الهواء يصل إلى التربة بعض الأزوت المثبت بسبب البرق الذي يتسبب في اتحاد ذرات الأزوت بالأكسوجين . أما بكتريا نزع النتروجين (المُرْتَنَة) فتساعد تدفق الأزوت للخارج عن طريق تحليل النترات لينطلق الأزوت الحر إلى الجو . وتغسيل الأمطار بمرورها في التربة النترات إلى الأنهار ، والشكل التالى يبين هذه الدورة كلها .

إن نمو المحاصيل العالية الغلة يمكن - وبسرعة - أن يستنزف مستودع التربة ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى التسميد المكثف والإنتاج المكثف للمخصبات الاصطناعية . كانت معظم الأسمدة الاصطناعية في القرن التاسع عشر تصنع من الرواسب المتراكمة للجوانو- الصورة المتحجرة لزرق طيور البحر الغنى بالأمونيا- وكان المصدر الرئيسى للجوانو هوشيل . وكانت هناك إمبراطورية شاسعة وتجارة واسعة تسهل الوصول إلى الأماكن النائية التى يتوفر بها الجوانو . وبتزايد التوترات بين القوى الاستعمارية فى أواخر القرن التاسع عشر بدأت الدول التى ليس لها مصدر سهل بمستعمراتها من المواد الخام - مثل ألمانيا- والتى لديها صناعة كيميائية متطورة ، بدأت فى البحث عن طرق جديدة لصناعة المخصبات . وقبل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير تمكن عالمان ألمانيان هما فريتش هابر وكارل بوش من تطوير طريقة لصناعة الأمونيا عن طريق ربط الأزوت بالهيدروجين على درجة حرارة عالية فى وجود مادة محفزة ، وما تزال هذه العملية تشكل الأساس فى إنتاج المخصبات الاصطناعية ولو أن الهيدروجين المطلوب -والذى يُشتق من الغاز الطبيعى أو البترول- يربط تكاليف الإنتاج بتكاليف الوقود الحفري .

دورة النتروجين في الطبيعة

- ١ - تمتص نباتات الحبوب - كالذرة - النتروجين من التربة في صورة نترات .
- ٢ - تأكل الحيوانات الذرة وتحيلها إلى بروتين حيوانى .
- ٣ - يعود النتروجين إلى التربة مع مخلفات النبات والحيوان ، التى تتحلل منتجة الأمونيا .
- ٤ - يأكل الإنسان النباتات والحيوانات ويحيلها إلى بروتين آدمى ، وتعود مخلفاته إلى التربة .
- ٥ - تتحول الأمونيا الناتجة عن التحلل العضوى إلى أملاح أمونيوم في التربة لتحيلها البكتيريا « المُنْتِرة » في التربة إلى نترات .
- ٦ - تحرر البكتيريا « المُزْتِرة » النتروجين المثبت في نترات التربة ، وتسمح للنتروجين بالانطلاق إلى مستودع الهواء الجوى .
- ٧ - نباتات البقول ، كالبسلة والبقول والفاصوليا ، تؤوى البكتيريا المثبتة للنتروجين على جذورها ، وهذه البكتيريا تحول نتروجين الجوى إلى التربة إلى نترات ، وبهذا تزود مستودع التربة بالنتروجين المثبت .
- ٨ - يتسبب البرق في إنتاج حامض نيتريك ضعيف في المطر ، الذى يكون بدوره نترات في التربة .
- ٩ - يُربط غازا النتروجين والهيدروجين لإنتاج مخصبات اصطناعية ، يمكن نثرها على التربة التى تحتاجها .
- ١٠ - يحمل ماء المطر المنساب خلال التربة النترات إلى الأنهار والبحر .

وبالرغم من ذلك فما تزال الأسمدة الازوتية تكون النسبة العظمى من المخصبات المستخدمة ، وما يزال الطلب عليها يتزايد ، وقد تضاعفت الكمية التي استخدمت منه في الولايات المتحدة إثني عشرة مرة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ ، بل إن الكمية التي استخدمت بالولايات المتحدة وأوروبا في عام ١٩٧٠ بلغت ثلاثة أرباع ما استخدم من المخصبات في العالم بأكمله . وخلف اختلال التوازن هذا يكمن التاريخ المخفى للعالم الثالث . لقد حلت تبعية شراء الأسمدة المحضرة صناعيا محل السيطرة الاستعمارية ، تلك السيطرة التي حولت يوما بعض الأراضي المنتجة في المستعمرات إلى محاصيل نقدية كالقطن والبن والسكر والمطاط ، وتتحكم الآن الزراعة المصنعة في النظم الاقتصادية للعالم الثالث بأسعار تفوق مواردها المالية .

ولكن طريقة هابر لا تنتج إلا ربع إنتاج العالم من الأزوت المثبت ، أما الباقي وهو ما يقدر بنحو ١٥٠ مليون طن مترك في العام ، فستتجه البكتريا في واقع الأمر ، ومعظم هذا القدر يأتي عن العمل غير المقصود للبكتريا المثبتة للأزوت الموجودة بالتربة ، ويأتي جزء منه بسبب الاستغلال المتعمد لنباتات مثل البازلاء والبقول والبرسيم والألفا ألفا التي تزرع لإثراء التربة المستنزفة بسبب زراعة الحبوب . إن تعويض ما فقدته التربة من الأزوت هو السبب الرئيسي للدورة الزراعية . وقد عرفت فائدة هذه النباتات منذ قرون ، أما السبب في ذلك - وبالذات دور النتروجين في هذا - فلم يُعرف إلا مؤخرا ، فقد أثبتت تجارب هاريلج وويلفارت - فقط في سنة ١٨٨٨ - أن النتروجين يثبت عن طريق التكافل بين هذه النباتات البقولية والبكتريا . ولكي تفهم التطويع اليدوي المخطط لعمليات تثبيت النتروجين ، فإن الأمر يستحق أن نتأمل في طريقة حدوث هذا في البقوليات ، فقد ثبت أن البقوليات تؤوي أنواعا مختلفة من بكتريا الريزوبيوم ، وتعتبر العلاقات المشتركة بين هذه النباتات وبين البكتريا من أكثر العلاقات تعقيدا .

يدخل الريزوبيوم جذور البقوليات من خلال شعيرة جذرية (وهذه خلية على سطح الجذر وظيفتها الامتصاص) ، وعندئذ تحل هذه نفسها إلى أنبوب لهذه البكتريا ، التي تتحرك إلى الداخل في شكل خيط نحو لحاء الجذر ، فإذا ما وصلت الإصابة إلى هذه المرحلة انتفخ الجذر وتكونت عقدة جذرية سرعان ما تمتلئ بملايين البكتريا المثبتة للنتروجين . وعملية « إصابة » الجهاز الجذري هذه هي غزو غير مَرَضِي مفيد لكلا الجانبين ، وهو عملية متخصصة للغاية إذ يعرف كل نوع من البقوليات نوعا معينا من الريزوبيوم يسمح له بالدخول ، ولا يُسمح لغير هذا النوع من البكتريا بدخول النبات البقولي .

أما سلسلة التفاعلات التي يتحول بها أزوت التربة إلى أمونيا داخل البكتريا المثبتة للنتروجين فهي سلسلة معقدة ما تزال غير مفهومة تماما . والإنزيم الأساسي في هذه العملية يسمى نتروجينيز ، وهو يحفز كسر الرابطة المزدوجة القوية لجزء النتروجين ، ثم تحويله إلى أمونيا . وعملية تثبيت النتروجين عملية مكثفة الطاقة ، وتستمد البكتريا بعض الطاقة التي تحتاجها للقيام بهذه العملية من زميلها في التكافل - نقصد النبات الذي تعيش داخله ، وتنتج النترات اللازمة للنمو عن طريق تنظيم بين الجانبين تقايض فيه الطاقة بتثبيت النتروجين . إن المنفعة المشتركة هي جوهر التكافل .

وفي استكشافنا لتوسيع حدود تثبيت النتروجين يمكننا أن نبحث فيما إذا كان لأي توافق معينة من البكتريا والنبات نتيجة واضحة التميز . وقد اتضح أن لبعض سلالات الريزوبيوم فعالية أكثر من غيرها ، وبذا يصبح للبحث في المعمل عن السلالات عالية التثبيت أهمية (هناك مشكلة تتمثل في أن هذه البكتريا الممتازة لا تكون دائما طيبة في عالم التربة الحقيقي إذ تفضلها عندئذ البكتريا الراسخة في التربة ، والحل هنا هو التهجين) . وهذا المسح المنظم لأداء البكتريا قد بين أن لبعض البكتريا المثبتة للنتروجين جهازا بيوكيماويا معضدا يفيد من النتروجين الزائد الذي تطلقه عملية التثبيت الرئيسية . وهذه السلالات - التي تسمى سلالات هب + - سلالات أكثر كفاءة يؤدي استخدامها إلى زيادة غلة المحاصيل . وتفحص الآن إمكانية نقل البلازميد الحامل لجينات هب + لبكتريا أخرى ، وهذه الأفكار ترمى إلى زيادة إنتاج نباتات تقبل بالفعل إيواء البكتريا المثبتة للنتروجين ، وهناك الآن بالفعل لقاحات تجارية من الريزوبيوم موجودة بالسوق يمكن لمزارعي فول الصويا شراؤها ، وهي مستحضرات تحتاج - كي نصل إلى كفاءتها الكاملة - أن تطوّر لتناسب حالة التربة في مكان الزراعة وأسلوب الزراعة . ويمول اليونسكو الآن برنامجا عاما لتدريب علماء الميكروبيولوجيا في الدول النامية ، ولتطوير ريزوبيومات تصلح في الزراعة لدى الفلاحين . إن هذا يبدو فكرة تقدمية إذا أخذنا بظواهر الأمور ، ولكنه قد يمهّد الطريق لمجموعة جديدة من منتجات زراعية تباع للعالم الثالث .

وهناك طريق آخر هو تنمية بكتريا مثبتة للنتروجين على مصدر كربوني اقتصادي ، لا سيما من البكتريا التي تعيش حرة ، لنستخدم الراسب البكتيري الناتج كسماد أخضر ، وهناك بالفعل شيء كهذا يستخدم في حقول الأرز ، حيث ينمى سرخس أزولا المائي ، ففي أوراق هذا السرخس يعيش طحلب أنابيئنا أزولا الذي يثبت النتروجين ، ويسمح لهذه النباتات بالتكاثر في حقول الأرز ثم تحوّل فيما بعد في الطين لتغذى جذور نباتات الأرز النامية ، وتستخدم هذه الطريقة في فيتنام والصين منذ مئات السنين . وهناك الآن أبحاث مكثفة لتطوير هذا التكنيك . وهناك احتمال أكثر تطرفا بالنسبة لزراعة الحبوب ، وهو فكرة تخليق سلالات جديدة تقبل التكافل مع البكتريا المثبتة للنتروجين .

أما خصيصة تعرف النبات البقل ونوع الكائنات الدقيقة المعين على بعضها البعض فهي صفة تحددها الوراثة . فالنبات يكون جزئيات للتمييز تقول « إننى برسيم » أو أى نبات آخر ، ويستطيع نوع معين من البكتريا - هو بكتريا ريزوبيوم تريفلواي في حالة البرسيم - أن يتعرف عليها . ولكننا نستطيع بالمعالجة الوراثية اليدوية أن نجعل البكتريا تميز وتستعمر وتكون عقدا على نباتات لا ترتبط بها

طبيعيا ، وذلك إذا ما كَوُنَ النبات جزئيات إثبات الهوية الخاصة بنوع آخر . وهناك حقيقة مثيرة هي أن جذور بعض الحشائش النجيلية الاستوائية تؤوى بعض البكتريا المثبتة للنتروجين ، وهذه الحشائش من الأقارب البعيدة للقمح والجويدار ، ومن المحتمل إذن ألا يكون من الصعب أن ننمى مثل هذه البكتريا على جذور أصناف جديدة من القمح والجويدار ، وفي هذه الحالة نستطيع أن نستبدل اللقاح البكتيرى - وسيكون أرخص - بالمخصبات الاصطناعية ، بحيث يستطيع المزارعون لرفع غلتهم أن يشتروا أصنافا جديدة تكون قد قبلت البكتريا الجذرية بجانب اللقاحات التى ينشرونها فى حقولهم .

وأخيرا فهناك المشروع الطموح لإنتاج نباتات تثبت النتروجين . والتثبيت البكتيرى للنتروجين تحكمه مجموعة من الجينات - تسمى جهاز نيف - تحدد الإنزيمات المطلوبة وتتحكم فى مقادير إنتاج كل منها . ولقد تم بالفعل نقل جهاز نيف كله على بلازميد بكتيرى إلى *E. coli* ، وتحولت بذلك إلى كائن يثبت النتروجين ، وكان النجاح أقل فى تجارب مماثلة مع الخميرة ، وهى كائن ذو جهاز خلوى مختلف ، وبالرغم من ذلك فما يزال الكثيرون يحاولون نقل مجموعات من الجينات (مثل مجموعة نيف) إلى خلايا نباتية على ظهر البلازميدات أو الفيروسات . إن تحريك الجينات بين الكائنات ليس صعبا ، إنما الصعوبة تكمن فى تشغيلها .

والتكنيك الأساسى هو استخدام بلازميد من كائن دقيق هو أجرييكترىم *Agrobacterium tumefaciens* يسبب ظهور أورام تاجية الشكل فى مجموعة كبيرة من النباتات ، وتحمل الجينات المسؤولة عن هذا الورم على بلازميد فى البكتريا يسمى بلازميد - تي . وعندما تصيب البكتريا نباتا ، يندمج د ن ا البلازميد فى أحد كروموزومات الخلايا المصابة للنبات ، لتتحول هذه الخلايا إلى ورم نباتى يتكاثر بسرعة ، وقد ثبت أنه من الممكن طعيم د ن ا خارجى فى بلازميدات تي ، لتندمج هذه العوامل الوراثية المرتبطة فى كروموزومات النبات . ومن الممكن أن نأخذ شرائح من أنسجة الورم التاجى التفرعى الناتج وننمىها إلى نباتات كاملة ، وتحتوى كروموزومات هذه النباتات إذن على الجينات الغريبة التى طُعِمت فى د ن ا البلازميد . ومن الممكن أن نستخدم الآن أيضا فيروس القنبيط الموزايكى كحامل لنقل عليه أجزاء من ال د ن ا . وقد نستطيع أن نستخدم هذا التكنيك كطريقة للإسراع بإنتاج سلالات جديدة ، سلالات تتميز مثلا بارتفاع المحتوى من البروتين أو بكفاءة أعلى فى التمثيل الضوئى ، والمشكلة أن مثل هذه الصفات يحكمها عدد كبير من الجينات ، وهناك صعوبة كبيرة فى أن ننقل مجموعة كاملة من الجينات فى حالة عاملة .

والتضمنين الواضح لهذا هو أنه من المستبعد أن يكون لمثل هذا البحث أثر على الزراعة قبل مرور زمن طويل ، ربما عشر سنوات أو أكثر ، وربما كان للطرق الأخرى الأقل طموحا أثر أسرع . وتولى الشركات في الوقت الحالي اهتماما واسعا لتربية النباتات ، مما يشير إلى أن الشركات المعنية - وهي أساسا شركات الصناعات الكيماوية - تتوقع فرصا هائلة لإنتاج نباتات جديدة للبيع . وتُحركها إلى هذا المجال يعنى من ناحية استجابة لتطورات تقنية في علم النبات ، وهو من ناحية أخرى طريق للجنوح خارج قطاع الكيمياء المكتظ ، وهو من ناحية ثالثة يرجع إلى الفرص التجارية التي تقدمها التعديلات في قوانين البراءات . فقد غدا من السهل الآن غمك أنواع النباتات ، فإذا ما أثمرت هذه الخطط التي ناقشناها ونتج عنها نباتات جديدة لها مميزات اقتصادية معنوية ، فإنها ستعرض في السوق كملكية خاصة للشركات الزراعية التجارية .

إحدى طرق الهندسة الوراثية في النبات

(أ)

- ١ - يُعزل تتابع دن ا الذى يشفر للصفة المطلوبة .
- ٢ - يُستخلص ما يسمى بـ « بلازميد تى » من الكائن الدقيق أجريكتريم تيوميفاشنس .
- ٣ - يُطعم تتابع دن ا المعزول فى الخطوة (١) فى بلازميد تى .
- ٤ - يُعاد إيلاج البلازميدات المطعمة داخل خلايا ا . تيوميفاشنس ، التى تستعمل بعدئذ فى إصابة النبات الهدف .
- ٥ - تسبب الإصابة بـ ا . تيوميفاشنس فى ظهور التدرن التاجى على النبات .
- ٦ - يُضمّن بعض من دن ا البلازميد الذى يحتوى على الجين المضاف - داخل كروموزومات النبات .

(ب)

- ١ - يمكن إنتاج نباتات ناضجة من خلايا الدرن .
- ٢ - ستحتوى بعض كروموزومات هذه النباتات على بعض من دن ا بلازميد تى وغيره من الد ن ا .
- ٣ - أمّا أن نجعل خلايا الأجيال النباتية التالية تعمل وفقا للتعليمات الوراثية الجديدة بها ، فهذا أمر آخر .

أما من وجهة نظر من يبيع المخصبات والمبيدات الحشرية ، فقد تزايدت أهمية السيطرة على نوع النباتات التى تزرع بسبب زيادة الارتباط بين حزم الكيماويات التى يبيعونها للفلاحين لزيادة الغلة وبين النباتات التى تستجيب لها ، فإذا ما حدث فى المستقبل واستبدلت ببعض المستحضرات الكيماوية منتجات أخرى - كالبكتريا ، مثلا - أو حتى هُنِدت هذه المستحضرات داخل نباتات المحاصيل ، فإن القدرة على تسويق نباتات تتوافق مع مستحضرات شركتك تصبح أكثر أهمية .

أشجار النسخ الحضرى

الشجرة فى نظر البيوتكنولوجى هى أداة لتحويل الهواء الطلق وضوء الشمس إلى مال بمساعدة الأراضى المتاحة ، ولكى نحصل على المال فإننا نحتاج إلى بيع ثمار الشجرة أو اللثى الذى يستخلص من جذعها ، أو أن نقطعها ونبيع أخشابها . وهذه الطريقة فى التفكير ليست جديدة تماما . خذ مثلا شجرة المطاط . لقد أنشأت شركات المطاط الأجنبية المزارع الهائلة فى ماليزيا وغيرها من البلاد منذ خمسين أو ستين عاما عن طريق « النسخ الحضرى » الجديدة - أى من مجاميع من أشجار عالية المحصول ذات تركيب وراثى متطابق . ولم تتعاون بعض الأنواع النباتية الأخرى بهذه السهولة مع التوسع الاستعمارى ، فحتى وقت قريب كانت النباتات الجديدة من نخيل الزيت تنتج من زراعة البزور ، أما اليوم فإن بذور نخيل الزيت هى ناتج التهجين المنهجي لنخيل « ديورا » ذى الثمار السمكية القشرة كأم ، بحبوب لقاح من أب ثماره بلا قشرة يسمى « سيسيفرا » ، وأشجار « التينيرا » الناتجة تعطى ثمارا ذات قشرة متوسطة السمك ومحصولا زيتيا أكبر فى الجزء الخارجى السميك من الثمرة . ويصنع المرجرين - وغيره - من زيت النخيل . ولشركة يونيلفر الملايين من الأشجار التى زرعت لهذا الغرض .

تكونت شركة يونيلفر سنة ١٩٢٩ باندماج شركة إخوان ليفر مع مؤسسة يونى الهولندية للمرجرين لتنمو وتصبح أكبر مشاريع المستهلكين التجارية وأعرضها قاعدة ، وهى خامس أكبر الشركات خارج الولايات المتحدة . كان من أهم القضايا فى أنشطتها التجارية والمالية والتكنولوجية ، شراء المواد الخام لصناعة المرجرين بأرخص الأسعار . ومن بين طرق تحقيق هذا اكتساب مرونة التحرك من أحد الزيوت إلى آخر عند تغير سعر السوق ، وهناك طريق آخر هو زيادة السيطرة على الإمدادات من زيوت النخيل عن طريق إنشاء المزارع الخاصة بالشركة أو عن طريق استخدام نفوذ قوتها الشرائية الهائلة فى الأسواق العالمية لخفض الأسعار ، وبذا تقلل عائد الدول المصدرة والمنتجين المحليين . ويحكى أحد التقارير عن أنشطة يونيلفر ، كيف هُجرت - بسبب اقتصاديات المزارع - مجتمعات بأكملها وكيف نقلت العمالة من أماكن أخرى وكيف فرض نظام جديد تماما من القيم على الثقافات المحلية . وقد قيل إن القوة الشرائية الهائلة للشركة قد تسببت فى تحول مجتمعات زراعية ونظم نقل واقتصاديات بأكملها وحكومات لتصبح دولاً تابعة ، وبسبب النفوذ الهائل لشركة يونيلفر تأثرت السياسة الجمركية وبرامج التطوير الاقتصادى والمعاهدات التجارية والمصالح السياسية والاقتصادية وطبيعة وتركيب التجارة العالمية فى الزيوت . إنه مثال كلاسيكى للشركة متعددة الجنسية التى

تحمي موارد إمداداتها وتحاول فرض احتياجاتها على الزراعة والبيئة والبنية التحتية الاقتصادية المحلية وثقافة الدول التي تغدو يائسة في طلب النقد الأجنبي الذي تقدمه المحاصيل النقدية .

إن البحث المستمر موضوع في غاية الأهمية بالنسبة لهذه العملية . وهذا ما قاله عنها رئيس سابق لشركة يونيلفر :

« إن الغرض دائما هو أن تتمكن من التحول من أحد الزيوت أو الدهون الى آخر دون تدهور في الجودة ، إذ لا يصح أن يفقد مرجرين شركتنا قوامه أو قوة حفظه أو نكهته أو قيمته الغذائية ، لا ولا أن يحدث ذلك للون أو رغبة أو جودة الغسيل لصابوننا . وتبعاً لهذه الضرورة فإننا نحاول دائماً أن نكون في وضع نستخدم فيه أقل كمية من الزيوت والدهون الشحيحة في السوق وكميات أكبر من تلك الأكثر توافراً ، وعلى هذا الأساس توجه بحوثنا من سنين طويلة في اتجاه يجعلنا أكثر مرونة وأكثر قدرة على استخدام الزيوت والدهون المختلفة في أوسع مدى من الأغراض » .

وفي سنة ١٩٦٨ كُونت مجموعة في المعمل المركزي لبحوث شركة يونيلفر في بريطانيا لتطوير تكتيك زراعة الأنسجة للتطبيق على نخيل مزارع الشركة . وفي مارس ١٩٧٦ أرسل أول النخيل المنسوخ خضرياً إلى ماليزيا في شكل نباتات صغيرة عارية الجذور لتزرع في العام التالي في يونيامول كلوانج وتثمر في سنة ١٩٧٨ . ومعنى هذا كله أننا نستطيع إكثار أشجار النخيل العالية المحصول لاجنسيا ، أى أن تنتج - إن أردت - نباتات منسوخة خضرياً بدلا من التكاثر الجنسي عن طريق التلقيح بحبوب اللقاح وإنتاج البزور ، ولم يعد من الضروري الالتجاء إلى التكاثر الجنسي وما يعتره من آثار الصدفة ، وبذا نتجنب تباين الصفات الذي ينشأ عنه ونتخلص من تشتت الصفات الهامة إذا حدث وتجمعت في نبات واحد . ويصبح الحصاد أسهل بكثير لأن أشجار النسخة الخضرية الواحدة ستكون دائما ذات حجم أكثر اتساقاً ، كما أن الثمار ستضج جميعاً في نفس الوقت ، ويكون الزيت فيها ذا تركيب متماثل .

الأشجار المتطابقة في التركيب الوراثي إذن قد تبقى سعر المرجرين منخفضاً ، أو هي على الأقل ستمكن شركة يونيلفر من أن تبقى في موقعها القائد في حقل تصنيع الأغذية . لقد أمكن ان تتكاثر أشجار نخيل الزيت خضرياً . وتدعى شركة يونيلفر أن هناك زيادة في غلة الأشجار الجديدة تبلغ ٣٠ ٪ ، وتقتضى الأبحاث الآن قدماً على شجر جوز الهند . وهم يخططون لبيع سلالاتهم الجديدة

لغيرهم من المنتجين ومنهم بلاشك المزارع المؤتممة والتعاونيات التي اشتروا منها بعض المواد الوراثية الخام . ويعمل العلماء الآن في تحليل الأساس الوراثي لإنتاج زيت النخيل وذلك في واحدة من المؤسسات المركزية البحثية الرئيسية الثلاث لشركة يونيليفر في فلاردينجن بهولنده ، والغرض هو معرفة أي الجينات يسيطر على إنتاج كل دهن من دهون (أوليبيدات) الزيت ، ثم تحريكها لرفع غلة سلالات خاصة من النخيل . ويعتبر آخر ، إنهم يريدون أن يجروا التهجين على المستوى الجزيئي ، وإذا ما نجح هذا على المدى الطويل فإنه سيعود ليصب في إنتاج النسخ الخضرية ، لأنه من الممكن إلاج الجينات المطلوبة في خلايا النبات أثناء نموها في مزارع الأنسجة لتطور إلى نباتات ، ثم إلى أشجار يرعها عمال ماليزيا .

من المهم أن ندرك أنه من الممكن أن نصنع ليبيدات زيت النخيل في البكتريا . وقد وجد في سنة ١٩٧٨ أن تكاليف إنتاج الطن بهذه الطريقة يبلغ ألفي جنيه ، وهذا يعني أن غنم بالانتاج الميكروبي لكل ما يتكلف أكثر من هذا عند إنتاجه بطرق الاستخلاص الحالية من المادة النباتية ، حتى ولو اتضح أن تحقيق هذا الانتاج الميكروبي عمليا في غاية الصعوبة ، أما ما تقل تكاليف إنتاج الطن منه عن ألفي جنيه فمن الأفضل إنتاجه بالطرق التقليدية . ويبلغ سعر طن زيت النخيل حاليا ٤٠٠ جنيه ، ولكن سعره في السوق العالمي كما رأينا يتوقف على توازن القوى ، السياسية والاقتصادية ، بين الموردين والمنتجين ، فإذا تغير الأتزان ، كما حدث مع البترول الخام وتكرير البترول ، عندئذ تتغير اقتصاديات إنتاج زيت النخيل ، وتحت هذا المعنى ، سنجد أن العمل في الوراثة الجزيئية لزيت النخيل سيصبح سياسة وقائية طويلة المدى ضد التغيرات السياسية التي تؤثر في سعر المادة الخام . فإذا ما أمكن تطوير عملية بكتيرية ذات إنتاج أرخص ، فإن الأقطار النامية المصدرة لهذا الزيت ستفقد مورداً آخر .

وفي سنة ١٩٨١ أكد رئيس شركة يونيليفر مرة أخرى أن البحوث والتطوير هي مواضيع حيوية بالنسبة لكفاءة عمل الشركة كمصنع للغذاء والمنظفات . وتتفق شركات يونيليفر سنويا ١٤٤ مليون جنيه على البحوث ، منها ٧٥ مليوناً تنفق على المؤسسات البحثية المركزية . والمشكلة كما تراها الشركة هي ربط البحوث التطبيقية ومشاريع التطوير بالاستقصاءات الاستراتيجية طويلة المدى ، مع التأكيد على التغيرات في المفاهيم التقنية بحقول البحث السرية . وربما كان هذا هو السبب في تجنيد شركة يونيليفر للسير جوفري آلن كمدير للبحوث ، وهو رجل ذواتهايمات بالبوليمرات ، وعمل في معمل بحوث شركة آي . سي . أي في أوائل السبعينات ، والأهم من هذا أنه كان رئيس مجلس بحوث العلوم والهندسة (م ب ع هـ) ، وهو الهيئة التي توزع اعتمادات الحكومة البريطانية لبحوث

الجامعات في علوم الفيزياء . وقد كان فيه مسئولاً عن السياسات المختلفة التي ترمى إلى ربط البحوث الأساسية بشكل أوثق مع الإنتاج الصناعي . وهو يفرخ بنجاحه في إقناع بعض كبار رجال الصناعة بالاشتراك في المجلس . وقد كانت مساهمته في فترة تنفيذ نفقات البحوث الحكومية هي دفع إجراءات صُممت لخدمة التطوير الصناعي بشكل أكثر كفاءة عن طريق الجامعات .

وكان انتقاله إلى يونيفر حاداً هاماً . فترئيس م ب ع هـ هو أقوى مَنْ يشكل السياسة العلمية في بريطانيا . وعادة ما يعود رئيس هذا المجلس - بعد انتهاء فترة خدمته به - مرة أخرى إلى البيئة الجامعية التي أتى منها ، ليعمل دائماً في وظيفة إدارية كنائب لرئيس الجامعة . وأياً كان السبب في التحاقه بشركة يونيفر ، فقد نجحت الشركة في تجنيد شخص طالما فكر في طريق لربط البحث الأساسي بحاجات الصناعة (من المثير أن م ب ع هـ قد أعلن أخيراً أنه سيدفع ٢٥٠٠٠ جنيه لبحث مشترك بين يونيفر وجامعة برمنجهام للعمل على الإنتاج المكثف للأجسام المضادة النقية) . وتعيين سرجوفري يوضح الحاجة إلى تجميع ودمج نتائج الأبحاث الجديدة في مرحلة مبكرة وجوهرية إذا كانت البيوتكنولوجيا تعرض إمكانية التحول الكامل في بنية الزراعة .

وليست يونيفر هي الشركة الوحيدة التي تهتم بالأشجار . فهناك شركة أخشاب أمريكية هي وايرهوسر تروود هي الأخرى عملية النسخ الخضرى للأشجار في أنابيب الاختبار ، وشركة وايرهوسر شركة ضخمة حقاً ، فهذه الشركة - التي يسيطر عليها أفراد عائلة واحدة - تمتلك ٢٤ مليون هكتار من الغابات في الولايات المتحدة ، كما أن لها حقوق الحصاد في ٣٣ مليون هكتار أخرى في كولومبيا البريطانية ، و ٤٠٥٠٠٠ هكتار في شرق كندا و ٦٠٧٠٠٠ هكتار في الشرق الأقصى . وهذا يجعلها أكبر منتج للأخشاب في العالم .

إن السبيل المقترح أمام شركات الأخشاب هو أن تبقى متحركة فتقطع الغابات وتجهز الأخشاب بأقصى سرعة باستخدام الجرافات والماكينات الثقيلة التي تحيل كل الأشجار الصغيرة والأجزاء الخضرية إلى لباب . وطريقة إنتاج الخشب هذه تعنى الإتلاف الشامل للغابات والفتك بحياة الحشرات والنباتات والأزهار ، وكذا حياة طيور الغابة وحيواناتها (بسبب تحطيم موطن معيشتها) . فإذا كانت المساحات المتاحة هائلة والسلطات مترامية (كما هو الحال عادة في الغابات الاستوائية) ، مضت هذه القوة الماحقة في طريقها تحطم ، دون أن يرافقها إعادة التشجير . وحتى إذا هي زَرعت أشجاراً جديدة ، فسيكون تحطيم البيئة أيضاً كبيراً .

إن أكثر نتائج اقتلاع الأشجار خطورة هو ضياع الموارد الوراثية . إن الغابات الاستوائية مستودعات هائلة للأنواع النباتية والحشرية والثديية . ويقدر أن نحو ٤٠٪ من أنواع الكائنات الحية كلها (والتي يبلغ عددها ٥ - ١٠ ملايين نوع) يوجد بهذه الغابات التي تختفى بسرعة ، والتي ربما قضى على نصفها بنهاية هذا القرن ومعه كل الأنواع التي تسكنه . إنه توقع مرعب . فهذه النباتات والحشرات ليست مجرد تحف وإنما هي شيء حيوى لاستمرار تربية النباتات وهي مصدر هائل لمواد وصفات نافعة ، فالعدد المحدود من النباتات الذى نستخدمه كمحاصيل زراعية يحسن باستمرار عن طريق التهجين بالأقارب البرية . وهناك على سبيل المثال نوع الأذرة الذى اكتشف فى أواسط المكسيك والذى نتوقع أن يرفع من إنتاج الذرة فى العالم كله .

وهناك أنواع مجهولة من الفاكهة والأشجار والشجيرات التى يمكن استخدامها فى أغراض مختلفة ، وهناك الحشرات التى يمكن استخدامها فى مقاومة الأمراض ، إذ قد ثبت أنه من الممكن استخدام الفراشات بالذات كمصدر هام للمضادات الحيوية والأدوية المضادة للسرطان . وبدلا من أن نطحن الآلاف من فراشات نربيعها - وهذه فكرة فظيعة - فإننا نستطيع أن نزرع خلاياها لنستخلص منها ما نريد من مواد نافعة . والقضاء على الفراشات يعنى إغلاق هذا السبيل .

إن المحافظة على البيئة هى إذن شيء ضرورى . ويفضل أن يكون ذلك بتجنب مساحات كبيرة من الغابات كاحتياطي وراثي . وهذا سيثير المشاكل مع أصحاب الأرض وشركات الأخشاب ، كما يثير المشاكل للحكومات التى تود بيع منتجات غاباتها بغرض التجارة الخارجية . والحقيقة أن بعض شركات الأخشاب تعيد زراعة الغابات بعد قطعها وتعامل الأرض كمزرعة للأشجار ، وتحاول دفع إنتاج الغابات عن طريق بحوث فى كثافة الزراعة ومعدلات الخف ومقاومة الحشرات والحشائش . ولكن هذا يعنى إعادة خلق غابة مفرغة تفريغا شديدا من أنواع الكائنات الحية ، وهذه الطريقة من الرعاية العلمية للأشجار تعنى أن نتخب ونستخدم أشجارا عالية المحصول سريعة النمو . وحتى فى السلالات السريعة النمو سنجد أن الدورة ، ما بين الزراعة والحصاد ، تبلغ نحو ستين عاما بالنسبة لشجرة الشربين ، ونحو أربعين عاما بالنسبة لشجرة الصنوبر . وفى محاولات انتخاب أفضل الأشجار وإكثارها لاجنسيا ، اتجه علماء شركة وإيرهوسر أيضا إلى زراعة الأنسجة ونسخ خلايا الأشجار . والتقدم حتى الآن محدود ، ولو أن هناك الآن خطوطا نسخية من بعض سلالات أشجار الأخشاب تنمو فى بقع الاختبار .

وهناك كما ذكرنا مشكلة تنتج عن هذا النوع من الانتخاب والتربية وهي أنه يجعل المزارع أو النباتات أكثر تماثلاً من الناحية الوراثية ، ليزداد التشابه في الكثير من الصفات بين الأشجار في المنطقة ، ففي داخل الخط النسخي ستكون كل الأشجار متطابقة وراثيا ولو أنها لن تكون متشابهة تماما ، وهذا ما يعنيه مصطلح « الخط النسخي » فهو يعنى مجموعة من الأفراد المتشابهة وإن كانت الكلمة تستخدم أيضا لتعنى فردا واحدا من مثل هذه المجموعة . والطبيعى أن تباين عشائر الكائنات الحية . فبدخل أى نوع من الكائنات سنجد أفرادا لها القدرة على مقاومة بعض الأمراض (قل مثلا أحد الأمراض الفطرية) بينما لا تقاومه أفراد أخرى ، ووجود هذا التباين هو الذى يمكن النوع من البقاء ، فإذا ما نقضى المرض ماتت الأفراد الحساسة له لتبقى الأفراد التى تقاومه وتعيد تعمير المناطق التى أفرغت من النباتات الحساسة بالرغم من أن أنواعا أخرى ستحاول استعمارها . واستخدام هذا النوع من برامج التربية يستبعد هذه المرونة الجماعية ، وتصبح العشيرة ككل - قل مثلا قطعة أرض مزروعة بالأفرة - أكثر تعرضا للكائنات الممرضة أو الآفات ، ففي سنة ١٩٧٠ أصابت محصول الذرة في أمريكا سلالة جديدة من فطر عرّض ، هو هلمثوسبوريوم مايدس ، لم تكن النباتات المزروعة تقاومه ، وضاع بذلك ١٥٪ من المحصول أى ما قيمته ٥٠٠ - ١٠٠٠ مليون دولار . ولم يمنع تكرّر هذه الكارثة الزراعية إلا الاستجابة السريعة لإنتاج سلالات ذرة مقاومة . وسنعود لهذه القضية فيما بعد .

إن ما أستنتجه من كل هذا هو أن أثر أنشطة شركات الأخشاب الكبيرة هو تقليل التباين السوراثي ، الذى يجعل الأنواع أكثر حساسية وتنتج عنه آثار غير محسوبة على توازن الطبيعة . إن قيم التجارة تتعارض تعارضا مباشرا مع القيم الإيكولوجية .

مكان متسع لحيوانات جديدة

بدأ أثر البيوتكنولوجيا على الزراعة في الظهور الآن . وقد رأينا كيف يمكن للنباتات الجديدة المعاد تشكيلها أن تغير الزراعة . وماتزال هناك أوجه أخرى محتملة للتطور تكمن فيها يمكن أن نجريه على المخلفات الزراعية ، إذ ربما تمكنا من زيادة استخدام الروث في توليد الميثان ، ولو أنها عملية لا تقيم نفسها في الوقت الحالى ، كما يمكن تخمير المخلفات النباتية . وهناك تغيير محتمل جدا يختص بنوع النباتات التى تزرع ومن يشترىها ، إذ ستحوّل بعض الأراضي لتستخدم في إنتاج الوقود بدلا من الطعام .

وفي غمرة هذا النشاط ، فإن الأمر يستحق أن نناقش ما نتوقع حدوثه في حيوانات المزرعة ، إذا عرفنا أن الكثيرين يرغبون في أن يأتي معظم بروتين غذائهم من المجرز ، أو ، بشكل أدق ، من السوبر ماركت حيث يمكنهم أن ينسوا الطريقة التي تربي بها الحيوانات ثم تذبح لإطعامنا . فلماذا تعنى بحوث الدن ا المطعم والوراثة التطبيقية في تشكيل المستقبل في هذا المضمار ؟

هناك حقيقة أن بعض مواد العلف المصنعة من البكتريا توجد الآن بالفعل في السوق . وكان بروطين شركة آى . سى . آى هو الأول في هذا المضمار ، وبالرغم من ارتفاع التكاليف اللازمة لحين البدء في الإنتاج ، فلإننا نتوقع الكثير من مثل هذه المواد . وفي السوق أيضا لقاحات جديدة للمجول والخنزير الصغيرة ، وقد يظهر قريبا هرمون نمو تحقن به الحيوانات ، كما يستمر تطوير مضادات حيوية جديدة وأجسام مضادة نقية للاستخدام البيطرى .

وعلى مستوى آخر أقرب إلى الحيوانات نفسها ، هناك تغيرات في سبيلها إلى الظهور في طرق إنتاج حيوانات جديدة يركز فيها على الإنتاجية لا التغيرات الوراثية الأساسية في الشكل أو التركيب التشريحي . فالتلقيح الاصطناعي قد انتشر الآن في مزارع الألبان وأصبح السائل المنوي للطلاق سلعة تسوّق على مستوى العالم . والتطبيق المناظر- وهو نقل الأجنة - ليس له شهرة التلقيح الاصطناعي . فبعد الحمل بوقت قصير يمكن أخذ الأجنة من البقرة الأم ونجمد لوقف الانقسامات في الجنين دون إتلافه ، ويمكن أن تخزن الأجنة في حالتها هذه أو أن تباع للمزارعين لإعادة غرسها في بقرة أخرى تكون قد وصلت للمرحلة الملائمة من دورة الشبق عن طريق الحقن بالهرمونات . وتبلغ قيمة هذه التجارة الآن نحو ٢٥ مليون دولار سنويا ، وهي تتوسع بسرعة . وهذا التكنيك يرفع أساسا معدل تكاثر الأبقار النسبية ، كما يرفع التلقيح الاصطناعي من معدل تكاثر الطلائق الممتازة . فالطلوقة الممتاز يستطيع أن ينجب ١٠٠ ٠٠٠ من النسل في العام . وعلى سبيل المثال منجد أن ٦٠٪ من ماشية اللبن في الولايات المتحدة ينتج عن التلقيح الاصطناعي ، ولكن النسبة في ماشية اللحم تبلغ ٥٪ فقط . أما معدل نقل الأجنة فهو ضعيف بالفعل وقد بلغ نحو ٢٠ ٠٠٠ حمل في العام الماضي ، أى بمعدل مولود واحد من كل ١٠ ٠٠٠ ولادة . ويُقدّر أنه في القريب العاجل سيصبح ١٠٪ من طلائق التربية في الولايات المتحدة ناتجا عن نقل الأجنة . والتكنيك المستخدم ليس رخيصا ، إذ تبلغ تكاليف الهرمون المستخدم لحفز التبويض الفائق نحو ٢٠٠٠ من الدولارات . وعلى هذا فلا يستخدم نقل الأجنة إلا مع أفضل الأبقار الممتازة التي يمكن بيع نسلها بأسعار مرتفعة .

إن حجم العائد من الاستثمار الأولي في الحيوان المنسب قد أدى إلى شكل

جديد من الحماية الضرائبية تزكّيه اتحادات صغار المستثمرين . فمن الممكن شراء البقرة الممتازة المنتجة للبيضات بشمن يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٧٥٠٠٠ دولار ، ومن الممكن أن تنتج منها ١٢ عجلا ممتازا في العام ، يمكن بيعها في السوق بسعر يتراوح بين ٢٥٠٠ و ١٠٠٠٠٠ دولار . وتحت قوانين الولايات المتحدة تخصم تكاليف نقل الأجنة ورعاية العجول والتسويق من المبالغ الخاضعة للضريبة ، وهذا - بجانب عدد آخر من الامتيازات والحيل الأخرى - يعنى انخفاضاً واضحاً في معدل الضريبة الفعلية على دخول استثمار مرتفعة . وغنى عن القول أنه من المفروض أن تعرف الاتحادات ما تشتريه وتعرف كيف تسوق عجولها . ولكن بعضها لا يعرف ذلك .

ولمقابلة هذا النوع من الطلب أنشئ عدد من الشركات الصغيرة لتسويق أجنة الأبقار . ويشتري مربو الأبقار في العالم كله ما تنتجه من أجنة لرفع نوعية قطعانهم ، وبسبب التكاليف المرتفعة لا يجرى هذا إلا مع الأبقار المنسبة ، أما إجراؤه في الأبقار الأقل إنتاجاً أو الأغنام أو الخنازير فلا يستحق التكاليف العالية ، ولكن هناك تكتيكات تظهر الآن ستوسع من مجال الاختيار ، إذ يعمل العلماء الآن مثلاً في إعادة زرع زوج من الأجنة التوائم في الأبقار وفي محاولة إنتاج ثلاثة توائم في الأغنام كما يجربون رفع عدد التوائم في البطن في الخنازير إلى متوسط ١٣ - ٢٥ فرداً . وهناك إمكانية أخرى هي تجنب الأجنة قبل زراعتها وهو أمر قد غدا الآن ممكناً من الناحية التقنية بالنسبة للأجنة ، ويجرب تنفيذه أيضاً في حقن التلقيح الاصطناعي إما عن طريق فصل الحيوانات المنوية الذكرية والأنثوية ، أو عن طريق التدخل في الحالة الفيزيائية للحمل ، بحيث لا يحمل الحيوان إلا أجنة جنس معين .

أما الأمر الأكثر إثارة فهو التمكن من الحصول على خنازير ولدت عن أمهات زرعت بها بويضات أخصبت في أنبوبة اختبار (أو ما يسمى تقنيا باسم الإخصاب خارج الجسم) ، كما نجح بعض العلماء العاملين قرب كامبريدج في تفريد خلايا أجنة نامية من الأغنام بحيث يمكن أن تنمى كل خلية لتصبح وحدها جنيناً ينمو إلى حيوان بالغ . ويمكن أن ينتج عن الجنين الواحد خمسة أغنام تكون كلها متطابقة وراثياً لأنها جميعاً بدأت حياتها كفرد واحد ، وهذا الموضوع مازال شائكاً في وقتنا الحالى ، ويحتاج إلى معالجة معملية غاية في الرفاهة ، ولكن يبدو أنه قد يصل إلى مرحلة التطبيق التجارى قبل مرور وقت طويل ، فإذا أضفنا إليه التبويض الفائق فإن ذلك سيرفع من إنتاجية تربية الحيوان .

وإذا نظرنا إلى المدى البعيد فقد يصبح في الإمكان إقحام جينات جديدة في

خلايا الحيوان في هذه المرحلة من التطور . فقد شملت تجارب الفئران التي وصفت في الفصل الأول الحقن الرهيف بالـ د ن ا في خلايا جنسية حديثة الإخصاب ، وهذا يمكن أيضا بالنسبة لخلايا حيوانات المزرعة . والمشكلة في الوقت الحالي هي ربط تابعات محددة من الـ د ن ا بالصفات المطلوبة ، ولكننا سنجد أن صفات مثل إنتاج اللبن يحكمها عدد كبير من الجينات ، الأمر الذي قد يجعل هندسة الإنتاج المرتفع من اللبن غير عملية ، وهذه مشكلة تشابه نقل الجينات في النبات . أما في وقتنا الحالي فتستخدم الوراثة التطبيقية في زيادة إنتاجية الحيوان من خلال الخطوط المعروفة من حيوانات السوق التجاري . وعلينا أن نتظر لنعرف ما يجتبه المستقبل .

الميكنة

أشرت في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى أن الطرق الحديثة لإنتاج الكينين قد تسبب كارثة اقتصادية لزراعي نبات السنكونا ومن يجمعون قلفه ، وقد رأينا حالاً أن المعرفة البيوتكنولوجية قد تستخدم كقوة اقتصادية ، وأود هنا أن أبين أن هناك بعدا سياسيا واقتصاديا شبيها في تربية وزراعة الطماطم . فشرب كوب من عصير الطماطم لن يظل أبدا نفس الشيء الذي نعرفه ، لا ولن يكون كذلك كأس الجن مع التونيك .

تُسنتبط سلالات جديدة من الطماطم طول الوقت ، وهذا النبات ليس هاما كمحصول فلاحى في بريطانيا ، لأننا لا نستطيع أن نتجه اقتصاديا في جونا . ولكنك إذا نظرت في جدول محاصيل العالم بصفحة ١٥٤ فستجد أن الانتاج العالمى من الطماطم يبلغ نحو ٤٠ مليون طن ، معظمه يصنع في شكل عجينة وعصير وصلصة ، وتصنيع الطماطم يشكل تجارة ضخمة في بعض المناطق من العالم مثل كاليفورنيا ووسط غرب أمريكا . وعلى هذا فهناك اهتمام كبير بالاستخدام الأمثل لكل صفات الطماطم عن طريق التربية والانتخاب . ولقد ذكرت سابقا أنه من الممكن أن تُنمى طماطم مبكرة من البروتوبلاستات كما أن هذا التكنيك يستخدم الآن بالفعل في تطوير سلالات جديدة .

ما الذى يوجه تربية النباتات في اتجاهات بذاتها ؟ لقد حلل هذا السؤال جون فاندرمير ، وهو بيولوجى بجامعة ميتشجان ، وسأعتمد على عمله هنا . يقوم جدله أساسا على أن مربى النباتات قد انضموا إلى جانب من الصراع بين أكبر خمسة من مصنعى الطماطم (ومنهم هايتز وكامبل وليبى) وبين العمال الزراعيين الذين يجمعون الطماطم أو من كانوا يقومون بهذه المهمة . وقد كانت ميكنة الحصاد بهذه المعركة هي العصا التى يستطيع المصنعون بها أن يضربوا العمال المهجرين .

ولكى تعمل الميكنة فإن الأمر يحتاج إلى سلالات جديدة من الطماطم يمكن أن تنضج متزامنة ، وأن تتحمل القطف بالماكنة والنقل معبأة في صناديق . وقد وفر مربو النبات هذه السلالات الجديدة ، وهذا هو نوع المشاريع التي يزاوئها مربو النبات ، بكل ما ينتج عنها من خسائر للأيدى العاملة من المهجرين ومكاسب لمصنعي الأغذية .

وقد تمت ميكنة محصول الطماطم في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، وبينما سنجد أن الأمر قد احتاج ثلاثين عاما في كاليفورنيا للانتقال من جمع ١٪ من محصول القطن بالآلات إلى جمع ٩٥٪ منه آليا ، فإن الأمر لم يستغرق سوى ست سنوات في حالة الطماطم . ويرجع هذا الاختلاف إلى عاملين هامين ، أولهما قوة اتحاد عمال الزراعة الذي قام بحملة لزيادة الأجور وتحسين الأوضاع تسببت في الإسراع بالاتجاه إلى الميكنة ، وثانيهما أن العمل البحثي على الطماطم ابتداء بعد القطن بنحو ثلاثين عاما ، وهي فترة تغيرت خلالها بنية ونظام البحث الأكاديمي . فبحلول نهاية الستينات كنا قد اكتسبنا خبرة واسعة في طريقة تنظيم برامج البحث الموجهة المتعددة الجوانب ، كما أصبح لدى الهيئات الحكومية الاستعداد لتنظيم هذا النوع من البحوث ، ولدى الباحث في المؤسسات الرغبة في المشاركة .

تحتاج الميكنة إلى التماثل . إذ تمر الماكينات في الحقل مرة واحدة ، ولا بد إذن أن تنضج ثمار الحقل متزامنة ، وهذا يعني التماثل في ازدياد الشتلات وتماثل مقاومة الآفات والحشائش والاستجابة للمخصبات . ولم يكن هذا سهل التحقيق . وقد أظهرت البحوث في بيوكيمياء النضج أن الرش الآلي للطماطم بمادة كيميائية (هي الأيثون) تنبه النضج اصطناعيا وبسهولة .

وتصدي اتجاه آخر من البحوث لمشاكل المعاملة الخشنة للثمار ، ولم يكن من الصعب إنتاج طماطم ذات قشرة سميكة . ولكن اتضح أنها تنضج في شكل غير منتظم على الإطلاق ، كما أنها كانت سريعة التأثر بمرض الذبول أو كانت صغيرة الحجم . وأخيرا تحول المربون إلى شكل جديد ، إلى السلالة طويلة الثمار ، فانتظم بذلك كل شيء ، وإن تبقت مقاييس بيوكيماوية تؤثر في التجهيز مازال في حاجة إلى الفحص . وقد تسبب تدفق الطماطم السريع من الحقول إلى المصنع في تغير الميكنة . وأصبح من الضروري تحسين عملية تصنيع المركبات .

وقد أنجزت هذه المهمة مجاميع دراسية بجانب مستودعات الفكر من بحاث الطماطم ، وكان منهم الكثيرون ممن يعملون كمستشارين من الجامعة ، وتولت بعض الشركات جزءا ، ولكن معظم التمويل أتى من مصادر حكومية .

تزرع الطماطم في وسط غرب أمريكا في أراضٍ يمتلكها مجموعة من صغار

وكبار المزارعين ، ويجمع محصولها عمال مهاجرون ، ويتعاقد المزارعون على بيع المحصول مع واحدة من خمس من شركات الأغذية الكبيرة التي تسيطر تقريبا على السوق ، وهي تشتري من المزارع قدرها معلوما من الطماطم يقدر بناء على المساحة التي سيزرعها ، والتي تقع عادة ما بين ٥ و ٢٠٠ فدان ، وعلى متوسط الإنتاج السابق للأرض . ولدى مصنعي الأغذية نباتات الطماطم الخاصة بهم ، وهم يسلمونها للمزارعين في الربيع ، ويقوم وكلاء الشركة بزيارة الأراضي المنزوعة أسبوعيا . ويتم جمع المحصول في برنامج يحدد المواعيد تماما كما يحدث في محصول البازلاء في إيست أنجليا ، حيث يُصدّر مثلو بيردآى ، وهي من شركات يونيفر ، التعليمات للمزارعين بوقت الحصاد .

أما جمع محصول الطماطم فيقوم به عمال مهجرون يتقاضون أجورا زهيدة ويعيشون في أوضاع مفزعة ، وفي سنة ١٩٦٩ قام هؤلاء العمال بتكوين لجنة تنظيم عمال الزراعة (ل ت ع ز) التي تفاوضت من أجل عقود أفضل مع المزارعين . ولكن بعد فترة وجيزة ، عجز المزارعون عن دفع رسوم الاتحاد بسبب عدم تمكنهم من الحصول على أسعار أعلى من مصنعي الطماطم . كان عليهم إما أن يتركوا هذا العمل ، أو أن يخفّضوا الأجور ، أو أن يلتجئوا إلى الميكنة . كانت ل ت ع ز تقطع رقبتها بيديها .

وعلى هذا غيرت استراتيجيتها إلى أخرى تعتمد على سلسلة من الإضرابات - حدثت في سنة ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ - موجهة ضد المزارعين الذين يبيعون محصولهم لشركتي ليبي وكامبل . وكان من بين المطالب المحورية للإضراب إشراك ل ت ع ز في مفاوضات إبرام العقود التي تجرى سنويا بين مصانع التعليب وبين المزارعين . وقد وافقت ل ت ع ز على اتجاه الجمع الآلى للطماطم ، ولكنها طلبت برنامجا لإعادة تدريب العمال الذين يفقدون عملهم في جمع الطماطم .

وكانت بحوث المربين هي الحاسمة في هذا الصراع المستمر . وقد تساءل فاندروير إن كان هناك أمام علماء النبات ما يفعلونه في هذا الوضع غير هذا . وقد صاغ إجابته بأن سأل جامعي الطماطم عما يمكن عمله لتحسين أداائهم . وقيل « فلنتخلص من الانحناء » ، « فلنزرع الطماطم بطريقة أقل كثافة حتى يمكن فحص النبات بشكل أسرع » ، « أوقفوا رش المبيدات (حتى لا يتعرض الأطفال لبقاياها على الأرض) » ، « صمموا حاويات أفضل تتلقى الطماطم المجموعة يدويا » . ثم أعاد صياغة سؤاله إلى : كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف دون تقليل فرص العمل المتاحة أو تقليل الأجر ؟ وكانت الإجابة التي حَزَرَهَا هي فكرة الإقلال من استخدام المبيدات عن طريق تطوير نُظُم مقاومة متكاملة حيث تراقب

الإصابة الحشرية بدقة ، وتقدم بعض المقاومة البيولوجية ضد تكاثرها ، وتستخدم بعض المبيدات . ومن خلال هذا المشروع ستحول بعض العمالة من جمع الطماطم إلى مقاومة الآفات بينما يقوم العمال الذين أعيد تدريبهم بالعمل في بعض البحوث وفي أنشطة المراقبة . لم تدرس بعد اقتصاديات هذا المشروع ولكنها لا تبدو غير معقولة .

المهم أن مثل هذه الأفكار يمكن أن تطوّر بطريقة استراتيجية عن طريق مجاميع من الباحثين ، تماماً كما أنجز البرنامج السابق لتطوير المكنة ، وقد تعارضه بعض الجهات الصناعية ، كمصنعي المبيدات الحشرية وغيرهم ، ومثل هؤلاء - كما يقول فاندنمير- هم من يلجأ إلى علماء النبات في طلب المشورة ، وهم من يتوفر لخططهم التمويل الحكومي ، والمشكلة إذن هي تحرير مؤسسة بحثية تستعبد الشركات الكبرى ، وتعزيز التعضيد لمجموعة مختلفة من القضايا العلمية تتمحور حول هدف هو التشغيل المُرْضَى الآمن المضمون ، بدلاً من رفة العمال وتعظيم الربح .

وهذه بشكل ما هي المشكلة التي يمثلها خدام العلم المتفانون النشطون بالشركات الرأسمالية ، من أمثال سير جوفري آلن ، لقد وهبوا الكثير من حياتهم العاملة لاكتشاف الخبرة اللازمة لتوفيق برامج بحثية مركبة من نظم مختلفة في أطر استراتيجية تفرضها الشركات الصناعية . ولا تتطابق مصالح الشركات مع مصالح المجتمع في زوايا كثيرة ، كما اتضح لنا من موضوع الطماطم ، ولكن التركيب المادى في مجتمعنا قد جعل معظم العلماء لا يتفوقون أبداً للتفكير في سبب قبولهم القيام بالمهام التي توكل إليهم . إن إعادة توجيه عملية تحديد الأولويات هي الشيء الذى تقدمه لنا المعرفة المسبقة « للثورة البيوتكنولوجية » ، فهل لدينا الإرادة السياسية لتحقيق ذلك ؟ أم هل سيتطور الوضع بحيث نعتبر مصالح الشركات هي مصالح المجتمع ؟

ولقد طفت هذه القضايا على السطح في مجالات أخرى ، وعلى سبيل المثال فقد قامت جماعة ضغط راديكالية في نهاية السبعينات برفع قضية ضد جامعة كاليفورنيا ، مدعية أنها بسماحها بالقيام ببحوث في ميكنة الحصاد بفرعها في دافيز- في قلب وادى نهر سكرانتون - تكون قد انتهكت ميثاقها الذى ينص على أن البحوث يجب أن توجه لمصلحة المجتمع . والواضح أن هذه القضية خاسرة ، على الأقل لأنه من السهل الرد بأن زيادة الريح في الزراعة شيء بلاشك طيب ، وشيء طيب أيضاً أن نمنى العمل في جمع الطماطم الذى يقصم الظهر . وفي ولاية أوهايو أيضاً ، سنجد مؤيدى ل ت ع ز ، في دعواهم بإعادة تدريب العمال ، وقد

عارضتهم العنصرية السمجة الصارخة : « إن المكسيكيين لا يستحقونها ، ولا يصح أن يكونوا هنا على أى حال » وهلم جرا .

ويمثل هذا النوع من المعارضة - إذا أهملنا التهديد المالى الذى اعتُقد أنها ستسببه لأعضاء الكلية والجامعة - هناك قضية المساعدة القانونية الريفية لكاليفورنيا . كانت هذه القضية فشلا فاضحا ، ولكنها على الأقل أثارت أمام الجمهور قضية الهدف من إجراء البحوث الزراعية ومن يتأثر بها ، وعمّا إذا كان من بين مهام الجامعات مهمة توقع النتائج الاجتماعية السيئة التى تنجم عن التغيرات التقنية التى تساهم فى إحداثها .

إننى أعتقد أن هذه مسئولية الجامعات ، بل إننى أعتقد أن عليها أن تقوم بمهمة الاستطلاع وتغيير مجالات البحوث التى تعاقدت على إجرائها . إن الخطر الحقيقى على جامعات التعاقد أو معاهد البحوث هو أن دفاعها عن هذا الموقف سيجعل من الحصول على عقود أبحاث جديدة أمرا متعذرا ، ولا يمكن عرض خيارات أخرى أو التفكير فيها إذا ما أصبحت الجامعات مجرد مقاولين للشركات الصناعية يعملون خارجها ، إن هذا لا يعنى ألا تطبق الأبحاث الجامعية أو الأساسية ، أو ألا يمكن أن تطبق هذه البحوث ، فالعكس هو الصحيح . ولكن أهداف التطبيق يجب - لمصلحة المجتمع - أن تناقش وتُفحص على أوسع نطاق .

البذور : المفتاح الجديد للتبعية

إننى لا أظن أن الكثيرين فى العالم النامى يعتبرون البذور من المواد الاستراتيجية . إن القليلين منا فقط هم من يزرعون نباتات المحاصيل ، ولذا تبدو البذور سلعة تافهة تعرض مغلفة فى مظاريف بالمحلات التجارية لتباع لمستهلكين من البستانيين النشطين . أما المزارع والفلاح فلهما وجهة نظر أخرى . فالبذرة بالنسبة لهما هى أهم الخطوات فى الدورة السنوية للزراعة والحصاد ، والاستثمار والبيع . أما الأكثر معرفة والتقدميون منهم ، فإنهم يولون اهتماما زائدا لتطور مهنة البذور كصناعة ، وللالتجارات فى المدى البعيد - الذى قد يزيد عن نصف قرن - التى تؤثر على أنواع البذور فى السوق وسعرها وأثرها فى الزراعة .

إن ما يحدث فى مهنة البذور شىء ذو أهمية حيوية . إنه يمثل السياق لكل تطورات علم وتكنولوجيا النبات التى نهتم بها فى هذا الفصل . إن البذور هى نقطة البدء فى الكثير من العملية الزراعية . إنها مفتاح السيطرة على الاقتصاديات الزراعية . إنها المدخل لأسواق دولية هائلة إذا ما أمكن إقناع الفلاحين أو إجبارهم على الاعتماد على منتجى البذور التجاريين . كانت البذور تصل أولا فى

مظاريـف ، وسيستمر وصولها هكذا بالنسبة للهواة ، ولكنها - إذا استخدمنا الاستعارة - قد أصبحت الظروف الذى يغلف حزمة كاملة من المستحضرات الكيماوية التى تعتمد عليها الزراعة الحديثة . إن البذور وسيلة لفرض التبعية .

إن تطور تربية النبات على المستوى الدولى ، وتطور الزراعة الحالية ، ونمو قطاع التجارة الزراعية ، كل هذه المواضيع تشكل النسيج التاريخى للوقائع التى يجب معرفته حتى يصبح معنى بيوتكنولوجيا النبات واضحا . وصناعة نباتات جديدة - أو صناعة المواد النباتية دون نبات - هى فى نهاية المطاف مجرد إعادة تشكيل أنماط التبعية التى تربط المزارعين ومشتري النباتات بشركات التجارة الزراعية .

تمتد جذور ثورة الستينات الخضراء إلى الثلاثينات . ولقد تطلب الأمر نحو ثلاثين سنة لظهور ثورة زراعية . وعلى هذا الأساس فإن الأثر الزراعى لبيوتكنولوجيا النبات لن يغدو واضحا قبل القرن الواحد والعشرين ، ولكن خطى التغير قد تسارعت فى هذه الفترة لتقرب تلك الآثار بهذه الصورة . وفى الثلاثينات ظهرت فى الإنتاج الزراعى أول آثار ثمار علم الوراثة الجديد عندما طبق فى تربية النباتات - إذ ظهرت الذرة الهجين بمحصولها الأوفر لتقيم حزام الأذرة بالولايات المتحدة وتوصله إلى قوته الحالية . وكان لهذا الاتجاه أثره فى العالم بأسره .

فقد عُصدت هذه الأذرة بحماس فى الاتحاد السوفيتى من قبل المصلحين الزراعيين الذين أرادوا إقامة « مصانع حبوب » ضخمة كنموذج للإنتاج الاشتراكى المبني على العلم التطبيقي ، غير أن زراعة الأذرة تحت ظروف الجو الروسية كانت أصعب بكثير . وكان لسقوط هذا الحماس المبكر عند التطبيق أثره فى التشكك فى الوراثة المنديلية كعلم تطبيقي ، بينما دخل علم الزراعة السوفيتى فى عهد ليسنكو فى معارك حول التوجيه السياسى للعلم .

ولد عالم النبات تروفيم ديسوفتش ليسنكو لعائلة ريفية أوكرانية . وقام فى أواخر العشرينات من هذا القرن - باستخدام تدريبه كىستانى وعالم نبات - بإجراء تجاربه على استخدام تكتيكات مختلفة لتحوير الإنبات فى القمح ، وكان هدفه هو التمكن من زراعة القمح الشتوى فى الربيع عندما يكون الجو أقل قسوة ليضج - بالرغم من ذلك - مبكرا . وقد قاده النجاح الظاهر لهذا التكنيك إلى الإدعاء بأن وسيلته تفتح طريقا يمكن من إنتاج سلالات جديدة بسرعة ، دون الالتجاء لبرامج التربية الطويلة أو لعلم المعامل الذى يقول الوراثةيون بضرورته . وتحت الضغوط الهائلة للحملة الستالينية من أجل التصنيع والتى يشكل الإنتاج الزراعى

فيها عنصرا حساسا ، فقد أثارت ادعاءات لِيَسْكُو في تركيزه نظرياته وهجومه على الوراثة المنديلية باعتبارها عديمة الجدوى ورجعية ومتناقضة مع نفسها ، أثارت عاصفة سياسية عارمة . وعلى أواخر الثلاثينات كان لِيَسْكُو ومؤيدوه قد تمكنوا من الهيمنة على المندلين . وبحلول عام ١٩٤٨ كان لِيَسْكُو من القوة بحيث حذفت المندلية بالفعل من البيولوجيا السوفيتية ، الشيء الذي روع النيولوجيين الأوروبيين والأمريكيين الذين وجدوا فوائد متزايدة في الوراثة المندلية والذين اعتبروا آراء لِيَسْكُو مجرد هراء . وبالرغم من أن هذا التحريم لم يستمر سوى بضع سنين إلى أن فضحت نظريات ليسكو ، إلا أنه تسبب في تأخر علم الوراثة الأساسية والتطبيقية في الاتحاد السوفيتي لفترة طويلة .

وكان لنجاح برامج تربية النبات الموجهة في أمريكا تأثيرها على المؤسسات ، فقد أنشأت مؤسسة روكفلر في أوائل الأربعينات مركزا للعمل على القمح والذرة في المكسيك . وقد أصبح هذا المركز (م م ق ذ) من أشهر المراكز العالمية لتحسين القمح والذرة . ومن الخطأ أن نعتبر إنشاء هذا المركز عملا إنسانيا غير مُغرض ، ولو أن « الغرض » الاستراتيجي وراءه ليس واضحا ، فربما كان من نتائج مشاريع الري الكبيرة بالمكسيك في الثلاثينات ، وربما زينت العمالة الزائدة هناك الموقع لتجعله مغريا لتربية النبات ، وهي نشاط يحتاج لعمالة مكثفة ، كما قد يكون السبب هو القرب من سلاسل الحبوب التقليدية التي تستخدم في الزراعة التقليدية . وهناك سبب أكثر معقولة ومعنوية وهو أن صانعي السياسة الخارجية بأمريكا في الأربعينات أدركوا الأهمية الاستراتيجية للمكسيك كدولة لها حدود مشتركة مع الولايات المتحدة تحتاج إلى التحديث دون ثورات ، وإلى أن تربط في تناسخ بالانقراض الأمريكي بعد الحرب . أما التبرير الرسمي فيقول إن هنري والاس - الزراعي الأمريكي التقدمي - قد أقنع المؤسسة أن تصنع شيئا من أجل الجوع في العالم .

تقدم برنامج م م ق ذ ليصبح نموذجا لما يمكن أن تفعله الإنسانية أو البحوث الممولة حكوميا في تحديث الزراعة في الدول النامية غير المستقرة سياسيا ، حيث يمكن أن يتسبب نقص الغذاء أو الأرض في توترات سياسية لا يُحتمل ولا يمكن السيطرة عليها ، وفوق كل هذا فإنه يمثل إصلاحا اجتماعيا « مروضا » من خلال تغيير استراتيجي تقني ، هو البصمة المميزة لإنسانية روكفلر . ومع القاعدة الزراعية الأكثر « كفاءة » يأتي الاستقرار السياسي وتأتي الزيادة في التجارة الدولية ، لاسيا - وكما حدث - في منتجات مثل المخصبات والمبيدات وطملمبات الري والآلات الزراعية والوقود ، وهي المنتجات اللازمة لتسيير الزراعة الحديثة ولتحقيق المحصول المفروض من النباتات الجديدة .

وتلت مبادرة روكفلر مبادرات من مؤسسات أخرى مثل مؤسسة فورد التي ساهمت في إنشاء معهد أبحاث الأرز الدولي ، وكمؤسسة كيلوج . وبتزايد التكاليف ، تحول تمويل محطات تربية النبات والأنشطة المرتبطة إلى الحكومات القومية والوكالات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .

ويحلول منتصف الستينات ظهرت سلالات جديدة من القمح والأذرة ، سلالات يمكن أن تنتج زيادات هائلة تحت الظروف المواتية ، تبلغ خمسة أو عشرة أضعاف المحصول . وأنفقت كميات ضخمة من أموال المساعدات لمعاونة فقراء الفلاحين ، بل والدول الفقيرة نفسها في الواقع ، لشراء ما يلزم من البذور والمخصبات والمبيدات والوقود . وتزايدت بشكل خطير المساحات المنزرعة من هذه السلالات الوفيرة الغلة كما يظهر من هذا الجدول :

١٩٧٣	١٩٦٥	
١٧٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	القمح بالمكسك (المكسيك والهند وتركيا وباكستان)
١٦٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠	الأرز بالمكسك (تاوان والفيلين وسري لانكا والهند)

وكانت الآثار الاقتصادية الإيجابية لهذا الانتشار السريع للسلالات الجديدة ضخمة ، فقد تضاعفت غلة تركيا من الحبوب منذ سنة ١٩٧٠ لتصل إلى ١٨ مليون طن سنويا ، غير أن الاقتصاد التركي يعتمد بشكل كبير على القروض الدولية ، كما يعمل الآلاف من الأتراك خارج بلادهم . أما في المكسيك فقد قفز إنتاج القمح من ١٢ بوشلا إلى ٥٠ بوشلا ، ولكن الاقتصاد المكسيكي يعاني من أزمة مستمرة وديونه تشكل « مشكلة » مستمرة للبنوك الدولية . أما بالنسبة لإنتاج الحبوب في آسيا فقد ساهمت السلالات عالية الإنتاج حتى موسم ٧٢ - ١٩٧٣ بما قيمته بليون دولار سنويا .

وكما نتوقع ، سنجد مؤيدي الثورة الخضراء يؤكدون دائما على مثل هذه المكاسب ، ولو أنهم قد أجبروا منذ السبعينات على أن يسلموا بأن الحاجة إلى الكميات الضخمة من المخصبات وغيرها من الكيماويات اللازمة لإنتاج الغلة العالية ، تمثل صدعا اقتصاديا خطيرا في استراتيجية الثورة الخضراء ، وبأننا لا يمكن أن نتجاهل آثارها الاجتماعية والزراعية المؤسفة .

تتطلب السلالات الجديدة زيادة رأس المال اللازم للزراعة وزيادة العمالة المأجورة . فزراعة الكثير من السلالات الجديدة تحتاج لأرض مروية ، وللمبيدات الحشرية والوقود ، وشراء هذه المستلزمات يحتاج المال ، أو القروض ، إما من البنوك أو من الحكومة . ويستطيع كبار المزارعين في العالم الثالث جمع الموارد بما يسمح لهم بركوب المخاطرة . أما الأغلبية العظمى من المزارعين ذوى الدخل المحدود فلا تستطيع مواجهة منافسة كبار المنتجين ، وبذا يتحولون إلى عمال مأجورين بلا أرض ، أو يهاجرون إلى المدينة . أما من يتبقى منهم في الريف فهم يساومون دائماً لزيادة أجورهم ، وهذا بدوره يشجع الاتجاه إلى الميكنة .

ولابد أنه كان معروفا منذ البداية أن هذا هو ما سيؤول إليه الأمر ، بل لقد رأى بعض مهندسى الثورة الخضراء أنه علامة صحية ، إذ سيفرض نظام السوق نفسه ليحسب به صغار المنتجين الذين تعودوا المقايضة وألفوا الالتزامات الإقطاعية وأنماط التعاون والتبادل التقليدية والرمزية . أما ما يبدو أنهم لم يتوقعوه فهو أن ما توفره الحكومة لهؤلاء المزارعين من دعم ومن تسهيلات ائتمانية ، يعطيها سلاحاً مؤثراً جداً للسيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . إن التحكم الذى تمارسه سلطات الحكم المحلى على مستوى القرية فى تقديم القروض للفلاحين يحدد من يستفيد من الزراعة الحديثة ، إن كان هناك من يستفيد منها على الإطلاق .

إن السلالات الجديدة - بلغة الزراعة - هى خُرج ملء بأشياء متباينة تماماً ، فقد ازداد المحصول فى بعض الحالات زيادة كبيرة جداً عندما توفرت المدخلات الصحيحة من الكيماويات والعمالة الكافية وظروف التربة والجو الملائمة والتي تناظر مثيلاتها فى المنطقة التى طُورت فيها السلالات الجديدة . وفى حالات أخرى كان المحصول أقل مما تدعيه شركات البذور . كما جذبت المحاصيل الجديدة فى بعض الأحيان أفات جديدة ، مثل الجراد الذى يهلك محصول الأرز فى باكستان . وركز بالذات على أنه قد ثبت أن بعض هذه السلالات أقل مقاومة للأمراض النباتية الشائعة ، وبسبب اتساع المساحات المزروعة بهذه السلالات فقد كان أثر هذه الأمراض أكبر بكثير .

ويتزايد الحماس الأولى للسلالات الجديدة أهملت السلالات الزراعية التقليدية ولم تعد بزورها تُجمع . وبذا تختفى بالتدرج السلالات المحلية الراسخة التى يمكن منها تربية نباتات جديدة ، والتى يمكن الالتجاء إليها إذا ما حدث وفشلت السلالات الجديدة فى تقديم تحسين معنوى ، أضف إلى هذا أن هذه السلالات الجديدة فى مجموعها تصبح أكثر قابلية للإصابة بالآفات والأمراض بسبب زيادة التماثل الوراثى فيها ، كما أن الكثير منها قد صُمم ليلائم نظماً مختلفة من الزراعة ، لا تسمح بالتحميل ، نقصد زراعة محصول بين سطور محصول

آخر ، فهناك من المزارعين من يزرع الخضراوات بين نباتات محاصيل الحبوب ، فيستبقون الخضراوات للاستعمال الشخصى ويبيعون الحبوب للريح . واستخدام السلالات العالية المحصول يستحيل معه إجراء هذا ونخسر به مصدرا غذائيا هاما .

وهناك وجهة نظر تقول إن كل هذه آثار جانبية ونتائج غير مقصودة لتحديث الزراعة ، والمقصود أنه من الممكن التغلب عليها ، وأن الإدارة المستنيرة تستطيع أن تخفف من مشاكل الحفاظ على السلالات التقليدية وأن تسهل الحصول على القروض على نطاق أوسع ، وأن تركز أبحاثا أكثر على الخضراوات الاستوائية .

وستجد وجهة نظر أخرى تقول إن « التحديث » الذى نُظِّمَتْ حوله الثورة الخضراء قد قُصِدَ به تنبيه التجارة العالمية لوسائل استغلال الدول النامية ، ومن هذه النظرة سنجد أن الإنسانية التى ابتدء بها هى مجرد تحرك لكشف الإمكانيات الاقتصادية للاستثمار في تحسين النبات ، فمن خلال تمويل زراعة الفلاحين يتزايد الطلب على السلع الرأسمالية الزراعية . وقد قدمت القروض الدولية للبلاد النامية التى ينقصها المال لشراء الأسمدة والبزور على أن تسدد عندما يتحسن الوضع الاقتصادى . ولكن بزيادة أسعار المخصبات والمبيدات والوقود فى أوائل السبعينات وجدت الدول النامية نفسها وقد ارتبطت بنظم زراعية لا تستطيع تحملها طويلا . وللمحافظة على إنتاج الغذاء فقد أغريت بعض الدول أو أجبرت على التفاوض للحصول على قروض تنمية جديدة للاستمرار فى شراء ما يحتاجه مزارعوها من المستلزمات .

فالثورة الخضراء من وجهة النظر هذه كانت وسيلة لتقوية التبعية الاقتصادية عن طريق خلق الحاجة للبزور الجديدة ، وسيلة ربما لم تكن مقصودة فى بادى الأمر ولكنها أصبحت الآن بالتأكيد أمرا مسلما به . ويعد هذه المرحلة الأولى من الثورة الخضراء ، شهدت المرحلة الثانية دخول شركات البترول متعددة الجنسية وشركات الكيماويات والأدوية فى مجال صناعة البزور بعد أن أصبحت الأسواق الآن عالمية ، وبعد أن شجع تعديل تشريعات حقوق الامتياز فُرص السيطرة على الأسواق .

ويعتبر صدور دليل بالتوقعات التقنية والتجارية لمن يريد الاستثمار وبسعر خرافى ، إشارة واضحة لوجود نشاط استثمارى خطير فى هذا المجال الصناعى . ففي سنة ١٩٧٨ قامت إحدى المؤسسات الاستشارية الأمريكية - مؤسسة ل . و . تيولز وشركاه - بعرض تقريرها دراسة البزور العالمية للبيع بسعر بلغ ٢٥٠٠٠ دولار للنسخة الواحدة . وقد كتب المؤلف فى خطابه للمشتريين المتوقعين

يقول ما اقتبسه بات مونى فى كتابه عن الاقتصاد السياسى للبزور : « فى السنين العشر الأخيرة أدمجت ثلاثون على الأقل من شركات البزور ، كل تزيد مبيعاتها على خمسة ملايين دولار ، فى مؤسسات تجارية كبيرة متعددة الجنسية من خارج مجال البزور وما زالت المفاوضات دائرة لضم إحدى عشر شركة أخرى » . وقد اعتبر مونى أن هذا التقدير أقل من الحقيقة ، وأورد دليلا هو شركة رانك هوفز ماككدوجال التى اشترت فى أسبوع واحد ٤٨ شركة ، بعد أن أضفت التعديلات التشريعية الحماية على السلالات الجديدة بالنسبة لحق الاختراع ورسوم الملكية ، أو ما يسمى بحقوق « مربي النباتات » . وبعد الموافقة على قانون حماية سلالات النبات سنة ١٩٧٠ بالولايات المتحدة الذى مد حماية البراءة بشكل واسع ليشمل النباتات ذات التكاثر الجنسي ، خصصت الجمعية الأمريكية لتجارة البزور نصف اجتماعاتها السنوية لندوة خاصة أطلق عليها « كيف تبيع شركتك للبزور » .

وقد جادل مونى وآخرون بأن هذه الموجة الرهيبة للدمج التى تقوم فيها أكبر الشركات العالمية مثل آى . تى . تى ، وروبال دتشن شل ، وساندوز وسيا - جايجي ويونيون كاربايد ، بشراء مؤسسات البزور الصغيرة والكبيرة ، هذه الموجة قد عضدها التوسع الكبير فى إمكانية توثيق حق الاختراع للسلالات الجديدة فى الستينات والسبعينات . أما التشريع الموازى فى أوروبا فقد أجيئ قبل أمريكا بنحو عشر سنوات . وقد بدأ توثيق النباتات فى أمريكا بعد صدور قانون براءات النباتات سنة ١٩٣٠ الذى شمل التكاثر الحضرى اللاجنسى للسلالات النباتية ، والتى يمكن للمنافسين انتحالها عن طريق عقل لا أكثر . وقد ثار جدل كبير بعد ذلك بين منتجى البذور وأصول التطعيم النباتية الذين طالبوا بحماية البراءات لهم كضرورة تجارية وكحافز للإبداع ، وبين مستهلكى البزور ، وهم من الفلاحين عادة ، وإن كان منهم أحيانا شركات للأغذية ، الذين يرون أن هذه البراءات ستسبب فى رفع الأسعار كما سيكون لها نتائج سيئة على تربية النبات وعلى الحفاظ على الموارد الوراثية . وبذا فقد كان مصنعو الحساء - مثل هاينز وكامبل - من بين جماعات الضغط المؤثرة لتعديل قانون براءات النبات فى سنة ١٩٧٠ ، وقد تمكنوا من تعديل القانون ، ولم يعد من المستطاع توثيق السلالات الجديدة من الطماطم والكرفس والجوز والخيار والبايماء والفلفل . ولكن الوضع تغير مرة أخرى سنة ١٩٨٠ ، عندما رفع هذا القيد .

كان الوضع فى أوروبا شبيها بهذا ، ولو أنه كان يرتبط بتشريع يتطلب تسجيل السلالات الجديدة التى تحقق مواصفاتها التجارية والتى تتفوق على

السلالات الموجودة ، كما لا يسمح بزراعة السلالات غير المسجلة بهذه الطريقة . وقد تسبب هذا التشريع في تعويق ظهور سلالات بزور جديدة من ناحية ، كما قلل من ناحية أخرى وبشكل خطير عدد السلالات المزروعة ، وسمح للمؤسسات القوية التي لديها من الموارد ما يسمح بتوثيق منتجاتها تحت هذا النظام ، بالسيطرة على سوق البزور . ويدت صورة يمين فيها عدد صغير من المؤسسات المتعددة الجنسية على مبيعات ستة محاصيل رئيسية على الأقل . وتحت هذه الخلفية ذكّرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٠ :

« الحقيقة أن التركيز المتزايد على تربية النبات بالقطاع الخاص قد تسبب بالفعل في بعض الآثار السلبية ، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال التكاليف المتزايدة لبرامج التطوير المرتبطة بزيادة أسعار البزور والمداخلات المتعلقة بها ، واستخدام تكتيكات تسويق غير ملائمة في الدول النامية تسببت في اختلال توازن واضح للمدخلات الزراعية وأدت إلى التركيز على الأراضي الزراعية الممتازة المنتجة للغذاء التي تمتلكها شركات متعددة الجنسية ، بغرض التسويق الخارجي .

ولأن المادة الوراثية لمعظم المحاصيل الزراعية الهامة في العالم قد نشأت في الدول النامية ، بينما تجرى في الدول المتقدمة معظم عمليات تربية النبات ، لاسيما ذلك الإنتاج المتطور للسلالات الجديدة الذي يقوم به القطاع الخاص ، فقد طلب من عدد متزايد من الدول النامية أن تدفع رسوما على السلالات التي أخذت مادتها الوراثية من داخل حدودها .

أما بالنسبة للاتجاه الحالي في حرفة البزور أو « صناعة الموارد الوراثية » - وهو تعبير شجعت استعماله مؤسسة استشارية - فهناك من النقاد من أشار إلى توقف التبادل الحر للأراء ومادة التربية . وقد ذكر جاري فاو لمر ، ممثل الصندوق القومي للمستأجرين الزراعيين في لجنة استماع من أجل تعديل قانون حماية السلالات النباتية في سنة ١٩٨٠ أنه :

« منذ سنة ١٩٧٢ لم ينشر مُرَبٌّ واحد في حرفة الزراعة مواصفات أو تكتيك برامج التربية الخاصة بسلالاته الجديدة في باب السلالات الزراعية والمادة الوراثية ، الذي تنشره مجلة علم الفلاحة . وهذه المجلة هي أشهر المنافذ لنشر مثل هذه البيانات بين مربي الجامعات والحكومة » .

الموطن الأصلي لأهم المحاصيل

- ١ - شمال أمريكا : عباد الشمس ، الفاصوليا ، الفراولة .
- ٢ - أواسط أمريكا : الأذرة الشامية ، الطماطم ، فاصوليا سيفا ، الفاصوليا الأسباني ، القطن ، الزبدية ، الباباط ، (الكاسافا) ، (البطاطا) ، (الفول) .
- ٣ - مرتفعات أمريكا الجنوبية : البطاطس ، الفول السوداني ، فاصوليا ليا ، (الفول) ، (القطن) .
- ٤ - سهول أمريكا الجنوبية : اليا ، الأناناس ، (الكاسافا) ، (البطاطا) ، (القطن) ، الطماطم ، الطباق ، الكاكاو ، المطاط ، القفلل الأحمر ، الكينين .
- ٥ - أوروبا : الشوفان ، بنجر السكر ، الكرنب ، (العنب) ، (الزيتون) ، الحشائش ، البرسيم ، حشيشة الدينار ، الخس ، الترمس ، الخردل .
- ٦ - أفريقيا : الأرز الأفريقي ، الأذرة ، الدخن ، اليا ، البطيخ ، اللويا ، البن ، الحشائش ، القمح ، الشعير ، نخيل الزيت ، الخروع .
- ٧ - الشرق الأدنى : القمح ، الشعير ، البصل ، البسلة ، العدس ، الحمص ، التين ، البلح ، الكتان ، الكمثرى ، الرمان ، (العنب) ، (الزيتون) ، التفاح ؟ ، الجويدار .
- ٨ - وسط آسيا : الذرة الرفيعة ، الحنطة السوداء ، الألفا ألفا ، القنب (الدخن الإيطالي) ، (العنب) ، الفول ، الجزر .
- ٩ - الهند : البسلة الهندي ، الباذنجان ، (القطن) ، (السمسم) ، قصب السكر ، المانجوه .
- ١٠ - الصين : فول الصويا ، الكرنب ، البصل ، المشمش ، (الدخن الإيطالي) .
- ١١ - جنوب شرق آسيا : الأرز الشرقي ، الموز ، الموالح ، اليا ، قصب السكر الرفيع ، التارو ، الشاي ، التوابل .
- ١٢ - جنوب الباسيفيك : قصب السكر ، جوز الهند ، شجرة الخبز .

وهناك دليل واضح آخر حدث في خريف ١٩٨٢ يبين كيف يمكن للسلوك التجارى التهجمى - الذى يلائم توثيق البراءات - أن يغلق طريق التواصل بين العلماء . ففي أبريل ١٩٨٢ أصدر المكتب الأمريكى للبراءات والعلامات التجارية براءة لتكنيك للتعجيل بتكوين السلالات النباتية الهجينة الجديدة ، ولإنتاج التجارى السريع للبذور من هذه الهجن . وقد مُنحت البراءة رقم ٤٣٢٦٣٥٨ لمؤسسة البزور الأمريكية أجريجتكتس ، بدفغر- كلورادو ، التى حُولت إلى شركة يبلغ حجم مبيعاتها ١٠٠ مليون دولار عن طريق ضم العديد من شركات البزور الصغيرة على يد مديرها دافيد بادوا . وقد تحولت شركة أجريجتكتس هذه إلى مجال بيوتكنولوجيا النبات ، وهى تدفع الآن رواتب للعديد من كبار الأكاديميين الذين يعملون بها كمستشارين .

فاجأت هذه البراءة مربى النبات فى بريطانيا ، ذلك أنهم يرون أن هذا التكنيك معروف جيداً ، وهو أيضاً كثير الاستخدام ، فإذا ما بُنيت هذه البراءة ، بعد اعتراضات إجرائية غير مباشرة ودعاوى قضائية محتمة ، فمعنى هذا أنه يصبح على مربى النباتات أن يدفعوا الرسوم لشركة أجريجتكتس إذا أرادوا إكثار هجنهم بهذه الطريقة . وقد أعلن هذه الآراء الغاضبة على الملأ بروفيسور نيل إنز ، عضو محطة بحوث الخضر القومية ببريطانيا ، فى خطاب له نشر بمجلة نيتشر فى أغسطس ١٩٨٢ ، وقد وثق دعواه بأن الكثير من عناصر هذا النظام كانت معروفة من سنين وأن القوم المميز لهذا النظام - وهو الإكثار الدقيق للنباتات المنتجة عن طريق زراعة الخلايا - قد نوقش فى المراجع التقنية فى عام ١٩٧٨ . وبناء على ذلك طلب بروفيسور إنز من المكتب الأمريكى للبراءات والعلامات التجارية أن يعيد فحص الطلب وأن يسحب البراءة على أساس أنهم قد تجاهلوا اعتماده على آراء منشورة بالفعل ، فلقد كان فى الحق شيئاً « معروفاً » لا يختلف عما يسميه قانون البراءات « بالمهارة السابقة » . وما يزال تحت الفحص الآن براءة ثانية لشركة أجريجتكتس على تطبيق هذا التكنيك على نوع معين .

إن الإحساس بالغضب من خطوة أجريجتكتس هذه ظاهر تماماً فى خطاب إنز ، فالواضح أنه قد شعر بأن إحدى الشركات التجارية قد انتزعت لنفسها باستفزاز ووقاحة تكنيكاً أساسياً . إنها قضية تذكرنا ببراءة كوهين - بوير والنزاع الذى ثار حول توثيق الأجسام المضادة النقية ، فيما عدا أن المؤسسة التى تطلب حقوق الملكية على التكنيك الأساسى فى هذه الواقعة كانت شركة تجارية وليست جامعة . وسيكون من المثير أن نعرف كيف سيتطور الصراع ، وما إذا كان أى من كبار منتجى البزور سيتدخل فى القضية ضد أجريجتكتس . إذ ربما قبلوا هذه الواقعة كسابقة يمكنهم استغلالها فى المستقبل .

لم نحسم القضية بعد

إننى أعتقد أننا نعيش مرحلة حرجة فى تاريخ الزراعة ، فالقرارات التى ستُخذ الآن سيكون لها أثر كبير على شكل الزراعة وطبيعتها وإنتاجها للآلاف من السنين . إن الإجراءات التى تتخذ الآن ، مثل تحطيم الغابات الاستوائية المطرية ، قد تكون لها آثار مدمرة على سعر الغذاء ووفرتة بعد عشرين أو ثلاثين عاما . إن اختفاء النطاق العريض للأنواع البرية الذى نستطيع من داخله أن نتخب مادة التربة الجديدة ، سيتسبب فى هزيمة مربى النبات فى الصراع الدائم لاستبقاء النباتات على مستوياتها الحالية العالية من الإنتاج وتعزيز مقاومتها للآفات والأمراض .

ولا عجب أن تظن بعض المنظمات التجارية لهذا ، لتبتدى فى الاشتراك فى برامج دولية للمحافظة على مصادر الجينات . وقد قدمت شركة بيونير هاى بريد ، وهى واحدة من أكبر شركات البزور فى العالم المهتمة بالقمح والأذرة ، قدمت دعما ماليا لأحد برامج الحفاظ على الجينات - تقصد برنامج جمع الأنواع - الذى تقوم به م م ت ق ذ فى المكسيك . ويقدر أن لدى شركة الأغذية المتحدة (شركة الفاكهة المتحدة سابقا) الآن فى مجموعتها الخاصة ثلاثة أرباع أنواع الموز الموجودة فى العالم . ويشكل هذا تميزا هائلا لها على الشركات المنافسة .

وفى نفس الوقت تعمل بعض المنظمات الدولية التى تمولها الأمم المتحدة فى جمع البزور والنباتات ، وتخزن الآن بضعة آلاف من الأنواع بهذه الطريقة ، ولو أن الواضح أن معدل التجميع لن يلاحق معدل اختفاء الأنواع الذى يحدث بسبب تحطيم الغابات من أجل الأخشاب والزراعة ، ويسبب التمدن والاتجاه إلى استخدام السلالات الجديدة وإهمال السلالات التقليدية والاتجاه إلى زراعة المحصول الواحد .

وحتى لو خصص ما يكفى من الموارد لوقف آثار « التآكل الوراثى » ، فستبقى مشكلة الحصول على المادة الموجودة فى بنوك الجينات النباتية واستخدامها ، ليس فقط بسبب استهلاك « بزور العالم المحفوظة » - وأنا استعمل التعبير مجازا - ولكن لأن النسبة الأكبر مما سيتبقى منها ستستخدمه المنظمات القومية للدول المتقدمة وشركاتها . إن مكانة هذه المنظمات والشركات - كمبتكرة ومسوقة للسلالات الجديدة - تحميها فى الكثير من الدول تشريعات تضى عليها حصانة تشبه حصانة البراءات لأصحاب الأنواع الجديدة . وقد جادل معارضو مثل هذه التشريعات فى أمريكا وكندا وبريطانيا وأستراليا بأن أثرها سيكون هو تركيز السلطة فى أيدي كبار المنتجين الذين يستطيعون تحويل أسواق نباتات معينة إلى دائرة

احتكار يسيطر عليها قلة من أنصاف المتنافسين . أما مؤيدو هذه التشريعات - ومن بينهم جماعة الضغط (أسنسيل) لمربي النبات التجاريين - فيدعون أن التشريع يشجع الابتكار . وقد تسبب كتاب مونى بذور الأرض : مورد عام أم خاص ؟ في انزعاج جماعة أسنسيل ، حتى لقد نقدت هذا الكتاب سطورا سطورا ، وأرسلت النقد لأعضائها . وعندما أرسلت إلى أسنسيل أطلب نسخة ، أهمل طلبى ، وأرسل لي بدلا منها نشرتهم الدعائية النموذجية ، وهي نشرة مفصلة بالنسبة لمادة الدعاية ، ومختصرة بالنسبة لتحليل القضايا التي أثارها مونى .

الموقف الراهن إذن هو أن دول العالم الثالث قد وجدت أنفسها في وضع تشتري فيه نباتات استنبطت من مواردها المحلية ، وتحميها تشريعات السلالات . ويبدو لي أنه من المستبعد أن تستطيع هذه الدول يوما أن تنشئ اتحادا لمصدري الجينات ، كما أنشئ الأوبيك من الدول المصدرة للبترول ، ولكن ، لا بد أن نجد طريقا لكسر تبعية هذه الدول « لصناعة الموارد الوراثية » ولتقييم - لاسلب - الأصول النباتية التي لديهم تقييما صحيحا .

هذه هي خلفية بيوتكنولوجيا النبات . إنها جزء من صراع القوة بين مربي النبات ومستعمليه ، صراع جُندت فيه البيوتكنولوجيا إما لتعزيز سيطرة منتجى البذور الصناعيين على المستهلكين الزراعيين ، أو للإبقاء على السعر المنخفض للنباتات المحلية في بعض الدول النامية ، لقد ابتكرت التقنيات الحديثة للمعالجة اليدوية لجينات النبات لخدمة هذه العملية ، لتترك ميزان القوى دون تغيير . وربما كانت النتيجة الإجمالية غذاء أكثر ، ولكن ذلك - على المدى الطويل - سيكون على حساب المخاطر الهائلة في تناقص عدد الأنواع ، وعلى حساب اختلال رهياب في توزيع الغذاء بالعالم . إنه مثال صارخ للسؤال الأساسى للبيوتكنولوجيا : من سيضع الأولويات ، ومن سيمتلك المعرفة ؟

٦ الطريق الى المستقبل :

الكيمائيات والطاقة

الترشيد

إذا ما شاهدت صورا فوتوغرافية التقطت بعناية لمصانع كيمائيات جديدة فإنك لن تتخيل أبداً أن لها رائحة كريهة . إلا إذا كنت سىء الحظ وسكنت بجوار أحدها ، لا ولن يخطر ببالك فوراً أن المصنع قد يبلى ويتهدم بل وقد يتفجر . إن تحريك ملايين الأطنان من السوائل والغازات الشديدة التفاعل والحارقة والسامة خلال أميال طويلة من الأنابيب في درجات حرارة وضغط عالية ، لابد أن يكون أمراً صعباً . وكما نستطيع أن نجعل الصور الفوتوغرافية تحكى قصة غير كاملة ، كذلك نجد أن ما يصدر عن أرفع الصناعات الكيمائية من كلام منمق هو الآخر مضلل ومتفائل . وفي أيامنا هذه كثيراً ما يجتمع كبار المدراء للتحدث عن أزمة صناعاتهم وعن الحاجة إلى « الترشيح » ، وبعض هذه الأحاديث أحداث شجاعة بلا شك ، صيغت بحذر لتعطي انطباعاً قوياً بتأكيد المنافسة ولطمأنة المستثمرين ومحللي البورصة بنغمتهما الواقعية وتصميمهما على البقاء .

ولكن « الترشيح » يعنى - من بين ما يعنى - إغلاق مصانع وفصل عمال وإلغاء تعاقدات وتخفيض أجور وتغييراً في أساليب العمل ، إنه يعنى حالة مستمرة من الصراع على من سيقى وماذا سيقى . إن الصناعة الكيمائية في العالم كله يمزقها الآن مثل هذا الصراع ، ومثلها بالطبع الكثير من قطاعات الإنتاج ، والأغلب أن يستمر هذا عقداً من الزمان أو أكثر . إن هذا هو السبب في الاهتمام المتزايد في البيوتكنولوجيا كطريق للخلاص . إن تصور أن نحفظ بكل هذه المؤسسات عاملة ، بكل ناقلات البترول هذه جارية على الطرق ، وكل هذا النقد مُتداولاً ، هذا التصور يبدو الآن مرعباً ، وقد تتمكن البيوتكنولوجيا على المدى الطويل من أن تبقى العرض مستمرا ، وقد تعطينا صناعة كيمائية لامركزية أنظف وأكثر خضوعاً لسيطرتنا .

يصعب المغالاة في تقدير الأهمية الاقتصادية والمالية والسياسية والصناعية لصناعة الكيمائيات . فشركة آى . سى . آى . هي ثالث أكبر الأجهزة البريطانية في حجم العمالة . وعندما خسرت هذه الشركة لأول مرة في إحدى الميزانيات الربع سنوية ، كان الخبر هو أهم الأخبار الداخلية كما كان مصدرا

للقلق في سوق المال . إن اعتمادات المعاشات وحدها في هذه الشركة تُعتبر مستثمرا أساسيا ، ومن الممكن أن يكون لها أثر ضخم على المشاريع الصناعية . ووجود الصناعة الكيماوية في بعض البلدان يعتبر أمرا من أمور الهوية القومية ، تماما مثل امتلاك الدولة لخط طيران خاص . وينفس الشكل ، فإن منتجات الصناعة الكيماوية قد تبدو غير مثيرة ، ولكنها أساسية تماما للحياة المدنية الصناعية كما نعرفها ، فهذه المنتجات تشمل البلاستيك للأحذية ، وأدوات المطبخ ومواد عزل الكابلات والمذيبات كمزيلات طلاء الأظافر وسوائل التنظيف الجاف ، ومواد الطلاء والمواد اللاصقة والألياف الصناعية للملابس ، والملدّنات ، ومكسبات الطعم ، والمستحضرات الصيدلانية ، ومواد التخدير ، والمطهرات . إن المنتجات الصناعية هي رمز الحضارة وهي مادتها .

بلغ معدل النمو السنوي للصناعة الكيماوية في الخمسينات ب بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة وفرنسا نحو ٢٥ ٪ ، ثم انخفض المعدل في العقد التالي إلى ١٥ - ٢٠ ٪ ، لينزل في أوائل الثمانينات إلى نسبة أقل من ذلك بكثير . بل وإلى رقم سالب في بعض الشركات . وتبلغ قيمة المبيعات العالمية من البتروكيماويات الآن نحو ٦٩٠ بليون دولار ، أما من ناحية النمو والأرباح ومعدل التجديد والأداء التكنولوجي ، فإن قصة الصناعة في فترة ما بعد الحرب تعتبر قصة نجاح رائع .

هناك أربعة عوامل تدعم هذا النمو ، يتضاءل أثرها الآن جميعا . أولها هو سعر البترول ، فضخامة احتياطي البترول والزيادة الهائلة للإنتاج على الاستهلاك ، وسيطرة الدول المتقدمة المستهلكة للبترول على معظم الدول المنتجة له ، كل هذا قد تسبب في انخفاض سعر البترول في معظم فترة ما بعد الحرب انخفاضاً كبيراً جداً . ولقد كان أحد « مشتقات » البترول (المسمى « نابثا ») مادة البدء المفضلة للصناعة الكيماوية خلال فترة ما بعد الحرب (وهذا المشتق يمكن أن يقطر أو يفصل من زيت البترول الخام) ، وكانت النابثا قبلاً تعتبر نفايات يعاد إلحاقها في آبار البترول عندما تنضب ، وقد لا نستطيع أن نجد مثلاً أبلى من هذا لتحويل أهمية النفايات .

ومنذ بداية السبعينات ، عندما تخلصت الأمم المتحدة للبترول أخيراً من قبضة المستهلكين وابتدأت في فرض أسعار مرتفعة لمصدر الطاقة المتوفر لديها ، تغير الوضع بشكل درامي . فقد تزايد سعر البترول ثمانية أضعاف في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . وستوضح حالاً كيف أثرت هذه الزيادة الهائلة في السعر في الصناعة الكيماوية .

أما العامل الثانى الذى سهل نمو هذه الصناعة فكان اقتصاديات الحجم . فتكاليف إنتاج الإثلين - وهو أحد الكيماويات الوسطية الهامة - تحت ظروف التكنولوجيا الحالية (داخل حدود معينة) تنخفض بشكل واضح بزيادة حجم المصنع المنتج . فزيادة حجم المصنع أكثر وأكثر يرفع من العائد الاقتصادى طالما كان السوق هو الآخر ينمو ، طالما ازدادت مبيعاتنا من المادة الكيماوية أكثر وأكثر .

وقد كان ظهور هذا الاتجاه - الذى استمر خلال الستينات والسبعينات - يرجع إلى عاملين آخرين هما الاستبدال والتوسع الاقتصادى العام . فقد حلت اللدائن (البلاستيك) والمستحضرات المعتمدة على البتروكيماويات محل نظائرها التقليدية ، وكانت الأجور المرتفعة وزيادة مشتريات الشركات وزيادة الإنفاق العام تعنى الاستمرار فى زيادة الطلب على منتجات الصناعة الكيماوية . وقد توقف الآن أثر هذين العاملين أو أصبحا يعملان بطرق مختلفة ، ليوثرا تأثيرا عكسيا على الصناعة الكيماوية فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وبذا سنجد أن المؤسسات الكبيرة المكثفة الطاقة والتي بُنيت على تصور متفائل لم تعد تدر العائد المجزى الذى تصوره مصمموها المغرورون ، وأصبح حجم التجهيزات المشيدة يفوق بكثير حجم الأسواق البطيئة النمو ، وبذا لا يعطى الأرباح المتوقعة . وقد تفاقم أثر الحجم الفائق ، والإنتاج الزائد عن اللازم ، بسبب التلهف على بيع المنتجات ، كما ساعدت الأعمال الفردية الانتهازية لخفض السعر ، فى وصول أسعار البتروكيماويات إلى مستويات يعلم المدراء المليون خطورتها وبأنه لا حيلة لديهم فى تغييرها ، أضف إلى ذلك تلك المنافسة المتنامية من الصناعات التى أقامتها الدول التى انجذبت حديثا للتصنيع ، أو من الدول التى ابتدأت مؤخرا فى استخدام احتياطياتها من الطاقة استخداما كاملا .

والشئ المثير أنهم يقولون إن عوامل النمو هذه ، كلها ، كانت من المواضيع المسلم بها من زمن طويل . وهذا شئ غريب . فالمفروض أن صناعة مثل صناعة البتروكيماويات الهائلة المعقدة تكنولوجيا والثرية ستعكف طول الوقت على طقوس التنبؤ والمحاكاة ووضع السيناريوز والتنميط الاقتصادى ، بحيث نتوقع أن تنبأ الشركات مبكرا باحتمال ارتفاع سعر البترول وتناقص العائد وتشبع السوق وتدهور الاقتصاد العالمى . ولكن ، ربما كان هذا قد حدث فعلا ، ولكن حجم الصناعة نفسه فى ذاك الوقت قد وقف فى وجه المرونة . وربما لم يعد لعمل العرافات مستقبل .

ويمكن أن يتوافق هذا مع بعض الأنماط المحكمة للتطور الصناعى ، أنماط تُرتب الماضى والحاضر وإن لم توضح المستقبل . ومن بين هذه الأنماط هناك

النظرية الموجية للنمو التي اقترحها أحد المدراء الإداريين بشركة داو الكيماوية بأوروبا . فبعد الحرب العالمية كانت هناك موجتان للتوسع ، وهناك موجة ثالثة في طريقها الآن . ففي أوائل الأربعينات ابتدأت شركات الكيماويات - بعد أن نهتها الحرب - في تطوير طرق تكرير جديدة وطرق لتصنيع اللدائن الحرارية بوفرة ، وقد حدث هذا في المواقع التقليدية حيث أنشئت الشركات ، ولم تكن هذه دائما في مواقع يسهل الوصول إليها أو يسهل التوزيع منها أو الإنتاج المكثف فيها .

وفي أوائل الستينات ابتدأ ظهور جيل جديد من المؤسسات الكيماوية الكبيرة في مواقع جديدة ، أقرب إلى الموانئ والطرق السريعة ، وأبعد بعض الشيء عن أماكن السكن في المدن ، لتخفيف أثر التلوث . أما أماكن المصانع القديمة فقد تحولت إلى إنتاج الكيماويات الخاصة . وقد شهدت هذه المرحلة التحول إلى تكساس ولويزيانا وتينسي في أمريكا ، وروتردام ومارسيليا وشمال أسبانيا في أوروبا .

أما الآن فتبتدى موجة جديدة قريبة من مصادر مواد الحريق الآمنة سياسيا وغير البعيدة عن الأسواق ، فآلبرتا في كندا ، والمكسيك ، وأمريكا الوسطى ، والخليج ، وأندونيسيا ، كلها مواقع يتحرك فيها هذا النوع من الاستثمار الهام ، ولو أن مواقع الموجة الثانية ما تزال لها أهميتها . والعالة في بعض هذه المواقع الجديدة رخيصة وغير منظمة ، كما أن الرقابة على البيئة بدائية ، أو متراخية أو غير موجودة ، وكل هذا يعنى - من بين ما يعنى - أن طريقة تقسيم العالم إلى مناطق للأسواق ستتغير في العشرين سنة المقبلة ، وبالرغم من ذلك فإننا نتوقع أن تشكل أوروبا أكبر أسواق البتروكيماويات ، وإن كانت أهميتها النسبية مقارنة بالولايات المتحدة أو اليابان ستتناقص .

حدثت حتى الآن إذن موجتان من موجات التطور ، خلقتا أو عززتا وجود عشرين أو ثلاثين مؤسسة متعددة الجنسية ومائة أو أكثر من الشركات الصغيرة وأدارتا مصانع عالية الاستهلاك من الطاقة تعمل طول الوقت في تطوير التباديل البنوية للجزيئات الهيدروكربونية لتنتج المواد الأساسية لمجتمع المستهلكين الجديد . وتقع هذه المؤسسات الآن تحت توتر شديد بسبب ارتفاع سعر الطاقة وما يستتبعه من زيادة في سعر المواد الأولية . وابتدأ بعض مجالس الإدارات يقرر بالفعل إغلاق المصانع والوظائف القديمة في محاولة للبقاء . وفي مرحلة الانحسار التي يحوم فيها بوضوح شبح الإفلاس تكون مهمة البحوث والتطوير هي مساعدة الشركات على البقاء في الساحة ، وإيجاد طريق - إن أمكن - لعمليات أو منتجات أو أسواق جديدة تسمح بإعادة التوسع في التسعينات أو في القرن القادم . ولقد

أصبحت الأبحاث الآن أكثر أهمية لاستمرار الشركة كمنتج للكمياويات . ليكن هذا ما يكون ، فلن يستطيع الإنفاق إلا الشركة الراسخة . وقد فتح هذا بالفعل الطرق للعاملين في مهنة بيع التوقعات التقنية وأحدث المعلومات وأفكار البحوث ، فقد تسببت البيوتكنولوجيا في سيل غزير من الاستطلاعات ونشرات الأخبار العلمية والمؤتمرات التي تكلف الكثير جدا . ومثل هؤلاء هم في أغلب الأحيان المتحدثون اللبقون لليائسين ، أو قليلو الخبرة ، الذين يبيعون القليل لمن يدفعون الكثير .

كيف إذن تستنزف الطاقة العمل ؟ وماذا يمكن عمله حيال ذلك ؟ يوضح الجدول التالي مقدار الطاقة الذي تستهلكه الصناعة الكيماوية في ثلاث من مناطق الإنتاج في شكل وقود للوصول إلى درجة الحرارة والضغط المطلوبين ، أو لتوليد البخار ، وأيضا في شكل مواد بدء . وهو يوضح الاعتماد النسبي على المواد المختلفة وحجم هذا الاعتماد في صورة طاقة لا في صورة نقدية . إن استهلاك مواد البدء يبلغ نحو ٩ ٪ من الاستهلاك الكلي للوقود في الولايات المتحدة ، وربما كان هذا أقل مما نتصور . وفي الشكل المالي يمكن القول بأن الصناعة البريطانية في سنة ١٩٧٩ قد أنفقت على الطاقة نحو ٨٣٠ مليون جنيه (٦ ٪ من دورة رأس المال) كما أنفقت تقريبا نفس المبلغ (٨٠٠ مليون جنيه) على مواد البدء . فإذا أخذنا في الاعتبار أنه على الصناعة الكيماوية في مجموعها ، وحتى لا يتغير وضعها ، أن تجد مبلغا إضافيا يصل إلى نحو ٦٠٠ مليون جنيه سنويا أو أن تخفض فاتورة الطاقة إلى النصف ، لظهر لنا الأثر على العائد بوضوح . أما البديل بأن يتحمل المستهلك التكاليف الزائدة في وقت يتناقص فيه الطلب على هذه المستحضرات فهو أمر مستحيل . وفي مثل هذا الوضع هناك طريق واضح ، هو محاولة استخدام وقود أقل . وتصمم المصانع الكيماوية الآن وهذا العامل موضوع بجلاء في الاعتبار .

وهناك ثانيا التمييز الضروري بين عمليات التخمر الذى يعتمد على عمليات الأيض فى الكائنات الدقيقة كالحميرة ، وبين العمليات غير التخمرية مثل عصر الزيوت من البذور ، فهذا الأخير يستخدم مواد بيولوجية ولا عمليات حيوية . كما أن هناك السؤال عما إذا كانت المواد الأولية هى نفايات أو هى مواد نُتِيت خصيصا لخدمة عملية معينة . وعلى سبيل المثال فإنك تستطيع أن تأخذ نفايات الغسابات - وهى تحوى أنواعا عديدة من السليولوز والسلاسل الهيدوكربونية - ثم تحولها إلى كحول ، كما يمكن أيضا أن نزرع أشجارا سريعة النمو بغرض إنتاج مواد بدء كىاوية أو وقود ، وهناك مثال تخمر النشا من نباتات مثل الكاساسافا فى البرازيل لإنتاج خليط الجازولين والكحول المسمى « الغازوحوول » . ولثل هذه المشاريع فوائدها مثل توفير الوقود الحفري المستورد ، ولها مشاكلها مثل تغيير استغلال الأرض بشكل يهدد إنتاج الغذاء ، فإذا ما أجريت نفس العملية باستخدام النفايات بزغت أسئلة أخرى ، كالسؤال عما إذا كان من الواجب تشجيع تنظيم مراقبة إعادة الدورة والتلوث ، وإذا كان الأمر كذلك فمن يقوم بالمهمة ، وبأية أغراض مستهدفة .

ولكى نستطيع أن نتعامل مع هذا التعقيد فإننى سأعالج الموضوع فى شعب ثلاث : أولاها الإنتاج البيوتكنولوجى للكيماويات الصناعية ، أساسا عن طريق التخمر ، وثانيها تطوير مصادر الطاقة « الخضراء » ، وأخيرا تجهيز النفايات لإنتاج مواد البدء الكىاوية وإنتاج الغذاء ، أو تحويلها إلى نفايات يسهل التخلص منها أو التحكم فيها . وهذا يعنى أن على أن أناقش نفس العمليات بضع مرات فى حالات قليلة . ولكن يبدو أن هذا هو أوضح سبيل لاجتياز هذه المتاهة من القضايا .

تخمير الكيماويات

اكتُشفت الإنزيمات فى أواخر القرن التاسع عشر على أيدي الميكروبيولوجيين بعد أن وجدوا أن المستخلصات النقية للخلايا الحية تستطيع أن تحفز - أى تسرع - تفاعلات معينة ، مثل تخمر السكر وتحويله إلى كحول . وعدد الإنزيمات المعروف الآن والذى يعمل فى الأجهزة البيولوجية عدد هائل ، يبلغ بضعة آلاف على الأقل ، ومنها عدد - يتزايد - أمكن إنتاجه على المستوى الصناعى كمنتجات مستقلة لها استخداماتها الخاصة . والحقيقة أن إحدى الشركات - وهى شركة نوفو إندمستري الدانيمركية (التى سبق الحديث عنها كمصنعة للإنسولين) - ينحصر معظم عملها فى بيع الإنزيمات ، لاسيما تلك المستخدمة كمطهرات . وتسيطر شركة نوفو وشركة جيست بروكينز الدانيمركية على ٦٠ ٪ من حجم السوق العالمى .

استهلاك الطاقة في الصناعة الكيماوية في ثلاث من مناطق الإنتاج

(الوحدة : مليون بليون جول)

أوروبا الغربية		الولايات المتحدة		اليابان	
وقود	مواد بدء	وقود	مواد بدء	وقود	مواد بدء
سوائل	٩٢٣	٢٦٢٣	٥١٦	١٢٩٩	٤٥٤
غاز	٧٢٤	٦٦٢	١٨٣٩	١٦٥٠	٤٤
جوامد	١٦١	٣٥	٣٦٣	غير معروف	١٣
كهرباء	١٠٣٧		١٩٨٠		٥٤١

وهناك طريق آخر هو موازنة سعر التسويق لبعض أنواع معينة من الكيماويات مع الطاقة اللازمة لإنتاجها . وعموما فإن الكيماويات العضوية والكيماويات غير العضوية ومواد الصباغة والمخصبات تستلزم استعمال قدر كبير من الطاقة بالنسبة للعائد الناتج ، بينما تعطى المستحضرات الصيدلانية ومواد التجميل ومواد الطلاء والصابون والكيماويات الخاصة عائداً أكبر لكل وحدة طاقة مستخدمة في إنتاجها . ولا يستطيع الفرد أن يترجم هذا مباشرة إلى معدلات نسبية للربح - فقد تحتاج المادة قدرا كبيرا من الطاقة لصناعتها ولكنها تعطى ربحا - وإن كان يقدم دليلا .

هل يمكن أن يكون الحل في البيوتكنولوجيا ؟

هذا هو المكان الملائم للبيوتكنولوجيا من نواحي متعددة . أولا لأنه قد أصبح على شركات الكيماويات أن تركز جهداً أكبر على الكيماويات الخاصة التي يمكن أن يرتفع معدل الربح فيها ويقل التنافس . وتقع المستحضرات الطبية تحت هذه الفئة ، ومنها الأدوية والكاشفات التشخيصية . وللعظم المؤسسات الكبيرة قسم طبي ، أو هي تقوم بإنشاء مثل هذا القسم ، لأن البيوتكنولوجيا قد فتحت سلسلة كاملة جديدة للسوق من الجزيئات المتخصصة الغالية الثمن . وثانياً لأن البيوتكنولوجيا تقدم مواد بدء جديدة ، بداية من الهيدروكربونات المعقدة كالسليولوز أو السكر وتحليلها إلى مكوناتها الأيسر التي يمكن عندئذ إعادة تجهيزها إلى جزيئات أكبر . وثالثاً لأن البيوتكنولوجيا تفتح الأمل في التشغيل تحت

درجة حرارة وضغط أوطى ، لأن الأجهزة الحية لا تحتاج ولا تتحمل المدى الذى تحتاجه الهندسة الكيماوية . فإذا كانت الأجهزة الحية أو الجزيئات البيولوجية المعزولة تنشط تفاعلات معينة فلا بد أن نجعل كل هذا يعمل على أساس اقتصادى . والوضع فى وقتنا الحالى ما يزال غامضا جدا . على الأقل لأن حجم رأس المال الواجب استثماره - لتطوير مواد بدء جديدة مثلا - كبير جدا ، وليس هناك ضمان للحصول على المادة الجديدة بشكل اقتصادى معقول فى نهاية عملية تطويرها .

وهناك خيار استراتيجى هو إعادة تركيب الصناعة الكيماوية بحيث يمكن أن تبتدىء بالفحم ، فالمعتقد أن احتياطى العالم من الفحم أكبر بمراحل من احتياطى البترول والغاز . وقد كان الفحم يوما يستخدم كمادة بدء ، واستبدل بالبترول الذى كان الأرخص فى فترة ما قبل الحرب . وهو مكون من العناصر المناسبة : الكربون والهيدروجين والنيتروجين والأكسجين ، التى يمكن أن تكون الأساس لتكوين جزيئات أكثر تعقيدا تحتوى على عناصر أخرى نافعة كالكلور واليود والبرومير والكبريت والبورون . وله أيضا مثالبه ، فهو صلب ، ومعنى هذا أنك تحتاج إلى معالجته حتى يمكن أن ينساب انسيابا مستمرا فى المصنع عند تشغيله ، كما أنه يحتوى على الكثير من الشوائب التى تكوّن رمادا رمليا كاشطا لزجا يمكن أن يسد كل شئ ، وسلاسل الكربون فيه أيضا ليست فى أفضل تشكيل للتصنيع الكيماوى ، وإن كان من الممكن إعادة تشكيلها إذا كنا مستعدين أن نبدد الطاقة . وعلى هذا فمن المعقول أن نحلل الفحم إلى خليط من الأيدروجين وأول أكسيد الكربون ، يسمى بغاز التخليق ، ومنه نبتدىء ، مروراً بمادة وسطية كالميثانول ، وهو كحول بسيط . وهذا أيضا يستهلك طاقة .

وعلى العموم فهناك بعض الشركات ، كشركة آى . سى . آى ومؤسسة لورجى الألمانية وميتسوبيشى اليابانية ، تعمل الآن على تحويل غاز التخليق إلى الميثانول الذى يمكن أن يكون فى صورة وقود أو فى صورة مادة بدء ، ويقال إن شركة واحدة فقط ابتدأت بغاز التخليق المصنع من الفحم ، هى الشركة الأفريقية للمفرقات والصناعات الكيماوية بجنوب أفريقيا ، أما الشركات الأخرى فتصنع الميثانول من الغاز الطبيعى . ويبدو أن للميثانول مستقبلا كمادة كيماوية ، فهو فى الوقت الحالى يستخدم فى صناعة الكيماويات الخاصة ومنتجات أخرى مثل حامض الخليك ، والمتوقع أن يزداد الطلب عليه فى سنة ٢٠٠٠ بمقدار ٤٠٠ ٪ بسبب ظهور استعمالات جديدة له ، تستهلك أكثر بقليل من نصف هذه الزيادة ، وفى الإمكان استخدامه كمادة بدء فى صناعة الكيماويات الوسطية كإيثيلين والسيترين ، أو كوقود فى آلات الاحتراق الداخلى أو فى وحدات تحويل الطاقة

الكيماوية إلى طاقة كهربية ، أو كوسط يحول فيه مسحوق الفحم إلى ردغة يمكن ضخها ، أو كجزء من غذاء البكتريا التى تنتج بروتين الخلية الواحدة . وهناك اقتناع تقليدى بكل هذا . وما يزال الوقود الحفري يقطر إلى مكوناته تحت ظروف فيزيقية قاسية ، ولكنه يمثل خطوة تجديدية رئيسية لكل من الشركات الكيماوية التى تبحث عن مواد خام رخيصة ولمؤسسات الطاقة التى تبحث عن وقود سائل جديد .

وهناك خطوة أكثر تطرفا هى التحرك نحو التخمر ، والارتباط المباشر بالقدرة التحليلية والتركيبة للكائنات الحية ، ونعنى بهذا اتخاذ سبيل جديد هو الطريق البيوتكنولوجى باستعمال ما يسمى « بالكتلة الحيوية » (وهى المواد البيولوجية التى يمكن تحليلها إلى هيدروكربونات بسيطة) كمصدر للطاقة أو كمواد بدء . ومن الممكن أيضا اللجوء إلى عمليات التخمر التى تقوم فيها الكائنات الحية نفسها بإنتاج الكيماويات الصناعية . وليس هناك من يتوقع أن يتم تحول البيوتكنولوجيا بين يوم وليلة ، ولكنها موجة المستقبل ، وهناك بالفعل مؤسسات تتقدم بخطى واسعة فى هذا الاتجاه ، فثلث ميزانية البحوث والتطوير لشركة آى . سى . آى - التى تبلغ ٢٠٠ مليون جنيه - ينفق على علوم الحياة ، ومعظمه على المواد الصيدلية ، ولكن لا بد أن يُوجَّه أيضا مبلغ كبير نحو الأنواع الجديدة من البيوتكنولوجيا . وشركة ده بونت ، وهى شركة كيماويات أمريكية من الضخامة حتى تشتري وتضم إليها شركة كونوكو للبترول ، المتعددة الجنسية ، هذه الشركة قد جعلت علوم النبات عنصرا رئيسيا وهى تطور نفسها بعيداً عن أن تظل تغزل أرباحها من النايلون .

تخمر فى الصناعة

إن محاولة رسم خريطة للاختيارات المختلفة للصناعة الكيماوية مهمة محيرة ، فهناك أشياء كثيرة تعقد الصورة . هناك أولا الحدود غير الواضحة بين الوقود والكيماويات ، فالبتترول الخام يمكن أن يفصل إلى مكوناته عن طريق التسخين المضبوط بعناية فى معامل التكرير ، وبذا فقد تحولت شركات البترول إلى الكيماويات على مدى السنين ، وفى شركتى شل وبريتيش بتروليم المثال على هذا . ومن ناحية أخرى فقد ابتدأت الشركات الكيماوية فى الدخول إلى قطاع الطاقة ، فشرعة آى . سى . آى تبحث عن البترول فى بحر الشمال كما تنقب عن البترول حول العالم . وبالرغم من أن مهنة الوقود تختلف عن مهنة الكيماويات إلا أنها يتراكبان ويتداخلان . وتقوم البيوتكنولوجيا بتأكيد الغموض ، لأن نواتج تخمر النفايات العضوية أو البذور الزيتية المعصورة يمكن أن تستخدم كوقود أو كمواد بدء .

ومن الواجب أن نذكر دائما ماهية الإنزيمات . إنها جزيئات بروتين كبيرة تعمل كمحفزات بيولوجية عالية التخصص . وتركيبها الثلاثي الأبعاد يمكنها من أن تلتصق بالمادة التي تعمل عليها ، كالعالب على الأصل ، ويسمى الجزء من الإنزيم الذي يقوم بهذا الاتحاد باسم « الموقع النشط » . وبعد أن يقوم الإنزيم بإسراع تحويل المادة الخاضعة لفعله من خلال التفاعل الكيماوى ، نجده يخرج من المعركة دون تغيير ، ولأن الإنزيمات بوليبيبتيدات كبيرة (سلاسل من الأحماض الأمينية) فإن تحليقها كيماويا ليس عمليا فى الواقع ، إذ يتطلب خطوات كثيرة ، يضيع فى كل منها قدر معنوى من المادة ، لتنتهى فى آخر الأمر بالإنزيم الصغير الثمين . وعلى ذلك فإنه يستخلص عادة من البكتريا وأحيانا من خلايا أخرى .

وهذه بعض أمثلة للإنزيمات : يستخرج إنزيم الباباين الذى يستخدم فى تطرية اللحوم من ثمار الباباى . وتستخدم إنزيمات الروتيز البكتيرية كمضغفات بيولوجية . أما إنزيمات جلوكاميليز وألفا أميليز وجلوكوز أيزوميريز فتستخدم جميعا فى تحويل نشا الأذرة إلى شراب الذرة ذى المحتوى العالى من سكر الفركتوز ، والذى يستخدم الآن بكثرة فى المشروبات الخفيفة فى الولايات المتحدة . أما فى أوروبا فتقوم التعريف الجمركية للسوق الأوروبية المشتركة بحماية مزارعى بنجر السكر من استيراد المنتجات المنافسة ، وبذا فإننا لا نتوقع أن تنتشر هذه المادة من مواد التحلية إلا إذا عدلت السياسة الزراعية لتشجيع الاستخدام الإجمالى للسكر بكل أنواعه . أما الرنين ، وهو إنزيم يستخلص عادة من المعدة الرابعة للعجول أو الأبقار ، فيستخدم فى صناعة الجبن . إنه رقم صغير غالى الثمن : ٢٦ طنا من الرنين تكلفت ٦٤ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ ، أى أن الرطل تكلف نحو ١٢٠٠ دولار ، أغل من أفضل أنواع الجبن . وقد أمكن مؤخرا صناعته فى شركة جيننتك بعقد مع شركة داوكيميكال وذلك عن طريق نقل جينات الرنين إلى البكتريا . والخطط الآن قائمة على قدم وساق لصناعة الرنين فى الخميرة بنفس الطريقة . أما فى بريطانيا فإن شركة سيلتك تخطط لتوثيق عملية مشابهة للشركات التى تخدم صناعة الجبن .

وتستطيع الهندسة الوراثية أن تخدم هنا عن طريق إسراع إنتاج إنزيمات معينة من البكتريا . وإحدى طرق الوصول إلى هذا تكون بإدخال عدة نسخ من الجين المحدد للإنزيم فى البكتريا . كما يمكن أن نطعم جينات منظّمة تسمى المنشطات تشجع الإنتاج الخلوى ، ويمكن أيضا خداع الكائن الحى الدقيق ليسمح بمرور إنزيمات أكثر من خلال أغشيته فيسهل استخلاصها . وقد تمكن العلماء اليابانيون فعلا من زيادة إنتاج إنزيم ألفا أميليز من باسيلس ساتيليس مائى ضعفا ، كما أمكن زيادة إنتاج الليجيزات (إنزيمات الوصل) اللازمة

للتطعيم الجيني خمسمائة ضعف . وفي الإمكان أيضا استخدام البكتريا التي تستطيع أن تعيش في السوائل الساخنة جدا ، أى البكتريا « المحبة للحرارة » التي طورت للحياة في البيئات غير المريحة مثل الينابيع الكبريتية ، فإنزيمات هذه البكتريا تستطيع تحمل درجات الحرارة الأعلى دون أن تتكسر ، كما أن التفاعلات التي تنشطها غمضى بشكل أسرع . وبذا فإذا استطعنا نقل جينات ألفا أميليز في هذه البكتريا العاشقة للحرارة فربما أمكن الإسراع في تحويل النشا إلى جلوكوز . وهناك ميزة أخرى لاستعمال مثل هذه البكتريا وهي أن وعاء التخمر الذي تنمو به لا يلزم تبريده للدرجة المستخدمة حاليا ، الشيء الذي يعنى توفير بعض الطاقة التي تستخدم في التبريد الاصطناعى . وهناك أيضا سوق يتسع للإنزيمات في صناعة المربب والمشروبات الكحولية وفي صناعة أنواع معينة من المستحضرات الصيدلية .

أمامنا طريقان لخفض تكاليف العمليات الإنزيمية . الأول منها هو أن نجمع بضعة تفاعلات داخل حدود الخلية الواحدة ، وذلك من خلال تطعيم الكائن الحى الدقيق الذى نختاره بالجينات الخاصة بكل إنزيم ، وبذا نحتاج أنية تخمر واحدة ، تقوم كل من بلايين الخلايا داخلها بإتمام التفاعلات المختلفة بالتوالى ، وبهذا الشكل تخمر المادة لتحول إلى المنتج النهائى المطلوب ونوفر بذلك الوقت والمال . أى أننا نستخدم الخلايا المعاملة لنستغل إمكاناتها كأجهزة متكاملة أعيدت برمجتها . وهناك إمكانية أخرى هى اتخاذ الطريق المضاد تماما ، فمن الممكن أن تربط الإنزيمات بمواد خاملة - كريات صغيرة من البلاستيك أو السيراميك أو الشباك الدقيقة - ويمكن للإنزيمات في شكلها هذا الساكن أن تعمل كمنشطات للتفاعلات دون أن تتكسر خلال عملية الإنتاج ، بل ومن أن تسكن الإنزيمات داخل الخلايا لتبقى ككبسولات خاملة محجوزة في حالة سكون مفيد . ويؤكد مؤيدو استخدام الإنزيمات الساكنة على حقيقة إمكان استعمالها أيضا كمجسات كيميائية تستطيع تسجيل التغيرات في الحموضة ودرجة الحرارة وغيرها من المقاييس ، لترسل بذلك إشارات إلى جهاز المراقبة ، فمن الممكن أن يكون لدينا مثلا غشاء يحور من خواصه استجابة للظروف المحيطة .

وسوق المنظفات ومُطهرات اللحوم ومستحضرات صناعة المربب والجبن وصناعات التخمر والمخلّيات ليست بالسوق الصغيرة ، ولكن فكرة قدمتها شركة سيتوس يمكن أن تقود إلى طريق يؤدي إلى ساحة أرحب بكثير . والفكرة هى أن نستخدم السكر في إنتاج المواد الأساسية اللازمة لصناعة البلاستيك باستخدام الإنزيمات البيولوجية . وهذه العملية في أساسها هى عملية صناعة مادة تسمى

بروبيلين عن طريق تعشيق مجموعتين من التفاعلات إحداها تنتهي بأكسيد البروبيلين والأخرى تحول سكر الجلوكوز إلى قريبه الأكثر نفعاً : سكر الفركتوز . وهذه العملية من الناحية التقنية تعتبر شيئاً غاية في الروعة ، وقد أمكن تحقيقها عن طريق الجلوكوسون الذى يمكن استخدامه فى سواثل التنظيف ، كما يعطى أيضاً الفركتوز - سكر الفاكهة - وهو المحلى الذى سبق ذكره . من ناحية المبدأ إذن قد تكون هذه العملية طريقاً إلى سوق البلاستيك الذى يبلغ حجمه ٥٠ بليون دولار سنوياً . وفى سنة ١٩٨١ صرح متحدث من شركة سيتوس بأنه قد يكون من الممكن أن يُصنع بهذه الطريقة فى نهاية هذا العقد قدر من أكسيد البروبيلين تبلغ قيمته ٢ - ٣ بليون دولار . غير أننا قد لاحظنا أن مؤسسة ستاندارد أويل بكاليفورنيا (سوكال) التى خصصت تمويلاً لتطوير العمل فى تحويل الجلوكوز إلى فركتوز بشركة سيتوس - وهى عملية لا شك ترتبط بهذه الفكرة - قد تنحت أخيراً عن هذه المهمة . ربما كانت الأشياء ليست بهذه الاستقامة من الناحية التكنولوجية . ولكن ، أيا كان ما حدث هناك ، فإنه مثال حى لكيفية الوصول من مواد البدء الجديدة إلى البلاستيك عن طريق البيوتكنولوجيا . ففى هذه الحالة سنبتدىء بالبروبيلين وكميات كبيرة من الجلوكوز ربما جاءت عن النشا .

دعنا نلق الآن نظرة على مجموعة من العمليات التى تُنتج ما يعرف باسم المركبات العضوية الأليفاتية ، التى تضم مذبذبات مثل الإيثانول وأحماضاً عضوية مثل حامض الخليك . الكثير من هذه المركبات ينتج عادة عن التخمر ، فالإيثانول أو كحول الإيثانول هو كحول ناتج عن تخمر الحبوب ، كما يعرف كل من يصنع البيرة أن الخميرة تنتج الخل إذا سمح لها بذلك ، ويمكن أن يستخدم الإيثانول كمذيب صناعى كما يستخدم كمشروب كحولى .

والواقع أن له استخدامات واسعة جداً ، كمضاد للتجمد وفى صناعة المذيبات والمستخلصات والصبغات والعقاقير والمشحّحات والمواد اللاصقة والمنظفات والمبيدات والملدنات ومغلفات الأسطح ومواد التجميل والفرقعات والصمغيات لتصنيع الألياف الاصطناعية . لا عجب إذن أن يُنتج منه فى الولايات المتحدة ٦١٩٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ ، بعائد قدره ٢٩٧ مليون دولار . ويمكن إنتاج إيثانول التخمر من بنجر السكر أو مولاس قصب السكر أو من نشا الأذرة والقمح والجويدار والكاسافا ، أو من السليولوز . ويقال إن أسعار النشا والسكر تتقلب تقلبات واسعة بحيث يصعب إقامة صناعة تخمر عليها . ليكن الأمر كذلك ، ولكن هناك برامج ضخمة توضع فى بعض الدول النامية بغرض محدد هو إنتاج الإيثانول من قصب السكر والكاسافا . وأفضل مثال هو البرازيل ، ولو أن هناك دولاً أخرى مثل إندونيسيا وكينيا وغيرهما - ولم يشن الباحثين عن هذا حقيقة

أن الكاسافا تعتبر من السلع الغذائية الرئيسية ، وإنما دفعت البحوث نحو تحسين مقاومة الكاسافا للأمراض . كما يطور الآن معهد بحوث النبات الدولي في سان فرانسيسكو بالتعاون مع مؤسسة دافى ماكى لهندسة النسق ، سلالات جديدة من الكاسافا تلائم بالتحديد صناعة التخمر . ويبقى أن نرى ما إذا كانت تربية النباتات ستحول عن خدمة الملايين من الفلاحين الذين يزرعون الكاسافا كغذاء أساسى لهم .

من الممكن أن نقول عموما إنه بالرغم من أننا نحتاج الأرض دائما لإنتاج الغذاء للجهاير ، إلا أنها كثيرا ماتوجه لتستخدم في زراعة المحاصيل النقدية كالبُن والمطاط ، أما المجتمعات الريفية - التى كثيرا ما تهجر لتكوين الضياع والمزارع الواسعة - فلا تستفيد منها إلا قليلا ، وعلى هذا فمن المحتمل جدا أن يتكرر النمط باستخدام محاصيل « الوقود » ومحاصيل « التخمر » . فإذا ما كان لدينا ما يكفى من الأراضي لإنتاج الغذاء ، فإن تحويل بعض الأراضي الزائدة لإنتاج محاصيل التخمر قد يكون فكرة طيبة ، توفر بعض النقد الأجنبى وتبنى خبرة عملية علمية وتكنولوجية . وإذا ما استخدمنا بعض المواد العضوية التى تمهل دائما ككفايات ، عندئذ سنجنى مكاسب واضحة وقليلا من المثالب . ولكن هناك بعض مخاطر حقيقية تتعلق بسياسة استغلال الأرض والطاقة سنعود إليها فيما بعد بهذا الفصل .

دعنا نفترض أنه لمثل هذه الأسباب سنفضل الخشب كمادة للبدء . المشكلة هنا هى تحليل الخشب حتى يمكن الحصول على السليولوز فى شكله النقى ، الذى يمكن عندئذ أن يحلل إلى جلوكوز (فالسليولوز جلوكوز متبلر) نستطيع بالتالى أن نحوله إلى كحول . هذه عملية من خطوتين . والتحسين يكون بجعلها عملية من خطوة واحدة يخمر فيها الخشب المعامل مسبقا إلى كحول مباشرة . وهناك كائنات دقيقة رائعة تستطيع أن تقوم بهذا ، وإن كانت نادرة وغير مفهومة تماما .

والبدليل الذى يجب أن نخمنه الآن هو محاولة تخليق خميرة أو بكتريا حسب الطلب عن طريق تطعيمها بجينات جديدة تستطيع تخمير السليولوز إلى كحول مباشرة . كما يمكن أن نركز على مكون آخر من مكونات الخشب هو الزيلان ، وهو سكر زيلوز متبلر . وقد اتضح أنه إذا ما حول الزيلوز إلى سكر آخر هو الزيلولوز - فمن الممكن أن نحوله الخميرة إلى إيثانول . وبذا تنزع فكرة أن نطعم الخميرة بجينات لإنتاج أيزوميريز الزيلوز ، وهو الإنزيم الذى يحول الزيلوز إلى ما تستطيع الخميرة استخدامه . كما يمكن ببساطة أن نستمر فى البحث عن بكتريا

جديدة لأن هناك من حولنا آلاف من سلات مجهولة ذات إمكانات غاية في التباين .

وعلى سبيل المثال ، فقد استخدمت الخبائر لآلاف السنين في صناعة الكحول . ولكن هناك كائنات أخرى تستطيع أن تفعل نفس الشيء . فالكائن الدقيق المسمى زيموموناس موبيليس يستخدم في صناعة المشروب المكسيكي المسمى البَلِّكَة ، وله كفاءة تبلغ ضعف كفاءة الخميرة ، ولا شك أن السيلولوز - في نهاية الأمر - سيجهز إلى مواد بدء كيميائية كالإيثانول وإلى مواد أكثر تعقيداً كالأفلام والألياف المبلعمة . وتبنى شركة بترول الخليج للكيماويات مع اتحاد رافائيل كاتزن بالفصل مصنعا ينتج ١٥٠.٠٠٠ جالون إيثانول يوميا من السيلولوز ، وتبلغ التكاليف الرأسمالية لهذا المصنع ١١٢ مليوناً من الدولارات ، مما يعنى التزاما حقيقيا بالعملية . وهنا يجب ألا ننسى أنه بالرغم من أن إنتاج الإيثانول يعتبر واحداً من أكفأ طرق معالجة مخلفات الأخشاب بالنسبة للطاقة ، إلا أننا لا نستطيع أن نجتمع أكثر من نحو ربع هذه المخلفات . إن القدر الصافي من الطاقة في إنتاج الإيثانول كوقود بالولايات المتحدة - إذا أخذنا في الاعتبار مقدار الطاقة المستنفدة في الجمع والتجهيز والتسخين - قد يصل إلى نحو ١٪ فقط من الاستهلاك الحالي من الجازولين ، أما استخدامه كمادة بدء كيميائية فهو موضوع آخر .

تكوّن الأحماض العضوية أيضاً قدراً له وزنه من حجم إنتاج الكيماويات ، فحمض الخليك العديد من الاستخدامات غير تعديل طعم السمك المقل مع البطاطس ، إذ يستخدم في صناعة المطاط والبلاستيك والألياف والمستحضرات الصيدلانية والمبيدات الحشرية ومواد التصوير ، وإذا استبعدنا ما يستهلك منه كخل للمطابخ ، فإن القدر المصنع منه في أمريكا سنوياً يبلغ ١٤ مليون طن ، تدر ٥٠٠ مليون من الدولارات . وهناك محاولات تجرى الآن لصناعة حامض الخليك - بتخمير السيلولوز - الذي يُعتقد أنه مادة بدء رخيصة يمكن أن تنافس البترول ، وقد يثبت أنه من الممكن أن تدفع البكتريا إلى تخليقه من الهيدروجين وثنائي أكسيد الكربون . وهناك حامض آخر يستخدم بكميات ضخمة هو حامض الستريك ، ويبلغ حجم السوق العالمي له ١٧٥ ألف طن قيمتها ٢٥٩ مليون دولار ، وهو يصنع عن تخمير المولاس باستخدام بكتريا أسبرجلس نيجر ، وقد يكون السيلولوز مادة تخمر أرخص . ويجري الآن العمل على إعادة برمجة الأسبرجلس بتطعيمها بجينات تحدد إنزيمات تحليل السيلولوز . كما يمكن أيضاً صناعة حامض اللاكتيك من تخمير السكر ، ويصنع بالفعل نصف استهلاك أوروبا من هذا الحامض بهذه الطريقة بالرغم من أن فصل الحامض من المزارع

البكتيرية التي تنتج عملية مكلفة للغاية . ويمكن تحويل حامض اللاكتيك إلى لاكتيد ، الذي يمكن بالتالي أن يشكل سلاسل طويلة تشبه كثيرا تلك الخاصة بالبولىمرات التي نعرفها كالبوليسترين وكلوريد البوليفينيل .

ونستطيع أن نمضى طويلا ، والقائمة ليست بلا نهاية ولكن القواعد الأساسية واحدة ، والموضوع هو استبدال مادة بدء جديدة بالبترول ، أو هيدروكربون جديد بسيط من مصدر حي ليحل محل آخر مدفون في مستودعات قديمة منذ ملايين السنين ، بالرغم من أن سعر البترول حتى الآن مازال منخفضا . وهناك موضوع آخر هو فكرة التحويلات الكيماوية البسيطة التي تضيف أو تسقط قوالب بناء أو تسمح للبيئة أن تنطوى أو تشكل سلاسل . وتستطيع الكائنات الدقيقة أن تجهز الهيدروكربونات دون مجهود كبير ، ولو أنها أحيانا تسمم نفسها بنواتج عملها . هذا هو جوهر البيوتكنولوجيا الميكروبية .

وآخر مجموعات منتجات التخمر التي سنناقشها هي الأحماض الأمينية . لقد عرّفناها بالفعل على أنها المكونات الأساسية لجزيئات البروتين . ولكن ، حتى قوالب البناء الأساسية لا بد أن تأتي من مكان ما . وتستطيع الأحياء أن تكون بنفسها البعض منها مستخدمة المواد الغذائية البسيطة ، وقد يلزم أن تزود بها الكائنات في الغذاء في صورة بروتين . وفي حالة الإنسان ، فإننا نحتاج إلى الحصول على ثمانية أمحاض أمينية في طعامنا ، وبالتالي يلزم أن تضاف إلى الطعام إن كانت تنقصه هذه الأحماض الضرورية . ويباع الليسين والمثيونين كإضافات غذائية للحوانات ، أما حمض الجلوتاميك فيصنع لإنتاج محفز النكهة المسمى مونوسوديوم جلوتاميت ، ويستخدم التخمر في صناعة آلاف الأطنان في هذه المواد سنويا ، وتستغل المعالجة اليدوية الوراثية لرفع إنتاج تلك المواد في الكائنات الحية الدقيقة .

المال لا ينمو فوق الأشجار ، وإنما بداخلها

ظهرت قصة ظريفة في جريدة فاينانشيال تايمز (وبذا فلا بد أن تكون صحيحة) عن باحث كبير في إكسون قال في الستينات إن البترول هو كوكيتيل كياوى له من المراوغة والإثارة ما لا يصح معه أن يقتصر استخدامه على الحريق ، ويسبب هذا التوقير الكياوى وقع هذا الباحث في مشاكل ، فمعظم دخل شركة إكسون ، الذي يزيد عن الإنتاج القومى الإجمالى للكثير من الدول ، يأتى في الواقع من بيع البترول للحريق . وإطلاق الطاقة المخزنة منذ ملايين السنين عن طريق الاحتراق في المصانع يعتبر أرخص طرق إنتاج الطاقة ، ولكننا نعرف جميعا -

وبالذات في شركات البترول - أن احتياطي العالم من البترول محدود ، ومع الاحتمالات البادية بحدوث نقص خطير في البترول ابتدأت شركات البترول في التحول إلى أنواع أخرى من الطاقة بشراء شركات المناجم وبالإستثمار في الصناعة الذرية .

ويعد ترتيب الأمور حول مصدر طاقة هائل الريح في نقله وتوزيعه وتكريره ، أصبحت هناك رغبة خاصة في الإستمرار في هذا النوع من الإنتاج ، ليس فقط لمجرد أن هناك تكنولوجيات أخرى - كالسيارات - تعتمد عليه . ومن الممكن أن تعاد هندسة وسائل النقل الخاصة لتمدحور - قل مثلاً - حول وحدة وقود أو بطارية تُشحن من لاجب ، ولكن وقودا هيدروكربونيا سائلا قابلا للاحتراق سيتطلب تبديلات أقل . إن الشيء الذكي هو أن نستعمل مصادر يمكن تجديدها ، مصادر يمكن أن تحرق بثبات وأن تستبدل .

تسبب هذا الضغط على أسعار الطاقة في تكثيف البحوث في استغلال ما يسمى « بالكتلة الحيوية » كمصدر للطاقة ، والكتلة الحيوية هي مادة غنية بالطاقة أصلها بيولوجي مثل الأشجار الساقطة ونفايات الغابات وبقايا قصب السكر وتبن القمح والسراخس وزيت البذور وأغلفة البذور وبقايا تصنيع المواد النباتية في مصانع الورق والطحالب وكسح المجاري وردغة الحيوانات . وهناك مدى واسع نتخب داخله ، والكثير منه يبدد في وقتنا الحالي . وبحوث استخراج الطاقة من الكتلة الحيوية ليست جديدة كما أن معظم طرق استخلاص المحتوى من الطاقة راسخ بالفعل إن لم يكن قديما وتقليديا مثل التخمر ، أما الحديد فهو القوة التي تدفع بها هذه الأشكال من البيوتكنولوجيا ، والطريقة التي تقحم بها تكتيكات بيولوجية ووراثية معقدة في عملية التطوير . والاتجاه على طول الوقت هو أن نهندس مستويات جديدة للقدرات في مادة العمل من الكائنات بالوصول إلى جيناتها . وسأناقش أربعة أنواع من إنتاج الطاقة من الكتلة الحيوية : استخدام اللثي (لبن النبات) الهيدروكربوني كوقود سائل ، وتحمير المواد العضوية لإنتاج الوقود ، واستعمال بذور الزيت كمصدر للوقود ، والبيوجاز المنتج عن طريق الهضم اللاهوائي .

وأول هذه هو الأكثر إدهاشا ، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فربما كانت أقل إثارة للدهشة . وكل من وضع البراندي في بودنج عيد الميلاد أو تعامل مع ناهج الطائرات يعرف أن الكحول قابل للاشتعال ، وكل من حرك مياه بركة قديمة يعرف أن في قاعها غازا ناتجا عن تعفن مواد نباتية .

يُنتج الكثير من النباتات لثي ، وهو سائل لزج يمكن أن يُزَل من الساق ،

والمثال الذى يعرفه الكثيرون هو المطاط الطبيعى الذى يصنع من اللتى الذى تفرزه شجرة المطاط ، وهو مستحلب مائى لجزيئات طويلة لولبية . والكثير من أشجار هذه العائلة يفعل نفس الشيء ، ومنها نبات يوفوريا لاتيريس الذى بدأ مؤخرا يجذب انتباه الكثيرين . ولهذه الشجرة من يتحمس لها : عالم من كاليفورنيا إسمه ملفن كالفن - حصل على جائزة نوبل لعمله على التمثيل الضوئى (أى تحويل ضوء الشمس إلى طاقة نباتية) . ويوفوريا لاتيريس شجرة خضراء فاتنة تنمو لارتفاع يبلغ نحو ستة أقدام ولا تتطلب الكثير من ناحية التربة التى تنمو بها ، وهى تسمى فى أمريكا باسم نبات السنجاب ، ذلك أنه يُعتقد أن جهازها الجذرى يمنع السنجاب الأمريكى من عبور المزرعة داخل أنفاق يحفرها تحت الأرض . والطريقة المناسبة لاستغلال اللتى تتم بحصد النبات ، ومعالجة المادة الجافة بالأسيتون أو البنزين لتحصل على سائل لا يختلف عن البترول كمزيج من الهيدروكربونات . قرر كالفن أن يختبر إمكانياتها كأساس « لمزارع الطاقة » ، وأشارت نتائجه الأولى إلى أنه من الممكن الحصول على نحو ٢٥ برميلا من اللتى فى العام من الهكتار بتكاليف تبلغ ٢٥ دولار للبرميل ، وهو سعر ينافس سعر البترول الخام . ولكننا نعرف أننا لا نستطيع الاعتماد كثيرا على تقدير التكاليف بهذه الطريقة ، وقد اتضح أن الإنتاج التجارى « لبترول » اليوفوريا يحتاج إلى مساحات شاسعة من الأراضى .

يجللى إيرنست بانجى هذه المشكلة كما يلى : يمكن أن نفترض أن فدان الأرض ينتج عشرة أطنان من « الكتلة الحيوية » الجافة ، ١٠٪ منها « بترول » . وطن « البترول » يساوى نحو سبعة براميل ، فإذا كانت تكاليف الزراعة هى ١٥٠ دولارا للفدان ، فإن تكاليف برميل « البترول » قبل المعالجة تبلغ نحو ٢٠ دولارا . ولكن غلة المزارع التجارية ستكون فى الحقيقة أقل من هذا بكثير لأن نباتات التجارب تُعامل بشكل أفضل كثيرا فى حقل الأبحاث ، كما أن الاستخلاص المعملى يكون أدق بكثير . واقترح أيضا أن الأراضى الزراعية توجد حيث الأمطار شحيحة جدا ، وقد أشار كالفن - بإقناع - إلى أن ناتج أشجار المطاط قد رُفع عشرين ضعفا خلال الخمسين سنة الماضية بانتشار سلالات عديدة من اليوفوريا فى مناطق مختلفة من العالم . وهناك من الأسباب الوجهة ما يجعلنا نثق فى إمكان إجراء تحسين وراثى معنوى فى الإنتاج وفى تركيب « البترول » وفى مقاومة الأمراض . والتكنيكات التى نوقشت فى الفصل السابق توضح كيف يمكن الإسراع بهذه العملية . ولا أعرف إن كان هناك من قام بالنسخ الحضرى لنبات يوفوريا لاتيريس فى مزارع الأنسجة . كما أن الكتلة الحيوية المتبقية بعد استخلاص اللتى يمكن أن تحول عن طريق التخمر إلى إيثانول .

دعنا الآن نلق نظرة على الاحتياجات من الأراضي . إن إنتاج ١٠٠٠ طن من الكتلة الحيوية يوميا وهو ما يغل بمصنع التجهيز قدرا من « البترول » يبلغ نحو ٧٠٠ برميل ، يحتاج لمساحة من الأرض تبلغ نحو ٣٠٠٠ كيلومتر مربع ، أى مساحة دائرة نصف قطرها ١٠ كيلومترات ، يمكن أن نضع داخلها بسهولة مدينة في مثل حجم مدينة شيفلد . ولكن اليوفوريا لا تنجح إلا في الأجواء الحارة . وتوجد في أريزونا ونيومكسيكو ونيفادا مساحات كبيرة من الأراضي غير المزروعة يمكن بها زراعة هذه الشجيرات . وهناك داخل الاتساع الرهيب لصحراوات هذه الولايات وجبالها ، تختفى بنجاح أكثر معامل الأسلحة في العالم إنتاجا وكذا مواقع اختبار الصواريخ . ولدينا تقرير يقول إن معمل تجهيز ينتج ٥٠٠٠٠ برميل يوميا - وهو المستوى الأدنى لمعامل التقطير - يحتاج إلى ٤٠٠٠ كيلومتر مربع من الأرض ، وهذا معمل قدرته أكثر مما افترضنا سابقا . صحيح أن هناك مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة يمكن استغلالها في جنوب غرب الولايات المتحدة ، إلا أن شراء هذه المساحات أو شراء حق زراعتها يتطلب استثمارا رأسماليا ضخما . وبالرغم من ذلك فقد ابتدأت شركات البترول في شراء مساحات شاسعة من الأراضي لاستخراج الزيت الحجري ، علينا إذن أن نفكر في طريقة لحصاد نبات السنجاب بالمعدل المطلوب . ويشير هذا النوع من الحسابات إلى أن إنتاج الطاقة من نبات السنجاب لم يصبح بعد قابلا للتطبيق .

ولكن هناك إمكانيات أخرى . فالشجرة البرازيلية كوبايفيرا لانجسدورفي تنمو برياً وتنتج ١٢ جالونا من « البترول » سنويا بعد وصولها مرحلة النضج . وهذه الأشجار يمكن أن تُبَزَل ، تماما مثل أشجار الاسفندان ، لتعطي ١٠ - ٢٠ لترا من اللثى في ساعتين . وهذا السائل يشبه كثيرا وقود الديزل في التركيب ، بحيث يمكن أن يحرق بمحركات الديزل دون معالجة ، غير أن المحرك سريعا ما تسده الصمغ ، ولكن تكرير الزيت ربما ينهي هذه المشكلة . وهناك أيضا نبات كروتون سوندريانص ، أو السفرجل الأسود ، الذى ينمو كحشيشة في شمال شرقى البرازيل ، وهو من عائلة يوفوريا ، ويُظَن أنه يمكن أن يغل ١٥ طنا على الأقل من المادة النباتية الجافة في السنة ، وربما أنتج ثلاثة أضعاف هذا القدر ، فإذا عولجت الكتلة الحيوية بالبخار فمن الممكن تقطير وقود هيدروكربوني مفيد منه . وهناك إمكانية أخرى في زيت الكافور الذى يمكن أن يدير المحركات وحده ، أو في خليط من ٧٠٪ زيت كافور - ٣٠٪ جازولين ، وقد قدرت تكاليف إنتاج الجالون من هذا الزيت في ١٩٧٩ بمبلغ ٣٥ دولارا للجالون ، وهذا أكثر بكثير مما ندفع الآن لشراء الجازولين ، ولكن ربما كان هناك مجال للتحسين . وهناك نبات آخر له مستقبل هو حشيشة اللبن (أسكلبسيا سبسيوزا) التى تنتشر

في الكثير من أنحاء العالم . وقد أشارت آلات الاختبار في تكساس وألاباما إلى أن الجرش الميكانيكي والتكرير يمكن أن يعطى من هذا النبات وقودا بأسعار تضارع أسعار الجازولين .

ولا يلزم أن تستخدم السوائل الغنية بالهيدروكربونات في الحريق . فلثي الجوايول (بارثينيم أرجنتاتم) يمكن أن يحول إلى مطاط . والواقع أن استخدام هذا النبات قد أثر عندما احتل اليابانيون مزارع المطاط في الشرق الأقصى في الحرب العالمية الثانية . وقد صنعت شركة جودير من مطاط الجوايول إطارات نجحت في اختبارات تحمل السرعة العالية لوزارة المواصلات الأمريكية . أما نبات الجوجوبا (سيموندسيا شابينيز) فيثير الانتباه كمصدر للزيت يمكن أن يحل محل زيت الحوت ، ويزرع منه الآن بالفعل بضعة آلاف من الأفدنة في أريزونا وكاليفورنيا ، وتشير التحاليل الأولية إلى أن الزراعة التجارية التي يصحبها جمع متقن للبذور لرفع محصول الزيت لابد أن تجري بحرص ، فحتى الصحارى لها نظمها الإيكولوجية التي تتأثر بالحصاد المكثف .

كان معظم حديثنا حتى الآن منصبا على الهيدروكربونات المستخلصة من النباتات الكاملة . ولكن المحتوى الزيتي في البذور دائما ما يكون أعلى ، كما يسهل استخلاصه بالعصر . وقد طور الصينيون خلال الحرب العالمية الثانية طريقة يحل بها الزيت النباتي لفصل الأجزاء منه الأكثر تطائرا ، واستخدموا زيوت ثمار التانج وزيت بذور اللفت وزيت الفول السوداني . وفي الناحية الأخرى من تلك الحرب استخدم اليابانيون بذور « شجرة البترول » كوقود للدبابات . وقد عاد الاهتمام مرة أخرى بمثل هذه الزيوت ، فُجرب زيت فول الصويا وزيت بذور عباد الشمس وأعطت محصولا يبلغ طنا على الأقل للهكتار . ووصلت التكاليف إلى نحو دولارين للجالون ، وبلغ الربح في الطاقة الصافية من طاقة الوقود المتاحة بالنسبة لوحدة الطاقة المستهلكة في الحصاد والتجهيز ما بين ٣ : ١ و ١٠ : ١ ، وهو ربح معقول ولكن المشكلة مع المشاريع من هذا النوع هي أنك كثيرا ما تحصد طاقة أقل مما تستهلك .

ناقشنا في الفصل السابق استخدام زيت النخيل في صناعة المرجرين والمنظفات ، ولكننا نستطيع أن نستخدمه أيضا كوقود ، يمكن أن يشتعل تحت ضغط ، تماما مثل وقود الديزل . وفي البرازيل ، وهي دولة لديها برنامج ضخم لبحوث بدائل الوقود ، تجرَّب مخاليط جديدة من الوقود باستخدام مركبات خلعة تجارية وعامة . وقد أتم المعهد القومي للتكنولوجيا في ريودي جانيرو تجارب له في يناير ١٩٨١ على استخدام خليط من ٤ ديزل : ١ زيت فول سوداني وخليط من ٧٣ ديزل : ٢٠ زيت نخيل ٧ إيثانول . ومن المثير أن استهلاك أحد

الأنوبيسات من الوقود كان أفضل بنسبة ٣٤٪ من استهلاك وقوده الطبيعي من الديزل . وتقضى الخطة المرسومة أن توفر الزيوت النباتية في سنة ١٩٨٥ بنسبة ١٦٪ من الطلب على الديزل في البرازيل . أما استغلال الكحولات المخمرة فسنناقشه فيما بعد .

عند مناقشتنا السابقة لمزارع الطاقة ، كنا نفترض أن النباتات ستحصّد تجاريا ، وأن الزيت يباع في السوق المفتوح ، وقد قادنا هذا إلى فكرة المزارع الضخمة ، المجهولة الكفاءة الاقتصادية ، التي تمون معامل تكرير كبيرة . ولكن من الممكن أيضا أن يستخدم المزارع محاصيل الزيوت للحصول على حاجته من الوقود . وتجري في جنوب إفريقيا بحوث مكثفة على عباد الشمس ، وقد رُفِعَ المحصول منذ ١٩٧٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ فدان إلى ٢٠٥ طن للفدان ، وهذا يبلغ ثلاثة أضعاف المحصول منذ عشر سنين . وهناك بذور هجينة جديدة تعطي محصولا يبلغ ٤ أطنان للهكتار . وقد ثبت أن الوصول إلى مثل هذا المحصول ممكن أيضا في الولايات المتحدة ، حيث يمكن أن تزرع عروتان أو ثلاث سنويا ، وتنتج عملية إنتاج الزيت إذا وصل إنتاج الفدان ١٠٠ جالون . ومعنى هذا أن زراعة عشرين فداناً ، مثلا ، من الأراضي الحدية بعباد الشمس ، والاستثمار في عصر الزيوت يعطي قدرا كبيرا من الوقود ، وأنا أفترض أن الفلاح يستطيع أن يوفر عشرين فداناً ، وهذه مساحة صغيرة بالنسبة للمزارع في الدول المتقدمة ، ولكنها مساحة ضخمة بالنسبة للملايين من الفلاحين الذين يعيشون على الكفاف والذين لا يستخدمون الجرارات على أي حال .

تمثل الزيوت النباتية مجموعة من بدائل الوقود الحفري ، وتمثل الكحولات مجموعة أخرى أكثر إغراء في الوقت الحالي . وقد بينا عند مناقشة مواد البدء كيف يمكن تخمير سليولوز الخشب وعصير قصب السكر إلى إيثانول . ولقد كان من المعروف - ومنذ زمن طويل - أن الإيثانول يمكن أن يُستغل كوقود مقبول جدا . وقد فتن هنري فوردي الأول بفكرة إحلال الإيثانول محل البنترول الحفري في الوقت المناسب . وقد شيد مصنع ضخّم للوقود في كانساس سنة ١٩٣٦ .

ولعل أكثر التطورات إثارة في عصرنا هو برنامج الكحول البرازيلي الذي ابتدأ عام ١٩٧٣ ، وهو مشروع موجه أساسا لإنتاج إضافات وقود الإيثانول إلى الجازولين ، بالرغم من أن الإيثانول سيستخدم أيضا كمادة بدء في الصناعة الكيماوية البرازيلية . وقد أقامت حكومة الولايات المتحدة أيضا برنامج غاز وحول يعمل بالأخرة ، وإن كان لم ينجح حتى الآن اقتصاديا . ومن الناحية الأخرى

سنجد أن البرازيليين مستعدون لدعم برنامجهم للتخمر بسبب التوفير الضخم المتوقع للعملة الأجنبية .

تبلغ ديون البرازيل الأجنبية الآن نحو ٦٤ر٥ بليون دولار ، أكبر دين في العالم الثالث ، وتبلغ تكاليف خدمة هذه الديون ١٩ بليون دولار سنويا . وقد بلغ ميزان المدفوعات السالب ١٢ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٨٠ . وفي هذه السنة وصلت التكاليف الإجمالية لاستيراد ٦٧٠ ٠٠٠ برميل بترول يوميا إلى ٤٦٪ من قيمة كل البضائع المستوردة . والواضح أن مثل هذا الموقف يخلق ضغوطا هائلة للبحث عن بديل للبترول ، وتقضى الخطة بآلا يزيد الطلب في سنة ١٩٨٥ عن ١ ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا ، يستورد منها ٥٠٠ ٠٠٠ فقط ، وسيساهم الإنتاج المحلي بـ ٥٠٠ ٠٠٠ برميل بترول يوميا ، والمخطط أن يساهم كحول قصب السكر وكحول الخشب بما يوازي ١٧٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ برميل يوميا ، أي ٢٠٪ من حاجة الدولة من الطاقة . ويشير أحد التقديرات إلى أن استبدال مليون برميل من البترول يوميا سيحتاج عشرين مصنعا للوقود المخلّق تتكلف ما بين ١ - ٢ بليون دولار بأسعار ١٩٧٩ .

من الممكن استغلال محاصيل مختلفة في التخمر ، ومن بينها قصب السكر والذرة السكرية والكاسافا والأذرة الشامي ، وتنتج البرازيل ١٠٠ مليون طن من قصب السكر كل عام من ٢ر٥ مليون هكتار . ويستخدم ٢٠٪ من المحصول في إنتاج الكحول ، أما معظم الباقي فيصنع منه السكر ليباع في السوق العالمي . أما الكاسافا فيزرع منها أيضا ٢ مليون هكتار من أراض أقل خصبا ، وينتج منها ٣٠ مليون طن ، وهذا أكبر محاصيل الكاسافا في العالم ، ويستخدم معظم هذا الناتج كغذاء . وإنتاج الكحول من الكاسافا في البرازيل ليس كبيرا في الوقت الحالي ، ولو أن المتوقع أن يزيد كثيرا ، والبعض يرون في هذا النبات بديلا مغريا لقصب السكر ، إذ يمكن أن يزرع في تربة أقل خصبا ، كما أنه يوفر أربعة أضعاف فرص العمل لأنه يحتاج إلى إعادة الزراعة كل سنة ، وهو أيضا أقل اعتمادا على سعر السوق العالمي .

وبرنامج الكحول القومي للبرازيل برنامج طموح للغاية ، ويشكك بعض المعلقين في أدائه الحالي وفي بلوغه مستويات الإنتاج المخططة ، وهناك ناحية من الخطة تقول إنه في سنة ١٩٨٥ سيكون من المفروض تحويل ٢ ١٢١ ٠٠٠ مركبة لتسير بوقود الإيثانول وحده . ويشكل تذبذب سعر السكر مشكلة ، ففي السبعينات ارتفعت أسعار السكر ارتفاعا رهيبا ، وقد بلغ حجم التوفير في البترول المستورد بسبب برنامج الكحول ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، ولكن ، لو أن القصب استغل لإنتاج السكر لبيع بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار . ولا يبدو أن

مثل هذه الدرجة من التفاوت تشجع الاستثمار الحكومي في معامل التقطير بدلا من معامل تكرير السكر . وهناك مشكلة أخرى هي استغلال الأرض . فإذا كان علينا أن نضاعف إنتاج الكحول ثلاث مرات بحلول عام ١٩٨٥ فسنحتاج بالضرورة إلى إضافة مساحات هائلة من الأراضي . وهذا سيؤدي في الأغلب إلى التوسع في المزارع الكبيرة التي تمتلكها شركات السكر على حساب الشركات الأصغر . كما أنه إذا كان من الضروري رفع محصول السكر فالأغلب أن يحتاج الأمر زيادة استخدام المخصبات (التي يلزم استيرادها) . وقد أشار أحد معلقى شركة آى . سى . آى إلى أن الهرمونات النباتية يمكن أن تسرع من نمو قصب السكر ، وهذا النبات يعتبر أكثر النباتات المعروفة كفاءة في تحويل ضوء الشمس إلى طاقة . وسعر الهرمونات مثل « الجبرلين » مرتفع ، ولكن ربما أمكن تخفيضه إذا تمكنا من إنتاجه من بكتريا أعيدت برمجتها . وتقطير الكحول يخلف أيضا الكثير من النفايات ، فكل لتر من الكحول يتخلف معه ١٢ - ١٣ لترا من محلول حامضى عادة ما يلقي في المجارى المائية المحلية لتتجم عنه نتائج مشومة .

قد يكون برنامج الكحول تجربة رائعة ، استطاعت فيها حكومة تكنوقراطية لدولة من دول العالم الثالث أن تعالج بنجاح مشاكل الطلب المتزايد على الطاقة واستيراد البديل والبطالة الريفية التي سببتها زراعة المحاصيل النقدية - وقد يكون طريقا للابتعاد عن الاعتماد الكامل على مواد الوقود المستوردة ، تُستخدم فيه الموارد الهائلة من الأراضي وضوء الشمس التي تمتلكها بلد كالبرازيل . ولا يمكن أن تفكر في مثل هذا البرنامج إلا دولة شاسعة غير مكتظة بالسكان . فإذا افترضنا أن الهكتار من الأرض سيغل مثلا ١٢ طنا من الكتلة الحيوية في العام ، فمن الممكن أن تحسب النسبة من مساحة أراضي الدولة التي يلزم زراعتها لتوفير احتياجات الدولة من الطاقة . وقد صدمنى أن النسبة تبلغ ١٠٠٪ في دولة كإيطاليا ، وهو حل ينقل صورة لإيطاليا بأكملها وقد زُرعت بقصب السكر حتى الشواطئ دون مكان يترك للطرق أو المدن أو المصانع ولا حتى للناس . أما في بريطانيا فالوضع أسوأ ، ذلك أننا نحتاج إلى مساحة تبلغ ٢٥ ضعف مساحة الجزر البريطانية .

ومن ناحية أخرى فمن الممكن أيضا أن ننظر إلى برنامج الكحول في البرازيل على أنه دعم لصناعة ليست ذات كفاءة عالية ولا هي إبداعية ، صناعة لها سجل تلوث رهيب ، تدفع الريف لزراعة محصول واحد لتموين المدن بالوقود على حساب الفلاحين ، الذين ستتزع الأرض مني البعض منهم . تعود المعلقون أن يقولوا إنه لا يصح أن تحول الأرض التي تستغل لإنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود ، غير أن التاريخ يعلمنا ، من أيام حُوش الزراعة بالقرن الرابع عشر حتى

مزارع المطاط بالقرن العشرين ، أن استغلال الأرض يحلده مالكوها الذين يبحثون عن تعظيم عائد استثمار أملاكهم ، دون أدنى اعتبار لمن يقتاتون منها .

مجتمع النفايات

تنتج الزراعة نفايات ، وينتج تجهيز الأغذية نفايات ، وينتج التخمر نفايات ، وينتج الانسان فضلات منزلية ونفايات المجارى ، وينتج عن الكثير من العمليات الصناعية نفايات ، وتقدم البيوتكنولوجيا إمكانية مثيرة لتحويل كل هذه الأنهار والأكوام من النفايات إلى طعام أو كحول أو كيماويات مفيدة ، وعلى سبيل المثال فإن ٤٠٪ من براز الانسان يتكون من بروتين يمكن استخدامه ، وتلقى هذه البروتينات في مجتمعات الغرب المتقدمة بالرغم من وجود طرق يمكن استعادتها بها . أما في بعض الأقطار الأقل إسرافاً فإنها تستخدم كسماد - وتسمى « تربة الليل » .

النفايات العضوية هي الغذاء لبعض الكائنات . والكثير من نفايات المدن تحللها البكتريا والطحالب التي تُشجع وجودها في مستودعات الترسيب التي تُمطر النفايات خلالها . وتُعامل النفايات في المملكة المتحدة عن طريق عملية التُقطُط المُنشطة التي ابتُدأ استخدامها سنة ١٩١٤ في مانشستر ، مركز النشاط الحلاق . ومثل هذه النظم من المعالجة تقوم فقط بتحويل النفايات إلى صورة يمكن تصريفها بأمان إلى المجارى المائية ، أو إلى الأراضي . ولكننا نستطيع أن نفكر في استخدامها كهيئة لتنمية كائنات حية ، أو كسبيل لإنتاج غازات كالميثان ، أو للتخمر أو للاحتراق . وهناك الآن عمليات مختلفة لتحويل مخلفات المنازل إلى وقود زيتي يمكن أن يحرق في محطات توليد القوى الكهربائية . كما أن مخلفات النبات - مثل البجاس الذي يتخلف عن حصاد قصب السكر - يمكن أن تحرق بكفاءة لتستخدم كمصدر طاقة مكمل في معامل التقطير . أما محلول صناعة الورق فيمكن أن يُقيم مزارع بكتيرية تنتج بروتين الخلية الواحدة . ويمكن أن تُهضم بقايا المزارع لا هوائياً لإنتاج الميثان . وهناك من يقدر عدد منشآت الغاز هذه في الصين بسبعة ملايين ، أما في أوروبا فإنها ليست مغرية لأن المكسب الصافي من الطاقة على مدار السنة ليس كبيراً بالنسبة لرأس المال المستغل . ولكن زيادة تكاليف ضخ الرذغة إلى شبكة المجارى قد تغير الوضع .

إن مصانع الباسلاء المجمدة والمربب ومسحوق البطاطس المجهز تُلقى في شبكة الصرف بكميات كبيرة من السكر والكربوهيدرات ، كما تُلقى أيضاً في البلاءة كميات كبيرة من المعادن كالزنك والنحاس والكاديوم والزنك . ويمكن إعادة استخدام هذه النفايات بالمعالجة البيولوجية . وعلى سبيل المثال فهناك بكتريا

تستطيع تركيز النحاس ، ذلك أنها إذا نمت في بيئة تحتوى على أملاح النحاس فإنها تقوم بالتدريج بتجميع كميات ضخمة منها داخل أجسامها تنقلها من البيئة المحيطة . ويمكننا أيضا أن نمرر النفايات الصناعية مثل بقايا الأسيتات المتخلفة عن صناعة الرايون خلال شبكة ألياف لنركز الزنك ، بل وهناك بكتريا تهوى اليورانيوم وتستخلصه ببطء من ماء البحر ، أما شاكربارتى ، الميكروبيولوجى الذى عمل يوما بشركة جنرال إلكتريك وأصبح الآن مخلدا بكتب المراجع (أنظر صفحة ٩٨) ، فقد خلق بكتريا تعيش في سعادة في نفايات مصانع الكيماويات ، وبكتريا غيرها تحلل مبيد الحشائش ٢ ، ٤ ، ٥ - ت . إن هذه المواد الكريهة تفتح شهيتها .

الواضح أن عمليات تجهيز النفايات هذه لها مستقبل ، حتى وإن كان الكثير من الآراء غير اقتصادي في الوقت الحالي . والمشكلة حقيقة هي ضمان ألا تُستخدم كملاجٍ تقني لتنظيف بقايا العمليات الصناعية والزراعية الملوثة الغنية بالطاقة ، وإنما تضمن في تصميم أسلوب الإنتاج . ومن الممكن أن توضع في قلب الطريقة التي يعالج بها مجتمعنا الكيماويات « التي يمكن تجديدها » .

إذن ؟

ماذا يعني هذا كله ؟ إنه يعني أولاً : أن الضغوط الهائلة التي تتعاظم ، في صناعة تغطي المعمورة لها تاريخ من النمو الواثق ، هذه الضغوط يمكن أن تتمخض عن بعض التطورات الخطيرة . فلا بد أن يتم شيء لخفض تكاليف الطاقة واستهلاكها ، وهذا يعني أن تعمل المصانع الكيماوية على درجات حرارة وضغط أوطى في بعض الحالات . وإذا ما أمكن للبيوتكنولوجيا أن تنتج مواد بدء جديدة إذن لاستطاعت الصناعة أن تبدأ في أن تعيد دورة المخلفات أو أن تعمل بكيماويات يمكن تجديدها بدلا من أن تحرق احتياطي الوقود الحفري ، ولهذا ، حسب ما يبدو ، إغراؤه الخاص .

وثانيا : أن الواضح أنه لا يوجد حل وحيد رخيص سهل ، فكل الخيارات التقنية التي ناقشها لا يمكن أن تنفذ في الوقت الحاضر إلا من احتياطي الصناعة ، فدرجة عدم الثقة في الناحية التقنية والتجارية كبيرة حتى لتقف أمام رصد أي تمويل مباشر كبير ، ولكننا لابد أن نجد في النهاية مواد بدء جديدة ومعاملات جديدة . غير أن الفجوة بين احتمالات المستقبل والواقع الحاضر فجوة كبيرة لا يمكن أن تُجسر إلا بالكثير جدا من الأموال .

وثالثا : أن هذا يقودنا إلى أنه أيا كانت الخيارات التي تختارها الشركات الكيماوية فإنها ستناضل لتحقيقها بعزم أكيد ، حتى لو كانت ستخلق مشاكل اجتماعية وسياسية خطيرة ، أما حقيقة أن توفير متطلبات المصنع الكيماوي من المادة النباتية يحتاج إلى زراعة مساحات واسعة ، فإنها لا تعني أن تراجع الشركات إذا ما شعرت أن هذا سيخدم أغراضها . ويمكن أن تنتبأ بثقة بأن استغلال الأرض -

لإنتاج الوقود أو مواد البدء أو الغذاء - سيصبح قضية سياسية واقتصادية خطيرة خلال العقود القادمة . لقد ابتدأ برنامج الغازو حول في الدول النامية بالفعل في تغيير توجيه وبنية هذه الدول . فالبعض من هذا الكحول سيغذى شركات الكيماويات المحلية التي أسست بجوار مصانع مواد البدء الجديدة . ولكن بعضا من هذه الشركات ستكون مملوكة - بالكامل أو جزئيا - للشركات الأجنبية متعددة الجنسية والموجودة بالفعل .

وبنفس الشكل ، فالأغلب أن تزداد أهمية سياسات واقتصاديات النفايات وإعادة استخدامها . إن تباين المعاملات البيوتكنولوجية يعنى أنه من الممكن تحويل مصاصة قصب السكر وقوالب الأذرة وبقايا النباتات والحشائش إلى مجموعة من المنتجات مثل الغذاء والمخصبات البيولوجية والكحول . أما السؤال عن أى الاستخدامات نشجع ، فلا بد أن يعتبر قضية سياسية أساسية لأنها تهتم بتحديد استخدام مورد اجتماعي ثمين . فالأغلب - برغم كل شيء - أن تكون أموال دافعي الضرائب هي التي ستضع البيوتكنولوجيا المعنية في وضع يمكنها من الإنتاج .

وكل هذا يعنى أن التفكير في نوع الصناعة الكيماوية التي ستوجد في القرن الواحد والعشرين هو أمر قيد البحث الآن . ولكنه يتم في ظروف مائعة للغاية . إن مستقبل هذه الصناعة أهمية اقتصادية وسياسية بالغة ، ليس فقط لحملة الأسهم ولن يعتمد معاشهم على أرباحها ، وإنما أيضا للعاملين في الصناعة وللمستهلكين . ومن الصعب أن نجد ناحية من نواحي حياتنا المعاصرة لا تعتمد على منتجاتها . ومن الواجب أن تخطى مثل هذه المواضيع التي تدخل في صميم نسيج وجودنا الاجتماعي بتفحص وتقييم علني أكبر . ولكن ما يحدث الآن هو العكس .

إن شركات الكيماويات والطاقة - المتعددة الجنسية - هي الخلاصة لمعاهد مقفلة سرية لا يعرف الناس لغتها ولا طريقة صناعة القرار فيها . إن لديها الموارد لمحاكاة وإقامة المستقبل التكنولوجي ، وتفكيرها يسبق عصرها بعشر أو عشرين سنة ولا يهتم باستشارة من سبذل حياتهم . إن الصناعة نفسها تزودنا بتصور لمجرى تتدفق فيه منتجات ومعاملات جديدة عن طريق مركز تحكم بعيد ، فإذا ما طلع عليها النهار ، أى بعد أن يشيد المصنع أو عندما تسوق السلعة الجديدة - فإنها تكون قد ضُمَّت داخلها أنماطا من تنظيم العمل وتعريف الحاجة ، أنها لا تكون عندئذ أرسخ من أى تعارض .

ومن خلال الدستور الخاص للتكنولوجيات ، تسرق الشركات الزمن من

الشعب ، الزمن الذى تستخدمه للبحوث والتطوير ، لتقييم الخيارات ، لتقرير أين ستصنع المنتجات الجديدة وبأية مواد وبأى نوع من العمال - الزمن الذى يمكن أن يُستغل فى مناقشة هذه الخيارات بشكل أوسع داخل الشركات وبشكل أعم مع المجتمعات المحلية ، قويا ودوليا . إن تقرير المستقبل بهذه الطريقة الصامتة الانتقائية لا يمكن أن يتم دون مساعدة هذا الجيش من العمالة الذهنية : من العلماء والتكنولوجيين الذين يغنون التيار بأفكارهم ، وعلى هذا فإن تحويلهم ليعيدوا التفكير فى الأسس التى ينون عليها تخطيطهم للمستقبل سيكون هو الموضوع الرئيسى للفصل الأخير من كتابى هذا .

تهريب المستقبل خارج قاعة مجلس الإدارة

كنت أحاول خلال الفصول الستة السابقة أن أثير إمكانيات وتضمنيات البيوتكنولوجية . كنت أحاول أن أرسم شيئا لقرائى ، صورة تكنولوجية وصناعية لما هو ممكن ، ترتبط بتغيرات فى المفاهيم والإدراك ذات حدة وقوة هائلة . أردت لو أقول « والآن ، ألا ترى ؟ إن الأمر هكذا ! » ، ذلك أننى أعتقد أننا نعيش المراحل الأولى لتحول صناعى خطير ، بل ربما لثورة . إننى أعتقد أننا نعيد صياغة موقفنا من الطبيعة وتفاعلنا معها ، وأعتقد أن القوة وراء هذه العملية قوة مروعة . والمشكلة أن الظاهرة التى نحللها ظاهرة غاية فى التعقيد ، وهى أيضا ظاهرة طارئة ومائعة ، لم تتضح بعد طبيعتها واتجاهها .

وأنا أرى أن عملية إعادة تشكيل الصناعة والإبـاءات بأن هناك شيئا جديدا يبرز ، هى عملية ذات سحر لا نهائى ، إنها إعادة تجميع للقوى لا تحدث كثيرا . إن أماننا الآن فرصة تاريخية نادرة يمكننا رؤيتها وهى تتحرك ، يمكننا أن نشاهد استخدام مهارات التطعيم الجينى تفتح دورة أخرى من النمو الصناعى . والواضح أنه حتى لو انفجرت فقاعة الاستثمار الأولى فستبقى المنجزات التقنية وستظل تغير بحسب أفكارنا عن الممكن ، عمليا وصناعيا - وسنعود لهذه النقطة فيما بعد .

فاذا ما بدأت تقفز فوق حدود النوع الحى ، بأن ترمج فيه صفات نوع آخر ، فإنك لن تنسى هذا الدرس أبدا ، فهذه العملية تغير موقفنا عما نستطيع أن نفعله البكتريا والفطر والخميرة وخلايا النبات والنباتات وخلايا الثدييات وحيوانات المزرعة وخلايا الانسان ، والبشر ، إذ تُحرر الوظيفة أو تُنزع من النوع ، لتنتقل إلى حيث يكون التعبير عنها أكثر نفعا وربحا ، فلم يعد هناك ارتباط ضرورى بين النوع وبين الوظيفة ، أصبح الارتباط بينها طارئا يتوقف على رغبة المهندس الوراثى وبراعته . لقد غدا النوع الآن هو القسم من الكائنات الحية الذى نختار أن نقبله ، ولم تعد للطبيعة صورتها فى القرن الثامن عشر لوحة كبيرة من الأشكال العضوية ، سلسلة من الكائنات الحية ، ولكننا نتعلم الآن أن نتخيلها كبناء من

الأنشطة المبرمجة يعرض مدى واسعاً من المكونات والنماذج لمن يود تصنيعها وفقاً للطلب .

ما هي الاستعارة التي يمكن أن نستخدمها لاستيعاب بنية عملية التحول التكنولوجي هذه وأهميتها ؟ الواضح أنها شيء كالثورة . إنها ظاهرة اقتصادية خطيرة سيكون لها أصداء اجتماعية وسياسية ، ستؤثر في نماذج التجارة ، وستغير قيمة الأصول الموجودة لدى بعض الناس إيجاباً وسلباً ، وستضع بعض الصناعات في مأزق ، وسيكون لها آثار خطيرة على البناء العالمي للقوى ، وهذا هو السبب في قيام وكالات المخابرات - مثل وكالة المخابرات الأمريكية - بإرسال مندوبيها لمعرفة المشاريع . فإذا ما كان في مقدورك إنتاج المخدرات بمزارع الخلية ، فكيف سيؤثر ذلك على تجارة المهيروين في جنوب شرقى آسيا أو في تركيا أو على تجارة الكوكايين في كولومبيا ؟ وإذا ظهر أن بروتين البكتريا سيصبح غذاء رخيصاً للحيوان ، فهل سيحتاج الاتحاد السوفيتي إلى شراء كل هذه الكميات من الحبوب من الخارج ؟ وإذا ما حل شراب الأذرة محل السكر كمحل ، فإذا سيحدث لجزر الكاريبي التي تستغل أرباحها من السكر في قمع المعارضة ؟

وبالرغم من هذا كله ، فهي ليست ثورة بالمعنى السياسي المفهوم ، فهي ليست تمرداً يوجهه حزب طليعى ، أو عملية تحرير سياسي تفجر برامجه المزمعة للإصلاح . إنها قد تتسبب في سقوط حكومات ، ولكن عن غير الطريق المباشر من خلال فقد الشرعية السياسية ، وإنما لأن التجديد يطلق قوى اقتصادية لا تستطيع الحكومات احتواءها . والواقع أنني أعتقد أن الأغلب أن تستبقى الصفوة الخطرة في موقع السلطة ، وذلك بأن تعرض عليهم ارتباطات جديدة مع شركات البترول والكيماويات والأغذية والمستحضرات الصيدلانية التي تبحث عن أراضٍ تزرع فيها الكيماويات ، أو عن نقابات تستخدمها أو أسواق لمستحضرات جديدة ، لقاح ضد التهاب الكبد مثلاً . وفي هذا السياق تبدو البيوتكنولوجيا العلاج التقنى لبعض المشاكل الاقتصادية ، الشيء الذي يروق المتخصصين من الطبقة الوسطى ، كما يفيد أصحاب الصناعة المحليين ، هكذا قد يكون الرأي في برنامج الغاز وحول في البرازيل الذي فتح الأبواب لشركات العربات الأجنبية مثل فولكس فاجن ولشركات الكيماويات مثل شركة داو وشركة ميتسوبوشي . وقد يخدم الغاز وحول الملايين من مالكي السيارات في ساو باولو ، كما قد يهيء طريقاً آخر للحوار حول إعادة جدولة الرهون على أصول الدولة .

وتواجهنا بالطبع مشكلة تتمثل في أن خبرتنا ولغتنا اليومية لا تتضمن المصطلحات التي تتوافق مع مرحلة التعقيد والعالمية التي وصلتها الأحداث . فليس لدينا المصطلحات التي نستطيع بها تصور عملية التغيير ، إننا نعلق

بمصطلحات مثل « الثورة » أو « الانفجار » أو « الحدود الجديدة » ، آملين أن تصلح للإشارة إلى الحوادث المناظرة . ولكنها مصطلحات بالية ، على الأقل لأن تخطيط ومعالجة مثل هذه المراحل من التجديد يتم بعيدا عنا .

وأثناء كتابة هذا الكتاب سمعت أن الرئيس الجديد لشركة آى . سى . آى . - جون هارفى جونز- قد اعتكف ، كما اعتكف هوارد هيوز ، محاولا أن يرسم خطة جديدة للشركة . وهذه بالطبع ليست عملا منفردا للتنبؤ المقدس بمستقبل البيروكياويات ، ولكن الدراسة التى ستقدم إليه والتى قام فريق من مخططي الشركة بتجميعها عن نشاط الشركة على اتساع العالم بجانب الآثار المحسوبة بالمحاكاة للنماذج المختلفة للاستثمار ولإغلاق المصانع وللتسويق وللدخول فى مشاريع المخاطرة المشتركة ، هذه الدراسة دراسة يندر أن يراها إلا القليل من الناس . تقوم الشركات متعددة الجنسية بإعادة تشكيل اقتصاد العالم فى جو من العزلة ، وهى ترسل أثناء ذلك إشارات يلتقطها المنافسون ومحللو الاستثمارات ، كما تستشير الحكومات فى موضوع الدعم والسياسة المالية ، وتشتري أحيانا القليل من النصيحة أو بعض الأفكار الجديدة إذا ما احتاج أصحابها المحليون تعزيزا أو حوافز . ولا يختلف الأمر بالنسبة لمعظمنا إن كانت القرارات قد اتخذت فى الأرض أو على المريخ إلى أن تعلن وتتضح آثار « الترشيح » .

ولكن ، هكذا نشأت البيوتكنولوجيا ، خلف الأبواب المغلقة ، والنتيجة ببساطة هى أننا لا نستطيع أن نتصور ما يحدث ، فالصورة متشعبة لحد كبير ، وهى متشابكة للغاية ، وهى بعيدة جدا عن خبرتنا ، ومعظمنا لا يعرف كيف تتفاعل الحكومات والشركات الكبرى والمؤسسات المالية ومستثمرو رأس مال المخاطرة والمولون العلميون . والحق أننى أعتقد أن معظمنا لا يسمع عن هذه الأشياء ، دك من معرفة كيف تعمل لتخلق بعض التكنولوجيات ، إلا عندما تُنقل مثل هذه القضايا الهامة إلى وسائل الإعلام الجماهيرى . وبينما نحن نعجب أو نرتعد لدى قراءة التقارير المثيرة فى مجلة عالم الغد ، هناك من يعمل لوقت متأخر داخل المعمل أو فى المكتب أو فى المصرف لتسيير مشروعات لن تظهر فى المجال العام إلا بعد خمس سنين أو عشر أو عشرين .

فإذا ما بدا لك أن فى هذا مبالغة فتذكر أن مجموعة يونيلفر البحثية بدأت عملها على زيت النخيل سنة ١٩٦٨ ، وأن هناك فى شركة ج . د . سيرل - شركة العقاقير الأمريكية التى تمتلك معملا بيوتكنولوجيا ومعمل إنتاج فى هاى وايكومب - من المشاريع ما يرجع إلى أواخر الستينات ، وأن مصنع بروتين شركة

آى . سى . آى . يعود إلى منتصف الستينات ولكنه ، بسبب تقلب والتواء الأسواق العالمية لمواد الغذاء والبزور الزيتية ، ربما لا يستطيع أن يقيم نفسه اقتصاديا إلا كصناعة كيمياوية فى التسعينات عندما يعمل كاستثمار فى خبرة التخمر والميكروبيولوجيا المتقدمة . وتوضع الآن خطط للقرن الواحد والعشرين ، خطط تمحى فيها تماما التقسيات بين صناعات كاملة ، كتلك الموجودة بين الطاقة والزراعة . كما يُغزل الآن نسيج عالمى لعلاقات اقتصادية وتكنولوجية تستخدم فيها الثمار الأولى للرعاية ، من خلال نتائج بحوث التعاقد لشركات الهندسة الوراثية .

هذه العملية إذن هى كيفية تدبير أمر التغير التكنولوجى فى المجتمع الصناعى ، لأن اقتحام المستقبل سيولد تفاوتات هائلة فى الثروة والمنزلة والسلطة . لابد أن يهرب المستقبل خارج قاعة مجلس الادارة ، وأن يطبق عمليا فى السر والعلانية . اعترض عليه من استمرت خسارته ولا يستطيع ملاحقة تغير أسلوب الإنتاج . والشئ المزعج أن الكثيرين من المرتبطين بهذا النشاط سيسعدون تماما إذا مارس كل شئ فى طريقه الخالى ، حيث يأتى التخطيط وصناعة القرار أولا ، ثم يلى ذلك التشاور إن لزم ، وعلى أى حال فلم يكن العلماء وحدهم هم من ألح على الاشتراك لإخفاء البحوث فى حقل المدن المطعم ، فلقد سُمع الصناعيون أيضا يقولون « كفانا ما حدث ! » . إن السرية التجارية تتطلب ألا تذاع على الملأ قضايا معينة ، هكذا يقولون . تماما كما وقف ممثلوهم ضد تشريع السوق الأوروبية المشتركة الذى يتطلب أن تذيب المؤسسات المتعددة الجنسية بياناتها التجارية للعمال . فإذا ما قبلنا هذا فلن يكون لنا حتى أن نناقش الاستثمار واختيار المنتج وموقع المصنع وتنوع المشاريع ، فستظل هذه مجهولة إلا للقليل فى مجالس إدارة الشركات ، حتى تظهر كأمر واقع . وتبقى سرا الصورة المتخيلة للمستقبل ، والأولويات ، والخيارات ، ومجالات الشك والخلاف ، وقيمة المهارة والعمل ، والاستقلال ، تماما كما تخفى شخصيات وكفاءة وذكاء من يتخذون القرارات .

من بين مخاطر هذا النوع من التقارير أننا ننحو دائما نحو تجميع مختلف الشركات والصناعات وقطاعات الاقتصاد ، ثم نضفى على مديريها عمقا فى الإدراك والعزم يفقدونه ، فنرى « الاستراتيجية » فى كل شئ . من الطيب جدا أن نرى الشركة ممثلة فى ناسك هجر العالم إلى برج ميلبانك بشركة آى . سى . آى ، ولكن تطوير الشركة لا يمكن أن يكون بمثل هذا التروى أو التزامن أو الكفاءة ، لا ولا يمكن أن يكون الطريق إلى المستقبل بهذا الوضوح ، إنها هو موضوع موازنة لمجهولات ثم التوصل إلى اتفاق على ما يمكن أن ينجح بالنسبة للشركة . ورغما عن ذلك فما زال من الصحيح أن البيوتكنولوجيا تتطور عن

طريق التفكير في الخفاء ، كما أنه من السهل أن نتخيل ملايين الدولارات والبنات والمراكات الألمانية والجنهات الإسترلينية في حركتها المحسوبة بدقة نحو مشاريع خططها بدقة رجال مال ومدراء استثمار . والحقيقة أن السعار لشراء أسهم شركتى جينتتك وستوس ، وما شابهها من الأوراق المالية في إنجلترا ، إنما يشير إلى أن بعض الاستثمار قد يكون أى شىء إلا أن يكون منطقيا . لقد حدث تزامم متهور لحيازة أسهم صناعة روجت عن نفسها بنجاح صورة نقول إنها رائعة وسريعة التحرك وإبتكارية ومريحة جدا فى المدى غير البعيد .

ليست هكذا كل استثمارات البيوتكنولوجيا . ذكرتُ فى الفصل الثانى المراحل التى تمر بها هذه الشركات الصغيرة . ومع كل من هذه المراحل لابد من بعض المزايدات والتقييم ، وأحيانا لاتمم الصفقة إذا ما كان الحساس قد انتهى ، وهنا ينسحب المستثمرون ويتكمش الشركات أو ترفت ثلث موظفيها ، وقد تُغذَل الشركات إذا ما طلب ضامنوها عائدا ضخما كما حدث لتجمع شركات علم الد ن ا الذى أقامته شركة بشارع وول ستريت اسمها ا . ن . هاتون . وقد يتم تكوين هذه الشركات كوقاية من الضرائب ، نبنى أنه حتى لو أخفقت الشركة فمن الممكن أن يعيد الممولون الأذكاء تجميع الخبرة لتسيير آلة استثمار توجّه رأس المال الفائض بسلام بعيدا عن الضرائب . ولا تختلف عملية لورد روتشيلد ، التى حدثت فى جرسى ، عن هذا . لقد كان عليهم أن يذيعوا أن العدد الذى يستحق التضفيد من المشاريع التى عُرضت عليهم كان قليلا جدا ، وبذا لم ينفقوا الكثير من أموالهم .

وقد أنشأت شركة بروود نشيال للتأمين ، شركة بروتيك التى تعتبر فى الواقع عملية لرأس مال المخاطرة ، وهى تقوم بحذر وهذوء بالتمحيص والاختيار والاستثمار فى مشاريع للتكنولوجيا العالية ، لاتقتصر على البيوتكنولوجيا . وليس فى عملها هذا أى تهور . ويبدو أن هذا أيضا هو سلوك جماعة التكنولوجيا البريطانية (ج ت ب) (تضم ج ت ب ما كان يسمى المجلس القومى للمشاريع الذى أنشئ فى منتصف السبعينات كبنك تجارى تملكه الدولة ، بغرض التمكن من بعض السيطرة على الاستثمار الرأسمالى فى المناطق الرئيسية للصناعة البريطانية ، ويبدو أن دوره الآن قد أصبح أكثر اهتماما بتسهيل استثمار القطاع الخاص) .

يمكننا أن ننظر إلى هذا النشاط الحكومى بطريقتين على الأقل . فقد يكون هذا النشاط وسيلة لضمان قرارات الاستثمار الصناعى ، باستخدام أموال دافعى الضرائب فى تقوية عزم كبار مستثمرى القطاع الخاص للاشتراك فى الأرباح

المحتملة حتى تباع حصة الجمهور من الأسهم ، كما يمكن أن ننظر إليه باعتباره طريقة للوصول إلى الشرعية الصناعية للقرارات المتعلقة بأموال الجمهور ، وللحكومات على أى حال طريقتهما لتبديد الأموال في التكنولوجيا العالية . وأى من الطريقتين يعنى أن شيئا لن يتم حتى يتوافق المشروع المفحوص مع معايير محددة متعارف عليها يقبلها المستثمرون عما يشكل النمط الصحيح للاستثمار . لن يستطيع أحد أن يحصل على المال ما لم يرتد معطف العمل الصحيح ، على الأقل إذا اتجه إلى المصادر العادية .

الابتكار كسباق

إن النقطة المحورية فيما كنت أقوله حتى الآن هي أن الأحلام الصناعية للبيوتكنولوجيا وتفسيرات رجال البنوك لها في مواجهة الواقع المالى ، هذه الأحلام موضوع خاص جدا ، فالحوار حديث من جانب واحد ، حوار متكتم وفعال . يظهر المال ، يجمع الفريق ، تبني معامل التخخير ، ويخطط التسويق . وحتى هذه المرحلة لن تكون هناك عادة أية إشارة للجمهور بأن هناك عملية جديدة في طريقها قريبا إلى الظهور . والواقع أنه بالوصول إلى هذه المرحلة تكون الأولويات قد حُسمت من سنين ، والأهداف رُسمت بالفعل عندما أجريت البحوث التمهيديّة . فإذا ما أردنا أن نغير طريقة تحديد الأغراض التي من أجلها خلقت البيوتكنولوجيا وغيرها من التكنولوجيات ، فإن علينا يقينا أن نركز اهتمامنا على بدء العملية ، فإذا ما تركنا هذه المرحلة جانبا ، وأهملنا تمحيصها وتحليلها بسبب الاعتقاد بأن مواءمة البحث موضوع منفصل بشكل أو بآخر عن تطبيقاته ، فإننا نضيع الفرصة للتدخل فيما بعد ، في مرحلة التطوير والتجريب . ولعل هذا هو السبب في أن قرار تعليق النشاط في بحوث المدن المظلم كان تجربة ، لإشراك الجمهور ، مثيرة ذات مضمون هام ، وهذا هو السبب في أنه من المحزن أن يتحول النقاش بعيدا إلى الأخطار المتوقعة ليترك نشاط التخطيط والاستثمار يمضي في طريقه بعيدا عن الجدل ، وهذا هو السبب في أنه من المفيد التركيز على تشكيل البيوتكنولوجيا عن طريق علماء المعامل الذين يستخدمون المال العام . إن مجتمعنا هذا هو الذى يهتم بتطوير علاقة حميمة مع صناعة القطاع الخاص ، في خطوات ستؤدى في القريب العاجل إلى استحالة فصلها ، أوستجعل من المستحيل القول بأن تعيشها غير طبيعي وغير صحي ولا يشجع حاجة الطرفين .

أود أن أعتقد أنه من الممكن أن يكون للبيوتكنولوجيين رفاق آخرون يدافعون عنهم ، وأن يكون في تغيير التوجيه ما يمنحهم الاعتراف والتقدير والأفكار الجديدة ، ويبدو أن البيوتكنولوجيين في الوقت الحالى في بريطانيا يحاولون جهدهم

أن يجذبوا نظر الحكومة للحصول على الموارد للتوسع ، فلا يقابلهم غير الاهتمام المذهب ليس إلا ، اهتمام لا يليه أى كرم حقيقى . وليس هناك من شك فى أن البيوتكنولوجيين يشعرون هنا بأكثر من مجرد تضيق الخناق عليهم ، وبأنهم لا يحصلون على التمويل الكافى ، وبأنهم قد أسىء فهمهم ، وبأنهم يخطون زملاءهم الذين هاجروا إلى أمريكا أو سويسره . كم من الوقت إذن سيمضى قبل أن نسمع حكايات عن كبار باحثنا وهم يرحلون إلى البرازيل أو كوريا الجنوبية ؟ قال أحدهم مؤخرا : « لقد تطور الأمر من الفاسد إلى السيئ » ، وكان هذا هو أكثر ما استطاعه من قول فيه شئ من البهجة . وكل هذا يرجع إلى أن البيوتكنولوجيا حقل يحتاج إلى قدر كبير جدا من أموال التطوير حتى يمكن تحويل الأفكار العملية إلى عمليات تجارية ، فى مدى زمنى يعطل الجميع إلا المستثمرين الأكثر عزيمة وخيالا . كما أن البيوتكنولوجيين ينظرون إلى دول أخرى مثل اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة ، وهم يعرفون أنهم الممثلون القوميون فى سباق التكنولوجيا ، ويشيرون فى يأس إلى مدى الدعم الذى يلقاه منافسهم .

وأنا لا أعرف إن كان لديهم جميعا نفس هذا الإحساس ، ولكن المؤكد أنه موجود لدى البعض ، وأحب أن أترك موقفهم يُعبّر عن وجهة نظر خاصة فى الابتكار التكنولوجى تقول إنه سباق بين جماعات بحثية ، فيه من يربح ، فيحصل على الاعتراف والتمويل على طول الطريق حتى موقع السوق ، وفيه من يخسر ، ممن يتجول داخل أروقة السلطة باحثا عمن يستمع إليه . وقد لا يكون السباق مجرد سباق بين معامل معينة أو شركات معينة ، ولكن الأغلب أن يتم على المستوى القومى ، بين صناعات بأكملها بعضها يحفزه دعم حكومى وقطاع مالى مغامر والبعض تقعه تعويقات البيروقراطية ورجال بنوك حذرون . والمؤكد أن هذه الفكرة عن التكنولوجيا وعن الاحتمال القائم بتخلفنا وسقوطنا فى السباق فكرة غالبة فى بريطانيا الآن ، تركز على التخلف الواضح لبعض المؤسسات البريطانية فى الاستمرار فى إنتاج البضائع التى يمكن تسويقها عالميا ، سواء منها المفاعلات الذرية أو الآلات أو الأحذية أو الألياف الاصطناعية أو السفن .

ونحن نلقى اللوم على عوامل كثيرة ، من بينها المستوى المنخفض للكفاءة التقنية للمدراء البريطانيين ، وتخصيص بعض القطاعات بعقود الحماية ضد النظام الحشن للسوق ، ومحافظة المؤسسات المالية داخل المملكة المتحدة واستعدادها للإقراض خارج الدولة ، وقوة قطاع الخدمات ، وعناد اتحادات نقابات العمال فى مقاومة التجديد فى موقع العمل . وأيا كانت مجموعة العوامل التى تؤثر فى إعاقة معدل التجديد ، فمما لا شك فيه أن الكثيرين من التكنولوجيا والعلماء التطبيقيين - ممن يميلون ناحية التطوير أكثر من البحوث - يقفون ضدها ، فهم

يخشون أن تقف عملية التجديد أو تعرقل ، أو على الأقل تبطل ، بشكل خطير ،
في الرحلة مابين الإبداع وبين توطيد سوق ناجح ، ذلك أن المولدين أو كبار
الاداريين أو الوزراء قد لا يستمرون في الاستمرار حتى غايته ، أو قد
لا يتحركون بالسرعة المطلوبة .

أما بالنسبة لمن يعملون ناحية البحوث فإن الوضع يختلف . لقد كان
الإنفاق سخيا على البحوث الأساسية في بريطانيا بعد الحرب ، على الأقل في
مجالات العلم ذات المرتبة الأعلى مثل البيولوجيا الجزيئية . أما الآن ، فإن صفوة
الباحثين يجدون مجالاتهم تضمحل ، ومواردهم تتناقص مع خفض ميزانية
البحوث ، ومع التغير التقنى الذى يقرب عملهم من حاجات الصناعة ، وهم
يعانون من الحاجة إلى بيع بحوثهم لممولي شركات متشككين . لقد دفع بهم إلى
الأرض الصخرية لعملية التججير .

والبعض منهم لا يرى في هذا شيئا سيئا ، ففي بيئة بريطانيا تاتشر ، تلك
البيئة الجافة الذاتية الاعتد ، يبدو الخوض في موضوع التمويل مهنة تكتشف
ودفقة طالما أنكرت . ولكن هناك عبر النطاق السياسى بالجامعات - يكمن خوف
من أنه أيا كان ما تقدمه السياسة القومية للبقاء في سباق البيوتكنولوجيا فسيكون
قليلا ومتأخرا جدا . وقد ذكر ذلك في المقال الافتتاحي لمجلة نيتشر عدد أبريل
١٩٨٠ كما يلي :

« كان من المؤسف أن يرى العلماء في بريطانيا ، ومن بينهم المستولون
عن بعض الكشوفات الرائدة ، المولدين بالولايات المتحدة وقد بدأوا
سلسلة من الأعمال الصغيرة برأسمال المخاطرة غرضها تحقيق ربح
عاجل من التكنيكات الجديدة ، بينما لا يظهر شيء مناظر لهذا في
المملكة المتحدة . ولم يظهر شيء حتى الآن .

لاولم تتحرك الصناعات البريطانية الراسخة - باستثناءات
قليلة - بالسرعة المطلوبة لاستغلال التكنيكات الجديدة ، وقعدت
معظم الشركات هائنة تنتظر الفرصة ، بدلا من أن تقوم بتمويل
البحوث المباشرة بالتجارب التى تحتاج لتمويل طويل المدى لإثبات
قيمتها . صحيح أنه لم تجمع بعد من البيوتكنولوجيا ثروات
حقيقية - نقصد ما هو ليس ثروات ورقية - ولكن هذا سيحدث
ولا شك . وبالرغم من ذلك ، فإزالت اللامبالاة واضحة لدى
الصناعة البريطانية » .

وقد حدثت بعض هذه الأشياء الآن . فلدينا بعض شركات صغيرة من
شركات رأس مال المخاطرة ، منها واحدة نصف تمويلها حكومي هي شركة

سليتك . ولكن القلق ما يزال موجودا بشأن درجة الاهتمام الصناعي والحكومي . وقد حاولت افتتاحية نيتشر أن تتحدث بلسان قطاع من قطاعات المجتمع العلمي وأن تعبر عن استيائها من بطء التحرك على جبهة البحوث ، وأعطى البيوتكنولوجيون بدروهم إجابة بأن أبحاثهم لا تحصل على التمويل الكافي ، وأن هناك فقط بضعة أوظائف قليلة دائمة لمن هم في طريقهم للنجاح ، وأن تخفيض الميزانيات يقلل الموارد ، وأن لجنة المنح الجامعية ومجالس البحوث والحكومات ، كلها - في مزج - لا تبالي بما يحدث .

من الخطأ أن أترك الانطباع بأن أيًا من هذه المؤسسات لا تهتم حقًا بتشجيع البيوتكنولوجيا ، فعندما خفضت ميزانيات الجامعات بشكل حاد ، جنبت لجنة المنح الجامعية مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه خصيصا لدارسي البيوتكنولوجيا ، أما مجلس بحوث العلوم والهندسة فقد أسس إدارة للبيوتكنولوجيا ، لتمويل بحوث مختارة في هذا المجال . كما أن هناك لجنة بينوزارية في الحكومة أنشئت لتنسيق أعمال وسياسات الوزارات المختلفة المهتمة بالبيوتكنولوجيا . ولكن البعض يرى أن هذا لا يكفي مقارنة ببرنامج التمويل المائل في فرنسا وألمانيا ومقارنة بدنيامية شركات البحوث بالولايات المتحدة . وهناك شعور بأن النموذج التاريخي للفشل في أخذ الإبداع مأخذ الجد سيكرر مرة أخرى . فعندما عقد المؤتمر الأوروبي الثاني للبيوتكنولوجيا في إيسستون في أبريل ١٩٨١ ، توجه إلى مكان الاجتماع كل من دنكان ديفيز ، كبير العلماء في وزارة الصناعة ، وسير جوفري آلن ، وكان عندئذ رئيس مجلس بحوث العلوم والهندسة ، وكان ذلك كما يقال بناء على نصيحة أحد أعضاء البرلمان ، لتبرير السياسة الحكومية الحالية أمام مستمعين متشككين ، ولم يدعنا إلا قليلا للنقاد المتذمرين من نقص الدعم الحكومي .

وكانت الضجة الإعلامية في مجال الصناعة مشابهة . فاللجنة البرلمانية المنتخبة لوزارة التعليم والعلوم ، وهي مجموعة أعضاء البرلمان من كل الأحزاب التي تفحص أنشطة هذه الوزارة - هذه اللجنة تلقت في ربيع ١٩٨٢ بيانات من منظمات مختلفة ، أكاديمية وحكومية وصناعية . ومن الصناعة جاءت وجهة نظر تقول بضرورة أن يؤخذ تشجيع تكوين قاعدة بحثية مأخذاً أكثر جدية . وقد توصلت اللجنة البرلمانية إلى أنه يلزم أن تبتدى وزارة الصناعة بوضع التنظيم اللازم وأن تنشط استراتيجية لتطوير البيوتكنولوجيا في المملكة المتحدة . ولكن ، كان هناك إحساس واضح بأن معالجة الحكومة للإبداع كانت مسترخية للغاية وغير متساسة . كانت رسالة البيوتكنولوجيين إذن هي أن الأسواق موجودة ، وأن المنتجات يمكن أن تطوّر ، وأن الباحثين مستعدون للعمل ، إذا ما أنفقت الحكومة من مالها لزراعة الاستثمار والتجريب بطريقة متناغمة .

ولأن البيوتكنولوجيا مجال متنوع من النشاط العلمى ، فإن جماعة المناورة الوظيفية فى إنجلترا تكون اتحادا من العديد من الجمعيات العلمية يسمى لجنة التنسيق البريطانية للبيوتكنولوجيا ، وتشغل قياداتها البارزة على الدوام فى الصراع من أجل زيادة الموارد لمشروعاتهم الجماعى . والواضح أنهم يشعرون أن كل شىء قد يتحطم : مثلا بسبب هجرة العلماء الجماعية أو بسبب الفشل التجارى الذريع لبعض المنتجات الجديدة الذى يتسبب فى توقف الاستثمار ، أو من جراء تخريب القاعدة البحثية بسبب الانحسار الاقتصادى . ولهذا يندر أن ينسب مؤيدو البيوتكنولوجيا بكلمة واحدة عن نواحيها السلبية المحتملة . وربما كان من الغريب أن يكون التكتم على هذه الأمور أقل شيوعا فى أمريكا حيث الثقة - على ما يبدو - أكبر فى نجاح البيوتكنولوجيا . وكما أن هناك ثقة فى أن يتمكن الممولون من إنتاج سلمهم وتسويقها قبل منافسيهم ، أو بالرغم منهم ، فهناك أيضا بعض التفاؤل المعلن - وهو تفاؤل لا يخلو من الغرض - بأن المشاكل التى يواجهها النشاط التمولي يمكن تحطيمها . أما أشكال « التحول التكنولوجي » الأكثر عدوانية الصادرة عن الجامعة أو المعاهد الحكومية ، فقد تسبب التوتر ، ولكنها مما يمكن تصريفه .

تضارب المصالح كمشكلة يمكن تطويعها

لاحظ العلماء وغيرهم منذ سنة ١٩٧٤ ، بارتياح ، أن الجدل العلمى فى بريطانيا كان أكثر انضباطا ومعقولا مما هو عليه فى الولايات المتحدة ، فلم تناقش جامعة بريطانية واحدة أخطار بحوث الـ د ن ا المطفم ، ولم تنظم أية جمعية علمية موقرة فى المملكة المتحدة ندوة مفتوحة عن التضمينات الاجتماعية للبيوتكنولوجيا كما حدث فى واشنطن وأمستردام ، ولم تناقش أية لجنة برلمانية مواضيع تعديل قانون البراءات وأثر التورط التجارى على البحث الأكاديمي . ولقد حدث كل هذا بالخارج ، فى الولايات المتحدة أساسا .

وأنا لا أرى هذا انتصارا للعقل العام فى بريطانيا على الجدلية الأمريكية ، وإنما أراه كارثة ثقافية ، لقد كان الأثر السلبي لمثل هذا الجدل على البحث الأمريكى بسيطا جدا ، بينما كانت الآثار الإيجابية حقيقية وثابتة . ويعتقد شارلس واينر المؤرخ العلمى الأمريكى أن مثل هذا الجدل قد خدم فى الواقع فى إسراع عجلة التقدم العلمى ، ولم يعمل إطلاقا كمعوق - بل بالعكس ، لقد جذب انتباه من بيدهم المال بشكل أسرع بكثير مما هو مألوف بالنسبة لحقوق البحث الجديدة ، بل إن البيروقراطية التى أقيمت لمراقبة البحوث ، نقصد مكتب أنشطة الـ د ن ا المطفم بالمعهد القومى للصحة - وهو مكتب أبعد من أن يكون مكلفا وغير مقبول

ومزعجا كما يدعى بعض العلماء - هذا المكتب ، كما يقول واينر ، قد سهل الاتصال بالنسبة لطرق البحث وبالنسبة لتوحيد مفيد للإجراءات . أما الجدل العام بالولايات المتحدة - وكان بعضه كاريكاتيرا ووهما وهلعا من « الجانين » ، وكان بعضه الآخر عارفا ومنطقيا - هذا الجدل قد خدم في وضع الفروض الضمنية تحت الفحص وفي إمالة اللثام عن العقائد الدوجماتية ، ثم خرجت أمريكا من هذا كله مجتمعا أكثر تسليها بالجدل بين المتخاصمين وأكثر هدوءا عند حدوده ، وأصبحت أكثر تقبلا للنزاع المفتوح كوسيلة للحل بدلا من الادعاء بعدم وجوده . ربما انتهكت بعض مبادئ السلوك الرسمي وبعض السياسات التنظيمية في نهاية الجدل ، تماما مثل القواعد العرفية للسلوك السيئ والدماثة ، ولكن - على الأقل - ستطفو على السطح مبكرا المشاكل المحتملة ، وتنصح الوسائل التنظيمية لتقليب أوجه الأمر معروفة وأقوى .

ولعل في المثال التالي ما يوضح ما أعنيه ، وهو مثال يتعلق بإنشاء معهد بحوث لعلوم الحياة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (م م ت) ، فقد كوّن إدوين سى . هوايتهيد ثروة من شركة لإنتاج الأدوات الحيوية الطبية اسمها تكنيكون ، كانت تباع من بين ما تباع أجهزة التحليل الأوتوماتيكي للدم وتجنّى من ورائها أرباحا طائلة . وفي الوقت المناسب باع هوايتهيد شركته لشركة ريفلون العملاقة لمواد التجميل ، ليمتلك حصة من ريفلون ويحقق ثروة شخصية ضخمة . وماتزال لدى الرجل اهتمامات رجال الأعمال ، وسنعود إلى ذلك حالا . وفي خلال السبعينات بحث عن معهد بحوث في جامعة أمريكية يوقف عليه مالا ، ولكن ثبت - لأسباب لا نعرفها - أن هذا أمر صعب التحقيق ، وقد كان في إحدى المراحل على وشك التوصل إلى اتفاق مع جامعة ديوك في نورث كارولينا ، ولكن الصفقة لم تتم ، ولم يفسر لنا أحد السبب في أن يحتاج الأمر كل هذا الوقت للعثور على جامعة ترغب في قبول الـ ١٢٥ مليون دولار التي عرضها هوايتهيد الآن على م م ت .

بسبب هذه الصعوبات ، استأجر هوايتهيد جوشوا ليدبرج (الذي حصل على جائزة نوبل لعمله في الوراثة الجزيئية ، والذي يشغل الآن منصب رئيس جامعة روكفلر في نيويورك) لبحث عمن يود أن يدير معهداً له الشكل الذي يتصوره هوايتهيد . وليس من الغريب أن يوجد من بين حاملي جائزة نوبل من يصلح لعملية اقتناص الرؤوس هذه ، ولكن النبالة - على ما اعتقد - لا معنى لها دون سلطة الولاية ، وكان ليدبرج نفسه قد دخل في حقل البيوتكنولوجيا التجارية مبكرا ، كواحد من مؤسسي شركة سيتوس ، عندما كان لا يزال بعيدا في الساحل

الغربي للولايات المتحدة . وعن طريق ليدربرج تقابل هويتيد مع دافيد بالتييمور ، الحاصل على جائزة نوبل لعمله على فيروسات الأورام ، وأستاذ البيولوجيا في م م ت ، وقد أسفرت هذه المقابلة عن اتفاق بأن يرأس بالتييمور معهد هويتيد حيثما أقيم . ثم بدأ تمحس العديد من الجامعات ، ومن بينها جامعات ستانفورد وروكفلر وهارفارد ، لقبول هذا المعهد المقترح ، لا شك بسبب ارتباط بالتييمور به . وأخيرا أنشئ المعهد في م م ت . وقد تسبب إعلان الارتباطات المقترحة مع الجامعة في عاصفة ، ومنع أعضاء م م ت في بادئ الأمر حتى من المناقشة العلنية لما يعرفونه من تفاصيل عن عرض هويتيد . ثم ابتدأت المعلومات في الخروج إلى الضوء بالتدريج ، لتؤدي إلى جدل واسع النطاق بين أعضاء م م ت في نوفمبر ١٩٨١ إنتهى بالموافقة على مبدأ منحة الـ ١٢٥ مليون دولار المقترحة .

وقد بزغت ثلاث قضايا تستحق المعالجة الناقدة ، وهي أولا : وجود معهد مستقل يرتبط بـ م م ت ويستفيد من هيئته ، وإن كان الأخير يسيطر عليه رسميا . وثانيا : هناك خلافات محتملة في الاهتمامات يمكن أن تؤثر في مدير المعهد ويحاثه . وثالثا : يدعى بعض النقاد أنه يمثل استيلاء رأس مال خاص على مجال من البحث الأساسي دون تأمين حقيقي لمصالح الجمهور .

تستطيع بمبلغ ١٢٥ مليون دولار أن تشتري الكثير من الطوب والحديد والزجاج ، والكثير من الأجهزة العلمية ، وعددا مدعشا من الناس . كان المفروض أن يكون عدد موظفي معهد هويتيد مائتين ، منهم ١٣ من أعضاء م م ت وتدفع مرتباتهم من ميزانية هويتيد . وقد رأى البعض هنا مشكلة حقيقية بالنسبة للسلطة والمسئولية . وعلى سبيل المثال ، من يسيطر فعلا على قضايا مثل الترقية ووقت الغياب السبتي من الجامعة وحجم الاستشارات للصناعة واستخدام باحثي هويتيد في التدريس : لجان م م ت أم مدير المعهد ؟ ربما بدت هذه مجرد شكلية ولكنها أساسية للعلاقات الاجتماعية الصحية بين أناس متنافسين . وقد تخوف بعض رجال م م ت من أن باحثي المعهد ربما استخدموا اسم م م ت لتضخيم بحوثهم دون الاعتراف الواجب بدينهم نحوم م م ت .

أما النقطة الثانية فتنتج بالضرورة عن النقطة الأولى ، ولكنها تتعلق بالمال لا الوضع القانوني أو التزامات التدريس أو الإشراف على البحوث . فإدوين سي : هويتيد يعمل كصاحب رأس مال مخاطرة وله استثمارات في شركتين على الأقل من شركات البيوتكنولوجيا هما شركة وراثية النبات وشركة لبيوسوم . والليوسومات كريات صغيرة من مادة دهنية (ليبيدات) تستخدم في حزم المواد البيولوجية كالمضادات الحيوية والعقاقير الكيماوية العلاجية بل وحتى الدن ا ، لتنقل إلى مواقع معينة من الجسم دون أن تتعرض لهجوم الإنزيمات والأجسام

المضادة . إنها تكنيك قد يكون له تطبيقات في العلاج الكيماوى ، لاسميا للسرطان ، وكذا في الهندسة الوراثية . وقد وُثِّق بالفعل . ليس هناك - على ما يبدو - أية علاقة ظاهرة بين الاستغلال التجارى للبيوسومات ووراثية النبات وبين البحوث في البيولوجيا التطورية التى هى بؤرة برنامج معهد هوايتيهد . ولكن من اليسير أن تظهر هذه العلاقات ، وأن يكون لها ، كما يقول النقاد ، أثر قوى على البحوث التى يفترض أنها منزهة عن الغرض ، وتحت هذا الوضع يصبح معهد هوايتيهد جناحا مُنكرا لشركات هوايتيهد . ويدعى بالتيمور أن هذا لن يحدث ، كما يدعى أن المشكلة إن ظهرت فمن السهل حلها بأن يبيع هوايتيهد الشريكتين المعنيتين . ومن المشكوك فيه أن يتخلل المليونيرات عن استثمارات عظيمة الربح لمثل هذا السبب ، ولو أن هوايتيهد ربما كان شخصا استثنائيا .

وربما كان للترور التجارى لأعضاء معهد هوايتيهد أنفسهم نفس هذه الأهمية ، لأنهم أكثر ارتباطا بالأبحاث الواقعية الجارية ، فلدافيد بالتيمور استثمار كبير فى شركة تسمى كولابوريتيف ريسيرش أوف والتهم ، بإساثوسستس ، وهى شركة تساندها شركة داو للكيماويات . وقد قيل إن هذه الحقيقة لم تكن معروفة للبعض من هيئة م م ت عند مناقشة موضوع هوايتيهد ، وإنهم لو عرفوا ذلك ، لركزوا بالتأكيد على موضوع التضارب المتوقع فى المصالح .

والواضح أن العلاقة بشركة كولابوريتيف ريسيرش هى أكثر ما يشغل بال الناس ، إذ يعمل بالتيمور مستشارا للشركة ويمتلك ٣٠٠ ٠٠٠ سهم فيها قيمتها نحو ثلاثة ملايين دولار ، وقد قضى دافيد بوتشتاين ، زميله فى م م ت ، سنة سبئية هناك ، وكذا أيضا جيرالد فينيك ، من جامعة كورنيل ، الذى ربما التحق بمعهد هوايتيهد . وكما قالها مدير بحثي :

« إن لديهم صراعا فى المصالح متوقعا ، ذلك أن م م ت - على الأقل من الناحية النظرية - لا يمكنه التأكد من أن تحليله من توثق باسمهم البراءات لن يقرره أناس لهم مصالح مؤكدة فى أن يكون التوثيق باسم شركات معينة » .

والتضمين هو أن عائد الأبحاث التى تجرى فى م م ت قد يُفضّل تحويله - وعلى حساب م م ت - إلى شركات لباحثى هوايتيهد فيها مصالح تجارية .

ويرى البعض أن هذه المشاكل يمكن حلها بسهولة عن طريق لجنة إشراف داخل م م ت ، وسياسة تتطلب الكشف العلني للمصالح التجارية . ولقد حاول دونالد كيندى رئيس جامعة ستانفورد جاهدا أن يرفع العائد من استخدام الأبحاث فى الصناعة وبالتالي كان عليهم أن يفكروا جيدا فى هذه المشاكل ،

فجامعة ستانفورد - مثلاً - مجموعة جديدة من القوانين المتعلقة « بالملكية الملموسة للبحوث » - مثل خطوط الخلايا - وضعت بعد الخلاف بين جامعة كاليفورنيا بلوس أنجيلوس وبين شركة جينتسك على استخدام خطوط الخلايا المنتجة للإنترفيرون . وهناك لجنة للبحوث تنظر في استشارات أعضاء الكلية بجانب توظيف طلبة الدراسات العليا وما أشبه ، وربما كانت هناك قواعد تمنع جامعة ستانفورد من المشاركة بالاستثمار في المشاريع الخاصة بأعضاء الكليات .

وقد أثر هذا الموضوع عندما فكرت جامعة هارفارد في استثمار أموالها في شركة كان يؤسسها واحد من أساتذتها هو مارك بتاشني . وقد تسببت هذه الخطوة في جدل واسع ، ثم رفض أعضاء الجامعة الاقتراح عند التصويت عليه ، إذ شعروا أن توزيع الاعتمادات داخل الجامعة قد يتأثر بسهولة تحت الضغوط التجارية بسبب العلاقة المباشرة بين بحوث فريق الجامعة وبين الثروة المالية للجامعة ككل .

غير أنه من الجائز أن تستثمر الجامعة في البيوتكنولوجيا بشكل غير مباشر . وعلى سبيل المثال فإن شركة أدفنت مانجمنت ليمتد تستثمر تمويلاً من جامعتي أكسفورد وكامبريدج في تكنولوجيات جديدة ، وستكون الهندسة الوراثية في الوقت المناسب من بين هذه التكنولوجيات . أما ستانفورد ، التي تبدو الرائدة بين الجامعات في التورط التجاري - فلها قانون يتطلب كشف الارتباطات الصناعية عند طلبها ، والمعتقد أن هذا يكفي لوقف بعض المشاكل القبيحة للمصالح المتضاربة . وتتفق بريطانيا وأمريكا على الفكرة العامة بأنه من الممكن معالجة مثل هذه المشاكل وأنه من الممكن مراقبة تطبيق اللوائح ، غير أنه من المعتقد بالفعل - في أمريكا - بأن الجدل العام يساعد هذه العملية . أما في إنجلترا ، فعلى العكس من ذلك . فلن نجد ببساطة الحساس لإذاعة هذه الحقائق القبيحة أو للاعتراف بأن هناك من يحاول فعلاً أن يفصح مستخدميه وكفلاءه وزملاءه ومرعوسيه . لا ، وليست هناك أية رغبة لوضع بعض الضوابط التنظيمية التي تجعل من مثل هذه الممارسات مخاطرة .

وعلى سبيل المثال ، فقد أنشئ حديثاً بجامعة ليسر ما يسمى الـ « بيوسنتر » بأموال أربع شركات من القطاع الخاص ، وتدير شركة آي . سي . أي هناك بالفعل معمل إدارة مشتركة ، ولم يثر عرض ليسر على حد علمي أي جدل واسع . صحيح أنه لم يكن في نفس حجم شركات المخاطرة في أمريكا ، ولكنه خطوة لافتة للنظر داخل الجامعة ، وعينة بسيطة مما سيحدث ، وسيكون من الغريب ألا يتسبب هذا الظهور الفجائي لمثل هذا النوع من الاستثمار

في الكثير من التوتر . ولكن الإجراءات التنظيمية للتصدي له في الجامعات البريطانية بدائية جدا .

ومن الصعب أن ننق في قدرة الجامعات البريطانية على تنظيم سلوك أعضائها الأعلى مقاما إذا أثرت - وعندما تثار - أية شبهة لشذوذ واضح . صحيح أنني لا أحاول أن أظهر المؤسسات الأمريكية على أنها بالضرورة أقل فسادا من مؤسساتنا بانجلترا ، ولكنني لا أستطيع إلا أن ألاحظ استعدادهم لمناقشة هذه المواضيع مناقشة مفتوحة . إن البريطانيين تقيدهم آداب السلوك والاستقامة المالية في الحياة العامة . فإذا لم يستطع إفشاء موضوع تحايل شركات البترول في روديسيا على العقوبة الاقتصادية - الذي كانت تعرف به وزارة عمالية وأخفته عن جمهور الناخبين - إذا لم يستطع هذا أن يثير إلا القليل من همهمة الجزع ، فالله وحده يعلم أية فضيحة نحتاجها كيما نغير من أساليبنا !

وحتى مع وجود لوائح أوضح ، فستبقى مشكلة أخرى خطيرة ، وهي مشكلة أثرت في المناقشات في م م ت وتطرح في الكثير من المواقف الأخرى ، ولكنها لا تقلق الناس كثيرا . فمن الممكن للشخص أن يتصرف بكل لياقة ، وأن يُتدب كمستشار خارج الجامعة ليوم واحد فقط في الأسبوع ، وأن يُقضى الأسرار في كل رحلة كونكورد ، وأن يقضى ليلته في فندق كلاريدج بحرص بالغ ، ثم نجد أن شيئا ما ليس على ما يرام . إن السؤال الصعب هو : كيف يجب أن تستغل البحوث الممولة تمويلًا عاما . وقد أثير هذا السؤال في م م ت كما أثير في حالات أخرى عندما يبعث فرق بحثية : مهاراتها وخططها ، لمؤسسات تجارية . فهل من العدل ومن الصحيح بالنسبة للبحوث الجارية أن يتم مثل هذا التملك ؟

دعنا نكن على بينة من مثل هذه الاجراءات ، فقد تُقدّم بعض المؤسسات التجارية للباحثين في الجامعة منحا تبلغ قيمتها ٥٠ مليون دولار مثلا لتمويل بحوث تستمر بضع سنوات تقوم بها مجموعة راسخة مقابل الحق الكامل في توثيق وتجريب أى أفكار قد تنجم عن البحث . مصلحة المؤسسة إذن هي أن تستخدم مجموعة راسخة منتجة جاهزة للعمل بسعر لا ينافس كمصدر لإنتاج الأفكار ، فلا هي تبني منشآت ولا هي تدفع أموالا للتدريب ، وكل ما تقدمه هو المال للبحث . والأغلب ألا يشعر رجال الجامعة بأى توتر وهم يُلجَمون ، بل وأن يتحمسوا لإظهار أنهم يستحقون ما يُصرف عليهم ، وهم ييقون في أرض الجامعة بين أصدقائهم وزملائهم ، ويصبحون الأسماك الكبيرة في الغدير الصغير ، بعد أن كانوا مجرد خبراء في قسم البحوث . أما مصلحة الجامعة فتكون في حصولها على التمويل في وقت يشح فيه التمويل الحكومي ، وهم يدفعون النفقات غير المباشرة ويمكنهم أن يجذبوا الباحثين الراغبين في هذا النوع من العلاقات .

ولكن هناك أيضا مصاريف تدفعها الجامعة التي تتخلل عن بعض صلاحياتها في توجيه استراتيجية البحوث ، يدفعها دافع الضرائب الذي استخدمت أمواله في تكوين الخبرة البحثية ، التي توجه الآن لمصلحة الزبائن الجدد من الشركات . وقد أمكن التغلب على الاعتراض الأول في بعض الحالات عن طريق إنشاء لجان من الجامعة والممولين مهمتها مراجعة أثر هذا التمويل على البحوث ، ويبقى أن نعرف إذا ما كانت هذه اللجان ستستطيع حقا أن تلاحظ أية ظواهر سيئة ، مثل السرية وانقطاع التواصل بين العلماء والنزاع على الأولويات والتغير في ممارسة إثبات المراجع ، وتحول برامج البحوث بعيداً عن الأفكار التي لا تظهر ثمارها إلا على المدى البعيد أو التي تتعارض مع المصالح الصناعية . ولا أعتقد أن مثل هذا التفتيش سيعنى الكثير ، ذلك أن المهم في نهاية أي مشروع سيكون دائماً هو الحصول على الجرعة التالية من التمويل . إن من يملك المال سيكون في استطاعته دائماً أن يشتري ما يريد .

أما الاعتراض الثاني فيتعلق باختطاف ثمار الإنفاق من المال العام . ويرى البعض ببساطة ألا مشكلة هنا ، فالشركات تدفع الضرائب ليُنفق جزء بسيط منها على البحث الأكاديمي كاستثمار اجتماعي عام في الابتكار والتدريب ، فإذا ما أدرك الباحث شيئاً جديداً ، فمن الممكن أن تتدخل الشركات الصناعية وتشتري الحق في تطوير الفكرة وتقبل بذلك المخاطرة التجارية . ومن هذا المنظور ، فمن البديهي أن كل ما يسرع بالعملية لا بد أن يكون شيئاً طيباً ، فلماذا نقيم العقبات في وجه نقل البيوتكنولوجيا بينما نحصل الجامعات على العائد الاقتصادي لابتكاراتها من خلال نظام توثيق البراءات ؟ أما العائد بالنسبة لدافع الضرائب فيتم عندما تدفع المؤسسة الضرائب على أرباحها . وأعتقد أن هناك مشكلة حتى مع هذه الفروض ، ذلك أن البحث الأكاديمي يباع بهذه الطريقة بضمن بخس ، حتى ليتمكن أن نعتبره نوعاً من الدعم العام لشركات صناعية يمتلكها القطاع الخاص ، وهذا في حد ذاته قد يكون مقبولاً إذا ما كان الابتكار الصناعي يسير مع المتطلبات الاجتماعية الضرورية ، ولقد حاولت أن أبين أن هذا ليس صحيحاً دائماً .

وفي رأيي أن المشكلة الحقيقية في اشتراك الصناعة في البحوث الأساسية لا تكمن فقط في حصولها على المهارات والأفكار بسعر بخس جداً وإثنا في إغلاق الباب أمام أية بدائل أخرى ، أو على حد تعبير دافيد نويل « إن البرج العاجي يتحول إلى برج من البلاستيك » . إنه يتحول إلى مستودع أفكار للشركات الكبرى التي تمتلك مدخلا خاصاً إليه ، بعد أن كان مورداً اجتماعياً عاماً . إنني لا أدافع عن البرج العاجي في ذاته ، فأنا أرى أن العزلة والأكاديمية الخالصة غير مطلوبة ،

تماما كالتخصيص التام لرأس مال الشركات . إنه دفاع عن إجراء من أجل استقلال الجامعة ، تضمنه الدولة ، للمحافظة على تعدد الأفكار ، على التفكير الناقد وعلى التصور للبدايات الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والعلمية . ذلك إذن هو السبب في أن تضارب المصالح إما أن يبدو أمرا نافها - إذا ما نظر إليه على أنه لا يعنى سوى إطاعة القواعد والبعد عن الجشع - أو أن يبدو ذا معنى ، إذا ما أكدنا على حقيقة أن قيمة البحث ليست ببساطة في فائدته لرأس المال . وإذا لم ننظر إلى قيمة البحث إلا في هذه الحدود فقط ، فإننا نكون قد فقدنا شيئا أساسيا .

التكنولوجيا ونظام الاقتصاد العالمى

حاولت في الفصول الثلاثة الوسطى من هذا الكتاب أن أتحدث عن التطور التقنى في البيوتكنولوجيا ، وأن أعرضها كجزء من نظام اقتصادى ، كوسائل لاستمرار نمط معين من الإنتاج . كانت الثمار الطبية للتطعيم الجينى توافق نوعا خاصا من الرعاية الطبية : النوع المرتبط بالمستشفيات ، العلاجى ، العالى التخصص ، المربح للشركات التى تقوم به . وقد بلغت شركات الأدوية قوتها الحالية لأن في مقدورها أن تنتج المواد العلاجية وأن تحدد أسعارها وأن تدرب الأطباء على التفكير بأسلوب موجه نحو العقاقير . أما ما يستفيدة الجمهور من هذا فهو خدمة ذات قدرة متطورة للغاية في مواجهة الحالات التى تحتاج الرعاية الميكانيكية ، ولكننا لا نجد أى اهتمام حقيقى بالطب الوقائى ، أو بالأمراض التى تصيب من يصبح في مجتمعنا غير قادر على الإنتاج ، أو بالحالات المعقدة كالقلق والاكئاب .

ولكن الخسائر في الدول النامية تختلف عن هذه . فمعظم أدوية الغرب أغلى من أن تباع للاستعمال هناك ، وإذا ما صدرت إليها فإنها إما أن تكون بلا فائدة تحت الظروف الاجتماعية والصحية ، وإما أن تخدّم أقلية صغيرة لا تقيدها الآثار المعرّقة للتبعية الاقتصادية للدول الغنية . هذه هى الخلفية التى يجب أن نتذكرها عندما نفكر فيما تعنيه البيوتكنولوجيا .

تعمل القوى الاقتصادية التى قادت إلى تكوين هذا النوع من الطب ، تعمل باستمرار على البيوتكنولوجيا الطبية ، إنه آخر أطفالها وهو خطتها وهو أملها في المستقبل ، إنه الطريق إلى الأسواق الجديدة ، يباع فيها نوع من الرعاية الصحية أثبت كفاءته وأرباحه ، أثبت أنه مغر وغالى الثمن ، إنه سبيل للاستمرار في العمل عن طريق تصنيع جزيئات يمكن بيعها وتحصيل الربح منها . فمن الممكن أن نستمر في بيع الصحة للناس - وتعرف الصحة هنا على أنها غياب الأعراض الهامة لإكلينيكية - وذلك عن طريق تعاطي الأدوية العلاجية : المضادات

الحيوية في الخمسينات ، وعقاقير الحالات النفسية في الستينات ، وأدوية الوقاية من أمراض القلب في السبعينات ، والمستحضرات البشرية من الإنترفيرون والأجسام المضادة في الثمانينات .

ونفس الشيء بالنسبة للغذاء والزراعة . ولا أعتقد أننا نستطيع أن نفهم ما يجري الآن دون أن نعرف ديناميكية الزراعة المصنعة وخطط الشركات التي تخدمها وتصنع منتجاتها ، فكما يقدم الطب مدى واسعا من التكتيكات داخل استراتيجية تهمل الأسباب البنيوية للأمراض ، كذا سنجد الزراعة أيضا تعتنى تماما بالقلائل السعداء ، بينما تنكر بنية الإنتاج العالمي توفير المصادر الكافية للملايين من المحتاجين . وكما أن لدينا من المعرفة الطبية ما يكفي للوقاية من الكثير من الأمراض وعلاجها إذا ما وُزعت المصادر الأساسية بالعدل والإنصاف ، كذلك سنجد أنه من الممكن أن نجد ما يكفي لإطعام نسبة أعلى من شعوب العالم إذا ما وُزعت المصادر بشكل مختلف . ففي الوقت الحالي ، تخصص أراض أكثر من اللازم لزراعة محاصيل لا يستطيع الناس أكلها ، أما عائدات هذه المحاصيل - إذا كان لها أن تعود إلى الدول التي تزرع المطاط أو القطن أو البن - فإنها تحصلها نخبة من المجتمع محدودة . كما يبذل الكثير من الجهد لدفع الفلاحين لاستخدام طرق زراعية غير ملائمة تجعلهم يعتمدون على ما يُستورد من الوقود والبذور والسماد والمبيدات الحشرية والمعدات الزراعية . وفي البلاد المتقدمة يشجع المزارعون - تحت أيديهم موارد أكثر بكثير ، وإن اعتمدوا أيضا على المخصبات والطاقة الرخيصة - يشجعون على زيادة الإنتاج ، ليستعمل بعض الفائض من الغذاء الناتج - ليس كمعونة - وإنما كسلاح لضمان الخضوع للمصالح الاقتصادية والسياسية للدول التي تمنح المعونة . هذه إذن هي الخلفية للكثير من البيوتكنولوجيا الزراعية : أن تجعل التجارة الزراعية أكثر ربحا عن طريق إبقاء المزارعين حول العالم مرتبطين بمنتجاتها .

ويتوافق قطاعا الكيماويات والطاقة في نفس الصورة . فشركات الطاقة تعتبر من أقوى الشركات في العالم كله ، تزيد مبيعاتها عن الإنتاج القومي الإجمالي للكثير من الدول ، ولديها من السلطة ما يمكنها ليس فقط من تحدى الحكومات بل ومن تغييرها أحيانا . ويبيع البترول لاشك تجارة هائلة ، وقد أثبتت أنها قاعدة فعالة ، منها يمكن الانطلاق إلى مجالات أخرى ، لاسيما مجال الكيماويات ، ولهذا القطاع الأخير أيضا شركاته العملاقة المتعددة الجنسية ، وهي وإن كانت تمر في الوقت الحالي بأزمة بسبب مشاكل اقتصادية أساسية إلا أنها مازالت قادرة على أن تحشد موارد هائلة لتبنى ثانية حول نقطة بدء جديدة . وبينما نجد أن تكاليف إنشاء

مصنع رائد لتحويل الفحم إلى غاز قد تصل إلى مئات الملايين من الجنيهات وقد تقوم به شركة من شركات البترول إذا استدعى الأمر ، فسنجد أيضا في مجال الكيماويات من مخاطر بعشرات الملايين في مشاريع جديدة قد لا تصل أبدا إلى مرحلة النجاح الاقتصادي . والفكرة في نهاية المطاف هي أن نجد مواد حريق هيدروكربونية يمكن تطويرها بأقل طاقة إلى جزيئات أكثر تعقيدا ، من بينها تلك التي يمكن بيعها إلى قطاعي الكيماويات الزراعية والمستحضرات الصيدلانية . إن الخطوة هي أن نعيد تشكيل صناعة عالمية حول مادة بدء جديدة ومصدر طاقة جديد بوسائل تقود بنجاح إلى أعداد وفيرة من اللدائن والمذيبات ومواد اللصق ومواد الطلاء والمخصبات والكيماويات الرهيفة . وسيكون لاقتصاديات الهيدروكربونات قاعدة مختلفة ، وجغرافية مختلفة بعض الشيء ، ولكن سيظل لها نفس الأساس التجاري . أما كبار المنتجين ، الذين يستخدمون مصانع عالية الأتمتة مركزية التشغيل ، فسيحاولون بيع كميات ضخمة من البضائع يتجهها جيشان يتباعدان من العمال : المهندسون ومصممو الشركات ورجال التسويق ورجال إدارة الإنتاج من ناحية ، والعمال غير المهرة من ناحية أخرى .

من هنا إلى أين ؟

تقدم الأقسام الأربعة السابقة آراء جزئية - وإن كانت هامة - عن البيوتكنولوجيا ، وهي تقدم منظورات لما يحدث ، لا يمكن الآن أن نرفض أي منها ولا يمكن لأي منها أن يقف منفردا ، كان القسم الأول تعليقا عاما عن سياسات التكنولوجيا ، أما الثاني فقد يبدو مألوفا للبريطانيين ، مجرد ابتهالات شكوى من الأداء الاقتصادي البريطاني ، ولا أستطيع أن أتحدث فيها إذا كانت البيوتكنولوجيا في بريطانيا ستتحسر ، فالكثير من البيانات عن تردد الشركات البريطانية في التورط فيها هو مجرد حكايات ، ولكن الاستشار البريطاني في التكنولوجيا على مدى تاريخه كان دائما مُضِلًا ومتأخرا ، وهذه قضية خطيرة ، ولا أستطيع أن أتصور كيف يتسنى لأي شخص - أيا كان مذهبه السياسي - أن يتحمس وأمامه هذا التهيب والكسل التقني والحفاقة البيروقراطية .

أما القسم الثالث فهو في الحقيقة قصة عن المشاكل المحتملة « للنجاح » في الحصول على تمويل للبحوث ، لقد وقف هوايتهد مبلغا ضخما من المال ليقام معهد ، ولكن ، لن ينكر إلا ساذج أو مخادع أن لهذا المشروع القدرة الكامنة على خلق مشاكل واسعة بالنسبة : لنوع المجتمع المفروض أن تكونه الجامعة ، بل وإذا ما كان هناك مثل هذا المجتمع على الإطلاق ، نقصد مجتمعاً يضم زملاء يجمعهم ولاء عام ، يتصلون في حرية مع بعضهم البعض ويقومون بالمهام الضرورية

للحفاظ على معهد تعليمي كرس للمصلحة العامة . إن السخرية في قصة هوايتهد هي أنه قد اقترض أن المنحة قد قدمت بروح متزعة عن الغرض ، ولم تصبح هذه القضية خلافية إلا لأن البعض قد وجد هذه الدعوى صعبة التصديق بعض الشيء .

ربما كان هناك الآن عشرون أو ثلاثون اتفاقا بين الشركات والجامعات في الولايات المتحدة تختص بتجديدا بالبيوتكنولوجيا ، وفيها تظهر نية الربح التجاري بوضوح وفي غير إبهام وبلا مواربة . ولكنها لم تثر من الخلاف إلا أقله ، وقد بلغ حجم التعاقد بين هوكست - شركة الكيماويات الألمانية - وبين مستشفى ماساتشوستس العام في بوسطن نحو خمسين مليون دولار . وهذا قدر هائل من المال بالنسبة لبرنامج بحثي جامعي ، وحتى لو أمكن « التغلب » على تضارب المصالح ، فإنه سيظل ارتباطا لحرم الجامعة بأهداف الشركة التي غدت تخدمها الآن . فالبيوتكنولوجيا - وعذرا إن كان التشبيه فجأ أو متعسفا - قد سُجنت وصُفدت في القيود لتخدم أسياد الكون هؤلاء . فالشركات الكبيرة للكيماويات والبترو والمخصبات والغذاء والبزور والمستحضرات الصيدلية هي العامل الفعال في تشكيل اتجاهات المستقبل في هذا المجال ، ومصالحها تكون في المحافظة على الربح والسلطة عن طريق بيع بضائعها ، وهذه تشجع احتياجات معينة تُحْدث بطرق تُجهد الشركات كثيرا في تعيينها وتوجيهها والسيطرة عليها ، وتغضى مصالح هذه الشركات الآن في العمل على البيوتكنولوجيا ومن خلالها بطريقة أكثر وأكثر مباشرة ، لقد أصبح البحث المتعمد عن فرص الربح يبنى بشكل أكثر صراحة في تشكيل المشاريع العلمية .

ويتحول تحليل المواد المبرجة باطراد ليصبح أولى مراحل تطوير المنتج . تذكر محامي البراءات في ندوات جينتيك وهم يصوغون الأفكار في شكل يصلح للتملك فور صدورهما عن الأجيال الصوتية والشفاه . تذكر الزملاء القدامى في سان دييغو وهم يناورون بعضهم البعض دون تواصل ، عارفين حتى قبل أن ينشر أى بحث أن في إمكانهم أن يربحوا الكثير من الأنتيجينات المصنعة إذا استطاعوا أن يشتوا سيقهم في ادعاء الأفكار . تذكر الصراع حول براءة أجرينجتكس حيث انتحل تكنيك يُقال إنه يستخدم من زمان طويل في تربية النباتات الجديدة ، اختطف ليصبح ملكية خاصة ، ويدعى ملاكه الجدد أن الطريقة الخاصة التي ربطوا بها كل الأفكار تعطيهم الحق في الملكية . إن مصطلح « نقل التكنولوجيا » يفقد باطراد معناه ، فليس هناك حركة ولا نقل . إن الإدراك تمويل .

إذن ، إلى أين نمضي من هنا ؟ هل علينا أن نجلس لنراقب قوى العدوان تتسارع ، أم علينا - كما قلت في أول هذا الفصل في نوبة تأمل - أن نتمتع

« بالفرصة التاريخية النادرة التي يمكننا رؤيتها وهي تتحرك ، أن نشاهد مهارات التطعيم الجيني تفتح دورة أخرى من النمو الصناعي ؟ أم هل نحاول أن نقيم استراتيجيات تكنولوجية وصناعية مختلفة تؤطر بشكل جديد إمكانيات البيوتكنولوجيا ؟ هل نستطيع أن نغير أولويات البحوث الجارية الآن ، على أمل أن نصلح البيوتكنولوجيا في المراحل الأولى لتطورها ؟ إننى لست متبائلاً بأن فى إمكاننا تحقيق هذا .

إن محاولة إعادة التفكير فى الأسس المنطقية لهذا المجال السريع الاتساع تبدو جنونا كاملاً فى هذه المرحلة التى يرى الكثيرون فيها أن البيوتكنولوجيا هى الخلاص ، وهى طريق العودة إلى وظائف أكثر وإلى النمو الاقتصادى . وعندما سمح « لقوانين السوق الحديدية » أن تعمل بتلك القوة الفعالة المتعمدة لفرض النظام الطبقي على جيش العمالة ، ظهر أنه من غير من المنطقى أن نتحدث عن إعادة توجيه إحدى التكنولوجيات التى تتدفق إليها الاستثمارات ، أو أن نأخذ سبيلاً آخر للخروج من الكساد .

أتوقع أن يقول البعض إن حقائق هذا العصر هى أن التجديد لا يشكل قضية سياسية إلا إذا أبطأ أو إذا لم يتم . أما أهم ما يشغل الكثيرين من قضايا فهمي : كيف يمكن أن نسرع ماكينة الجينات . بل ويبدو أن بعض من نتوقع أن يكون لديهم الاهتمام بسياسة العلم والتكنولوجيا - مثل الباحثين والتقنيين فى اتحاداتهم الأنيقة - ينظرون للبيوتكنولوجيا نظرة غير ناقدة وعملية للغاية ، ينظرون إليها كمجرد وسيلة لمستقبل أفضل . ولا يمكننى أن أنكر هذه الأشياء ، ولكنى أستطيع أن أحاول تغييرها عن طريق « التنقيب خلف الضجة الإعلامية » كما ذكرت سابقاً ، وعن طريق الإلحاح على تفكير أكثر فيما تعنيه البيوتكنولوجيا كظاهرة صناعية وسياسية وثقافية ، وفيما ستكون عليه خسائرتنا ومكاسبنا . وعلى هذا ، فإن اقتراحاتى للاستجابة السياسية لهذه الظاهرة يقصد بها جميعاً تحركات تكتيكية قد تساعد فى بناء اهتمام جماهيرى أوسع بما يحدث ، وفى بناء القدرة على التصرف تبعاً لهذا الاهتمام .

اشترك التجارة فى التخطيط لدعم البحوث

أعتقد - أولاً - أن علينا أن نعرف بحقيقة أن البيوتكنولوجيا ، مثلها مثل أى شكل من التجديد الجندري ، مثلها مثل كل ما هو ليس مجرد عبث بها هو معروف بالفعل من المنتجات ، تحتاج التشجيع والدعم الحكومى وتحتاج خلق قاعدة بحثية . والابتكار فى مجتمعنا المعاصر سباق ، ومن الحماقة حقاً أن نهمل ما يقوله

البيوتكنولوجيون في المملكة المتحدة ، أقصد ما يقولونه من أنه دون زيادة التمويل للتدريب والبحث فسيفوتنا القارب .

تتضمن البيوتكنولوجيا نوعين من الخبرة ، نوعا يختص بالوراثة الجزيئية وإعادة برمجة النظم البيولوجية ، والنوع الآخر يختص بالهندسة الكيماوية وتصميم مقاعلات يمكن دخالها تحويل المواد البيولوجية ، وقد أكدت في هذا الكتاب على النوع الأول لا الثانى ، وكلاهما بالطبع مهم - كما اتضح الآن للكثير من شركات البحوث التى بُنيت على البراعة الفائقة فى معالجة الجينات البكتيرية . إننا نحتاج إلى بناء الخبرة فى المجالين كليهما عن طريق التمويل الحكومى لحفقات التدريب ومشاريع البحوث .

فإذا لم نحصل قريبا على تمويل أكبر ، فملتوقع أن يهاجر الكثيرون من أهل البيوتكنولوجيا ، لاسيما من طلبة الدراسات العليا الجدد وكذا من الدارسين بعد الدكتوراه ، إذ قد يكون من المفيد لهم فى هذه المرحلة من تاريخ حياتهم العمل أن يسافروا للخارج لكى يعودوا بخبرة أوسع ، ولكنهم قد لا يعودون على الإطلاق . ومن المثير أن م ب ع هـ قد أبرم مؤخرا تعاقدًا للدراسة عن كبار الباحثين فى البيوتكنولوجيا بالمملكة المتحدة لفحص هذه الهجرة وربما لوقفها ، ومن المثير أيضا أن نعرف ما إذا كانت بيانات هذه الدراسة ستُنشر ، فمن الممكن أن تصبح هدفا للتجسس الصناعى . وإذا أمكن أن تصمم الملفات جيدا ، فمن الممكن أيضا أن تتخذ كسجلات للمستشارين والمدراء ، وربما إذن وجب نشرها من أجل المصلحة العامة .

أما فكرة أن تُبنى « مراكز التفوق » بأموال حكومية - تلك المراكز التى طلبها تقرير سينكس سنة ١٩٨٠ ، والتى ماتزال تلح عليها الجمعية البريطانية لتنسيق البيوتكنولوجيا - فهى فكرة يمكن أن تُطوّر بعدد من الطرق . وأول ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار هو ماهية « التفوق » ، ومن يضع معاييرهِ . وثانيا سنجد أن توزيع اعتمادات البحوث عن طريق لجان من كبار الباحثين عادة ما يكون عملا سريا ، لا يعرف فيه القواعد العامة للسياسة وتفاصيل القرارات المتخذة إلا عدد محدود من الأفراد ، عادة ما يتلقون أنفسهم تدعيا كبيرا من نفس البرنامج . ومن الممكن أن توسع المداوولات فى طريقة توزيع الاعتمادات وأن يزداد عدد المشتركين فيها . كما أن هناك فى المرحلة الحالية تسليا بأن الناجح من البحوث سيُتَجَرَّع عن طريق الشركات الخاصة . وهناك إمكانية أن يُخصص فيها تدبير احتياطى لبحوث توجه آخر الأمر إلى نوع آخر من المؤسسات الإنتاجية - كالتعاونيات البحثية - التى تهتم ، مثلا ، بتصنيع مخلفات المدن .

أما مجالس البحوث في الوقت الحالى - وهي واقعا مصدر كل التمويل الحكومى للبحوث الأساسية في هذا المجال - فتشجع هي الأخرى طالبي المنح على تشكيل مشاريع مشتركة مع الصناعة . ومن الممكن أن يوضع شرط في المستقبل لقيام مثل هذه الترتيبات ، هو أن تسمح الشركة المعنية لاتحاد نقابات العمال الذى يمثل عمال الصناعة أن يُراجع الخطط البحثية والاستثنائية وأن يُساعد فيها ، والغرض هو أن يُسمح لعمال الشركة والباحث أولا أن يعرفوا موقع البحث بالنسبة لخطط الشركة ، وثانيا أن يضعوا خطة بديلة للشركة تتضمن أيضا بحوثا بيوتكنولوجية . والقصد هنا هو أن تجعل استراتيجية البحوث أكثر وضوحا وأكثر عرضة للجدل . ولعل الشكل البدائي لهذا النوع من المعارضة للامتيازات الإدارية هو تلك الخطة المشتركة المشهورة التى وضعتها اللجنة المتحدة لعملى موظفى المتاجر بشركة لوكاس إيروسييس ، وفيها عُرضت بدائل عديدة من المنتجات على الشركة ، عرضها عمال كانوا يواجهون البطالة بسبب محاولة إدارة الشركة « ترشيد » تركيب وإنتاج المجموعة .

تعتمد هذه الاقتراحات على فكرة أن دخول الشركات في تطوير البيوتكنولوجيا هو أمر حادث لأحالة ، وهو أمر في وقتنا الحالى ضرورى . فبينما تستطيع المؤسسات العامة ، بل ويجب ، أن تلعب دورا ، فمن الضرورى أيضا أن تشترك صناعة القطاع الخاص ، أما شروط اشتراكها فمن الممكن بالتأكيد أن تُغَيَّر ، وهذا يعنى في الواقع طريقة لشراء درجة أكبر من اشتراك العمال ، مستخدمين عملة هي البحوث .

واتخاذ موقف مشابه تجاه تعاون الجامعة والصناعة يبدو معقولا ، وهو كاتجاه تازيخى موقف يصعب في الحقيقة أن يعكس ، بل إن هذا قد يكون غير مرغوب فيه ، ففي الجامعات - في المرحلة الحالية - مهارات تحتاجها بعض الشركات ، وإغلاق طريق الوصول إليها لا يتقدم في الوضع الحالى أى غرض نافع ، بل وسيكون ذلك غير مقبول للكثيرين على الإطلاق . وإذا ما توسعت الشركات في تمويل البحث العلمى ، فإننا نحتاج أن نضمن مناقشة مشاكل صراع المصالح كما يجب ، وألا يستبعد مساعداو المعلم والطلبة والزملاء ، وأن تطوّر وتفرض قواعد سلوك فعالة . من الصعب أن يعرف في الوقت الحالى كيف تمول البحوث بالجامعات البريطانية ، كما أنه من المتعذر أن يعرض الدخل من الاستشارات للتفحص العام ، ووجود قواعد صارمة للكشف الكامل عنه يمكن على الأقل أن يساعد في معرفة من يعمل لحساب من وتحت أية شروط وبأى أجر ، وربما وضحت السبب في اهتمام أشخاص معينين بفتح مجالات جديدة للبحوث ، وربما أعطت أيضا مؤشرا أوضح عند تعرض الاستقلال الأكاديمى للشبهة . فمن الضرورى

أن نعرف عند اشتراك العلماء في وضع المعايير والقواعد ما إذا كانوا يعملون مثلاً مستشارين لشركة يحتمل أن تتأثر بهذه القرارات .

ولكن مشكلة إخضاع آراء العلماء للعلاقات التجارية ليست إلا قضية من بين قضايا متعددة . فعلياً أن نضع في الاعتبار سياسة البراءات والعائد من اتفاقيات التوثيق . وعلى سبيل المثال ، هل الحرص المستمر والالتجاء إلى نظام التوثيق هو الخيار الوحيد أمام الأكاديميين للاشتراك في البيوتكنولوجيا ؟ إنني أشك في ذلك . فمؤيدو التوثيق يعرضونه كنوع من أشكال الحماية للمبتكر . وهذا صحيح من وجهة نظر ، وذلك إذا ما كان - فقط إذا ما كان - في مقدور الشخص أن يتحمل تكاليف الدفاع لحماية حقوقه إذا ما عترضت - ربما عمداً - شركة ذات نفوذ قوى ، والحقيقة أن الكثيرين يبيعون براءاتهم بمبلغ إجمالي ، إذ تصبح المجازفة - بذلك - قليلة والريح مقبولة . فالحماية تحت نظام البراءات موجودة حقاً ، ولكن في شكل أصيق مما يعرف الكثيرون .

وهذا يقودنا إلى السؤال عما يجب أن يحوز البراءات وإلى من ترجع عائداتها . وفي براءة كوهين - بوير مثل مثير . فالعائد يرجع إلى جامعتين لا إلى أفراد ، وقد نظمت الجامعتان طريقة استخدام عائد البراءة ولم يكن ذلك عن طريق هيئة حكومية ، لقد كانت البراءة مبادرة عملية لدعم برنامج بحثي عام . وهي في واقع الأمر مجرد ضريبة على البحوث التجارية للـ د ن ا المطعم ، ضريبة تمود إلى المستهلكين ، ويفيد منها العمل البحثي في ستانفورد وجامعة كاليفورنيا بسان فرانسيسكو وحدهما . غير أن الكثيرين يشعرون بأن مساهمة باحثي هاتين الجامعتين في ظهور التطعيم الجيني لا تستحق أن يُمنحوا من أجلها كل هذا التكريم .

وهناك خيار آخر لحماية البحوث الممولة بالمال العام من سطر القطاع الخاص العنيد ، وهو خيار - من ناحية المبدأ - يعجبني ، فمن الممكن أن تسعى الدولة لحيازة البراءات على مثل هذه البحوث . وهذا هو جوهر النظام البريطاني ، فالمجلس القومي لبحوث التطوير (م ق ب ت) ، وهو الآن جزء من جماعة التكنولوجيا البريطانية ، له الحق الكامل في أن يوثق نتائج البحوث الممولة من المال العام . وقد قامت إحدى حكومات حزب العمال في أواخر الأربعينات بإنشاء م ق ب ت ، وكان له نجاحات تذكر منها أدوية السيفالوسبورين التي جنى منها مئات الملايين ، كما كانت له إخفاقاته ، فالبعض يقول إن موضوع الأجسام المضادة النقية كان فشلاً ، كما يقول ناقدوم م ق ب ت إنه بطيء جداً غير مرص على الإطلاق ، وأنه غير تجاري ومتشدد للغاية . ويلقى اللوم هنا على عيوب

البيروقراطية والوضع الاحتكاري للمجلس كسمسار للأفكار . وقد يكون هذا صحيحا ، ولو أنى أعتقد أن معارضة وجود م ق ب ت تعتبر هدفا مناسباً للأكاديميين الذين لا يعرفون بصعوبة التوثيق والتتجير . وربما كان النظام المحلّى اللامركزي المطبق في فرنسا أفضل . والواضح أنه إذا كان علينا أن نستبقى مبدأ أن يكون التوثيق للحكومة من أجل المصلحة العامة - وهذا ما أعتقد بضرورته - فإن المثالب المزعومة لم ق ب ت يجب أن تعلن للجميع على أن تصحح إذا ثبتت .

إلى أين تذهب رسوم براءات البحوث الجامعية ؟ هناك رأى يقول إن المجاميع البحثية الجامعية يجب أن تدار أساسا كشركات خاصة وأن تعطى نصيب الأسد من أى عائد ، ولكنى أعتقد أن الأفضل أن نحاول أن نحافظ على استقلال البحوث الجامعيين ، عن طريق إبعاد عملهم عن مثل هذا الارتباط المباشر بالسوق ، ويمكن أن يتم ذلك - لحد ما - من خلال فتح اعتماد ائتماني للبحث يُودع فيه الدخل التجارى . وكمثال لهذا ، هناك صندوق بحوث خريجي ويسكونسن (ص ب خ و) بجامعة ويسكونسن الذى أنشئ ليحصل فيه الدخل الناتج عن براءات فيتامين د . ومن بين منجزات هذا الصندوق سم الفأر المسمى وارفارين . ومن بين المثالب المحتملة لهذا التنظيم أن حصوله على منفعة مالية قد يعرضه للمسئولية القانونية ، كما اكتشف ص ب خ و مؤخرا . وقد تقنع الجامعات بعائد أقل ببيع البراءات التكنولوجية لشركة تجارية ، لتكتسب حصانة ضد المقاضاة إذا لم يمض كل شيء على ما يرام . ومن المفروض أن تختبر المؤسسات البحثية كل هذه النظم عند تتجير البيوتكنولوجيا . وأيا كان اختيارها ، فمن الضروري أن تحلل خسائرها ومكاسبها دوريا ، وأن يكون ذلك أمام الجميع .

ولكن التوثيق لا يحدث دون وجود من يوثق له . إن ما علينا أن نضعه في الاعتبار أيضا هو : أى نوع من المؤسسات يُسمح له بتتجير البيوتكنولوجيا ؟ هل علينا أن نسلم هذه الصناعة الجديدة للقطاع الخاص ، أم أن علينا أن نضمن بقاءها ملكية عامة ؟ يبدو أن نجاح شركات البحوث التى يوجهها الممولون بالولايات المتحدة قد أعطى البعض الانطباع بأن الابتكار فى هذا المجال لا يمكن أن يشجعه إلا الأبطال المعبودون من يستخدمون رأس مال المخاطرة ، ولعل زيارة مسز تاتشر لشركة جينكس ، التى تحبست فيها لقوانين الولايات المتحدة المتساهلة لمساعدة صغار المقاولين على الربح لصغار الممولين ، لعل هذه الزيارة كانت تعزيذا لهذا الشكل من التجديد .

هذه الطريقة فى معالجة الأشياء ليست معروفة تماما فى بريطانيا ، هناك مجموعة صغيرة من البيوتكنولوجيين تعمل بمركز الاستشارات الإدارية بمركز

التوثيق ، وهناك مجموعة أخرى يمولها القطاع الخاص تكون جماعة كامبريدج لعلوم الحياة . وللمؤسسة الأمريكية المسماة « معامل بيشسدا البحثية » مركز في كامبريدج . وتقدم شركة إنفرسك الدولية للبحوث في ماسلبره المشورة في تجدير منتجات الد ن ا المَطْعَم ، كما أقامت كلية إمبيريال بلندن شركة بيوتكنولوجية . أما مركز البحوث الميكروبيولوجية التطبيقية في بورتون داون - الذي تموله وزارة الصحة والأمن الاجتماعى - فهو يقوم بأعمال تجارية ، وفي بلدة سلو تقوم شركة سلتك - وتشارك جماعة التكنولوجيا البريطانية بنصف تمويلها - تقوم بالفعل بتسويق منتجاتها ، وهى أكبر شركة بحوث بيوتكنولوجية في المملكة المتحدة . وأخيرا هناك مجموعة من مؤسسات الأجسام المضادة النقية ، من بينها مؤسسة تسمى مونوتيك ، تعضدها شركة الغزل كوتس باتونز .

ربما تكون الترتيبات قد انتهت عند ظهور هذا الكتاب لإنشاء النظير الزراعى لشركة سلتك لتجدير البحوث ، التى يمولها مجلس بحوث الزراعة . وقد قدمت شركة « ألترامار » الخاصة للبرترول العون لمثل هذه المشاريع ، كما سيأتى العون أيضا من الحكومة عن طريق جماعة التكنولوجيا البريطانية وأيضا من المستثمرين في « المدينة » . ويبدو أن مساعدة الدولة لسلتك ترتكز على فكرة أنها ستول في النهاية إلى القطاع الخاص ، على نفس نمط « أمرسهام إنترناشيونال » . ولشركة أمرسهام مصالحها في مجال الد ن ا المَطْعَم ، ومثلها أيضا الكثير من المؤسسات مثل معامل سيببورد التى ذكرت في الفصل الرابع في الجزء الخاص ببروتينات الدم ، ومؤسسة في جلاستونبرى - اشترتها مؤخرا جماعة جينيس - متخصصة في زراعة الأنسجة ، ومؤسسة أخرى في ويلز لديها طريقة لاستخلاص البروتين من مخلفات اللبن ، وغيرها في ليفربول تصنع إنزيمات ، وأخيرة في هال مختصة بتربية النباتات . وكل هذه لا تشكل ما يمكن أن يقارن بعدد المؤسسات في الولايات المتحدة . ولكن أكبر الشركات في بريطانيا حتى الآن هى شركة سلتك . والاستثمار البيوتكنولوجى بالمؤسسات الكبيرة مثل آى . سى . آى ، ورائك هوفيس ماكولوجال ، وج . د . سيرل ، سنجده هو الآخر أكبر بكثير من الاستثمار بسلتك .

فإذا تمكنت شركة سلتك من التغلب على الهزة في الصناعة البيوتكنولوجية واستمرت في النمو فستبدأ محاولات بيعها في الوقت المناسب ، واعتقد أنه من الضروري أن نقاوم هذا ، وأن نقاوم أية محاولات مشابهة في المستقبل بالنسبة لمركز البحوث الميكروبيولوجية التطبيقية ، كما أنه من الواجب في نفس الوقت أن نعالج ترتيبات التوثيق بين سلتك ومركز البحوث العلية (م ب ط) بدقة ، فلشركة سلتك في الوقت الحاضر الحق الكامل لتطوير وتجدير الأعمال التى تتم في معامل

مركز البحوث الطبية ، ويعود بعض عائد الأفكار المستخدمة لصندوق داخل مركز البحوث اسمه صندوق سلتك ، وعلينا أن نتظر لنرى إذا ما كان هذا أثر في تحويل أولويات البحوث داخل م ب ط نحو الأفكار التي يمكن استغلالها تجاريا ، ولعل في احتمال حدوث هذا ، السبب الوجيه لمراجعة شاملة لكيفية تحديد م ب ط لأولويات المشاكل البحثية ، مراجعة يقوم بها كبار رجال المؤسسات الطبية وإنها جماعة أخرى من قاعدة أعرض .

والغاية ليست بالضرورة حماية البحث الطبي من السوق ، ولكن معرفة كيف تفكر صفوة الأعضاء في مجالسه ولجانه . أى المجالات البحثية يهتمون ؟ ما الذى يجعل نجاح المشروع لديهم أكثر احتمالا ؟ كيف يستجيبون لبحث له دافع سياسى واضح ؟ كيف تعامل المشاريع المختصة بمجالات الطب الدنيا ، مثل الطب المنى وطب الأمراض التناسلية وطب المناطق الحارة ؟ تتخذ قرارات تمويل البحوث في الوقت الحالى بطريقة مانعة للغاية ، وسيكون من الطيب أن نشهد اشتراكا أكبر للجمهور في هذه العملية . فتحت هذا التخصص تصبح هناك فرصة أكبر لنجاح المشاريع التى تختبر خبرة الأطباء أو التى تحاول نقل السيطرة من الأطباء إلى المرضى ، أو تلك التى تركز بالتحديد على الأسباب الاجتماعية للأمراض ، كالمخاطر في مكان العمل .

ومن الممكن بنفس الشكل أن يستفيد مجلس بحوث الزراعة من اشتراك اتحاد نقابات العمال ، الذى يمكن أن يضم في تخطيط البحوث مواضيع الميكنة واستخدام الكيماويات وشروط العمالة في الزراعة وفي التصنيع الغذائى ، كما يمكن أن يستخدم الاقتراح الخاص بإنشاء شركة يشترك فيها المال العام لتجريب بحوث مجلس بحوث الزراعة ، في مراجعة أنشطة المجلس وفي تغيير تركيب عضويته ، فليس من المستحيل عندما يحين الوقت أن يقيم م ب ط هـ أيضا مخاطرة تجارية من هذا القبيل ، مثلا لخدمة صناعة الكيماويات والطاقة ، ليطبق نفس تعليقاتى على تغيير أولويات البحوث .

وعلينا أخيرا أن نفكر في المخاطر . سيقول الكثير من العلماء إن المخاطر في بحوث المدن المظلم قد ضخمت ، أما المخاوف البالغ فيها من ظهور عوامل معدية جديدة وحدوث كارثة إيكولوجية ، فقد واجهها ، كما يقولون ، أقوى برامج إدارة الأفكار ، ذلك البرنامج الذى أدى إلى تقليص أظافر البيروقراطية المتفشية التى كان من الممكن أن تقتل هذا المجال البحثى الجديد .

مايزال يحيرنى استعداد بعض البيولوجيين للتفوه بمثل هذه العبارات القاطعة عن أمان الكائنات المظلمة ، بعد عشر سنين فقط من العمل مع كميات

محدودة جداً منها ، ليس لأننى أعتقد أنه قد فاتهم بالفعل شيء ، ولكننى لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن لبعض الناس أن يتأكدوا من أن المستقبل البيولوجى لا يحمل مفاجآت كريهة . وأعتقد أنه لا يصح أن نسمح بموت عملية تقييم مخاطر البيوتكنولوجيا ، فإننتاج كميات ضخمة من كائنات دقيقة أكثر قوة ، يثير أسئلة بيولوجية جديدة ، ويلزم أن تقوم المؤسسات القومية الاستشارية مثل ج ا م وى فى بريطانيا بالمراجعة المستمرة لمعلوماتها عن بيوتكنولوجيا الإنتاج الواسع ، وأن تتشاور فى ذلك - بكل ما يعنى التشاور من معنى - مع رجال اتحاد نقابات العمال . إن ج ا م وى - وهى فى السادسة من عمرها تبدو طفلة مريضة . وحكومة المحافظين تنوى الإبقاء عليها ، يدفعها إلى ذلك اتحادات الياقات البيضاء . إن مخاطر البيوتكنولوجيا على المستوى الصناعى تحتاج إلى اهتمام ج ا م وى المستمر فى أعوامها القادمة .

إننى أرى أن الترتيبات التى اقترحت حتى الآن فى هذا الجزء كلها ترتيبات للحماية صُممت للاحتفاظ بخط دفاع ضد غارات رأس المال الجديدة على معمل البيوتكنولوجيا . وأنا لا أدعو إلى برج عاجى ، ولا أنا أقول إن البحوث غير التطبيقية هى البحوث الأسمى والأكثر نبلا . إن غرضى هو تحديد مجموعة من المعايير يمكن أن تغطى بالتعصيد الشعبى ، معايير لا تتسبب فى كارثة اقتصادية أو علمية عند تنفيذها ، معايير تسمح بحدوث تغييرات بنوية أكثر جذرية فى البحوث والصناعة وهذه المعايير يمكن وضعها فيما يلى :

مستوى التعزيز الحكومي للبحوث	زيادة الاعتادات ، قل مثلا ، الى ٥٠ مليون جنيه سنويا ، لمدة خمس سنوات . خطة قومية للبيوتكنولوجيا تناقش على أوسع مستوى مع تقييم شامل للتكنولوجيا .	كالوضع الحالي
التعاون بين الجامعات والصناعة	يُشجّع ويُقرن بضرورة أن تقوم الشركات المعنية بتوقيع اتفاقيات تكنولوجية ، وأن تساعد في خلق خطط عمالية مشتركة . قواعد صارمة على الاستشارات الأكاديمية . يمنع وجود الشركات داخل الجامعة . تُمنع كل استشارات مباشرة للجامعة في شركاتها الخاصة .	الموافقة على كل ما يسمح بنقل التكنولوجيا . البحث بدون مثل هذا الدعم يصبح أصعب في مآلاته . بنية الوظيفة العلمية تتضمن - باطراد - الاستشارات الصناعية .
تسجير عمل مجلس البحوث الممول تمويلا عاما	من خلال القطاع الخاص ، وشركة بحوث نصفها قطاع عام تتول إلى القطاع الخاص ، أو إلى التصفية .	من خلال شركات قطاع عام لها حقوق كاملة على أفكار مجلس البحوث . اشتراك اتحاد نقابات العمال في مجالس البحوث .
التوثيق	م ق ب ت ، في شكل معدل ، يوثق البحوث الناجمة عن القطاع العام .	إلغاء م ق ب ت عمليا ، زيادة « الوصول » إلى بحوث الجامعة - تخفيض رسوم التسجيل .
تقييم المخاطر	استبقاء جام وى وتقويتها ، لا تغيير في أسلوب لوائحها .	إلغاء جام وى عندما يصبح هذا مقبولا من الناحية السياسية .
عون الحكومة في بناء مؤسسات ومصانع	متاح ، وإنما يخضع لنفس شروط خطط الشركات التي ذكرت سابقا . تجنب تمويل خاص لتعاونيات ذات قواعد بالمجتمع ولشاريع داخل المدينة .	متاح ، ولكن يستبقى ساكنا كمظهر لتناقض نشاط الحكومة مع إعلام السوق الحر .
نظام الضرائب	كما هو	تُجمل المقاولات العلمية أكثر ربحا .

أود على الأقل أن يكون واضحاً أن هناك طرقاً يمكن بها فحص الأولويات التي تتخذ الآن في البيوتكنولوجيا فحصاً ناقداً ، وأنه من الممكن أن تبتكر نظم جديدة أكثر اهتماماً باشتراك الناس وأكثر ديمقراطية لتحويل الطريقة التي ينظر بها إلى البحوث ، والطريقة التي تقيم بها وتمول وتدار .

وضع البيوتكنولوجيا في جدول أعمال أناس أكثر

تغطي التضمينات المالية والصناعية والسياسية للبيوتكنولوجيا في بعض الدوائر بالكثير من الاهتمام ، فهذه القضايا توضع غل التفكير المدقق في حجرات مجالس الإدارة ، وفي حجرات استراحة الرؤساء وفي مكاتب السماسرة وفي ردهات السلطة ، ويقابل هذا ، اللاهتمام النسبي بالبيوتكنولوجيا الذي تبديه اتحادات نقابات العمال وجماعات الضغط غير الصناعية وجماعات المستهلكين والمؤسسات النيابية للمجتمع خارج البرلمان .

كان من بين أسباب وضع هذا الكتاب محاولتي لتوسيع دائرة الاهتمام بفكرة التامل فيما قد تكون عليه تضمينات البيوتكنولوجيا ، فمعظم الخيارات التكنولوجية لم يوضع حتى الآن في شكل محدد . وهذا الشكل من معالجة التوقعات نادر جداً بالنسبة للتكنولوجيات الحديثة ، ولكن هناك في حقل الإلكترونيات الدقيقة على الأقل ما يشير إلى أن الإحساس بأثرها المحتمل على العمل والعائلة والراحة والاستهلاك والتعليم والخبرة وتقسيم العمل ، قد جعل الكثيرين من مختلف الفئات يقولون : « ماذا يعنى هذا بالنسبة لى - ولعمل / المهنتى التعليمية / لاحترامى لنفسى / لوضعى الاجتماعى / لعلاقائى الشخصية ؟ » ولابد أن يبدأ شيء مثل هذا بالنسبة للبيوتكنولوجيا .

وللوصول إلى هذا الغرض أود أو أقترح نوعاً من يمكنه أن يبدأ فى تأمل المستقبل المحتمل ، وأن أبين أنواع الأسئلة التى قد تثار . إننى أتوقع من كل من يقرأ هذا الكتاب أن يصل إلى هذه المرحلة وأن يسأل نفسه الآن - إن لم يكن قد سأل نفسه بالفعل - : « كيف يمكن أن يؤثر هذا كله على وظيفتى ، على طريقيتى فى العمل ، على نشاطى المنزلى ، على صحتى فى المستقبل ، على بيئة المدينة ، على قدرتى كمستهلك ومستخدم للطاقة ؟ » . وقد يسأل أيضاً : « كيف يمكن أن يستوعب كل هذا اتحاد نقابات العمال ، والمنظمات المدنية والاختيارية التى أنتمى إليها حتى تكسب تأثيراً أكبر أو سيطرة أكبر على ما يحدث ؟ كيف يمكن لهذه المنظمات أن تسيّس عملية الابداع ؟ » . لم أحاول أن أرى كل الجماعات أو القطاعات الجماهيرية التى لها اهتمام بالأمر ، ولكنى سأقدم بعض الأمثلة .

لعل الاتحادات الثلاثة الوحيدة في بريطانيا التي أظهرت اهتماما حقيقيا في البيوتكنولوجيا هي ج م ع ت ا ، التي تمثل الباحثين ومساعدى العمل في مجال واسع من الخلفيات ، وجمعية مدرسى الجامعة التي تمثل محاضرى الجامعة ، ومعهد خدام المجتمع المحترفين الذى يمثل الباحثين في بعض المعامل الحكومية . ويستطيع أعضاء هذه الاتحادات أن يفعلوا الكثير لفحص التطورات الحديثة وللمساعدة الاتحادات الأخرى في قطاعات المستحضرات الصيدلية والزراعية والكيمائيات في أن تتفكر أوضاعها . فإذا ما تحولت الصناعة الكيماوية مثلا نحو عمليات التخمر ، فمن الضروري أن نضع في الاعتبار المخاطر المحتملة للعمل مع الكائنات الدقيقة ، كالحميرة . وإذا ما أصبحت نفايات المدن سلعة ذات قيمة ، فهذا يعنى هذا بالنسبة لعمل الزبالين وأجورهم ؟ هل يشجع ارتفاع قيمة النفايات الاتجاه إلى تحويل هذا المجال إلى القطاع الخاص ؟ أم هل يعاكسه ؟ وبالنسبة لعمال الزراعة ، يلزم أن نضع في الاعتبار الطريقة التي تصمم بها النباتات الجديدة في أنماط تتوافق مع الصناعة . هل سيستمر الاتجاه إلى الميكنة ، وإلى المزارع الكبيرة ، وإلى العمل الذى يحتاج إلى مهارة أقل ؟ وفى مقدور العمال عموما أن يفكروا فيما إذا كان من الممكن أن تستخدم البيوتكنولوجيا في خلق أنماط من الطب المهني أكثر فعالية . ومن خلال المجالس النقابية يمكن للعمال أن يؤكدوا على تقييم أثر البيوتكنولوجيا على العمالة في مناطق معينة .

أما في مجال الصحة والدواء فالأغلب أن يكون السؤال الملح للمستقبل القريب هو : أى نوع من الخدمة الصحية سيبقى ، وما هو القدر منها الذى سيقطع في الملكية العامة ؟ وليس من الواضح إن كانت السياسة البحثية ستؤثر تأثيرا كبيرا على نتيجة هذا الصراع ، ولكن من الضروري أن يسمح التمويل الأوفر للطب الوقائي ، على المدى الطويل ، بتخفيف العبء على العاملين بالمستشفيات بحيث يمكنهم أن يقدموا لمرضاهم مستوى من الرعاية أفضل .

والتطعيم باللقاحات أحد أشكال الطب الوقائي الذى يمكن أن يتأثر بالبيوتكنولوجيا - كنسوس الأسنان مثلا ، ولو أن هناك شكلا أهم من أشكال الوقاية من هذا المرض ، هو أن يغير الناس من عاداتهم الغذائية ويصبحوا أكثر معرفة بطريقة الاهتمام بأنسانهم . إن هذا هو نوع القضايا الاستراتيجية التي تهمل في مهنة طب الأسنان . ويستطيع أطباء الأسنان أن يفعلوا أكثر لنشر هذا الجدل على أوسع نطاق . وبنفس الشكل فإن التطعيم ضد الحمل قد يبدو فكرة طيبة ، ولكن الخبرة مع ديبو ورويفرا مانع الحمل المثير للجدل الذى يستخدم حقا ، تشير إلى أنه كثيرا ما يستخدم سرا دون استشارة النسوة اللائي يحقن به .

ذكرتُ في الفصل الرابع قضية هي مستقبل خدمة نقل الدم ، وهي قضية

يُحتمل أن تؤثر فيها التطورات البيوتكنولوجية في المدى غير البعيد . ويدعو من المهم أن نسأل الآن أى خدمات نريدها . وأنا أعتقد أننا نحتاج خدمة رخيصة مرنة حديثة لا تعوقها البيروقراطية العاجزة ، خدمة تستخدم خليطاً من منتجات الدم من المتبرعين ومن المستحضرات الاصطناعية ، وأن تكون هذه ملكية عامة . وهذه قضية يمكن لمعال هذه الصناعة أن يعرضوها على الجمهور .

وهناك مشكلة مع الطب الحديث هي أنه يُجرى في معاهد كبيرة لا شخصية ، معاهد تأتي حاجاتها الإجرائية والتنظيمية قبل حاجات المرضى الطبية والنفسية . وقد أكدت الجماعات النسائية بالذات على نوع آخر من الرعاية الصحية لاحتثات التفرقة بين الجنسين المحفورة عميقاً في التطبيق والنظرية الطبية ، ولنقل سلطة اتخاذ القرار من أيدي الأطباء إلى أيدي من في حاجة إلى المساعدة الطبية ، وقد ذكرنا في الفصل الرابع باختصار أن الأجسام المضادة النقية قد تجعل من تحديد جنس المولود أمراً ممكناً عن طريق السماح باختيار الجامطة الذكورية أو الأنثى في مرحلة ما من مراحل الاخصاب . فاذا ما أصبح هذا ممكناً من الناحية التقنية فسيكون له آثار خطيرة في تقوية وتضخيم الموقف التمييزي والقمعي ضد النساء اللاتي سيكبرن وهن يشعرن بأنهن قد اخترن بعد الأخ الأكبر .

ولمواجهة هذا يلزم أن نفكر في الطريقة التي تستخدم بها النساء التطويرات الطبية لتوطيد نفقتهن في قدرتهن ولتحويل السلطة بعيداً عن مدراء الفريق الطبي . وهناك إمكانية أخرى تختص بالأجسام المضادة النقية التي قد تسمح باختبارات حمل أدق وأرخص ، وبالرغم من أن هذه الاختبارات عملية تجارية أو إجراء يتم بالمستشفى ، فمن الممكن أن تقوم به جمعية نسائية ترتبط بالمجتمع قادرة على أن تقدم نوعاً آخر من النصيحة والتعاضيد وأن تسهل الوصول إلى خدمات أخرى غير ما تسمح به المؤسسات الحالية .

وهناك في مجال الغذاء والزراعة أسئلة وأسئلة . وأحد هذه الأسئلة يتعلق بالفقد في أنواع النباتات الذي تبناه صندوق الحياة البرية العالمي لتعديل التوازن في الاهتمام بعيداً عن الأنواع الحيوانية . ويدل على أن هذه قضية تستحق أن توضع في اعتبار منظمات المستهلكين ، مثل : منظمة الحملة من أجل جعة حقيقية أو منظمة الحملة من أجل خبز حقيقي . وهناك منظمات أخرى ، مثل جمعية الأراضي ، لها اهتمامات بنوع النبات الذي يزرع وكيفية زراعته وحصاده ، أما المنظمات المهتمة بالفقر والجوع والاستغلال في الدول النامية ، مثل منظمة « الحرب ضد الجوع » ومنظمة « العالم الثالث أولاً » فيمكنها أن تحلل أهمية برنامج

الغاز وحول والأنماط الجديدة من الزراعة .

والحقيقة أنه من الممكن أن نرى حولنا عددا مذهلا من التكهّنات والتأملات والتنبؤ بالاتجاهات وبناء السيناريو والمناقشات . فإذا ما ابتدأت في تأمل التشعبات الممكنة للبيوتكنولوجيا ، وتعدد قطاعات المجتمع التي قد تتحسن أو تتحطم مصالحها ووضعها الاقتصادى ومكانتها بسبب الثورة القادمة ، فإن صورة الجدل الاجتماعى الذاتى الدافع عن أهداف هذه التكنولوجيا تصبح مثيرة للأمل وتصبح ضرورية للغاية . إنها تريك كم من المسائل يمضى دون جدل في عصرنا هذا .

ثقافة المستقبل

إنك لا تستطيع أن تكتب كتابا كهذا دون أن تتأمل وأن تستقرىء المستقبل وأن تكون ما تأمل أن يكون تخمينات عارفة ، ولا شك أننى قد تفهمبت الاتجاهات أحيانا تفهما خاطئا ، وأننى قد أغفلت ظواهر تبدو الآن ثانوية ، ولكنها ستسود الساحة بعد عشر سنين ، وأنا أحس ببعض المسئولية لمحاولتى تقليل التفكير في التوافق بين متن هذا الكتاب وبين المستقبل ، ولابد أن يكون للمختصين في علم المستقبل معاييرهم ، ولكن هناك حدودا لما يمكن عمله . لقد حاولت عندما يصعب تبين ما سيحدث أن أبرز ما أعتقد أنه سيكون نموذج التطور ، من خلال نظرة نقدية للمشاريع الاقتصادية التى تدفع التغير التكنولوجى إلى الامام . وأنا أعتقد فعلا بأن البيوتكنولوجيا سيكون لها بعض المنافع الإيجابية الصريحة ، كما أعتقد أيضا أن تطوراتها ستصاغ وتبنى عن طريق اتحاد فعال بين شركات البحوث والمؤسسات الضخمة المتعددة الجنسية (بين أسماك بحرية وأسماك القرش ، ريبا ؟) لمساندة نظام إنتاج أراه مفرزا ، بالرغم من أننى واحد من كبار المستفيدين منه . كما أننى أعتقد أن وسيلة إنتاج السلع والخدمات يمكن - ويجب - أن تغير حتى تقلل الظلم الاجتماعى والفقر والاستغلال والوحشية والفقر العاطفى - وكل هذه أشياء أساسية في النظام الحالى - وأن نقضى عليها تماما فى المدى البعيد البعيد .

أود لو استُخدمت البيوتكنولوجيا فى البدء بهذه العملية وفى بناء الثقة فى أن تسير الأشياء بطريقة أخرى . لقد كتب هذا الكتاب عن إحساس بالغضب من الطريقة التى تسير بها الأشياء الآن ، وأرجو أن يكون الكتاب قد أوضح ذلك . والمشكلة أن الثقة الاجتماعية فى الاستجابة الناقلة للمعلم والتكنولوجيا ، ثقة ضعيفة للغاية ، فى الوقت الذى تشيد فيه أسس صناعات جديدة مبنية على

العلم . أليس من المثبط والمحزن أن تأتى هذه المراحل الحرجة من الابتكار التكنولوجى التى يعاد فيها تصميم العناصر الأساسية للبنية الصناعية التحتية ، فى وقت الانهيار والتحلل السياسى ؟ وإذا ما كانت المعارضة ، والتشكك ، والتفكيك ، والمناورة من أجل بديل ، والجدل السياسى ، والتأمل العام ، إذا ما كانت جميعا ضرورة فى حقل العلم والتكنولوجيا ، فإننا نجد أن كل القوى والتجمعات التى قد تشجع هذه المهمة تصد للوراء وتُدفع إلى مستويات مهينة ، وتحطم . وفى وقتنا هذا ، سنجد أن تفهقر العمل وتقدم رأس المال يشكلان الخلفية لتلك المراودة المستمرة للعلماء الأكاديميين ، وخبرتهم مطلوبة وضرورية - ربما فقط لوقت قصير - كى تستطيع الشركات اقتحام المستقبل بطريقتها هى . وقد أشرت بالفعل إلى طريقة يمكن بها إعادة توجيه الخبرة عن طريق ربط اعتبارات البحوث بالإصلاح السياسى الذى يمكن أن يغير طريقة تصميم ومناقشة الاستثمار الصناعى . ولكن هذه الأشياء لن تحدث إلا إذا أطلقت قوى اجتماعية أخرى ، وتغيرت المواقف الحضارية بالنسبة للخبرة والكفاءة العلمية والتقنية والمعرفة الأكاديمية . فحماس العلماء ونزاهتهم ومسئوليتهم وتُعد نظرتهم - وكل هذه الانعكاسات تعتم على أى حال بسبب هبوط درجة الحرارة الاقتصادية - لا تكفى وحدها ، بالرغم من أن المتحدثين عنهم سيستمرون بلاشك يدعون ذلك . ودون ثورة عامة أكبر فى الجدل ، فلن يتغير إلا القليل .

فى أوائل هذا الجزء ذكرت « علم المستقبل » ، وهو مدع غامض بعض الشيء لاحترام كقيمة أكاديمية ، ولو أنه يظل بالرغم من ذلك مجالا مثريا . يحاول المستقبلون - كما يشير اسمهم - التكهن بشكل المستقبل ، بالمبدأ المنظم للمستقبل ، وهم يطمحون أن يصبحوا نظاما مثل علم النفس أو علم الآثار ، وهو غرض نبيل . إنه علم يرمى إلى الوصول إلى معايير ذهنية مشتركة لفصل الغث من السمين ، وإلى التعرف على مجموعة من التكنيكات والسيطرة عليها ونقلها ، كما يعنى برنامجا ذهنيا متاسكا . ولكن اتخاذ شكل « نظام » هو أيضا نوع من الابتعاد عن الجمهور ، إتجاه إلى الداخل دائما ما يُعبر عنه لغة عندما تبتدى جماعة تكنولوجية فى الحديث إلى النفس ، لتتوقف عن التفكير فى المراقبين الحائرين الذين اهتموا به يوما . فالنظم إذن هى طريق ممكن للصرامة الذهنية ، وهى فى نفس الوقت متاهة من المصطلحات الفنية يتوه فيها عادة غير المتخصص ليبحث فى دعر عن باب الخروج .

هل يمكننا إذن كمجتمع أن نبني علما للمستقبل ، له بعض الصرامة والثوق دون أن نغلق نظاما أكاديميا ؟ إننى مقتنع بأنه من الضرورى أن نحاول ،

ذلك لأن سرعة إقبال المستقبل علينا تزايد ، بينما قدرتنا على التفكير في تضمينات التفاعل بين الاتجاهات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية تظل غير متطورة . إننى لا أتحدث عن تهريف لافيت للنظر يتعلق باحتمالات ، وأنا لا أتحدث عن تشكيل اقتصادى سرى ، أو وضع سيناريو عقدي للشركات الخاصة ، إنما فى ذهني تنمية لمستقبلات محتملة علينا أن نتصور كيف ستكون . والأمل أن نتعلم أن نتخذ موقفا أقل سلبية نحو التجديد ، وأن نبدأ أولا في مساءلة الخبراء التقنيين بطريقة أكثر ثقة ، ثم نشترك بعد ذلك في عملية تخطيط المستقبل . عواطف رقيقة ؟ ربما ، ولكن ، ماذا يمكن أن نفعله لتشجيع هذا النوع من التغيير الثقافي ؟ وحديثنا عن وضع شيء أمام نظر الجماهير إنما يعنى بطبيعة الحال الحديث عن وسائل الإعلام الجماهيرى - إعلانات الحائط ، الكتب ، المجلات ، الراديو ، التلفزيون ، السينما ، كاسيتات الفيديو . وأعتقد أننا بالكاد قد ابتدأنا في استخدام هذه الوسائل لكي نستجيب - خيالا ونقدا - للعلم والتكنولوجيا . ومن المؤكد أن لدينا الآن برامج تحليلية أكثر من ذي قبل في مجال الإلكترونيات الدقيقة ، تصنيعها وتشغيلها . ولكن هذا ليس إلا جزءا صغيرا - إن يكن هاما - من العالم التكنولوجى . كما أننا نحتاج أيضا أن نتعلم أن نسائل خبراءنا عن الفروض التى تبنى عليها أحكامهم ، عن أى نمط يستخدمونه من أنماط المجتمع والإنتاج وبناء الثروة والسياسة . من المؤلف لدينا أن نعامل السياسيين بخشونة في وسائل الإعلام - ولو أنهم قد يغادرون الاستوديو غاضبين كما فعل سير هارولد ويلسون وجون نوط - أما العلماء فنعاملهم بشكل أكثر احتراما ، وأنا لا أقترح أن نبتدىء في إلقاء العلماء للأسود كشكل من أشكال السيرك الرومانى المتلفز لتسليتنا كمشاهدين ، ولكنى أعتقد أننا لا بد أن نضيق عليهم الخناق حتى نعرف السبب خلف بعض السيناريوهات والسياسات . فالمستقبل - على أى حال - يتوقف عليها .

معجم بترجمة المصطلحات الانجليزية (١) إنجليزي - عربي

(A)		conjugation	اقتزان
active site	موقع نشط	cryptography	علم الشفرة
adaptor	مهيئ	cybernetics	سيبرناتيقا - علم الضبط
antibiotics	مضادات حيوية	(D)	
antibodies	أجسام مضادة	decode	حل الشفرة
monoclonal...	أجسام مضادة نقية	denitrifying	مُزَنِّرة
automation	أتمتة	DNA	د ن ا
(B)		double helix	اللولب المزدوج
bacteriophage	بكتريوفاج	Down's syndrome	ظاهرة الطفل المغولي
biogas	بيوجاز	(E)	
biology	بيولوجيا - علم الحياة	E. coli	إ . كولاي
molecular ---	بيولوجيا جزيئية	edite	ححر
biomass	الكتلة الحيوية	electrophoresis	التفريد الكهربى
biotechnology	بيوتكنولوجيا - تكنولوجيا حيوية	embryo - transfer	نقل الأجنة
(C)		encode	شفر
carcinogen	مسرطن	encoded information	بيانات مشفرة
catalyst	منشط - محفز	enzyme	إنزيم
cash crops	محاصيل نقدية	immobilized ---	إنزيم ساكن
cell culture	مزرعة خلايا	restriction ---	إنزيم التحديد
--- lines	خطوط الخلايا	(F)	
--- modification	تحويل خلوى	فيبروبلاست (خلية النسيج الضام)	
recipient cell	خلية مُضيفة	fibroblast	طَوَى
chromosome	كروموزوم - صبغى	fold	طَوَى
clones	نسخ خضرية	folding	تشظية
cloning	نسخ خضرية - استنساخ خضرى	fractionation	علم المستقبل
clotting factor	عامل التجلط	futurology	
code	شفرة	(G)	
codon	كودون - وحدة شفرية	gasohol	غازوحول
computer	حاسب آلى - كمبيوتر		

gene	جين	interferon	إنترفرون
--- banks	بنوك الجينات	intron	إنترون - منطقة لغو
--- splicing	التطعيم الجيني	in vitro	خارج الجسم
--- therapy	العلاج بالجينات	(L)	
genetic	وراثي	latex	لثي - لبن النبات
--- blueprint	الوراثي البرنامج	ligases	ليجيزات - إنزيمات الوصل
--- code	شفرة وراثية	lines	خطوط
--- determinants	محددات وراثية	cell ---	خطوط الخلايا
--- engineering	هندسة وراثية	loop	أنشطة
--- erosion	التآكل الوراثي	(M)	
	معلومات ، بيانات وراثية	markers	واسمات
--- information	معلومات	media	مستبت
--- instructions	تعليمات وراثية		ر ن ا الرسول - حامل الرسالة
--- manipulation	معالجة وراثية يدوية	messenger RNA	
--- screening	مسح وراثي	metabolism	أيض
	صناعة الموارد الوراثية	micro - electronics	إلكترونيات دقيقة
---supply industry		micro - organisms	كائنات حية دقيقة
--- text	المتن أو النص الوراثي	model	نمط
genetics	علم الوراثة	modelling	تنميط
	تحوير خلوي جرثومي	modernization	تحديث
germ cell modification		modification	تحوير
(H)		cell ---	تحوير خلوي
haemophilia	نزف دموي - سيولة الدم	molecular biology	بيولوجيا جزيئية
helix	لولب	(N)	
double ---	لولب مزدوج	Nif - system	جهاز نيف
super ---	لولب فائق	nitrifying bacteria	بكتيريا منيترة
host cell	خلية مضيفة	nonsense	لغو
	هيريديومات - خلايا هجينة مدجنة	nucleotide units	وحدات نوتيدية
hybridomas		(O)	
hydroponics	الزراعة المائية	oncogenic	مسرطن
(I)		operon	أوبيرون
immunology	علم المناعة	(P)	
information	بيانات - معلومات	pairing	إقتران
encoded ---	بيانات مشفرة	peptide	ببتيد
inoculant	لقاح بكتيري	phage	فاج
instructions, genetic	تعليمات وراثية	plasmids	بلازميدات
insulin	إنسولين	Ti ---	بلازميدات تي

polypeptide	بوليببتيد	serum	مصل
polymerization	بلمرة	sexing	تجنيس
pomato	بطاطم		أنيميا الخلايا المنجلية
process technology	تكنولوجيا النسخ	sickle cell anaemia	
procreation	إنجاب		
programme	برنامج	slow viruses	الفيروسات البطيئة
programming	برمجة		التحوير الخلوى الجسدى
promoters	(جينات) منشطة	somatic cell modification	
proteen	بروتين	sorhatostatin	سوماتوستاتين
protoplast	بروتوبلاست (خلية عارية)	sticky ends	الأطراف اللزجة
	(Q)	strand	جديلة
quantification	تكمية	strain	سلالة
	(R)	super helix	لولب فائق
recipient cell	خلية مضيفة	sybiosis	تكافل
recombinant genetics	وراثة تطعيمية	synthesis	تخليق - تمثيل
recombinant DNA	د ن ا مطعم	--- gas	غاز التخليق
replicate	نسخ		(T)
replication	تضاعف ذاتى - نسخ	technical	تقنى
reprogramming	إعادة البرمجة	template	قالب
restriction enzymes	إنزيمات التحديد		ثالاسيميا - أنيميا البحر الأبيض
restriction site	موقع تحديد	thalassaemia	
ribbon	جديلة	Ti - plasmid	بلازميد - تى
ribosome	ريبوسوم	tissue culture	زراعة الأنسجة
RNA	ر ن ا	transcribe	نسخ
	ر ن ا الرسول - حامل الرسالة	transducing phage	فاج ناقل
messenger ---		transduction	استقبال
transfer ---	ر ن ا المترجم	transfer RNA	ر ن ا المترجم
	(S)	transplanting	ازدراع
screening, genetic	المسح الوراثى		(V)
section	مقطع	vaccine	لقاح
sensor	مجس	virology	فيروسولوجى - علم الفيروسات
sequence	تتابع	virus	فيروس
sequencing	تحديد التتابع	slow ---	الفيروسات البطيئة

(ب) عربى - إنجليزى

(ا)		potato	بطاطم
automation	أتمتة	bacteriophage	بكتريوفاج
antibodies	أجسام مضادة	plasmid	بلازميد
	أجسام مضادة نقية	Ti - plasmid	بلازميد - تى
monoclonal antibodies		polymerization	بلمرة
transplanting	إزراع	gene banks	بنوك الجينات
cloning	إستنساخ خضرى	polypeptide	بوليببتيد
transduction	إستقال	encoded information	بيانات مشفرة
sticky ends	أطراف لزجة	genetic information	بيانات وراثية
reprogramming	إعادة البرمجة	biotechnology	بيوتكنولوجيا
conjugation, pairing	إقتران	biogas	بيوجاز
microelectronics	إلكترونيات دقيقة	biology	بيولوجيا
E. coli	إ. كولاي	molecular biology	بيولوجيا جزيئية
interferon	إنترفرون	(ت)	
intron	إنترن	genetic erosion	تآكل وراثى
procreation	إنجاب	sequence	تتابع
enzyme	إنزيم	modernization	تحديث
restriction enzyme	إنزيم التحديد	sequencing	تحديد التتابع
immobilized enzyme	إنزيم ساكن		تحويل خلوى جرثومى
ligases	إنزيمات الوصل	germ cell modification	
insulin	إنسولين		تحويل خلوى جسدى
loop	أنشطة	somatic cell modification	
	أنيميا البحر الأبيض ، ثلاسيميا	sexing	تجنيس
thalassaemia		synthesis	تخليق
	أنيميا الخلايا المنجلية	fractionation	تشتية
sickle cell anaemia			تضاعف ذاتى (للجنين)
operon	أوبيرون	gene replication	
metabolism	أيض	gene splicing	تطعيم جينى
	(ب)	genetic instructions	تعليمات وراثية
peptide	ببتيد	electrophoresis	تفريد كهبرى
programming	برمجة	technical	تقنى
programme	برنامج	symbiosis	تكافل
genetic blueprint	برنامج وراثى	quantification	تكمية
protoplast	بروتوبلاست	biotechnology	تكنولوجيا حيوية
protean	بروتين	process technology	تكنولوجيا النسق

synthesis	تخليق	somatostatin	سوماتوستاتين
modelling	تمثيل	cybernetics	سيبرناتيقا
		haemophilia	سيولة الدم
(ث)		(ش)	
thalassaemia	ثلاسيميا	encode	شفر
(ج)		code	شفرة
strand, ribbon	جديلة	genetic code	شفرة وراثية
nif system	جهاز نيف	(ص)	
gene	جين	chromosome	صبغي
promoters	جينات منشطة	genetic supply industry	صناعة الموارد الوراثية
(ح)		(ط)	
computer	حاسب آلي	Down's syndrome	الطفل المغولي - ظاهرة
edite	حير	fold	طوى
decode	حل الشفرة	folding	طى
(خ)		(ظ)	
in vitro	خارج الجسم	Down's syndrome	ظاهرة الطفل المغولي
lines	خطوط	(ع)	
cell lines	خطوط الخلايا	clotting factor	عامل التجلط
hybridomas	خلايا هجينة مدججة	gene therapy	العلاج بالجينات
host or recipient cell	خلية مضيفة	biology	علم الحياة
(د)		cryptography	علم الشفرة
D N A	د ن ا	cybernetics	علم الضبط
recombinant DNA	د ن ا مَطحَم	virology	علم الفيروسات
(ر)		futuology	علم المستقبل
ribosome	ريبوسوم	immunology	علم المناعة
R N A	ر ن ا	genetics	علم الوراثة
messenger R N A	ر ن ا حامل الرسالة	(غ)	
messenger R N A	ر ن ا الرسول	synthesis gas	غاز التخليق
transfer R N A	ر ن ا المترجم	gasohol	غازوحول
(ز)		(ف)	
tissue culture	زراعة الأنسجة	phage	فاج
hydroponics	الزراعة المائية		
(س)			
strain	سلالة		

transducing phage	فاج ناقل	carcinogen, oncogenic	مسرطن
fibroblast	فيبروبلاست	serum	مصل
virus	فيروس	antibiotics	مضادات حيوية
slow viruses	فيروسات بطيئة		معالجة وراثية يلدوية
virology	فيروسولوجي	genetic manipulation	معلومات وراثية
(ق)		genetic information	مقطع
template	قالب	section	منشط
(ك)		catalyst	منطقة لغو
micro - organisms	كائنات حية دقيقة	intron	مُزَنِّتة
biomass	الكتلة الحيوية	denitrifying	مُنَيِّرة
chromosome	كروموزوم	nitrifying	مهيء
computer	كمبيوتر	adaptor	موقع نشط
codon	كودون	active site	موقع تحديد
(ل)		restriction site	(ن)
latex	لبن النبات - لثي	haemophilia	نزف دموي
nonsense	لغو	replication	نسخ
vaccine	لقاح	replicate, transcribe	نسخ
inoculant	لقاح بكتيري	cloning	نسخ خضري
helix	لولب	clones	نسخ خضرية
super helix	لولب فائق	genetic text	النص الوراثي
double helix	لولب مزدوج	embryo transfer	نقل الأجنة
ligases	ليجيزات	model	نمط - نمط
(م)		nucleotide	نوتيدة
genetic text	المتن الوراثي	(هـ)	
sensor	مجس	genetic engineering	هندسة وراثية
cash crops	محاصيل نقدية	hybridomas	هبريدومات
genetic determinants	محددات وراثية	(و)	
catalyst	محفز	markers	واسمات
cell culture	مزرعة خلايا	codon	وحدة شفرية
media	مستب	nucleotide unit	وحدة نوتيدية
genetic screening	مصح وراثي	recombinant genetics	وراثية تطعيمية

الرموز المستخدمة

ان ع	:	اتحاد نقابات العمال .
ج ا ك م خ	:	الجماعة الاستشارية للكائنات الممرضة الخطيرة .
ج ا م وى	:	الجماعة الاستشارية للمعالجة الوراثية اليدوية .
ج ب م ا ع	:	الجماعة البريطانية للمسئولية الاجتماعية في العلم .
ج ت ب	:	جماعة التكنولوجيا البريطانية .
ج م ع ت ا	:	جمعية الموظفين العلميين التقنيين والإداريين .
د ن ا	:	ديوكسى ريبونوكليك أسيد .
ر ن ا	:	ريبونوكليك أسيد .
ل ا د م	:	اللجنة الاستشارية للدن ا المطعم .
ل ت ع ز	:	لجنة تنظيم عمال الزراعة .
م ب ط	:	مركز البحوث الطبية .
م ب ع هـ	:	مجلس بحوث العلوم والهندسة .
م ق ب ت	:	المؤسسة القومية للبحث والتطوير .
م ق ص	:	المعهد القومى للصحة .
م م ت	:	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا .
م م ت ق ذ	:	المركز المكسيكى لتحسين القمح والذرة .

رقم الإيداع ٤١١٤ / ٨٥

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاطوشى) القاهرة

ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون : ٥٤٢٠٧٩

هذا الكتاب

نحن نعيش الآن بالفعل الثورة البيوتكنولوجية ، تلك الثورة التي ستغير وجه الحياة على الأرض في المستقبل القريب ، وستبدل وتثور الزراعة والصناعة والطب : إنتاج الطعام والدواء والطاقة والكيماويات . إنها بلاشك أخطر ثورة علمية قام بها الإنسان حتى الآن .

لقد وصلت البيوتكنولوجيا مرحلة أمكن فيها للبكتيريا أن تنتج الإنسولين الآدمي ، وأن تفرز البلاستيك ، وأن تعيش على مخلفات البترول ، وأن تستخلص المعادن من تراب الركاز ، وأن تجمعها من ماء البحر ، بل وأن تحلل نفايات الإنسان إلى طعام . لقد تمكن العلماء من غرس الجينات الآدمية في النبات ، ومن دمج نباتي البطاطم والبطاطس ، ومن التهجين الجيني الفاصوليا والطباق .

وهذا الكتاب يبين بأسلوب شيق بسيط كيف تمكن العلماء من هندسة الحياة للأغراض التجارية ، وكيف تخطط الآن ثورة ستؤثر بكل تأكيد على حياة كل فرد منا ، تشرح فيه المادة العلمية بطريقة يسهل على غير المتخصصين تفهمها ، كما ينقل إلى المتخصصين آفاقا للتفكير رحية جديدة . إنه يصف الثورة الهائلة التي غيرت الكثير من المفاهيم الراسخة ، وهو يؤكد على ضرورة مشاركتنا جميعا في اتخاذ القرارات بالنسبة لاتجاه هذه الثورة ، لأنها ستصنع بنتائجها حياتنا ، بل وحياة الجنس البشرى لقرون تأتي .

إنه كتاب ضروري للقارئ العام وللمثقف في عصرنا هذا ، وهو يهم علماء الزراعة والطب البشرى والطب البيطرى والصيدلة والطاقة والكيماويات وعلماء الاجتماع .

إنه - بكل تأكيد - كتاب يهكم أنت شخصا .

عبد الحميد أحمد غريب

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاطوغل) القاهرة

ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون : ٥٤٢٠٧٩